

ماليزيا والعالم العربى

تحرير

أ. د. هدى ميتكيس
أ.د. حسن بصرى

برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠





برنامـــــج الدراســـــات المالـــــــيزية
DEPARTMENT OF MALAYSIAN STUDIES

مالـيزيا والعالـم العـربى

تحرير

أ. د. هدى ميتكيس   أ.د. حسن بصرى

برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠

ماليزيا والعالم العربى

الناشر: برنامج الدراسات الماليزية
جامعة القاهرة، الجيزة، جمهورية مصر العربية
ت، ف: ٣٥٦٩٤١٢٠
البريد الالكترونى: dms_cu@gawab.com
رقم الايداع بدار الكتب: ٢٠٥٤٠ / ٢٠١٠
رقم الترقيم الدولى المعيارى: 978 - 977- 403 - 450- 5

طبع بجمهورية مصر العربية من برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.

قائمة المحتويات

العنوان — الصفحة

فريق البحث

المشرف العام

أ. د. هدى ميتكيس

الباحثون الرئيسيون

أ. د. هدى ميتكيس — أ. د حســن بصــرى

الباحثون

أ. د. جابر سعيد عوض — أ.د. أحمد الرشيدى

أ.د. ماجدة صالح — أ.د. أحمد فاروق غنيم

الباحثون المساعدون

أ. أحمد فاروق عبد اللطيف عطية — أ. ثريا أحمد

مقدمة الكتاب

شهدت ماليزيا بواكير طفرة تنموية واسعة النطاق ما لبثت أن تبلورت ملامحها وتحددت سماتها عبر مجموعة من النجاحات الاقتصادية المتسارعة التى جعلت من هذه الدولة مثالاً يحتذى به للدول العربية والإسلامية بشكل عام. خاصة فى ظل محاولات صياغة رؤية لنهضة العالم العربى والإسلامى والتى باتت تشغل أحد مواقع الصدارة فى اهتمامات كثير من المحللين.

فقد تبدت من هذا المنطلق أهمية إلقاء الضوء على عدد من التجارب الناجحة التى خاضتها بعض الدول الإسلامية والتى تمكنت من تحقيق طفرة تنموية رائدة.

وفى إطار هذا السياق برزت التجربة الماليزية كأحد أهم هذه الدول التى قطعت شوطاً على مسار التنمية، بحيث مثل الإسلام فيها عنصراً حافزاً لقاطرة النمو.

ولعل مما يذكر فى هذا الشأن أن الاهتمام بسبر أغوار سبل تحقيق نهضة العالم العربى والإسلامى بصفة عامة قد اكتسب فى الآونة الحديثة أهمية خاصة فى إطار المستجدات العالمية التى باتت تفرض نموذجاً عالمياً للتنمية يقتدى بالأساس بالمنظومة القيمية الغربية. وهنا برزت التجربة الماليزية لتثبت إمكانية تحقيق التقدم فى إطار منظومة مغايرة تستند فى كثير من مفرداتها إلى خصوصية الواقع الماليزى الذى مثل خليطاً متماسكاً بين كل القيم الإسلامية والآسيوية.

لقد تجاوزت التجربة الماليزية الرؤى والطموحات الغربية التى ارتأت فى المنظومة الغربية النموذج الأمثل لتحقيق النهضة الشاملة، بحيث انتهجت مع عدد من الدول الإسلامية الأخرى فى القارة الآسيوية - على غرار اندونيسيا وغيرها - استراتيجيات تنموية جعلت منها دولاً متقدمة.

كما أصبحت ماليزيا أول دولة إسلامية تعد فى مقدمة الدول الصناعية الجديدة من الجيل الثانى بعد النمور الآسيوية التى حققت معدلات نمو عالية مما جعلها تشغل حيزاً متنامياً من شواغل المحللين الاقتصاديين والسياسيين وتحتل أحد مواقع الصدارة على الأجندة البحثية للأدبيات التنموية.

وتجدر الإشارة إلى أن النجاح الذى حققته ماليزيا لم يكن سهلاً أو خالياً من العقبات فقد اجتازت ماليزيا العديد من التحديات التى مثلت ولا تزال تمثل امتحاناً حقيقياً لقدرتها على الاستمرار والحفاظ على مكتسبات النهضة.

ولما كانت ماليزيا ترتبط بدول المنطقة العربية بعلاقات متعددة الأبعاد فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يعود إلى مواريث تاريخية وحقائق ثقافية مشتركة أفرزت مصالح ونماذج عده للتعاون بين الجانبين، فقد جاء المشروع البحثى لعام ٢٠٠٩ تحت عنوان ماليزيا والعالم العربى من منطلق أهمية الرؤية المقارنة بين ماليزيا والعالم العربى فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تنبع أهمية هذا الجهد البحثى من ضرورة أن يتم تقييم الأداء الاقتصادي لأية دولة أو جهود الإصلاح السياسي فيها في إطار مقارن، وبشكل نسبي، فالعبرة ليست بما تقوم به دولة ما أو بما ينجزه مجتمع ما على حدة أو بشكل منعزل، ولكنها بمقارنة هذا الجهد أو الإنجاز بجهود وإنجازات الدول والمجتمعات الأخرى.

ويمثل الكتاب الذى بين أيدينا محصلة جهد بحثى ممتد عكف عليه برنامج الدراسات الماليزية منذ عام مطلع عام ٢٠٠٩. وقد روعى أن تأتى فصول هذا الكتاب متناولة كافة الجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فقد استهل الفصل الأول بتقديم لمحة موجزة عن العلاقات الماليزية العربية فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. إذ حرصت ماليزيا على تعزيز علاقاتها الثنائية مع كافة دول النامية والمتقدمة على السواء بما يساهم فى خدمة المصالح التنموية لماليزيا بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية التى تشمل بعض الأمور كالتجارة والاستثمار والسياحة وتطوير البنية التحتية وتحقيق السلام والاستقرار. وقد أشار هذا الفصل بإيجاز لأبرز الدول العربية التى ترتبط ماليزيا بعلاقات دبلوماسية وسياسية ملموسة.

كما أشار هذا الفصل إلى أبرز ملامح وقسمات العلاقات الاقتصادية بين ماليزيا والعالم العربى من حيث معدل التبادل التجارى، وحجم الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا.

وعلى صعيد العلاقات الثقافية تناول الفصل أيضاً التبادل الطلابى والسياحى بين ماليزيا والدول العربية.

وعلى نفس الصعيد جاء الفصل الثانى تحت عنوان ماليزيــا والقــضايا العربيــة ليتناول كافة القضايا التى تهم الجانبين. فقد أوضح هذا الفصل موقف ماليزيا من بعــض القضايا ذات الطابع العام كالعولمة والحد من انتشار الأسلحة النووية والارهاب والتحول الديمقراطى. كما تناول موقف ماليزيا من بعض القضايا العربيــة كالقــضية الفلــسطينية واحتلال العراق والتى كان لماليزيا مواقف واضحة مــساندة ومؤيــدة لمواقــف الــدول العربية.

وفى إطار الرؤية المقارنة بين ماليزيا والعالم العربى، قدم الفصل الثالث مقارنــة لقضية القيادة والإصلاح فى مصر وبعض البلدان العربية. وخلص هذا الفصل إلــى أن تعامل القيادات المختلفة في كل من السودان والعراق والجزائر مع القضية العرقيــة لــم يصلح الأوضاع بل زادها سوءاً. وحتى الإصلاحات التي تم إتخاذها كانت معظمها غيــر مجدية، إذ أنها لم تنظر للسبب الرئيسي للمشكلة بل نظرت لأسباب فرعية إلــى جانــب كونها إصلاحات مؤقتة لا يلبث مفعولها أن يزول بمرور الوقت. وعلى النقيض من ذلك، فقد حققت التجربة الماليزية نجاحاً في التعامل مع القضية العرقية.

ولذا يجب على الدول العربية أن تعيد النظر في سياستها مرة أخرى وتعمل على إصلاح طريقة تعاملها مع القضية العرقية على النحو الذي التجربة الماليزية وبدلاً من قصر تعاملها مع مثل هذه القضايا على أنها قضايا أمنية، أو إعطائها أهمية محدودة، فإنه يجدر بها أخذها في الإعتبار كقضايا رئيسية للبلاد.

وعلى نفس صعيد الرؤية المقارنة تناول الفصل الرابع دراسة مقارنة لخبرة التكامل الإقليمى العربى وتجربة الآسيان. ولعل أبرز ما توصل إليه هذا الفصل أن التجربتين مختلفتان بشكل كبير، سواء من حيث المقومات أو من حيث التحديات التى تواجه الدول الأعضاء في كل منهما.

وقد خلص هذا الفصل إلى القول بأن كلاً من التجربتين العربية والآسيوية جاءت عاكسة للمعطيات الراهنة في دولها على درجة العموم.

فجامعة الدول العربية، وإن لم تنجح إلى الآن في حشد القوى العربية من أجل استعادة الحقوق المشروعة في فلسطين مثلاً، وإن لم تفلح كذلك في ترجمة ما تم الاتفاق عليه بشأن العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي (السوق العربية المشتركة) أسوة بالاتحاد الأوروبي، إلا أنه من الظلم للجامعة تحميلها مسئولية كل هذه الاخفاقات. والأمر لا يكاد يختلف كثيراً، إذا انتقلنا إلى حالة تجربة الآسيان، التى بدأت تعاونها الجماعى أو المشترك بالتركيز على القضايا ذات الطابع الاقتصادى، وحققت بعض النجاح الذي يحمد لها، مما مكنها من التصدى بقوة للأزمات الاقتصادية العالمية. ولا شك في أن الاستثمار في البشر (التعليم، التدريب، البحث العلمى)، كان في مقدمة العوامل المساعدة بالنسبة لدول الآسيان في المضي قدماً على طريق التقدم الاقتصادي.

من ناحية أخرى تناول الفصل الخامس السياسة التجارية فى ماليزيا والدول العربية من حيث الفروق الأساسية بينهما، والاستراتيجيات المتبعة فى كل من ماليزيا والعالم العربى. وقد هدف هذا الفصل إلى إستخلاص الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا فى تنمية تجارتها وكيف يمكن للدول العربية أن تطبق سياسة مثيلة إن أمكن. فضلاً عن إمكانية تعميق التجارة بين ماليزيا والدول العربية.

تناول الفصل السادس البعد الثقافى فى العلاقات الماليزية العربية، حيث اتجهت ماليزيا لحشد طاقاتها منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضى إلى الآن للعمل على المستويين الثنائى والجماعى لجعل الثقافة قوة دافعة للتقدم ومجالاً رحباً للتواصل والتعاون. فسعت إلى تعزيز سبل التضامن الإسلامى وتوطيد العلاقات مع الجميع لإزالة الصورة غير الحقيقية عن الدول الإسلامية، واتجهت لوضع الخطوط العريضة لاستراتيجية تشجع الحوار والتسامح والاعتدال وتكافح الإرهاب والتطرف والعنف مع الحض على الاعتماد على الذات والتوقف عن توجيه اللوم للاطراف الخارجية وتحميلها مسئولية المشكلات التى يعانى منها العالم الإسلامى، والمناداة بتوجيه الجهود بدلاً من ذلك لمواجهة التحديات والعقبات التى تعترض تضامن المسلمين وتقدمهم الأمر الذى يؤدى لتقوية الأمة الإسلامية ويقودها إلى الاسهام الفاعل فى حوار الحضارات.

وعلى نفس صعيد البعد الثقافى اختص الفصل السابع والأخير بمقارنة التعليم فى ماليزيا والدول العربية. ولعل أهم ما توصل إليه هذا الفصل هو أن الداعم الأساسي

للتعليم هو البيئة الصالحة له التى يتوافر فيها الاستقرار والأمن، وحسن الإدارة، ووعي أفراد المجتمع بأهمية التعليم، وتوفير عناصر الاستقرار من مهام الحكام والساسة. ويأتي الداعم المادي بعد صلاح البيئة في الأهمية عند تنفيذ المخططات التعليمية.

ولا يفوتنا فى ختام هذا التقديم أن نتوجه بخالص الشكر والعرفان لكل من ساهم فى هذا المشروع البحثى، وخاصة السادة الأساتذه الباحثين الذين تولوا إعداد الأوراق البحثية التى كونت الفصول السبعة لهذا الكتاب.

وبعد فإننا نأمل أن يتضمن هذا الكتاب ما يفيد القارئ العربى والمتخصص، وأن يقدم إلى المكتبة العربية إضافة طيبة فى موضوعه.

المحرر

الفصل الأول

العلاقات الماليزية العربية: خلفية متعددة الأبعاد

أ.د. هدى ميتكيس

مقدمة

ضربت العلاقات العربية الماليزية بجذورها فى عمق التاريخ من خلال التجار العرب الذين قدموا إلى شبه جزيرة المالايو عام ١٤٠١ للتبادل التجارى والذين نجحوا فى نشر الدين الاسلامى فى هذه المنطقة.

وقد بدأ اهتمام ماليزيا بدعم علاقاتها مع الدول العربية منذ بدء الاهتمام بالدائرة الاسلامية وبروز البعد الدينى فى سياسة ماليزيا الخارجية، حيث يعتبر البعد الدينى المحرك الأساسى لموقف ماليزيا من القضايا السياسية التى تواجه الدول العربية.

وقد اتضح الاهتمام الماليزى بقضايا الدول العربية من خلال موقفها الذى جاء متوافقاً مع مواقف الدول العربية إزاء أى من القضايا المصيرية فلم تتوان ماليزيا عن دعم أى من القضايا العربية والاسلامية.

من ناحية أخرى تتبدى أهمية إلقاء الضوء على العلاقات الماليزية العربية خاصة وأن التجربة الماليزية تبرز كأحد أهم هذه الدول التى قطعت شوطاً على مسار التنمية بحيث مثل الإسلام فيها عنصراً حافزاً لقاطرة النمو.

وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية يتناول أولها العلاقات السياسية ويعرض ثانيها للعلاقات الاقتصادية. أما القسم الثالث فيتناول العلاقات الثقافية.

(١)
العلاقات السياسية

تعد العلاقات السياسية بين ماليزيا والدول العربية حديثة نسبياً مقارنة بالعلاقات التاريخية التى تم تأسيسها بين الجانبين. وترجع الحداثة النسبية فى العلاقات السياسية بين ماليزيا والدول العربية إلى حداثة اهتمام ماليزيا بالدائرة الاسلامية ضمن دوائر اهتمام سياستها الخارجية ومن ثم اهتمامها بالمنطقة العربية.

ومنذ تولى تون عبد الرزاق رئاسة الوزراء فى ماليزيا عام ١٩٧٠ بدأت الحكومة تهتم بوضع الدائرة الاسلامية ضمن دوائر اهتمامها وباعتلاء د. محاضير محمد سدة الحكم فى عام ١٩٨٠ ازداد مركز وأهمية الدائرة الاسلامية ومن ثم المنطقة العربية.

فبوصول محاضير محمد إلى سدة الحكم فى بداية الثمانينيات انتعشت السياسة الخارجية الماليزية انتعاشاً كبيراً، إذ لحقها العديد من التغييرات التى شكلت علامة فارقة فى التاريخ الماليزى، حيث أضحت أكثر تأثيراً وأوسع شمولاً، بحيث امتدت إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما تمت تقوية العلاقات مع الدول النامية وخاصة تعاون الجنوب – الجنوب، والتعاون مع مجموعة الخمسة عشر.(١)

وقد تجلت مظاهر اهتمام ماليزيا بالدائرة العربية والاسلامية من خلال الدور الكبير الذى لعبته ماليزيا فى قمم منظمة المؤتمر الاسلامى وباقى منظمات وتجمعات الجنوب أضف إلى ذلك اهتمام ماليزيا بطرح القضايا والتحديات التى تواجه الدول العربية والاسلامية ومحاولتها وضع الحلول المناسبة للتغلب عليها.

وحرصت ماليزيا، باعتبارها عضواً مؤسساً لمنظمة المؤتمر الاسلامى على الاضطلاع بدور رئيسي وفاعل في إطارها وبالنسبة إلى كل ما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك في ما بين الدول الإسلامية الأعضاء، أو تلك التى تكون هذه الدول طرفاً فيها بدرجة أو بأخرى (كقضية الإرهاب، تعريفه الصحيح، والسبل الأكثر ملاءمة لمعالجته والتصدى له).

كما سعت السياسة الخارجية الماليزية من خلال تلك المنظمة إلى التأكيد على ضرورة دعم التضامن الاسلامى بين الأعضاء وتفعيل التعاون فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودعم كفاح المسلمين لحماية كرامتهم واستقلالهم وحقوقهم القومية، بالإضافة إلى تنسيق الجهود لحماية الأماكن المقدسة ودعم كفاح الفلسطينيين ومساعدتهم على الحصول على حقوقهم وتحرير أرضهم المحتلة.

وقد تبدى ذلك بشكل جلى فى مؤتمر القمة الاسلامى العاشر الذى استضافته ماليزيا فى ٢٠٠٣، فقد تبنت ماليزيا مواقف صلبة إزاء مختلف قضايا العمل المشترك بين الدول الأعضاء. وكان لها بصمات واضحة في صياغة قرارات القمة الإسلامية وبياناتها، بما يخدم القضايا المشار إليها.(٢)

وتصب السياسة الخارجية الماليزية الحالية فى إتجاه مطالبة الدول الأعضاء بضرورة توفير كافة السبل والوسائل المختلفة اللازمة لتحقيق الأهداف الرامية إلى تطوير

فاعلية منظمة المؤتمر الإسلامي وإبراز قضايا العالم الإسلامي والتصدي على نحو جماعي للتحديات العالمية.

وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى بعض المقترحات التى قدمتها ماليزيا فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى. ففى إطار الآمال الماليزية التى ترمى إلى إنشاء عملة اسلامية موحدة لتسوية التعاملات التجارية بين الدول الإسلامية، وجهت ماليزيا الدعوة الى اجراء مباحثات مع الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى لدراسة قضية استخدام الدينار الذهبى الاسلامى والدعوة لاستخدامه فى المعاملات التجارية خاصة فى ظل الظروف الراهنة التى يعانى فيها السوق المالى العالمى من اضطرابات.[٣]

كما طرحت ماليزيا أيضاً من خلال المنظمة فكرة "الاسلام الحضارى" وهو مصطلح دشنه رئيس الوزراء الماليزى السابق عبد الله بدوى فى ٢٠٠٤ وضمنه فى كتيب بعنوان دليل الاسلام الحضارى. وتعتبر فكرة الاسلام الحضارى برنامجاً وليس تياراً أو أيديولوجية بل نهجاً جديداً لقيادة المسلمين نحو التقدم، حيث تعتمد فكرة الاسلام الحضارى على اصول اسلامية من حيث الثقة، والأولوية، والسيطرة على العلم، وحماية المرأة والأطفال وتقوية القدرات النفسية.

ومن بين الموضوعات التى يشملها الاسلام الحضارى أيضاً إيجاد حكومة عادلة، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة، وتحسين مستوى المعيشة، ورعاية الأقليات والنساء، وبناء ثقافة قوية وقيم أخلاقية.

هذا وقد وافقت لجنة من كبار الخبراء بمنظمة المؤتمر الإسلامي على اعتبار مفهوم "الإسلام الحضاري" الذي طرحه رئيس الوزراء الماليزي السابق عبد الله بدوي هو الأساس الذي تبنى عليه الخطط الرامية لإصلاح المنظمة التي تضم جموع المسلمين في أنحاء العالم.[٤]

وإجمالاً فقد قامت ماليزيا بإنشاء عدد من اللجان المشتركة مع عدد من دول المنطقة للتشاور حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وبصفة عامة يمكن القول أن ماليزيا قد نجحت بدرجة كبيرة فى إقامة علاقات طيبة مع غالبية دول العالم وتمتلك الآن شبكة دبلوماسية واسعة تتكون من ١٠٥ بعثة دبلوماسية فى جميع أنحاء العالم تشمل ٦٦٠سفارة، ١٦ مفوضية عليا، ممثلين دائمين للأمم المتحدة ورابطة الآسيان، مركز ماليزى للصداقة والتجارة بالاضافة إلى ١٩ قنصلية.

وتجدر الإشارة أن اتساع نطاق تلك الشبكة دليل على الأهمية التى توليها السياسة الخارجية الماليزية لتقوية العلاقات الثنائية، حيث تحرص ماليزيا على تعزيز علاقاتها الثنائية مع كافة دول النامية والمتقدمة على السواء بما يساهم فى خدمة المصالح التنموية لماليزيا بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية التى تشمل بعض الأمور كالتجارة والاستثمار والسياحة وتطوير البنية التحتية وتحقيق السلام والاستقرار. ونشير بايجاز لأبرز الدول العربية التى ترتبط ماليزيا بعلاقات دبلوماسية وسياسية ملموسة.

- **ماليزيا – مصر**

تحتفظ مصر مع ماليزيا بعلاقات سياسية جيدة. وتم إنشاء الرابطة الماليزية فى مصر عام ١٩٣٠ وأنشئت السفارة الماليزية عام ١٩٦٠. وقد كان مقر الرابطة منحة من الرئيس المصرى الأسبق جمال عبد الناصر فى ١٩٥٩. وقد قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية آنذاك بزيارة رسمية إلى ماليزيا عام ١٩٧٩. كما قام السيد محاضير محمد رئيس الوزراء الماليزي بزيارة عمل إلى مصر فى ٢٠٠٣. وقد ازدادت زيارات العمل من الجانبين خلال العامين الماضيين إلى جانب المشاركة فى المنتديات والمؤتمرات التى تعقد فى البلدين. هذا وتتبنى مصر وماليزيا العديد من وجهات النظر المشتركة على الصعيد الدولي وفى المحافل متعددة الأطراف، حيث أنهما عضوين فى منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة مما يدعم التعاون بين البلدين وبين كل منهما والدول الأخرى الأعضاء، مما يسهم فى إيجاد الحلول للمشكلات العالمية وإرساء قواعد مشتركة لدعم السلام فى العلاقات. وتشترك مصر وماليزيا فى وجهات النظر حول القضايا العالمية مثل حقوق الإنسان وقضايا البيئة وظاهرة الإرهاب وقضايا اللاجئين وإرساء الديمقراطية. كما أن مصر وماليزيا تتبنيان رؤية مشتركة حول

كون الأمم المتحدة المنظمة الدولية المعنية بقضايا التنمية العالمية والسلام والأمن الدوليين ومحاور النشاط فى المجالات الإنسانية والأزمات العالمية وتحرى حالات انتهاك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.(٥)

➢ **ماليزيا – السعودية**

العلاقات السعودية – الماليزية هي علاقات راسخة الجذور منذ سنوات بعيدة. لقد جاء الماليزيون عن طريق البواخر منذ عهود طويلة، قبل أن تتوافر وسائل السفر الحديثة من أجل أداء مناسك الحج. وأعداد الماليزيين الذين يأتون إلى السعودية تزداد كل يوم. كما أن الاتصالات الثنائية أيضاً موجودة منذ وقت بعيد، وتوسعت الآن وشملت مجالات مختلفة من الثقافة والتعليم والسياحة، والاقتصاد. ويجري تبادل الآراء والاتصالات بين السعودية وماليزيا على جميع المستويات، وهي تبدأ من أعلى المستويات في القيادتين إلى أدنى المستويات، لتشمل المواطنين العاديين، كالسياح والزوار، وهي علاقات نموذجية. وكانت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الأخيرة لماليزيا انطلاقة حقيقية لتعزيز العلاقات السعودية الماليزية على كل الأصعدة. ولم تقتصر أهمية تلك الزيارة على تقوية الروابط السياسية والاقتصادية، وإنما لعبت دوراً أساسياً في تعريف الشعب الماليزي أكثر بنظيره السعودي، وبالجوانب المضيئة في الثقافة السعودية. وزيارة الملك عبد الله لماليزيا، كانت هي الثانية له لماليزيا، ولكنها الأولى له كملك، بل تلك الزيارة هي الأولى التي يقوم بها ملك للمملكة العربية السعودية إلى ماليزيا منذ خمسين عاما. وكان الملك عبد الله، قد خص جمهورية ماليزيا بأول زيارة له عام ٢٠٠٣ م لحضور القمة الإسلامية التي كانت منعقدة في ماليزيا، عندما كان وليا للعهد آنذاك. إن هناك الكثير من الأمور المشتركة التي تجمع بين بلدينا، فنحن ننتمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويجمعنا عامل الدين والتاريخ. ويعيش اليوم آلاف الماليزيين على الأراضي السعودية، ويشغلون تخصصات مختلفة. وقد حث خادم الحرمين الشريفين في تلك الزيارة رجال الأعمال في المملكة وماليزيا على اغتنام فرص الاستثمار الكثيرة في البلدين الشقيقين على نحو يعزز الروابط الاقتصادية، ويسهم في رخاء شعبيهما. وقال في حفل جمعية الصداقة الماليزية – السعودية بكوالالمبور، بعد التوقيع على عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية يبلغ حجمها نحو ثلاثة مليارات ريال، إن حكومتي المملكة وماليزيا

قامتا بالواجب تجاه ربط الإطار القانوني والتشريعي بما يفتح الباب في البلدين للاستثمار، ويبقى دور رجال الأعمال لأخذ زمام المبادرة وإزالة أي عقبات تعترض سبيل التعاون وإقامة المشاريع المشتركة التي تقوم على توفير المواد الخام في البلدين.(٦)

وبصفة عامة تتسم العلاقات الماليزية السعودية بأنها متميزة وتتميز بتفاهم في القضايا السياسية والمجالات الاقتصادية انطلاقاً من ثقة ماليزيا بسياسة المملكة ودورها على الساحة الدولية كدولة تسعى للسلام والامن والاستقرار وحرصها على أن تكون العلاقات بين الدول على مستوى الندية والمساواة والمصالح المشتركة.

- **ماليزيا – سوريا**

تطورت ونمت العلاقات الماليزية السورية بشكل سريع ومتوازن، ويمكن القول أن هذه العلاقة والتي شهدت قفزة نوعية نحو الأمام وضعت الأساس القوى والمتين لعلاقات ماليزية عربية سورية كان عنوانها التفاهم والمصالح المتبادلة والتعاون بكافة أشكاله، ومما لا شك فيه أن السفارة السورية في كوالالمبور لعبت دوراً هاماً وحيوياً في التقارب السوري الماليزي والذي شهد قفزات نوعية على مستوى التعاون والتبادل بمختلف أنواعه فعلى مدى سنوات كان التقارب السوري الماليزي والعلاقات الجيدة بين البلدين الصديقين عنواناً عريضاً لنشاطها الدبلوماسي.(٧)

- **ماليزيا – اليمن**

يعود تاريخ علاقة اليمن بماليزيا إلى مئات السنيين عندما حمل اليمنيون الخضارم رسالة الإسلام والمودة الى أهل هذا البلد الطيب وكانو خير سفراء لبلدهم اليمن فبتعاملهم الحسن أندمجوا في المجتمع الماليزي ولعبو دوراً في تنمية العلاقات بين اليمن وماليزيا.

وخلال القرون الأربعة الماضية تدفق الكثير من المهاجرين اليمنيين إلى ما كان يطلق عليه بجزر الهند الهولندية فى منطقة جنوب شرق آسيا نتيجة للقرب الجغرافى الذى يربط بين البحر العربى والمحيط الهندى، حيث ساهم فى انتعاش المبادلات التجارية بين دول هذه المنطقة التى كانت أهم الطرق التجارية مما زاد من هجرة الكثير من اليمنيين الحضارية إليها. وبالتالى يمكن القول أن العلاقات اليمنية الماليزية تستند إلى ثراء تاريخى وبشرى حقيقى وتشهد العلاقات الماليزية اليمنية تطور متنامي في مختلف المجالات.(٨)

➢ **ماليزيا – السودان**

بدأت العلاقات الرسمية بين ماليزيا والسودان منذ عقد التسعينيات وساهمت الزيارات المتبادلة بين وفود البلدين فى تطوير العلاقات الثنائية فى كافة المجالات، حيث قام محاضير محمد بزيارة السودان عام ١٩٨٨ فيما قام الرئيس السودانى عمر البشير بزيارته الأولى لماليزيا عام ١٩٩٣ مما ساهم بقدر كبير فى تفعيل التطورات وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية فى كافة المجالات.

ومن هنا يمكن القول أن العلاقات الماليزية والسودانية اتخذت سلماً تصاعدياً منذ بدايات التسعينيات، حيث وضعت حكومة الخرطوم، ماليزيا بين حلفائها الرئيسيين وجعلت منها البديل الآسيوى الأول عن المقاطعة الأمريكية والأوروبية التى حاصرتها عند إعلانها عن توجهها الجديد ومشروعها الحضارى.(٩)

➢ **ماليزيا – البحرين**

تتمتع العلاقات بين ماليزيا والبحرين فى الكثير من المجالات بمستوى متميز فى ظل التنسيق المشترك على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والثقافية وغيرها انطلاقاً من الرغبة الصادقة لدى قيادتي البلدين الصديقين للنهوض بمستوى العلاقات نحو آفاق أرحب وأشمل لما فيه توثيق مصالحهما.

لم تأت علاقات ماليزيا مع البحرين التى تطورت بصورة سريعة من فراغ بل كان هناك العديد من الزيارات المتبادلة بين الوفود الرسمية بهدف تنمية هذه العلاقات وتطويرها وقد واصلت ماليزيا والبحرين مشوار التعاون بملامح خاصة وهامة تمثلت فى توقيع اتفاقية عام ٢٠٠٢ وتتضمن مشاركة البحرين اضافة الى ليبيا والمغرب وايران فى استخدام الدينار الذهبى الاسلامى فى المعاملات التجارية والمصرفية فى العمل المصرفى الاسلامى.(١٠)

(٢)
العلاقات الاقتصادية

على الرغم من أن العلاقات العربية الماليزية قد ضربت بجذورها فى عمق التاريخ من خلال الوفود التجارية العربية التى وصلت إلى شبه جزيرة المالايو منذ إعلان تاريخ تأسيس سلطنة ملقا إلا أن العلاقات الرسمية والتجارية تعتبر علاقات حديثة نسبياً يرجع تاريخ تأسيسها إلى النصف الثانى من القرن العشرين.

ويمكن القول أن ماليزيا تسعى إلى تطوير علاقاتها مع مختلف الدول العربية فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. خاصة وأنه تربطها بها المواريث التاريخية والدينية المشتركة. كما أن العديد من دول المنطقة (كالسعودية، قطر، الامارات والكويت)، أضحت تشهد نمواً اقتصادياً ملحوظاً فى الفترة الأخيرة فى ظل نجاحها فى تنمية برامج تطوير البنية التحتية والتى يتم تمويلها من خلال عوائد النفط.

من ناحية أخرى فإن تلك المنطقة تمتلك حوالى ٣٠% من احتياطى البترول على مستوى العالم بما يجعلها منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لماليزيا ولجميع دول العالم.

كما تقدم دول الخليج لماليزيا فرصاً اقتصادية هائلة، حيث تستورد تلك الدول السلع غير النفطية وبالتالى فقد تمثل سوقاً رائجه أمام الشركات الماليزية. خاصة وأن هناك حالياً العديد من الشركات الماليزية التى لها أعمال فى تلك المنطقة. وفى ذات الوقت هناك العديد من الشركات التابعة لدول الخليج التى تقوم ببعض المشاريع الاستمارية الهامة فى ماليزيا. وبالتالى تسعى ماليزيا إلى بذل قصارى جهدها لجذب مزيد من الاستثمارت من دول الخليج.[١١]

ونوضح فيما يلى العلاقات الاقتصادية بين ماليزيا وأبرز الدول العربية من خلال معدل التبادل التجارى وحجم الاستثمارات ونقل التكنولوجيا بين الجانبين.

(أ) **معدل التبادل التجارى**

بشكل عام تتسم العلاقات التجارية بين الجانبين الماليزى والعربى بالضآلة خاصة فى إطار الصادرات العربية لماليزيا. وتتمتع دول الخليج بالثقل فى إطار العلاقات الماليزية العربية وتأتى فى مقدمة هذه الدول كل من السعودية والامارات والكويت واليمن، حيث يلعب البترول دوراً أساسياً فى إطار الصادرات الخليجية لماليزيا والذى تركز فيه ماليزيا على استيراد البترول الخام ومشتقاته فى حين تنوعت صادرات ماليزيا إلى دول الخليج.

ونعرض فيما يلى للتبادل التجارى لماليزيا مع بعض الدول العربية.

- **ماليزيا – السعودية**

تتمتع ماليزيا والسعودية بعلاقات تجارية قوية، بحيث يمكن القول أن السعودية تحتل المركز الأول بين الدول العربية التى تمتلك علاقات تجارية مع ماليزيا. وقد جاءت هذه العلاقات بعد جهود مضنية وتضحيات كبيرة من الجانبين ساهمت إلى حد كبير فى تدعيم جزء من الأهداف المرجوة بين الجانبين.

وتبذل ماليزيا جهوداً كبيراً لتحريك العلاقات التجارية والاستثمارية مع السعودية، من خلال بحث فرص التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين وتطوير آليات عمل فعالة نظراً للثقل الاقتصادي الذي تمثله السعودية وماليزيا في المنطقة الآسيوية وما يتمتعان به من مقومات اقتصادية كبيرة وفرص لقيام شراكة تجارية واستثمارية واعدة.

ويجمع الطرفان السعودية وماليزيا أنه على الرغم من التنامي المضطرد لحجم التبادل التجاري بين البلدين فإنه لا يعكس حجم الفرص المتاحة في مختلف القطاعات ولا يحاكي تطلعات قطاعي الأعمال في البلدين، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ١٢,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٨ فيما وصل حجم الاستثمار في المشاريع الماليزية السعودية المرخصة بالمملكة وعددها ١٦ مشروعا لنحو ٤٠١ مليون ريال.

وتسعى ماليزيا للدفع بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين ولفتح مزيد من فرص الشراكة والتعاون التجاري والاستثماري بين قطاعي الأعمال السعودي والماليزي.

وتعتبر السعودية وماليزيا من الدول الآسيوية المتقدمة في المجال الاقتصادي والمعرفي والصناعي، وأن ثمة كثيراً من الفوائد التي يمكن للسعودية أن تجنيها من علاقاتها مع ماليزيا في وقت تهتم ماليزيا بشكل خاص بتعزيز علاقاتها مع المملكة وجذب الاستثمارات السعودية.

ويعمل مجلس الأعمال السعودي الماليزي في مجلس الغرف السعودية على تطوير علاقات البلدين من خلال تنظيم زيارات متبادلة لوفود رجال الأعمال بين البلدين بهدف التعريف بالإمكانيات الاقتصادية والتجارية والفرص الاستثمارية في كلا البلدين.[١٢]

- **ماليزيا – الإمارات**

تعد الامارات من أكبر الدول العربية الآسيوية التى تمتلك علاقات تجارية قوية مع ماليزيا، حيث تحتل الامارات المركز السابع عشر بين أكبر أسواق صادرات ماليزيا باجمالى صارات بلغ ١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥ بزيادة قدرها ١٩% مقارنة بعام ٢٠٠٤.

فالصادرات الماليزية للامارات أخذت اتجاهاً تصاعدياً منذ عام ١٩٩٥، حيث سجلت٢٣ مليون دولار فى حين أنها ارتفعت إلى ٧٢٩ مليون دولار خلال عام ١٩٩٩ ثم واصلت ارتفاعها لتصل إلى ٩٤٥ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠.

أما بالنسبة للصادرات الاماراتية إلى ماليزيا فنجد أنها ما زالت فى معدلاتها المحدودة والتى تقل بصورة كبيرة عن نظيرتها من الصادرات الماليزية للامارات.

ويمكن القول أن معدلات الصادرات الاماراتية لماليزيا مقارنة بمعدل الصادرات الماليزية للامارات انما يرجع إلى تنوع الصادرات الماليزية للامارات، حيث تعتبر المجوهرات والفضة من أهم الصادرات الماليزية للامارات والتى تقدر بنحو ٢٧٣ مليون دولار بالاضافة إلى منتجات الزيوت والأثاث والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة استقبال البث الفضائى وهو ما يشجع على تكثيف الشركات الماليزية من وجودها لتعزيز مكانتها وتوطيد صلاتها مع المؤسسات والشركات الوطنية.[١٣]

- **ماليزيا – مصر**

تعد مصر من بين أهم شركاء ماليزيا التجاريين فى العالم العربي، وإن كان الميزان التجاري يميل لصالح ماليزيا. يرجع ذلك إلى النشاط الملحوظ لرجال الأعمال الماليزيين واهتمامهم بالبحث عن فرص التصدير المتاحة لمصر بالإضافة لفتح مكتب لهيئة تنمية الصادرات الماليزية فى القاهرة.

ولعل فى إنشاء "مجلس رجال الأعمال المشترك" بين البلدين فى ٢٠٠٣ بداية للخطوات الجادة من جانبنا للاهتمام بالسوق الماليزي والعمل على دفع حركة التجارة بين البلدين.

تتمثل أهم الصادرات المصرية لماليزيا فى سبائك الألومونيوم، البرتقال، الفوسفات، الأملاح المعدنية، الأسمدة المصنعة، غزل القطن، السجاد، الموكيت، منتجات الغزل والنسيج والتوابل.

وتتمثل أهم الصادرات الماليزية لمصر فى زيت النخيل، الأخشاب، الأجهزة الكهربائية، أجهزة الكومبيوتر، الكاكاو، إطارات السيارات، المنظفات الصناعية، النحاس.

اتسم التبادل التجارى بين ماليزيا ومصر بالتذبذب ما بين الصعود والهبوط خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين الا أنه مع بداية الالفية الجديدة حدث تطور كبير فى اتجاه العلاقات التجارية بين البلدين لتأخذ اتجاها اكثر ايجابية نحو دعم مزيد من العلاقات المصرية الماليزية.

شهدت بدايات الألفية الجديدة تصاعداً ملحوظا لحجم التبادل التجارى المصرى الماليزى لتحقق الصادات المصرية خلال الاعوام من ٢٠٠١ الى ٢٠٠٦ ارتفاعا وصل الى (٩,٨، ١٦، ٣٢,١، ٣٠,٨، ٣٧,٨، ٤٩,٥ مليون دولار)، فى الوقت الذى شهدت فيه الصادرات الماليزية تذبذباً سجلت فى خلاله (٢٠٩,٩، ٢٩٥,٥، ٤٥٤,١، ٣٦٥,٤، ٤٦٧,٦، ٣٨٤,٣ مليون دولار).

وبالنسبة للتبادل السلعى بين مصر وماليزيا نجد أن زيت النخيل يحتل ٧٥% من الصادرات الماليزية لمصر يليها المواد الخام والماكينات تشمل الكمبيوتر والالكترونيات

بالاضافة الى المنتجات الورقية. على الجانب الاخر فان ماليزيا تستورد من مصر المنتجات الغذائية من الموالح مثل الليمون والعنب والبرقوق والبلح المجفف والمرطب والتبغ الذى يشمل أكثر من ٥٠% من الواردات الماليزية من مصر.

أما بالنسبة لأهم مجالات التعاون الاقتصادى المصرى الماليزى فنجد أن مصر تشارك فى العديد من الدورات التدريبية المتخصصة التى تنظمها الجهات الماليزية المعنية، خاصة فى مجالات التنمية الصناعية وتهيئة مناخ الاستثمار والمزارع السمكية بالاضافة إلى استعانة الجانب الماليزى بالكوادر المهنية المصرية فى مجال الطب والتدريس الجامعى.(١٤)

جدول رقم (١)

صادرات وواردات الدول العربية مع ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند عام ١٩٩٠

(الأرقام بالمليون دولار)

الدولة	ماليزيا		إندونيسيا		تايلاند	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
مصر	-	٨١	٢	٦٩	١	٤٥
ليبيا	-	١	–	١	٣	٤٢
تونس	-	٨,٥	٢٣	٤,٦	٢٦,٦	١,٢
الجزائر	-	١	–	٥١	–	٣
المغرب	٨,٣	٩,١	٣٧,١	٢٠,٢		٢٠,٨
موريتانيا	-	–	–	–	–	٦,٢
السودان	٠,٣	١١,٦	٠,٦	٣,٥	٥٣,٦	٠,٩
الكويت	٢٤	١٧	٢١	٣٤	١٠٢	٨٥
العراق	١٣	٥٣	١٣	٩٢	٥٤	٥٥

سوريا	-	–	–	–	–	–
لبنان	٠,١	٥,٧	٠,١	٣,٩	–	٢٨,١
الأردن	١٤,١	١٣,٥	٤٥,٩	١٢	٩,٢	٢٧
الإمارات	٦٦	١٨٤	١	١٤٣	٢٧٩	٣١٤
قطر	١٠,٣	١٥	٣,٩	٦,٤	٥٦	١٣,٧
البحرين	٨,٩	٥,٨	–	١,٨	٧	١٤,٣
عمان	٠,٧	١٩,١	–	٥,٧	١٠,١	١,٣
اليمن	٣	٧,٢١	٠,٠٤٠	١,٧٥	–	٤٨٥
اليمن الديمقراطية	-	٤٢,٥	٠,٦	١٠,٨	–	٤٦,٣
السعودية	٧٩	١٢٨	١٦٦	٢١٢	٢٩٤	٢٧٣
المجموع	٢٢٧,٨	٦٠٣,١	٤٥٤,٢٤	٦٧٢,٦٥	٨٩٥,٥	٩٨١,٦٥
الميزان التجارى	٣٧٥,٢١-		٢١٨,٠٤١-		٨٦,١٥-	
إسرائيل	-	–	–	–	١١٦,١	٤٨,١

المصدر: IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2001.

جدول رقم (٢)

التجارة العربية والإسرائيلية مع ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند عام ١٩٩٥

الدولة	ماليزيا		إندونيسيا		تايلاند	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
مصر	١٠	٢٩٩	١٥	٦٣	٦	١١٠
ليبيا	٨	٣٠	٣٨	٣	٨	٢٦
تونس	٣	١٩	١٩	١٠	صفر	٦
الجزائر	صفر	١٢	صفر	٢٥٢	١٣	٢٧
المغرب	صفر	١٨	١٣	٢٧	١	٦
موريتانيا	صفر	٣	صفر	١٤	٢	١٦
السودان	١	٣٩	صفر	٩	٣١	صفر
الكويت	٦٢	٧٥	صفر	صفر	٣٠	١٢٢
العراق	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سوريا	صفر	٥٣	صفر	صفر	١٥	٧٢
لبنان	١	٢١	صفر	٢١	٢٠	٦٨
الأردن	٢١	١٠٨	٣٩	٥٥	٥	٢٧
الإمارات	٣٣	٧٥٦	٣٩	٤٧٧	٦١٧	١١,٩
قطر	٩	١٢	١٠	١٤	٨٢	٦٧
البحرين	٣٤	٢٩	١٨	١٢	٢٥	٣٥
عمان	٧	٤٢	٢	٣٨	٦٢١	٢٣

اليمن	٤٢	١٠٢	صفر	٢١	١٣٣	١١
السعودية	٢٠٧	٢٧٥	٥١٤	٣٨٦	٥٢١	٢٨٦
المجموع	٤٣٨	١٨٩٣	٧٠٧	١٤٠٢	٢١٣٠	٢٠١١
الميزان التجارى	١٤٥٥-		٦٩٥-		١١٩	
إسرائيل	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٧٤	١٦١

المصدر: .IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2001

- **ماليزيا – السودان**

بدأت العلاقات الاقتصادية الماليزية السودانية فى التطور والنمو مع افتتاح السودان سفارتها فى كوالالمبور فى ديسمبر ١٩٩٠. وقد تدعمت هذه العلاقات خاصة عقب زيارة الرئيس البشير إلى كوالالمبور عام ١٩٩١، حيث تم خلالها التوقيع على عدد من البروتوكولات الاقتصادية بالاضافة إلى مذكرات التفاهم بين المسئولين بين بنك السودان ووزارة الطاقة والتعدين ومنذ ذلك الوقت فقد تطورت العلاقات بين البلدين بشكل كبير.

وعلى الرغم من أن السودان تعتبر الدولة رقم ١٦ من بين أكبر الأسواق الافريقية بالنسبة لماليزيا إلا أن حجم التبادل التجارى بين البلدين ما زال فى مراحه الأولى والتى تحتاج إلى مزيد من الجهود حتى تتطور. فالتبادل التجارى بين البلدين وصل عام ٢٠٠٦ حوالى ٥١,٩ مليون دولار باجمالى صادرات ماليزية ٥١,٧ مليون دولار بمعنى أن حجم الصادرات السودانية فقط ٠,٢ مليون دولار.

فى عام ١٩٩٩ كان حجم التبادل التجارى السودانى الماليزى ٣٥ مليون دولار بمعد صادرات ماليزية ٣٣ مليون دولار فى حين أن الصادرات السودانية لماليزيا ما زالت ضعيفة والتى وصلت فى نفس العام إلى مليونى دولار إلا أنه فى عام ٢٠٠٣ ارتفع ليصل اجمالى الصادرات السودانية إلى ماليزيا ٤,٦ مليون رنت بعد ان كان ٠,٥ مليون

رنجت فى عام ٢٠٠٢. اما بالنسبة للصادرات الماليزية للسودان فنجد انها تاخذ اتجاها تصاعديا لتصل الى ١٥٧,٣ مليون رنجت عام ٢٠٠٣ بعد ان كانت ٦٨,١ مليون رنجت فى العام السابق له.

أما بالنسبة للصادرات الماليزية للسودان فنجد ان زيت النخيل احد اهم السلع التى تحتل نسبة كبيرة من اجمالى الواردات السودانية من ماليزيا اضف الى ذلك كلا من المنتجات المعدنية والآلات الالكترونية والكهربائية.[١٥]

- **ماليزيا – ليبيا**

تتخذ العلاقات التجاربية بين كل من ماليزيا وليبيا اتجاهاً تصاعدياً من عام إلى آخر، حيث ارتفع حجم الصادرات الماليزية إلى ليبيا من ٣٥,٧ مليون رنجت عام ٢٠٠٢ إلى ٧٨,٢ مليون رنجت عام ٢٠٠٣ فى حين سجلت الصادرات الليبية إلى ماليزيا ارتفاعاً من لا شئ عام ٢٠٠٢ الى ٣,٣ مليون رنجت عام ٢٠٠٣.

واستكمالات للاتجاه التصاعدى الذى تشهده التبادلات التجارية الماليزية الليبية فقد سجلت ارتفاعاً وصل إلى ١٣٢,٨ مليون رنجت عام ٢٠٠٤ أى ما يوازى ٤٣,٩٥ مليون دولار إلا أن الميزان التجارى بين البلدين انما يميل لصالح ماليزيا والسبب يرجع فى الأساس إلى ارتفاع معدل الواردات الليبية من ماليزيا عن معدل صادراتها إليها.[١٦]

- **ماليزيا – اليمن**

نما التبادل التجارى بين البلدين بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية. فعلى مستوى الصادرات الماليزية الى اليمن ظلت ماليزيا تتصدر قائمة المصدرين الى اليمن من الدول الاسيوية غير العربية خلال عام ١٩٩٤ – ١٩٩٥ الا انها تراجعت الى المرتبة الثانية عام ٢٠٠٠ ثم انحدرت الى المرتبة الرابعة عام ٢٠٠٣.

وقد حققت الصادرات اليمنية لماليزيا ارتفاعا مستمرا حيث ارتفعت من ٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٩ الى ٧٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ثم قفزت لتحقق ارتفاعا كبيرا فى عام ٢٠٠١ لتصل الى ٢٩٦ مليون دولار.

على الجانب الاخر نجد ان الصادرات الماليزية لليمن قد حققت انخفاضا ملحوظا خلال السنوات ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ لتحقق على التوالى ٢٣٨، ٧٨، ٦٨ مليون دولار.

وبالتالى يمكن القول أن التبادل التجارى بين ماليزيا واليمن يخطو خطوات كبيرة نحو النمو والتطور من خلال الجهود التى يبذلها كل من الجانبين واللذين تربطهما علاقات قوية ضربت بجذورها فى عمق التاريخ.[١٧]

- **ماليزيا – الكويت**

يمكن القول أن العلاقات بين ماليزيا والكويت مازالت محدودة وليست على المستوى المنشود من كل من الجانبين فنجد أن اجمالى الصادرات الكويتية إلى ماليزيا خلال عام ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ كانت أكبر من حجم وارداتها فقد بلغ حجم الصادرات الكويتية لماليزيا ٥٥ مليون دولار خلال عام ١٩٩٩ كما ارتفعت فى عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٥٧ مليون دولار إلا أنها كانت أقل من حجم وارداتها من ماليزيا فقد انخفض حجم واردات الكويت من ماليزيا خلال عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٧٦ مليون دولار بعد أن كان ١٠٣ ملايين دولار عام ١٩٩٩. إلا أنه مع بداية الالفية الجديدة فقد شهدت المعاملات التجاربية بين البلدين تطوراً ملحوظاً ليسجل التبادل التجارى ١٥٨,٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٤ مع ميل الميزان التجارى لصالح ماليزيا.[١٨]

- **ماليزيا – البحرين**

اتخذ التبادل التجارى بين ماليزيا والبحرين اتجاهاً متذبذباً ما بين الصعود والهبوط خلال السنوات من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ ففى عام ١٩٩٩ بلغ حجم الصادرات البحرينية لماليزيا ٥٠ مليون دولار فى حين أن حجم الواردات كان ٥٩ مليون دولار وقد واصل حجم التبادل التجارى بين البلدين اتجاهه إلى الهبوط ليسجل عام ٢٠٠٠، ٤٨ مليون دولار حجم صادرات بحرينية لماليزيا، ٣٣ مليون دولار حجم الواردات البحرينية لها.

وفى عام ٢٠٠١ بلغت قيمة التبادل التجارى بين البلدين نحو ٣٤,٨ مليون دينار بحرينى منها ١٤,٨ مليون دينار صادرات ماليزية للبحرين بينما تجاوزت الصادرات

البحرينية لماليزيا ٣٠ مليون دينار وبذلك حقق الميزان التجارى فائضاً قدره ١٥ مليون دينار بينما انخفض اجمالى الواردات البحرينية من ماليزيا عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٦,٢٢٧ مليون دينار مقابل صادرات قدرها ٦,٨٩١ مليون دينار.(١٩)

(ب) حجم الاستثمارات

يعتبر مجال الاستثمارات من المجالات التى توليها ماليزية أهمية خاصة فى إطار علاقاتها مع الدول العربية وإن كان حالها ليس أفضل حالاً من حال التبادلات التجارية العربية – الماليزية ولكنه قد حقق بعض التطورات المهمة التى يمكن اعتبارها خطوات تمهيدية على طريق التعاون الاقتصادى بين الطرفين فى مجال الاستثمار الخارجى.

- **ماليزيا – مصر**

تعتبر الاستثمارات بين الجانبين المصرى والماليزى ركناً مهماً وأساسياً فى منظومة العلاقات بينهما. ويمثل عام ١٩٩٣ بداية تجسيد أولى الاستثمارات الماليزية فى مصر، حيث تم تاسيس شركة Sime Darby الماليزية المتخصصة فى انتاج زيت النخيل. ومن أبرز مجالات التعاون الاستثمارى القائمة بين مصر وماليزيا:

- تم البدء فى ١٥ مشروعاً فى مجال تكرير زيت النخيل الماليزى، حيث تستورد مصر منه ما يوازى قيمته ١٦٠ مليون دولار سنوياً
- مشروعات تطوير صناعة الغزل والنسيج فى العامرية
- تسيير خطوط جوية وبحرية ملاحية بشكل منتظم بين البلدين
- تدعم ماليزيا مشروع البطاقات الذكية الممغنطة المانعة للتزوير وذلك بتكلفة تصل الى نصف مليار جنيه مصرى

وفى عام ١٩٩٧ تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات التى تشتمل على مجالات حماية وضمان الاستثمار، اتفاقية لحماية الازدواج الضريبى واتفاقية لخدمات الطيران كما تم فى ابريل من فس العام التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الاقتصادى الاستثمارى تضمنت تشجيع الاستثمارات الخاصة وتحديد مجالات استرشادية لها ومن بينها المشروعات التى تم الاتفاق عليها، انشاء وادى التكنولوجيا وخصخصة ترسانة الاسكندرية والتعاون فى مجال تجارة وتخزين زيت النخيل.

في إطار تعزيز العلاقات الاستثمارية المصرية الماليزية، استقبل الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار فى ٥ / ٨ / ٢٠١٠، وفد مجموعة تي إن بي الماليزية وذلك خلال الزيارة التي يقوم بها وفد الشركة حاليا لمصر وذلك للتعرف علي الفرص الاستثمارية المتاحة في مجالات الطاقة.

وقد تم خلال الاجتماع استعراض العلاقات الاستثمارية المصرية الماليزية، حيث أشار الدكتور محمود محيي الدين إلي الأهمية التي توليها الوزارة لجذب وتوسيع قاعدة الاستثمارات الماليزية وتطلعه إلي تدفق المزيد من الاستثمارات الماليزية إلي مصر حيث حدثت زيادة وصلت إلي ٣٠ % في عدد الشركات التي تم تأسيسها بمساهمات ماليزية في مصر خلال السنوات الست الماضية وذلك في قطاعات الخدمات، والصناعة، والمقاولات.

كما التقي وزير الاستثمار بالوفد الاستثماري الذي يضم كلا من مجموعة ستكزنيا البولندية والشركة العربية للملاحة البحرية التابعة لجامعة الدول العربية.

وشهد اللقاء التعرف علي نشاط المجموعات الاستثمارية المشاركة في الوفد الاستثماري والمشروعات المستهدفة كما تناول اللقاء استعراض فرص التعاون في مجال النقل البحري.[٢٠]

- **ماليزيا – السودان**

يتمثل التعاون المشترك بين الجانبين الماليزى والسودانى فى عدد من المجالات من بينها البترول، مجال توليد الطاقة الكهربائية، مجال إنشاء السكك الحديدية ومجال استزراع الأسماك.

وفى مجال البترول جاءت مؤسسة ماليزيا الوطنية للبترول التي تعرف اختصاراً ببتروناس الى السودان في العام ١٩٩٦م لتستثمر في مجال النفط، حيث تعمل في مجالات الانتاج والاستكشاف والتسويق والتوزيع، حيث آلت اليها جميع محطات موبيل في السودان وأصبحت عبرها توزع خدمات الوقود والزيوت، ففي مجالي الانتاج والاستكشاف تشارك في مربعات «١،٢،٤» وهي المربعات المنتجة الآن للنفط السوداني

مع المؤسسة الوطنية الصينية للبترول ومؤسسة البترول والغاز الهندية وسودابت السودانية، وتعمل ايضاً في مربع «٥ أ» في مجال الاستكشاف ومربع «٥ ب»، ومربعات «٣، ٧» كما تعتبر من المساهمين الرئيسيين في شركة النيل الابيض لعمليات البترول، وبترودار والنيل الكبرى.

ويمكن القول أن دور بتروناس يتعدى العمل في البترول الى المساهمة في الدعم الاجتماعي والبرامج التنموية حيث تمتن العلاقة والصلات بين بتروناس والشعب السوداني، وتركز عملها فى مجالات الصحة والتعليم، والاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.[٢١]

- **ماليزيا – الامارات**

يعتبر مجال الاستثمار بين ماليزيا والامارات من المجالات الواعدة التى عملت على تدعيم علاقات التعاون بين الجانبين. وبوجه عام اتجهت الاستثمارات الاماراتية إلى ماليزيا فى عدد من القطاعات كان من بينها السياحة، تكنولوجيا المعلومات، الصناعات الكهربائية، الالكترونيات والصحة، حيث أن هذه القطاعات بدأت تستقطب عدد من المستثمرين الاماراتيين إلى ماليزيا.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الماليزية فى الامارات فقد نجحت عدة شركات ماليزية فى الحصول على عقود للاستثمار داخل الامارات من بينها:

الشركة المتحدة والتى تعمل فى مجال الصرف الصحى فى ابو ظبى والتى يصل راسمالها إلى ١٠٠ مليون دولار.

هناك اتفاق تم التوقيع عليه بين جامعة عجمان وشركة التنمية الماليزية على إقامة مدرسة للاتصالات والتعاون فى مجال الطب عبر الانترنت ونظام البطاقات الذكية فضلاً عن التعاون فى مجال تكنولوجيا المعلومات.[٢٢]

- **ماليزيا – السعودية**

يتسم مجال الاستثمار فيما بين الجانبين بالضعف ويحتاج الى مزيد من الدعم والجهد من قبل الجانبين. وقد تم فى عام ٢٠٠٢ إنشاء مكتب تمثيلى لتنمية التجارة بين البلدين فى السعودية ليتولى تقديم كافة التسهيلات التى تساهم فى رفع استثمارات رجال الاعمال الماليزين والسعوديين ذلك عبر استخدام أحدث التقنيات العالمية فى مجال

الإدراك والتمييز الصوتى باللغتين العربية والانجليزية، بحيث يستطيع أى شخص الحصول على أية معلومات عن ماليزيا أضف إلى ذلك أنه فى عام ٢٠٠٢ وقعت الشركة الماليزية للملاحة الدولية مع شركة بكرى للملاحة السعودية اتفاقية إنشاء شركة مشتركة مناصفة بين الجانبين.(٢٣)

- **ماليزيا – البحرين**

ينحصر مجال الاستثمار البحرينى الماليزى فى عدد محدود من الاستثمارات التى كان من بينها شركة بحرين تكنولوجام والتى تعتبر ثمرة استثمار بحرينى ماليزى مشترك والتى تعمل على تزويد شركات النفط والغاز العاملة فى منطقة الخليج العربى والشرق الاوسط باحتياجاتها من موانع الزيوت.(٢٤)

(ج) نقل التكنولوجيا

فى إطار اهتمام ماليزيا الفائق بالتطور التكنولوجى باعتباره أساس التقدم فى العصر الحديث طرحت منذ عام ١٩٨٠ برنامجاً جديراً بالإشارة إليه فى هذا الصدد أطلق عليه "برنامج التعاون التقنى الماليزى" يهدف بصورة أساسية لتقديم الخدمة التقنية لكافة الدول النامية فى مجالات تقنية متنوعة استفادت منها العديد من الدول العربية مثل مصر، وعمان، السودان.

وقد حددت فى هذا الإطار أهدافاً أساسية لهذا البرنامج منها:(٢٥)

أ- تكملة التدريب ودفع التنمية.

ب- المشاركة فى مجال نقل المعلومات والخبرات المطلوبة فى المجالات المختلفة من ماليزيا للدول النامية بدون أى عائد.

جـ- تحسين وتقوية العلاقات التجارية مع الدول النامية.

وهى الأهداف التى طرح البرنامج لتنفيذها خطوات منها:

أ- تقديم منح علمية لحضور دورات تدريبية فى عدد من المؤسسات الماليزية.

ب- تنظيم زيارات دراسية وإيجاد رواب عملية مع عدد من الوكالات الحكومية الماليزية المشتركة فى البرنامج.

جـ- تقديم الخبرات وعدد من المساعدات الأخرى المطلوبة بما فى ذلك مشروعات ومعدات.

(٣)
العلاقات الثقافية

تعتبر العلاقات الثقافية بين الجانبين العربى والماليزى من أقدم العلاقات التى تم تاسيسها بين الجانبين.

وترتبط ماليزيا فى المجال الخارجى بعديد من العلاقات الثقافية مع دول المنطقة العربية، حيث ساعدت الخلفية الثقافية المشتركة على ترسيخ هذه العلاقات.

ويمكن القول أن البعد الدينى كان له دور أساسى فى دعم العلاقات بين ماليزيا والدول العربية بل يعتبر المحرك الأساسى للتفاعلات العربية مع ماليزيا، حيث ارتكزت العلاقات بين الجانبين على صلة الدين الاسلامى من خلال الدور الكبير الذى لعبه فى تكوين الثقافة المالاوية منذ الهجرات الأولى التى شهدتها أرض الملايو من خلال التجار العرب الذين عملوا على نشر الدين الاسلامى فيها والتى أثرت بشكل كبير على التكوين الثقافى للمالايو.

تمثل الاهتمام الأول من جانب شعب المالايو بدعم العلاقات مع الدول العربية من منطلق وحدة الدين الاسلامى، حيث كانت مكة بمثابة مركز تعليم القران الكريم والدين الاسلامى لشعب المالايو ذلك قبل ظهور الازهر الشريف والدور الكبير الذى لعبه فى جذب المسلمين من شتى بقاع العالم لتلقى علوم الدين الاسلامى، حيث بدأ الأزهر الشريف يلعب دوره فى بداية العشرينيات من القرن العشرين اذ جذب العديد من الطلاب الماليزيين.

فقد لعب الأزهر دوراً كبيراً فى دعم العلاقات بين كافة الشعوب العربية والاسلامية ودعم القضايا التى تهم المسلمين ذلك من من خلال العلاقات التى انشاها الازهر مع الهيئات الاسلامية الدولية والدعوات التى قدمها الازهر لعقد المؤتمرات الدولية، ايفاد مبعوثيه الى شتى دول العالم واستقباله للطلاب الراغبين فى تلقى علوم الدين الاسلامى.

وبشكل عام ارتبطت ماليزيا مع الأزهر بعلاقات قوية جعلتها تدعم علاقاتها مع مصر وكافة الدول الاسلامية الاخرى من خلال البعثات الطلابية التى اتت من ماليزيا قاصدة الازهر والتى ساعدت على تأسيس الهوية القومية للملايو.(٢٦)

حرصت ماليزيا على دعم وتوثيق علاقاتها مع الدول العربية فى بعدها الدينى من خلال وزارة الاوقاف الماليزية ووزارات الاوقاف فى الدول العربية وقد اهتمت وزارة الاوقاف المصرية بتلبية احتياجات ماليزيا الدينية من الكتب والشرائط المسجل عليها القران الكريم بالاضافة الى تزويدها بالاساتذة للتدريس والفتاوى الدينية.

ساهم الازهر فى رفع الحركة الثقافية والدينية من خلال الشهادات العلمية التى تم منحها للعديد من المسئولين الماليزين فهناك اكثر من ٣٠ وزيرا ماليزيا قد نالو شهادتهم العلمية من جامعة الازهر حيث تعتبر ماليزيا من اكثر الدول التى يحصل طلابها على تعليمهم من الازهر والتى يدرس فيها اكثر من ٤٠٠٠ طالب فيما يشرف الازهر على ٩ معاهد دينية فى ماليزيا وعليه فقد مثل الدين اهم المقومات الايجابية التى كان لها دور كبير فى دعم العلاقات العربية الماليزية.

وقعت ماليزيا مجموعة من الاتفاقيات الثقافية الثنائية فيما بينها وبين عدد من الدول العربية والتى تهدف الى دعم وتوطيد العلاقات فيما بين الجانبين الا انه على الرغم من ان العلاقات بين ماليزيا والدول العربية تعتبر علاقات تاريخية وعميقة ووثيقة الا ان العلاقات الثقافية فيما بينهم لا تصل الى المستوى المنشود من كل من الجانبين وهذا انما يرجع بالأساس إلى أن العلاقات الرسمية بين الجانبين تعتبر علاقات حديثة نسبيا مما ترتب عليه قلة عدد الاتفاقيات التى تم توقيعها بين ماليزيا والدول العربية.(٢٧)

كانت مصر من أكثر الدول العربية التى وقعت اتفاقيات ثقافية مع ماليزيا وكان للازهر الشريف دور كبير فى التوقيع على هذه الاتفاقيات لما يمثله من منارة دينية.

فى اطار الاهتمام الماليزى للاستفادة من الخبرة المصرية فى مجال التعليم فقد وقعت كل من الحكومتين على عدد من الاتفاقيات العلمية كان من بينها فى ١٥ من سبتمبر عام ٢٠٠١ تم التوقيع على اتفاقية بين كلية الاداب جامعة عين شمس واكاديمية مالايو للغات.

بالنسبة للاتفاقيات التى وقعتها ماليزيا مع باقى الدول العربية فنجد انها قليلة نسبيا نتيجة حداثة العلاقات بين الجانبين الماليزى والعربى ومن بين الاتفاقيات التى وقعتها ماليزيا مع عدد من الدول العربية نجد انها عقب افتتاح اليمن سفارتها فى كوالالمبور عام ١٩٩٨ زار الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ماليزيا فيما تعتبر هى الاولى من نوعها وخلالها تم التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون من بينها:[٢٨]

اتفاقية التعاون الاعلامى فى نوفمبر ١٩٩٩ واتفاقية التعاون بين الجانبين فى المجال العلمى والتربوى فى مارس ٢٠٠٠.

وفى إطار العلاقات الثقافية الماليزية السودانية وقع كل من الجانبان عدد من الاتفاقيات كان من بينها اتفاقية للتعاون العلمى عام ١٩٩٩ واتفاق للتعاون فى مجال نقل التكنولوجيا فى إطار التعليم.

تعتبر التبادلات انعلمية أحد أهم مجالات التعاون الثقافى لما تمثله كأحد الأدوات التى يمكن من خلالها نقل الحضارات بين الشعوب ومن ثم الانفتاح العلمى والفكرى على العالم كما يتم فى إطار هذه التبادلات نقل الثقافات بين الدول من خلال الطلاب الوافدين اللذين كونون صداقات مع طلاب البلد المضيف ومن ثم امكانية أن يلعبوا دوراً فى توافد العديد من السياح فى المستقبل لما يمثلونه كدعاء لتشجيع أبناء بلادهم على زيارة البلاد التى توافدوا عليها.

مثل تأسيس مصر لجامعة الأزهر عاملاً هاماً فى جذب العديد من الدارسين الماليزيين خاصة ممن درسوا من قبل فى مكة المكرمة.

وفى إطار تزايد اعداد الطلاب الماليزيين الدارسين فى الجامعات المصرية وفى ظل الاهتمام المصرى بدعم علاقات التعاون التعليمى مع ماليزيا فقد قدمت الحكومة المصرية عددًا من المنح الدراسية للطلاب الماليزيين كما أرسلت المدرسين وأساتذة الجامعة إلى ماليزيا.[٢٩]

أما بالنسبة للتعاون الماليزى مع باقى الدول العربية فى مجال التبادلات العلمية فنجد أنه على الرغم من أن العلاقات العربية الماليزية من الناحية الرسمية تعتبر علاقات حديثة نسبياً إلا أن التبادلات العلمية فيما بين الجانبين بدأت تأخذ اتجاهاً تصاعدياً خاصة فى أعقاب انفجارات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتى تزايد على أثرها اعداد

الطلاب العرب والمسلمين ولا سيما من دول الشرق الأوسط ممن ترك أو يفكر فى ترك دراسته فى الجامعات الأمريكية والاوروبية فيما وصل عدد الطلاب الأجانب الذين يتلقون دراساتهم فى ماليزيا حوالى ٢٠ الف طالب أجنبى من ١١٥ دولة وينحدر ٧٥% منهم من دول جنوب شرقى آسيا والنسبة الباقية من الصين وافريقيا ومن الدول العربية وتركيا.

❖ السياحة

يعتبر قطاع السياحة أحد أهم القطاعات التى ترتبط بدرجة وثيقة بالمجال الثقافى لأن السياحة نفسها هى أحد عوامل الثقافة الانسانية فهى تؤدى إلى إحداث تبادل فكرى ومعرفى بين الشعوب.

وتعتبر السياحة بالنسبة لماليزيا أحد أهم القطاعات التى تعتمد عليها بصورة كبيرة فى الدخل القومى، حيث تحتل المركز الثالث بعد صناعة النفط والسيارات ويتجه الدخل المتحصل من السياة فى ماليزيا إلى الارتفاع من عام إلى آخر ليصل فى عام ٢٠٠١ الى ١٢,٧ مليار رنجت بعد أن كان ٨,٦ مليار رنجت عام ١٩٩٨. فيما ارتفع عدد السياح فى ماليزيا فى عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ٢٠ مليون سائح وتهدف ماليزيا إلى زيادة هذا العدد ليصل إلى ٢٥٠ مليون سائح بحلول عام ٢٠١٠.

تركز ماليزيا بدرجة كبيرة على إحداث نقلة نوعية والبدء بحملة دعائية فى العالم العربى وقد بدأت هذه الحملة فى عام ١٩٩٩ متمثلة فى قيام ماليزيا بتأسيس مجموعة من مكاتب السياحة الإقليمية فى عدد من الدول العربية والتى تشمل مكتب السياحة الماليزى فى دبى ومهمته تغطية مهام جذب السياح العرب من الامارات، قطر، الكويت، عمان، مصر، الاردن بالإضافة إلى مكتب السياحة الماليزى بجدة وهو المكتب المسئول عن جذب السياح من السعودية والبحرين.

ينبع الاهتمام الماليزى بالعمل على جذب السياح من المنطقة العربية عموماً والخليجية خصوصاً من منطلق وحدة العقيدة ووحدة العادات الاجتماعية.

تزايدت بدرجة كبيرة عدد الوفود السياحية العربية خاصة من دول الخليج العربى وتأتى السعودية فى مقدمة الدول العربية التى تستقطب منها ماليزيا العديد من الوفود السياحية.[٣٠]

وبوجه عام تعتبر مصر أحد أهم الدول العربية التى تولى اهتماماً خاصاً لقطاع السياحة فى إطار علاقتها مع كل دول العالم. وفى إطار التعاون المصرى الماليزى فى مجال تنشيط السياحة شهد عام ١٩٩٧ قفزة كبيرة فى هذا المجال جاءت انعكاساً لكثافة التحرك من قبل الجانبين فى مجال العلاقات الاقتصادية، حيث أعلنت سفارة ماليزيا بالقاهرة فى عام ١٩٩٤ أن جميع المصريين يسمح لهم بالدخول الى ماليزيا دون تأشيرة دخول لمدة ثلاث شهور بدءاً من تاريخ وصولهم إلى ماليزيا.

واجمالاً يمكن القول أن دول الخليج تحتل المراكز الأولى من حيث عدد السياح المتوجهين إلى ماليزيا خاصة من السعودية والامارات وهو ما يرجع إلى قرب المسافة بين دول الخليج العربى وماليزيا وإلى تركز مكاتب تنشيط السياحة الماليزية فى دول الخليج فى دبى وجدة.

ولم تشهد العلاقات الثقافية العربية الماليزية وجود أى من الأنشطة الفنية أو الرياضية المتبادلة إلا القليل منها والتى يرجع تاريخها إلى الستينيات من القرن العشرين.

وعليه ومن خلال هذا التحليل الخاص بواقع العلاقات الثقافية العربية الماليزية نستطيع استنتاج أنها علاقات ضعيفة فى صورتها العامة وتحتاج إلى مزيد من الدعم.

فى إطار اهتمام الدبلوماسية الماليزية فى المجال الخارجى بدعم الحوار الحضارى بين الدول والشعوب فإنها تأخذ على عاتقها التعاون فى المجال الثقافى بين جميع دول العالم النامى، ودول العالم المتقدم، وهى الناحية التى تبرز بصورة واضحة من خلال المنظمات الإقليمية والإسلامية التى تشارك فى عضويتها حيث تندد بالآثار الثقافية للعولمة، والتى تتمثل فى رغبة الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة فى فرض نموذجها الثقافى فرضا على الدول الأخرى بحجة أنه النموذج الأفضل حيث اعتبرت ماليزيا أن الحل الأمثل للتخلص من هذه الرغبة فى الهيمنة الثقافية يتمثل فى اقتفاء أثر المعادلة التى أخذت بها ماليزيا وحققت لها قدراً من النجاح من خلال العمل على تحقيق التوازن بين العولمة والهوية الحضارية وعلى نحو خاص الخصوصية الثقافية، وهو ما يعنى العمل على الإحاطة بمهارات الغرب خاصة فى المجال التقنى مع الاحتفاظ بالقيم المجتمعية وذلك لسببين أساسيين:

الأول: عدم جدوى التقدم العلمى بدون قيم أخلاقية تدعمه، والثانى: عدم استقامة التقدم العلمى بالاعتماد على القيم الغربية. (٣١)

كما يعتبر موقف ماليزيا من قضية صدام الحضارات موقفاً مميزاً هو الآخر، إذ رفضت رفضا قاطعا الفكرة التى أطلقها صامويل هنتجتون حول صدام الحضارات والديانات، وهو الرفض الذى يعود لرؤيته للحضارة التى تتمثل فى مجموعة من السمات منها تسامح الدول والاعتزاز والتمسك بكل ما يميزها عن غيرها من الحضارات، وهى الاختلافات التى من المفترض أن تتعلم منها الحضارات وتتبنى القيم الجيدة فتدرك مناطق التميز والتشابه وليس مواطن الصراع. وهى الناحية التى تحرص عليها ماليزيا فى سياستها الخارجية وخاصة تجاه الدول الإسلامية بصفة عامة، وقد طرحت فى هذا الصدد أفكار منها:

١- الاحتفاء الحضارى كبديل للصراع الحضارى، وهى الفكرة التى ترتكز على ضرورة أن تعمل جميع الدول على الاحتفال بأفضل ما يميز الحضارات بدلا من "التعايش العقيم" وذلك من خلال الاستفادة من مواطن الاختلاف بينهما استناداً إلى أن فى الاختلاف رحمة وحكمة إلهية.[٣٢]

٢- العمل من أجل إيجاد آلية توضح رؤية الحضارة الإسلامية تجاه الدعاوى غير الصحيحة التى تردد مقولة صدام الحضارات وهى الآلية التى ترى ماليزيا أن تشمل دولاً مثل مصر والسعودية وتركيا وإيران فضلاً عن ماليزيا.

٣- مطالبة الدول الإسلامية بضرورة التمسك بالأصولية الصحيحة من خلال العودة لأصول الدين، حيث يحمل الإسلام كل قواعد الديمقراطية والسلام ويمنع الصدام ويشجع على الحوار الذى يجب أن يكون مع وبين المسلمين أولا قبل أن يكون مع الآخر، وهى الرسالة التى تحرص ماليزيا على توضيحها دائما فى المجال الخارجى.

وفى إطار أزمة قضية الإساءة للإسلام والرسول عليه السلام من جانب بعض الصحف الدنماركية اتجهت ماليزيا ومعها كافة الدول الإسلامية للتنديد بهذه الإساءة حيث دعت ماليزيا لعقد مؤتمر طارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية لبحث الأزمة وتداعياتها.[٣٣] وفى هذا النطاق أيضا وتطبيقا لاتجاه السياسة الخارجية الماليزية لرفع حوار الحضارات من خلال علاقة التواصل الثقافى بين الأمتين العربية والملاوية عقد فى مايو ٢٠٠٦ فى ماليزيا مؤتمر تحت عنوان "ورشة التآلف مع الصحفيين العرب من

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" شارك فيها مجموعة من الصحفيين العرب والأكاديميين من عديد من دول العالم بهدف التوصل عمليا إلى لغة خطاب مشتركة فى مواجهة الحضارة الغربية بعيداً عن دعاوى صراع الحضارات، وقد بحثت الورشة عن أنسب السبل لمواجهة حملة الكراهية التى تشنها بعض وسائل الإعلام الغربية ومنها حملة الرسوم المسيئة إلى الرسول عليه السلام، حيث تم تبنى فكرتين أساسيتين:

الأولى: تخص وسائل الإعلام الغربية وكيفية التعامل معها.

الثانية: تتعلق بوسائل الإعلام الإسلامية وكيفية تفعيلها بمحاولة خلق حوار داخلى فيها يعمل على زيادة أواصر التعاون بهدف بناء رؤية مشتركة يمكن عرضها على الطرف الغربى. وقد طرح وزير الإعلام الماليزى رؤيته لمواجهة هذه الأزمة فى ضرورة أن تتحول وسائل الإعلام فى الدول الإسلامية إلى قنوات تنوير حقيقية بعيدا عن الضغوط بالإضافة إلى تطوير وكالات الأنباء فى تلك الدول لتصبح وكالات تتوافر لها المقومات الأساسية فى العمل الصحفى وتصبح جديرة بأن تكون مصدرا للأخبار فى الصحف والإذاعات والقنوات التليفزيونية حتى يمكن نشر صورة إيجابية حقيقية عن أوضاع المسلمين وأفكارهم بعيدا عن الانحياز للحكومات أو اللجوء إلى منهج الدعاية بعد أن ثبت عدم عدوى جدوى هذا المنهج وافتقاده للمصداقية.

واقترح وزير الإعلام الماليزى إنشاء مركز للصحافة الإسلامية الدولية لتقديم الدورات التدريبية للصحفيين المسلمين خاصة فيما يتعلق بمناقشة القضايا المتعلقة بالإسلام والتى تمس مصالح الأمة الإسلامية محذرا من خطورة انتشار ظاهرة "الإسلام فوبيا" التى تتنامى فى الغرب الآن وتهدف إلى زيادة مساحات الخوف والكراهية ضد كل ما هو إسلامى، وطالب بضرورة وضع استراتيجية لمواجهة تلك الظاهرة من خلال تأكيد على مبادئ الاعتدال والوسطية التى يؤيدها الإسلام ورفض الإرهاب والتطرف باعتبارهما انحرافا عن تعاليم الإسلام الحقيقية، والتسلح بالعلم والمعرفة لمناقشة كل الأفكار المسيئة للإسلام وتوضيح حقيقة الدين الإسلامى وإقناع الآخرين باحترام ديننا فى إطار من الاحترام المتبادل بيننا وبينهم دون مغالاة من هنا أو تحقير من هناك.

وقد عرض المشاركون نقاط الضعف والقوة فى مواقف العالم الإسلامى فى مواجهة الأزمة، وفى باعتبارها استراتيجية موجهة ضد العالم الإسلامى فقد أكد البعض

الآخر أن الأزمة نابعة من العالم الإسلامى بسبب الحالة المتردية للكثير من الدول الإسلامية وانعدام الحريات فى بعض هذه الدول وافتقاد البعض الآخر إلى قيم التسامح مشيرين إلى ضرورة أن تفيق هذه الدول مما هى غارقة فيه الآن واللحاق بركب الحضارة والتطور لكى يستعيد العالم الإسلامى حضارته والخروج من عصر الظلام الذى تعيشه الدول الإسلامية الآن لكى يتحول العالم الإسلامى إلى قوة فاعلة ومؤثرة فى عالم لا يحترم إلا القوى ولا يقتنع إلا بالعلم والمعرفة والتطور.

وانتقد المشاركون الافتقار إلى الحرية فى الكثير من الدول الإسلامية وغياب الشفافية والعدالة فيها نتيجة للخبرات السلبية الموروثة التى يجب التخلص منها وترسيخ مفاهيم حضارية جديدة لكى تتمكن دول العالم الإسلامى من المشاركة فى صنع الحضارة الإنسانية وقيادتها كما حدث من قبل. [٣٤]

وداخل جلسات ورشة العمل تم استعراض التجربة الماليزية فى التعايش بين الأديان (الإسلام والهندوسية والبوذية والمسيحية والسيخ) من خلال الاهتمام بتشكيل مجتمع الوحدة والتضامن وترسيخ الأركان الأساسية للدولة والانحياز إلى المواقف الوسيطة فى مواجهة المشكلات لتحقيق الأحلام المشتركة، وترسيخ مبادئ الاحترام المتبادل بين الأديان والأجناس بحيث تمارس كل فئة طقوسها الدينية بحرية دون الاعتداء على حرية الآخرين ورفض اللجوء إلى العنف فى حل المشكلات.

من ناحية أخرى تحرص ماليزيا على تقديم المقترحات الخاصة بتطوير منظمة المؤتمر الاسلامى، حيث تقترح ماليزيا حالياً إعادة هيكلة المنظمة وإصلاحها من خلال ضخ دماء جديدة في منظمة المؤتمر الإسلامي لتنشيط وتعزيز دور المنظمة في العلاقات الثنائية والمتعددة. كما تؤكد الحكومة الماليزية إلتزامها القوي ودعمها المالي والسياسي لإجراء الإصلاحات الضرورية في سبيل رفع شأن هذه المنظمة حتى تغدو محاورا فعليا وذا مصداقية على الساحة الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن ماليزيا تدفع باتجاه اعتماد خطة في القمة الاسلامية المقبلة تسعى إلى تنظيم عمل وآلية الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمواجهة التحديات الجديدة في الساحة الدولية.

الهوامش

(١) د. هدى ميتكيس، السياسة الخارجية الماليزية فى عالم متغير، فى د. هدى ميتكيس، د. حسن بصرى (محرران)، ماليزيا من منظور عالمى، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، صـ٥٤.

(٢) http://www.oic-oci.org/home.asp

(٣) http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=330306

(٤) http://www.islamonline.net/Arabic/news/2005-06/02/article10.shtml

(٥) http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=237

(٦) www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=162598

(٧) http://www.sy-n.com/readnews.php?sy_seq=104137

(٨) http://www.m22y.com/vb/showthread.php?t=61957

(٩) http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=4984

(١٠) http://www.alnabanews.com/node/6030

(١١) غزلان محمود عبد العزيز، العلاقات العربية – الماليزية...الواقع وآفاق المستقبل (رسالة ماجستير)، اشراف، أ.د. جابر سعيد عوض، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٨، صـ٧٧

(١٢) د. عبد الرحيم عبد الواحد، الدكتور محاضير محمد...بعيون عربية وإسلامية، ماليزيا، ٢٠٠٣، صـ٩٠ – ٩٥

(١٣) المرجع السابق، صـ٨٢.

(١٤) لمزيد من التفاصيل انظر:

د. رجاء ابراهيم سليم، العلاقات المصرية – الماليزية، فى محمد السيد سليم، ابراهيم عرفات (محرران)، **العلاقات المصرية الآسيوية**، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠، صـ٣٣٩.

(١٥) **http://www.alawamra.com/vb1/showthread.php?t=8137**

(١٦) د. عبد الرحيم عبد الواحد، **المرجع السابق**، صـ١١٧.

(١٧) د. عبد الرحيم عبد الواحد، **المرجع السابق**، صـ ١٠٥.

(١٨) **http://www.aldaronline.com/Dar/Detail2.cfm?ArticleID=40301&CFID=3915223&CFTOKEN=71224dd7825de3b1-C2495F3A-BFB6-3969-461119CF4ED3B174**

(١٩) د. عبد الرحيم عبد الواحد، **المرجع السابق**، صـ ٩٥.

(٢٠) Medhat Ayob, Egyption – Malaysian Trade and Investment Relations, in Gaber Awad, Mansor Isa (Editors), **Malaysian Egyptian Comparative Perspectives in the World of Globalization**, Department of Malaysian studies, Cairo University, 2006, p 111.

(٢١) **http://www.google.com.eg/#hl=ar&q=%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9&meta=&aq=f&aqi=&aql=&oq=&gs_rfai=&fp=5d541ee233a9e77a**

(٢٢) د. عبد الرحيم عبد الواحد، **المرجع السابق**، صـ ٨٢.

(٢٣) **المرجع السابق**، صـ ٩٠.

(٢٤) **المرجع السابق**، صـ ٩٥.

(٢٥) Ahmed Faiz Aboul Hamib, **Malaysia and South-South Cooperation during Mahothir's Era: Determinig Factors and Implications**

(Malaysia: Pelanduk Publications, 2005) p 55-62.

(٢٦) Sidin Ahmed Ishak, Mohammad Redzuan othmon (Malaysia : university of Malaya press, 2000) p 46-48

(٢٧) د. رجاء سليم، العلاقات الثقافية المصرية- الآسيوية، أوراق آسيوية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ديسمبر ١٩٩٧) ص ١٥.

(٢٨) المرجع السابق، صـ ١٠.

(٢٩) Sidin Ahmed Ishak, Mohammad Redzuan othmon (Malaysia : university of Malaya press, 2000) p 46-48.

د. رجاء سليم، العلاقات الثقافية المصرية- الآسيوية، مرجع سابق، ص ١٥.

(٣٠) د. عبد الرحيم عبد الواحد، مرجع سابق، صـ ١١١، ١١٦.

(٣١) د. ماجدة على صالح، "محاضير محمد القيم الآسيوية بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثانى للدراسات الماليزية" الفكر السياسى لمحاضير محمد، مارس ٢٠٠٥، ص ٢٠-٢٢.

(٣٢) موسوعة الدكتور محاضير محمد، مرجع سابق، م٨، ص ١٠٧.

(٣٣) الأهرام ١٠-٢-٢٠٠٦، ١٧-٥-٢٠٠٦.

(٣٤) د. سلوى سليمان، ود. جوده عبد الخالق (محرران)، أوضاع وحوافز الاستثمار الصناعى فى مصر (القاهرة: وزارة الصناعة والثروة المعدنية، يناير ١٩٩٨)، ص ٢٢٨.

الفصل الثانى

البعد الثقافى فى العلاقات الماليزية العربية

أ.د. ماجدة صالح

مقدمة

تشكل القيم بصفة عامة الوجه العاكس لشكل المجتمع الضابط لسلوك أفراده والمحافظ على تماسكهم. وتعد الثقافة هى التعبير الحقيقى عن القيم المحددة للعقل الثقافى الذى يشكل الملامح العامة للمجتمع، إذ تترابط القيم بالثقافة فى جدلية لا تنفصل. ويعد الإسلام فى هذا السياق جزءاً أساسياً محدداً للنسيج الثقافى المؤثر على قيم وأنماط سلوك أفراد المجتمع فى الدول الإسلامية بشكل يختلف نطاقه ومداه من دولة إلى أخرى.

وسيتناول موضوع هذا الفصل البعد الثقافى فى العلاقات الماليزية والعربية، حيث يعد الإسلام مؤثراً مهماً فى سياسة ماليزيا الخارجية وهو الأمر الذى ظهر جلياً منذ تولى محاضير محمد مقاليد السلطة فى ماليزيا فى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى وهى الناحية التى آتت ثمارها ولازالت إلى الآن وذلك من خلال سياسات ارتكزت على جهد جاد وواضح يهدف إلى تقديم نموذج حضارى ناجح للتعامل الإسلامى يهدف إلى التغلب على مشكلات وتحديات الحاضر لبناء مستقبل يهدف لتحقيق التقدم للدول الإسلامية من خلال العمل المشترك.

وسينقسم الفصل وفقاً لموضوعها إلى قسمين أساسيين. يسعى القسم الأول إلى توضيح محددات الثقافتين العربية والماليزية، ويختص القسم الثانى بتناول الإسلام كمحدد للبعد الثقافى للعلاقات الماليزية العربية.

(١)
محددات الثقافتين العربية والماليزية

قبل تناول أهم عناصر الثقافتين العربية والماليزية يجدر في المقام الأول إيراد فكرة موجزة عن مفهوم الثقافة بتوضيح أهم الأبعاد التي يتضمنها المفهوم.

تأتى الثقافة فى اللغة العربية من مادة "ثقف" أى حذق وفهم وضبط. وتعنى أيضاً فطن وذكى وثابت المعرفة، وتستخدم أيضاً لكى تشير إلى التهذيب والتسوية من بعد الاعوجاج.(١)

ولمفهوم الثقافة أبعاداً أساسية منها:(٢)

١- ينبع من الذات الإنسانية ولا يغرس فيها من الخارج، وهو ما يعنى أن الثقافة تتفق مع الفطرة، وأن ما يخالف الفطرة يجب تهذيبه.

٢- يعنى البحث والتنقيب والظفر بمعانى الخير والحق والعدل، ولا يدخل فيها إلا المعانى التى تحوى القيم الفاضلة لا تلك التى تفسد وجود الإنسان.

٣- يركز على معرفة ما يحتاجه الإنسان طبقاً لظروف بيئة، وليس على أنواع المعارف والعلوم على إطلاقها. إذ يربط المفهوم العربى الإنسان بالنمط المجتمعى الذى يعيش فى إطاره، وليس بمقياس آخر يقيس الثقافات قياساً على ثقافة معينة مثل المفهوم الغربى. وهو ما يجعل الثقافة فى الفكر العربى تقوم على الذات والفطرة والقيم الإيجابية وتحترم خصوصية ثقافات المجتمعات الأخرى.

٤-الثقافة عملية متجددة غير جامدة ترتبط بتطور المجتمع.

وبناء على هذه الأبعاد السابقة يمكن الأخذ بالتعريف الذى ينظر إلى الثقافة بمعناها الواسع على أنها مجموعة مترابطة من العوامل التى تشمل المعرفة والعقائد والأخلاق والفن والقانون وكل المقومات الأخرى التى يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمع لكى يكون إنساناً مثقفاً.(٣)

أما عندما تضاف كلمة إسلامية إلى الثقافة فلا شك أننا بهذا نسوق مفهوماً من المفاهيم الأصلية التى تميز العالم الإسلامى. وهو المفهوم الذى على الرغم من تعدد تعريفاته إلا أنه يشير إلى العقائد والأفكار والملكات التى تعود إلى القرآن والسنة،

والاحكام الشرعية، فضلاً عن الآداب والأخلاق المنبثقة عنهما والتى تشكل إطاراً عاماً لحياة المسلمين. وعليه فإن الثقافة الإسلامية تمثل المقدار الواجب تعلمه وتلقيه من المفاهيم والمعايير الإسلامية التى يستقيم بها اعتقاد وفهم وسلوك وخلق كافة المسلمين، ويصح معها تصورهم للحياة وللعالم، وتحفزهم للعمل الصالح.(٤)

ومن هذا المنطلق السابق تتميز الثقافة الإسلامية بمميزات أساسية قد تشاركها فى بعضها ثقافات إنسانية أخرى من هذه المميزات:(٥)

١-النظرة الشمولية:

تقوم عقيدة الإسلام على مبدأ التوحيد المطلق الذى يقتضى الاعتقاد والجزم بوحدانية الخالق وانفراده بتدبير الموجودات بعناية أزلية مستمرة، حيث أحدث هذا العنصر أثره العميق على النهج الذى سلكته المعارف الإسلامية الشرعية والعلمية والفلسفية، إذ جعلها تسعى لتحقيق هدف أساسى قوامه حفظ النفس والعقل والدين والنسل والمال، وهى ضرورات لا ينتظم أمر الفرد إلا بها، ولذلك فإن العلوم والمعارف لا تطلب لذاتها بل لما تؤدى إليه من صلاح الفرد والجماعة.

٢-ترابط المعارف:

وهو ما يعنى وجود غاية مشتركة بين كافة المعارف تتمثل فى صلاح الدين والدنيا معاً وحدوث المنفعة المادية والمعنوية فى حدود القصد والاعتدال، وكل معرفة لا تؤدى لاستقامة أحوال الناس وتعاونهم على الخير لعمارة الأرض تعد معرفة لا طائل من ورائها.

٣-الالتزام بمكارم الأخلاق: وهى قاعدة جوهرية فى بناء الثقافة الإسلامية قوامها أن العلم يتبعه العمل، والعلم والعمل أمانة تستوجب الوفاء والأداء وتستبعد كل معرفة لا تلتزم بالحد المقبول من مكارم الأخلاق مثل التسامح والاعتدال فى تكوين الرأى مع توضى الحق والاجتهاد للوصول إليه بالنظر العقلى، أو باستقراء الأصول الثابتة التى لا تمتم المعرفة الصميمة بدونها.

٤-أنسية المعارف: ويقصد بها أمران مترابطان ومتلازمان أولهما: حق الإنسان فى طلب المعرفة والمشاركة فى النشاط الثقافى العام، وثانيهما: الانفتاح على المعارف الإنسانية للاستفادة من معارف الدول بدون الانحياز المطلق والذوبان فى ثقافة الآخرين، حيث يجب التمسك بالأصالة الإسلامية دون إفراط أو تفريط.

والثقافة الإسلامية وفق المميزات السابقة لها سمتين أساسيتين هما:(٦)

١-سمة الثبوت فيما يتعلق بالمصادر القطعية وما جاءت به من عقائد وقيم ومناهج وتشريعات.

٢-سمة التغيير فيما يتصل باجتهادات وإبداعات المسلمين التى تمتد وتتواصل عبر العصور الإسلامية المختلفة، وتحمل فى طياتها الصواب ولا تخلو من الخطأ باعتبارها اجتهادات بشرية وفيما يلى توضح الدراسة المحددات الأساسية المكونة للثقافتين العربية والإسلامية.

أولاً:المحددات المكونة للثقافة العربية:

تعد الثقافة العربية إحدى الثقافات الكبرى فى تاريخ البشرية، وهى تستسقى مكوناتها من عناصر أساسية يبدو أهمها فى:(٧)

١-اللغة العربية.

٢-التقاليد العربية السابقة على الدعوة الإسلامية والتى تمثلت فى مجموعة من الخصائص التى أثرت على العقلية العربية فى طريقة تناولها للقضايا والمشكلات المرتبطة بالواقع السياسى ومنها الشجاعة، والتضحية، والقدرة على التعامل الفكرى من منطلق مبدأ الأقناع والاقتناع.

٣-المبادئ والمفاهيم الواردة فى القرآن والسنة والمستنبطة من الممارسة السياسية فى فترة صدر الإسلام فى عهد الرسول(ص) والخلفاء الراشدين.

٤-التراث الغربى خاصة اليونانى والفارسى والرومانى.

وعلى الرغم من أهمية العناصر السابقة إلا أن اللغة العربية والإسلام يعدا مكونيين أساسيين للثقافة العربية الإسلامية، حيث أن اللغة هى وعاء العلوم وأداة الفهم والتعبير بكافة أنواعه، أما الإسلام فيعد صاحب الأثر الواضح الشامل والعميق على

الثقافة العربية بكل ما أحتواه من قيم أصيلة مثل التوحيد، والأخاء، والعمل بروح الجماعة، والتسامح، والعدل، والمثابرة، والمعرفة، والتضامن والتكافل، واحترام الكبير والعطف على الصغير واليتيم والدفاع عن الحرمات، ونبذ الأسراف والتبذير، وحفظ الوقت، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وتقدير العلم والعلماء، هذا مع الحرص على المصلحة العامة.

وهى القيم التى تشير لدعائم عدة تقوم عليها الثقافة العربية الإسلامية وتتمثل فى الدعائم الأربعة الأساسية التى حددها المفكر العربى الشهير مالك بن نبى وهى التوجيه الأخلاقى، والتوجيه الجمالى، والمنطق العملى، والتوجيه الفنى.

حيث يشير التوجيه الأخلاقى إلى قوة التماسك التى تربط الأفراد داخل المجتمع، ويعنى التوجيه الجمالى المجال الذى يحتوى على الألوان والاصوات وكل ما يوحى للإنسان بأفكار، أما المنطق العملى فيشير لارتباط العمل بالأهداف المراد تحقيقها، ويعنى التوجيه الفنى الصناعة التى هى وسيلة الحفاظ على استمرارية المجتمع.(٨)

وهى الدعائم التى تعكس مفهوم مالك بن نبى للثقافة باعتبارها المحيط الذى يعكس حضارة معينة يتحرك الإنسان فى نطاقها ويكتسب من خلالها طباعة وشخصية، حيث تستند الثقافة العربية الإسلامية إلى ثقافة التعاون لا الصراع إذ يقوم التعاون على أحد المفاهيم الإسلامية الجوهرية وهى التدافع باعتباره سنة الحياة بعكس التصارع الذى لا يعبر عن الفطرة الإنسانبة السليمة، وهو ما يجعل هذا التدافع أحد العناصر التى مكنت الثقافة العربية من الصمود أمام التحديات الثقافية والفكرية والمذهبية على مر العصور من خلال ثقافة ذات أفق مفتوح ورؤية شاملة أمتلكت قابلية التفاعل مع الثقافات الأخرى وقامت على أساس الاجتهاد والابداع المستمرين فى إطار مرجعية أساسية تمثلت فى الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية من خلال العودة للأصول والانتقاء الواعى من التراث الإسلامى باعتباره كما يحمل الصواب يحمل الخطأ، وهى نواحى اعتبرت من مصادر قوة الثقافة العربية وجعلتها ذات منحى إنسانى تخطت به المجال المحلى والإقليمى إلى المجال العالمى دون أن ينال هذا من خصوصيتها أو يؤثر فى جوهر قيمها الأساسية.

ثانياً: المحددات المكونة للثقافة الماليزية

تستسقى الثقافة الماليزية مكوناتها من عناصر عدة تتمثل أهمها فى:[٩]

١-اللغة الوطنية الماليزية وهى لغة البهاسا، مالاوى.

٢-عدد من القيم المشتركة التى تجمع الثقافة، والثقافة السياسية الماليزية مع عدد من دول جنوب شرق آسيا من خلال ما يطلق عليه القيم الآسيوية التى تشير فى مجملها إلى مجموعة من المعتقدات والاتجاهات والوسائل والغايات تمثل مقترب ثقافى تتخذه دول جنوب شرق آسيا كعنصر محدد للعمل فى المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى السياستين الداخلية والخارجية وذلك بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى، من هذه القيم: النظام والانضباط، والاتفاق، والجماعية، وطاعة السلطة واحترام الكبير، وأهمية التعليم والمعرفة، والانفتاح الفكرى والحضارى، وأهمية الكرامة الإنسانية، وأخلاقيات العمل وما ترتبط به من القدرة على العمل الشاق.

٣-المبادئ والقيم الإسلامية، حيث يعد الإسلام أحد العناصر الأساسية المكونة للثقافة السياسية الماليزية بما يحتويه من قيم أساسية تؤكد عليها الدولة فى سياستها الداخلية والخارجية مثل قيم العدل، والتسامح، والسلام، والتعاون، والحرية، والتراحم. كما يعد الإسلام مكوناً جوهرياً للمالاى كديانة أساسية جعلت كافة مسئولى الدولة يقومون بدور أساسى فى مجال حماية قواعد الشريعة الإسلامية والتأكد من صحة تطبيقها، حيث أعطى الدستور الماليزى الحق لحكام الولايات للتدخل لحماية مبادئ الشريعة الإسلامية.

٤-عدد من الأفكار والمبادئ الأساسية التى تشكل جوهر الثقافتين الصينية والهندية.

وقد أدى الترابط بين هذه العناصر السابقة إلى إيجاد ثقافة ماليزية إسلامية مميزة حملت تأثيراً وتأثراً كبيراً بين الإسلام وهوية الملايو.

فقديماً تخبرنا كتب التاريخ بوجود علاقات ربطت منطقة جنوب شرق آسيا إجمالاً بالإسلام من خلال التجار العرب تارة، والمتصوفين تارة أخرى، وهى الحقيقة التى تشير لانتشار الإسلام بطريقة سلمية من خلال الاقناع والاقتناع، حيث استطاع الإسلام من تغيير الحضارة الملايوية- الجاوية من جذورها التى قام جزء كبير منها على السحر

والأساطير والخرافات، فساهم الإسلام في جعلها حضارة علمية حديثة تطابق روح وتعاليم القرآن، وعقب دخول الإسلام احتلت البرتغال وهولندا وانجلترا ماليزيا وإندونيسيا لقرون عدة، ومع هذا حافظت الأغلبية من الملايويين على إسلامهم من خلال اتباعهم لمقاصدة الأساسية التي تتمثل في تحقيق العدل، وحفظ الحقوق والحريات، مع التمسك بوسطية الإسلام التي تحقق الاعتدال وتكبح التطرف. وعليه فقد اعتبروا أن تأسيس المجتمع الإسلامي، والقضاء على الفقر والجهل والمرض، وتحقيق العدل وحد الكفاية، وتحسين وضع المرأة والطفل مقدم على الاستغراق في تعريف الدولة الإسلامية وتحديد طبيعة مؤسساتها. كما لم يعتقدوا أن بذل الجهد لامتلاك التكنولوجيا يضر بالمسلم، كما لم يعتقدوا وبنفس الدرجة في أن الإساءة للأديان والثقافات المختلفة يرفع درجة المسلم.[١٠]

وهي نواحي أساسية أدت إلى وجود قدر كبير من التشابه بين عناصر الثقافة الإسلامية العربية والماليزية يتمثل أبرزها في:[١١]

١-اعتبار الدين الإسلامي إطاراً مرجعياً أساسياً يحكم الأفعال والأقوال.

٢-أهمية الجماعية والتعاون ونبذ الوحدة والشقاق.

٣-ضرورة المعرفة والتعليم وخاصة المؤدي للتقدم التكنولوجي.

٤-احترام الكبير وكرامة الإنسان.

٥-الانفتاح الفكري والحضاري.

٦-ضرورة العمل والانجاز.

وهي نواحي أساسية ميزت الثقافتين العربية الإسلامية، والماليزية وساعدت على التقارب بينهما من خلال أطر العمل التعاوني قديماً ولازالت تتواصل العلاقات الثقافية بين الطرفين الماليزي والعربي، تمتد في العصر الحديث خاصة في إطار عمل الطرفين على دعم الأهداف الأساسية للإسلام وتفعيل قيمة المختلفة وجعلها تتواءم مع المتطلبات الفكرية والسياسية والاقتصادية خاصة في عصر العولمة، وهو ما يجعلهما يتعاونان من خلال أطر التعاون الممكنة لتدعيم العمل الإسلامي المشترك على النحو الذي يوضح القسم الثاني من هذا الفصل أهم أبعاده.

(٢)
الإسلام كمحدد للبعد الثقافى للعلاقات الماليزية العربية

لا يمكن الحديث عن دور الإسلام فى العلاقات الماليزية العربية دون أن يبدأه المرء من داخل ماليزيا، إذ ساهم الإسلام فى تطور الدولة فقد كان ولا يزال العنصر الرئيسى فى تكوين هوية الدولة والمجتمع معا، وهو ما جعله يلعب دوراً فاعلاً فى التأثير على أوجه حياة المالاويين بصفة خاصة والذين تقدر نسبتهم اليوم بحوالى ٦٠% من الشعب الماليزى.

وللإسلام ثلاثة أوجه أساسية فى ماليزيا: اقتصادى، وسياسى، وثقافى-اجتماعى وهى النواحى التى تبدو فى اهتمام الدولة بالإسلام السياسى، والاقتصاد الإسلامى، ثم الإسلام الحضارى فى آواخر الثمانينيات من القرن الماضى.

وقد كان للسياسة الاقتصادية الجديدة NEP دوراً مهماً لعبته فى مجال زيادة اهتمام الماليزيين بالأبعاد الإسلامية للدولة الأمر الذى ساهم فى أحداث نهضة اقتصادية ذات بعد إسلامى لا تخطئه العين من خلال إنشاء عديد من المؤسسات ذات الطابع الإسلامى.

وفى الجانب السياسى فقد تحول الإسلام من مجرد رمز ثقافى إلى أحد القوى الأساسية فى الدولة وبرز كبرنامج سياسى وحزبى لعدد من الأحزاب الإسلامية فضلاً عن حزب الأمنو (الحزب الماليزى الرئيسى الحاكم) وهو الأمر الذى يعود بصورة أساسية لارتباط الإسلام بالتميز الثقافى العرقى للمالاى، وجعل المالاوية مع تطور المجتمع الماليزى تقوم على مرتكزيين هما: الإسلام، والعادات والتقاليد المالاوية.

وتعد من النقاط الأساسية التى يجب التأكيد عليها فى هذا الصدد أن دور الإسلام الواضح فى الحياة السياسية الماليزية وإن كان لم يشر إلى وجود ارتياح عام بين الأعراق الأساسية الأخرى وهى الصينيين والهنود، إلا أن لم يؤد إلى خلافات سياسية كبرى بين الأعراق الثلاثة الأساسية فى ماليزيا، وهو ما جعل ماليزيا تشكل تجربة ذات دروس مستفادة فى مجال التعامل بين الأعراق، وكذلك فى مجال التحول الديمقراطى.[١٢]

وفى الجانب الثقافى أعتبر الإسلام أحد العوامل المحورية التى ساعدت على التماسك القومى للدولة وتكاملها الثقافى، واستطاعت من خلاله أن تحافظ على قيمها الوطنية من خلال أضفاء الصفة المحلية على القيم الوافدة.

كما اتجهت الدولة من خلال خطط التنمية الخمسية المتعاقبة إلى تبنى خط عام قام على أهمية القيم الأخلاقية كأداة للتجانس بين الوجهين المادى والمعنوى للتنمية تم التأكيد من خلاله على القيم الإسلامية. وكذلك القيم التى تقوم عليها الديانات الأخرى فى ماليزيا مثل الأخلاص، والصدق والاعتدال، والعمل المنضبط، وهو الجانب الذى دعمته القيادة السياسية خاصة فى عهدى كل من محاضير محمد، وعبد الله بدوى من خلال ما طرحاه من مشاريع إسلامية عدة حيث تبنى الأول المشروع الذى عرف "بغرس قيم الإسلام فى نفوس الشعب الماليزى، وطرح الثانى لمشروع "الإسلام الحضارى الذى هدف لتقديم الإسلام بمنظوره الحضارى باعتباره دينا يشمل كافة جوانب الحياة.(١٣)

وبالنظر إلى الإسلام كمحدد للسياسة الخارجية الماليزية فى مجال علاقاتها الثقافية بالدول العربية فيمكن القول أن بداية وصول محاضير محمد إلى قمة السلطة السياسية عام ١٩٨١ شكلت البداية القوية لهذا المحدد مقارنة بعقدى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى.

فقد شهدت السياسة الخارجية الماليزية فى عقد الثمانينيات تحولاً مهماً فى دائرة علاقاتها بالدول العربية والإسلامية وهو ما برز جلياً فى أثناء مشاركة محاضير محمد فى مؤتمر القمة الإسلامى المنعقد فى جده عام ١٩٨١، الذى دعا فيه الدول الإسلامية لتحويل شعاراتها لواقع فعلى، مع ضرورة أن يزيد العالم الإسلامى من درجة اعتماده على الذات، ويقلل فى المقابل من درجة اعتماده على الغرب.(١٤) وهى بلا شك دعوة شديدة الأهمية والوضوح تحذر الدول الإسلامية من أخطار التبعية، وتبصرها بضرورة الاعتماد على مقدراتها لتحسين أحوالها.

وهنا يثار تساؤلين مترابطين على نحو كبير من الأهمية وهما: ما هى محددات الرؤية الماليزية للإسلام؟ وكيف تنعكس هذه الرؤية فى مجال علاقات ماليزيا الثقافية بالدول العربية والإسلامية؟

أولاً: محددات الرؤية الماليزية للإسلام

تتركز رؤية ماليزيا للإسلام على أنه دين شامل يأبى الجمود، يصلح لكل زمان ومكان، يستند بصورة أساسية على مصدرين أساسيين هما القرآن والسنة. وتعد العدالة هى القيمة العليا المحورية للدين الإسلامى، الذى على الرغم من عالميته ووضوحه إلا أنه من أكثر الأديان تعرضاً لسوء الفهم على مدار التاريخ وذلك من غير المسلمين، ومن المسلمين أنفسهم. وإذا كان المسلمون يعانون من الصراعات الداخلية والتخلف فإنهم مسئولون بدرجة كبيرة عن سوء أحوالهم بسبب تقاعسهم وانصرافهم عن تفعيل تعاليم الإسلام التى إذا تمسكوا بها وسعوا إلى تطبيقها ستنحسر مشاكلهم، ويتحول ضعفهم إلى قوة، وانحلالهم إلى تقدم، وسيعودون للاسهام بنصيب وافر فى تقدم البشرية.

وتتبلور أهم محددات الرؤية الماليزية للإسلام فى العناصر التالية:[١٥]

١-العمل لكى يكون الإسلام إطاراً مرجعياً أساسياً يحدد مبادئ وجوهر العلاقات بين الدول الإسلامية، ويرسى بالتالى لأسس علاقاتها بالعالم الخارجى.

٢-الربط بين الفكر وأدوات الحركة من خلال تحويل المنظومة القيمية الإسلامية إلى سياسات وبرامج وآليات تتسم بالمرونة، وتراعى عناصر التجديد من خلال ربط هذه المنظومة القيمية بعالم الواقع فى إطار الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية.

٣-ضرورة سعى الدول الإسلامية للربط بين سياستها الداخلية والخارجية فى مجال مواجهة ما يعترض المسلمين من قضايا وتحديات فى كافة المجالات.

ففى ميدان السياسة الداخلية يتعين على كل دولة إسلامية تبنى المقترب التنموى فى كافة المجالات.

ففى المجال الاقتصادى يتعين مواجهة قضايا التخلف والفقر فى كافة أبعاده المادية والروحية والمعرفية، من خلال تبنى خطط تنموية تسهم فى تجاوز أزماتها ومشاكلها الاقتصادية.

كما يجب أن تسعى الدول لتنمية قدرتها على استغلال مواردها، والسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتى، ومواجهة الفساد، والاهتمام بالتجارة والصناعة والاستثمار، والتقدم التكنولوجى حيث طالما كان للمسلمين علاقة جيدة بالتقدم والنهضة وهى الناحية التى يجب تفعيلها وتطويرها من خلال الاهتمام بالتعليم الذى يربط بين احتياجات الدولة والبحث العلمى، إذ ذكر محاضير محمد فى هذا الصدد "لا يعتقد المالايويون أن بذل الجهد لامتلاك التكنولوجيا والاستفادة من ثورة المعلومات لتحقيق التنمية الاقتصادية وإرساء العدل الاجتماعى، لا يعتقدون أن ذلك يضر المسلم فى شئ".

وفى المجال السياسى يتعين تعزيز التحولات الديمقراطية المناسبة للدولة وتدعيم دور الدولة خاصة إزاء الآثار السلبية التى نشأت من تأثير العولمة بالسلب على دورها، والعمل على اقرار العدالة كقيمة اجتماعية.تسعى لإزالة الفوارق، وإعادة توزيع الثروة.

وفى المجال الثقافى- الإعلامى تبدو الأهمية القصوى للحفاظ على الثقافة الوطنية، والهوية القومية، مع ضرورة التوعية والتنوير الفكرى والثقافى والدينى، وتصحيح الأفكار المنحرفة وشرح الأبعاد الحقيقية للقيم الإسلامية.

ويأتى بعد ذلك النظام والتخطيط العلمى للمستقبل كعنصر مشترك ودافع أساسى يغلف العمل فى المجالين الداخلى والخارجى.

أما فى ميدان السياسة الخارجية وهى الناحية التى يركز عليها الفصل فقد وضعت ماليزيا آليات عدة أمام الدول العربية والإسلامية يتعين عليها أن تستعين بها لمواجهة ما يعترضها من عقبات تعوقها عن التأثير الجماعى فى الشئون الدولية من أهم هذه الآليات:[١٦]

١-وضع سياسات منظمة يعهد بتنفيذها إلى جهات إسلامية عدة من منظمات وهيئات تسعى لتوحيد المواقف، وحشد الجهود من أجل الارتفاع عن الخلافات ودعم العمل المشترك.

٢-وضع أسس ثابته ومستقرة للعلاقة مع الغرب الأمريكى والأوروبى باعتباره ليس كتلة واحدة، حيث يجب التمييز فيه بين عناصر ثلاث هى الإنسان الغربى الذى يجب

أن يتم التعامل معه بناء على مفهوم الأخوة الإنسانية، ثم الحضارة الغربية التى يجب أن يتم الاستفادة بما تحويه من أفكار نظرية وسياسات تطبيقية مع تطويعها بما يلاءم الواقع الإسلامى، فضلاً عن الواقع القائم فى كل دولة إسلامية، ثم يأتى العنصر الثالث ممثلاً فى رغبة الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة فى فرض نموذج القيم الخاص بها على الدول الأخرى باعتباره النموذج الأفضل وهو العنصر الذى لا يجب الأنسياق معه حرصاً على الثقافة الإسلامية والهوية الوطنية.

وعامة فإن ماليزيا تطمح دائما لتوسيع دائرة تعاونها الثقافى مع الدول والمؤسسات الإسلامية المختلفة.

وتعد من النقاط الجديدة بالإشارة فى هذا الصدد أن مشروع الإسلام الحضارى – السابق الإشارة إليه– والذى طرحه رئيس الوزراء السابق أحمد بدوى، وأن تضمن مبادئ أساسية يسعى لتنفيذها فى داخل ماليزيا، فقد كان مشروعاً طموحاً حمل عدداً من المبادئ الأساسية التى سعى لتنفيذها فى المجال الخارجى أيضاً تمثلت فى ثلاث مبادئ على درجة عالية من الأهمية وهى:(١٧)

١–عدم اللجوء إلى العنف على أساس أن الله تعالى لم يخلق العالم لكى يدمره الإنسان.

٢–تفعيل دور ماليزيا فى المنظمات الإسلامية وحركة عدم الانحياز.

٣–عدم إساءة استخدام الجهاد، وذلك بالعمل على تبيان مفهومه الحقيقى وشروطه الأساسية التى تختلف اختلافاً كاملاً عن الإرهاب.

وعليه وكما قدم المشروع رؤية مهمة لماليزيا تسعى لجعلها مركزاً جديداً للنهضة الإسلامية الحديثة، ونموذجاً للدولة الإسلامية المتحضرة، فإنه حمل فى الوقت ذاته رؤية للدولة الإسلامية عامة تمثلت فى تمسكها بالأفكار المعتدلة التى تحافظ على القيم والتعاليم الإسلامية التى من شأنها أن تجعل الإسلام عنصراً فاعلاً فى بناء الدولة فى الداخل، ومواجهة تحديات الخارج بدون عنف أو إرهاب.

وانطلاقاً من هدف المشروع فى تقديم الإسلام بمنظوره الحضارى باعتباره ديناً يشمل كافة جوانب الحياة ويعالج قضايا الفرد والجماعة والدولة، فقد حرص الرئيس عبد

الله بدوى أن يعرض المشروع منهجاً شاملاً للعمل بالإسلام لعودة الأمة الإسلامية لمنابعها الأصيلة، مع إعطاء الأولوية للقيم الإسلامية.

وفى هذا الصدد أشار بدوى إلى سمات أساسية يستهدفها مشروعة هى الوسطية والاعتدال، والأخلاق الفاضلة، والمسئولية، والنظام وسيادة القانون، والتعاون والتكافل، وقوة الدولة، وتطبيق تعاليم الإسلام.

وفى رؤية بدوى فإن أهم مظاهر الإسلام الحضارى تتمثل فى:(١٨)

١-العالمية باعتبار الإسلام رسالة لكافة الناس.

٢-الربانية حيث أن الله هو مصدره الأساسى.

٣-الأخلاقية باعتبار الأخلاق الفاضلة أساس السلوك الرشيد.

٤-التسامح إيجاد مجتمع يسوده الاستقرار والسلام والتعاون والتكافل.

٥-التكامل حيث تتكامل معارف الوحى مع علوم العصر، كما تتكامل الجهود لتنظيم أمور الفرد والمجتمع والدولة.

٦-الوسطية التى تتمركز حول الاعتدال واليسر والتدرج فى التطبيق من خلال تحقيق التوازن بين مصلحة الأفراد والجماعة، والروح والمادة، والمثالية والواقعية.

٧-التنوع من حيث مادته التى تغطى مجالات ومستويات عدة وتستوعب المتغيرات.

٨-الانسانية كرسالة موجهة إلى الإنسان تهدف إلى رعاية مصالحة الضرورية والحاجية والتحسينية وهى السمات التى يتطلب تحقيقها عناصراً أساسية حددها بدوى فى التعليم، والإدارة الجيدة للموارد، وزيادة جودة الحياة، والجمع بين الاصالة والمعاصرة، والاستقلالية وعدم التبعية بأنواعها للخارج.

ومن أجل الالتزام بكافة العناصر السابقة حرص عبد الله بدوى على التحذير من تحديات عدة يمكن أن تواجه الإسلام الحضارى حددها فى:(١٩)

١-الجمود والتقليد اللذان يمكن أن يقفا كعقبة أمام محاولات التجديد والاجتها وهو تيار يعبر عن نفسه فى الجمود المذهبى والتقليد الفكرى.

٢-التطرف وهو تيار نشأ عن المشكلات والخلل فى المجتمعات الإسلامية ويبدو فى حركات التطرف الفكرى والسلوكى.

٣-الانعزال وهو تيار يدعو إلى الزهد والانصراف عن الدنيا.

٤-العلمانية وهو تحدى يرفض ارتباط الدين بالحياة.

-أحادية المعرفة وهو ما يؤدى إلى نظرة جزئية للأمور تحجب عن صاحبها معرفة الابعاد الحقيقية للقضايا.

٥-اهدار الوقت.

وعليه ووفقاً للعرض السابق لأهم ملامح مشروع الإسلام الحضارى يمكن القول – كما أشار عبد الحميد عثمان مستشار رئيس الوزراء الماليزى السابق أن الإسلام الحضارى يعد بناء للحاضر والمستقبل من خلال ترتيب جديد يسعى لانجاح حياة المسلمين، وهو البداية الحقيقية لاستعادة البناء الحقيقى للحضارة الإسلامية فى القرن الحادى والعشرين من خلال التعاون الذى سيمكنهم من إستعادة قوتهم، ومواجهة مشاكلهم، وهى أهداف أساسية تسعى ماليزيا لتحقيقها فى إطار سياستها الخارجية مع الدول الإسلامية والعربية.

ثانياً: كيف تفعل ماليزيا رؤيتها للإسلام فى مجال علاقاتها الخارجية بالدول الإسلامية والعربية؟

تفعل ماليزيا رؤيتها للإسلام فى مجال علاقاتها الخارجية بالدول الإسلامية والعربية من خلال مستويات عدة للتفاعل تتركز فى مستويين أساسيين، المستوى الأول يبدو من خلال العلاقات الثنائية المباشرة، والمستوى الثانى يكمن فى العلاقات الناشئة عن التعاون المشترك من خلال عدد من أجهزة العمل الإسلامى الجماعى. وفيما يلى يشير هذا الفصل لهذين المستويين السابقين وإن كان سيركز على المستوى الثانى باعتباره الأكثر قوة وتأثيراً.

أولاً المستوى الأول: العلاقات الثقافية الإسلامية المباشرة[٢٠]

توجد أوجه عديدة تتخذها هذه العلاقات الثقافية تتمثل فى اتفاقيات التعاون، والمراكز الثقافية والإعلامية والتبادل الأكاديمى والطلابى، وتبادل الوفود السياحية.

أ-الاتفاقيات الثقافية

ترتبط ماليزيا بعديد من اتفاقيات وبروتوكولات للتعاون الثقافى مع معظم أن لم يكن كل الدول الإسلامية والعربية ومنها مصر والسودان، وسوريا، وليبيا، ولبنان، والسعودية، والإمارات، وتركيا.

وتتميز فى هذا الصدد العلاقات الثقافية الماليزية المصرية نظراً لوجود الأزهر كمركز أشعاع إسلامى احتل ولا يزال يحتل مكانة كبيرة فى العلاقات الثقافية بين مصر وعديد من دول العالم. وتؤرخ الدراسات لبداية وجود الطلبة الماليزيين فى مصر إلى عام ١٨٧٠، حيث استطاعوا خلال خمسة عقود من تنظيم أنفسهم إقامة عدد من الكيانات التى جمعتهم معاً منها هيئة رفاهية الطلبة المالاى بجامعة الأزهر عام ١٩٢٣، فضلاً عن الهيئة المالاوية التى أنشئت عام ١٩٣٢، حيث تمكننا من تنظيم الأحوال المادية والمعيشية للطلبة الماليزيين، فضلاً عن إصدار عدد من الجرائد.

وعامة فإن ماليزيا تأتى اليوم على قائمة الدول من حيث عدد الطلاب الدارسين بالأزهر، حيث ارتفع عددهم من ٤٠ طالب عام ١٩٥٨ إلى ٧٠٠٠ طالب عام ٢٠٠٧، كما يشرف الأزهر على تسعة معاهد إسلامية فى ماليزيا. وتحرص ماليزيا بصفة عامة على تدعيم علاقاتها بالدول العربية فى بعدها الإسلامى من خلال وزارة الأوقاف الماليزية ونظيراتها فى الدول العربية وقد اهتمت وزارة الأوقاف المصرية بتلبية متطلبات ماليزيا من الأساتذة والدعاه والكتب وزيادة عدد المنح المتبادلة، والفتاوى.

وفى سياق الاهتمام المصرى الماليزى المتبادل بدعم العلاقات بينهما مجال التبادل العلمى أنشئ برنامج الدراسات الماليزية DMS التابع لمركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة فى يونيو ٢٠٠٣ من أجل تحقيق أهداف عدة أهمها نشر المعلومات عن ماليزيا من خلال المؤتمرات والندوات والدورات المتخصصة، حيث قام البرنامج فى الفترة منذ إنشائه إلى الآن بجهود عدة فى مجال التعريف بالنموذج الماليزى للتنمية، والسياسات العامة فى ماليزيا.

كما قام بإصدار الآطلس الماليزى الذى اتجه لالقاء رؤية بانورامية شاملة حول ماليزيا تتصل بالجغرافيا، والتاريخ، والدولة، والمجتمع، والسياستين الداخلية والخارجية، والأوضاع الاقتصادية، والتركيبة الاجتماعية والثقافية.

وفى إطار اتفاقيات التبادل العلمى الذى تعقديين البلدين عقدت الاكاديمية الدولية لعلوم الإعلام بمدينة الانتاج الإعلامى، والجامعة المفتوحة فى ماليزيا اتفاقية عام ٢٠٠٦ من أجل قبول خريجى الاكاديمية ببرنامج الماجستير بالجامعة الماليزية، مع استقبال عدد من الطلبة الماليزيين للدراسة فى الأكاديمية،[٢١] كما نظمت الحكومة الماليزية وجامعة الأزهر فى فبراير ٢٠٠٨ الملتقى العالمى الثالث لخريجى الأزهر تحت شعار لا يخلو من مغزى وهو "المنهج الإسلامى الحضارى بين التراث والمعاصرة".[٢٢]

كما يوجد تعاون ثقافى لا يمكن التقليل من حجمه بين ماليزيا والسعودية وينعكس فى مجال تبادل الخبرات والطلاب والأساتذة ونشر الكتب والمراجع العلمية، مع التعاون فى مجال تبادل الخبرة والمعرفة وخاصة التكنولوجية. كما نظمت رابطة العالم الإسلامى ومقرها مكة بعض من نداواتها فى ماليزيا، منها ندوة فقه الأقليات المسلمة فى ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، كما اشتركت ماليزيا فى مؤتمر مكة السادس عام ٢٠٠٥ حول العلوم الإسلامية. وتوجد جهود مشتركة سعودية وإسلامية تشترك فيها ماليزيا لاستصدار قرار دولى من الأمم المتحدة للتصدى لظاهرة كراهية الإسلام ودعوة كل الدول لسن قوانين تتضمن عقوبات رادعة على هذه الظاهرة.[٢٣]

كما يوجد أيضاً قدر كبير من التعاون الثقافى بين ماليزيا واليمن فى مجال التبادل العلمى والطلابى، حيث يحتل الطلاب اليمنيين المركز الأول من بين الطلاب العرب الدارسين فى ماليزيا، إذ وصل عددهم عام ٢٠٠٦ إلى حوالى ٣٠٠٠ طالب، كما يأتى بعدهم الطلبة السودانيين، والفلسطينيون والصوماليون والعراقيون. وقد كان للزيارات المتبادلة بين محاضير محمد رئيس الوزراء الماليزى الأسبق، والرئيس عمر البشير فى أوائل التسعينيات من القرن الماضى دوراً كبيراً فى زيادة تدفق اعداد الطلاب السودانيين فى ماليزيا.[٢٤]

ب-السياحة:

وتعد السياحة مجالاً آخر مهما يعمل على تعزيز العلاقات الثقافية بين ماليزيا والدول العربية، حيث توجد لماليزيا عدد من المكاتب السياحية فى عديد من الدول العربية منها قطر، الكويت، الإمارات، عمان، مصر، الأردن، السعودية، البحرين.

وعامة فإن قطاع السياحة يشهد زيادة فى أعداد السائحين من الجانبين العربى والماليزى، وإن أتت دول الخليج فى المركز الأول من حيث عدد السياح المتوجهين لماليزيا خاصة من السعودية والإمارات وهو ما يعود لقرب المسافة بين دول الخليج وماليزيا وإلى تركز مكاتب تنشيط السياحة الماليزية فى دول الخليج.

أما بالنسبة للسياح العرب من باقى الدول العربية فتأتى مصر فى المقدمة، حيث شهدت حركة السياح زيادة كبيرة بين السائحين من الناحيتين وعامة فإن وحدة العقيدة، والعادات الاجتماعية من العوامل التى تصب فى مجال تقوية العلاقات الثقافية بين الجانبين العربى والماليزى فى مجال الجذب السياحى.[٢٥]

ثانياً: المستوى الثانى: العلاقات الثقافية الإسلامية عبر أجهزة العمل الجماعى الإسلامى تعد ماليزيا عضواً فاعلاً فى عديد من المنظمات الإسلامية والتى يعد من أبرزها منظمة المؤتمر الإسلامى التى تسعى الدراسة لإلقاء الضوء على الدور الذى تقوم به ماليزيا فى إطارها من أجل دفع وتفعيل العلاقات الثقافية مع دولها.

إلا أنه وقبل الإشارة إلى هذا الدور من المهم فى هذا الصدد توضيح أن ماليزيا لا تألوا جهداً فى مجال محاولتها المستمرة جعل البعد الثقافى -حتى ولو لم يرتبط بالإسلام بصورة مباشرة- مجالاً محورياً من مجالات عملها فى المجال الخارجى، من ذلك دورها فى حركة دول عدم الانحياز التى تسعى من خلال التعاون مع دولها ومنها مصر، والكويت، والإمارات، وسوريا، والسعودية إلى دعم عدد من المبادئ الأساسية للحركة منها الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس والأديان والثقافات، وتعزيز الحوار بين الشعوب والحضارات والثقافات.

وكانت ماليزيا قد قدمت فى المؤتمر الوزارى السادس لوزراء الإعلام فى دول الحركة اقتراحيين أساسيين، من أجل تأسيس وكالة أنباء تابعة لدول الحركة، وإنشاء شبكة معلومات للحركة لجميع دولها فى إطار رؤية إعلامية واحدة، وهو أمر يصب فى إطار دعم التعاون الإعلامى-الثقافى بين دول الجنوب فى مجال خدمة مصالح دولها ومواجهة الأخبار المنحازة وغير الدقيقة التى ترددها وسائل الإعلام الغربية.[٢٦]

أما فيما يتعلق بمتابعة الدور الذى تقوم به ماليزيا فى إطار عضويتها فى منظمة المؤتمر الإسلامى فيلاحظ أنها تقوم بدور نشط ومؤثر يبدو من خلال علاقاتها بالدول الإسلامية والعربية الأعضاء فى المنظمة وهم سلطنة عمان، والجزائر، ومصر، الأردن، الكويت، لبنان، سوريا، ليبيا، المغرب، السعودية، السودان، تونس، اليمن، قطر، موريتانيا، الصومال، إيران، البحرين، الإمارات، العراق، منظمة التحرير الفلسطينية.

وتعد علاقة ماليزيا بالمنظمة قديمة قدم الفكرة ذاتها، فهى من الدول الموقعة على ميثاق المنظمة فى مارس ١٩٧٢ فى جدة ومعها عديد من الدول العربية والإسلامية وهى مصر، والجزائر، والإمارات، والبحرين، وموريتانيا، والمغرب، وسلطنة عمان، وبامستان، وقطر، وإيران، والسعودية، والسودان، وسوريا، وتونس، وإندونيسيا، والكويت، ولبنان، وليبيا، واليمن.

وقبل أن نعرض لأهم الأنشطة الثقافية التى تقوم بها ماليزيا فى إطار عضويتها بالمنظمة، أن نقف على المسار الثقافى العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى، الذى يقسم إلى أربعة مسارات أساسية:[٢٧]

١-المسار الأول: إنشاء المراكز الثقافية الإسلامية

وقد اتجهت المنظمة فى هذا الإطار إلى إنشاء، والدعوة إنشاء عديد من المراكز الثقافية الإسلامية والجامعات الإسلامية فى عديد من دول المنظمة، من ذلك إنشاء الجامعة الإسلامية فى ماليزيا عام ١٩٧٧ والمعهد الإسلامى للترجمة فى الخرطوم، كما تم طرح موضوع المنظمة الإسلامية الدولية للمرأة من أجل ترشيد دور المرأة فى المجتمع الإسلامى.

٢-المسار الثانى: مناقشة عديد من المشاريع الإسلامية

وقد تم فى هذا المسار مناقشة مشاريع ومواضيع عدة منها مشروع الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامى، وهو المشروع الذى تم بموجبه تكوين المجلس الاستشارى لتنفيذ هذه الاستراتيجية وهو المجلس الذى يتكون من ممثلى تسع دول هى ماليزيا، ومصر والسعودية والمغرب، وإيران فضلاً عن السنغال ومالى وإندونيسيا وبوركينافاسو.

يضاف إلى هذا مشروع اللائحة الإسلامية لحقوق الإنسان، ومشروع خطة مكافحة المفاسد الأخلاقية، وهو المشروع الذى تصر ماليزيا على أن يرى النور، وتعارضه عديد من الدول الأعضاء لكونه يتنافى مع بعض سلوكياتها من بيع الخمور، وإفساح المجال للقمار.

٣-المسار الثالث: إنشاء عديد من المؤسسات الثقافية المتفرعة

وهى مؤسسات كونتها المنظمة للعمل فى مجالات عدة، منها المجال الثقافى أهمها أرسيكا، ومجمع الفقه الإسلامى.

٤-المسار الرابع: إنشاء عديد من المؤسسات المتخصصة:

وهى عديد من المراكز المتخصصة، وللدول الأعضاء حرية الانتماء إليها من عدمه، ومن أهمها فى المجال الثقافى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو).

وفيما يلى نماذج موضحة على تعاون ماليزيا مع الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى فى نطاق هذه المسارات السابقة من خلال المراكز والمؤتمرات والمقترحات.

أولاً: التعاون من خلال عدد من المراكز المختلفة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى:

ويوجد فى هذا الصدد عديد من المراكز التى تعمل فى مجال دعم التعاون الثقافى بين دول المنظمة من هذه المراكز:

١- مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أرسيكا).[٢٨]

وهو أول جهاز متفرع عن منظمة المؤتمر الإسلامي. ويقع في استنابول بتركيا ويهتم كأولوية أساسية منذ إنشائه عام ١٩٨٠ بالثقافة، وتعد من أهم أهدافه التي يسعى لتحقيقها:

أ- توفير الشروط الموضوعية الملائمة للتعاون الوثيق بين الجهات المعينة في العالم من أجل وضع حد للأحكام المسبقة عن الإسلام وحضارته، وتعريف الرأي العام العالمي بصورته الحقيقية من ناحية دوره ومكانته، من أجل المساهمة في قيام حوار أفضل بين المسلمين وشعوب العالم.

ب- العمل على نشر أعمال مرجعية عدة من كتب وبحوث والبومات صور عن تاريخ الشعوب الإسلامية من تاريخ الآداب والعلوم، والتراث الثقافي وكافة ما يوضح الجوانب المختلفة التي أحتوتها الحضارة الإسلامية.

جـ- إنشاء وتطوير مكتبة مرجعية تقدم المعلومات اللازمة للدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي والباحثين والطلاب والجهات الراغبة في معرفة أو دراسة الحضارة الإسلامية.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن عديد من المؤسسات الثقافية الإسلامية تتعاون مع أرسيكا في مجال تعزيز وتحفيز التضامن الثقافي بينهما وخاصة في مجال تقديم المشورة اللازمة للدول الأعضاء في القضايا والموضوعات المتعلقة بالحضارة الإسلامية، من أمثلة المؤسسات الثقافية العربية التي تتعاون مع ارسيكا (المركز الثقافي الإسلامي في الأردن، وليبيا، وسوريا، والسعودية، والمغرب، ومصر، وماليزيا)، هذا فضلاً عن تعاون ارسيكا مع عديد من المنظمات الإسلامية المعنية بالثقافة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي كما سيوضح الفصل وتعاون مع عدد من المنظمات العربية المعنية بالثقافة من ذلك المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) والتي يقع مقرها في دولة تونس.

ومن أجل التواصل ومد جسور التعاون بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي في المجال الثقافي تصدر ارسيكا منذ عام ١٩٨٤ نشرة دورية بعنوان Newsletter ثلاثة مرات في العام بثلاث لغات رسمية في منظمة المؤتمر الإسلامي، تحرص من خلالها

على توضيح أهم الأنشطة الثقافية والأكاديمية والفنية فى العالم والتى تتعلق الدراسات الإسلامية. ليبيا، وحلب، والسعودية، والمغرب، ومصر، وماليزيا، هذا فضلاً عن تعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) ومقره تونس.

٢- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو):[٢٩]

وهى هيئة دولية تعمل أيضاً فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى، نشأت عام ١٩٨٠، ويتمثل هدفها الأساسى فى التربية والعلوم والثقافة، وهو الهدف الذى يتفرع منه عديد من الأهداف الجزئية التى تتمثل أهمها فى دعم الثقافة الإسلامية وحماية الفكر الإسلامى من جميع أشكال الغزو الثقافى، ومحاولات المسخ والتشويه ويتعاون الايسيسكو مع عديد من المنظمات الإسلامية المعينة بالثقافة فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى من ذلك تعاونه مع ارسيكا وخاصة فى مجال البحوث والدراسات ونشر الكتب والمراجع الإسلامية وتنظيم المعارض والتجمعات لدراسة التراث الإسلامى، وتقديم أفضل نتاج الحضارة الإسلامية، ومساعدة الباحثين من خلال أطر عدة منها توحيد الخطاب الإسلامى الثقافى الموجه إلى الغرب بتقديم صورة صادقة تعكس تاريخ المسلمين، وثقافتهم، ومدى احترام الإسلام للحوار والحضارات الأخرى.

وهو الأمر الذى يعد مسئولية مشتركة يجب أن تقوم بها الحكومات، والشعوب فضلا عن الشباب باعتبارهم الفئة الأساسية المستهدفة. وعامة فإن العقد الأخير قد شهد أنشطة ثقافية عدة قامت بها منظمة الاسيسكو فى توسيع نطاق الأنشطة المكرسة لتعزيز الحوارين الثقافات والحضارة، حيث شهدت الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٩ بمفردها أكثر من ٣٢٠ نشاطا ثقافيا متنوعا.

تتبع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافة أربع استراتيجيات أساسية فى مجال العمل الثقافى تطلق عليها استراتيجية المعرفة تتمثل فى:[٣٠]

أ-استراتيجية تطوير التربية فى البلاد الإسلامية واعتمدها المؤتمر العام الثالث للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بعمان عام ١٩٨٨.

ب-الاستراتيجية الثقافية للعمل الإسلامى واعتمدها مؤتمر القمة الإسلامى السادس المنعقد فى داكار بالسنغال عام ١٩٩١.

جـ-استراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا فى الدول الإسلامية واعتمدها مؤتمر القمة الإسلامى الثامن المنعقد فى طهران ١٩٩٧.

د-استراتيجية العمل الإسلامى الثقافى فى الغرب وصادق عليها الاجتماع التنسيقى لمديرى المراكز الثقافية والجمعيات الإسلامية العاملة فى أوروبا فى كرواتيا ١٩٩٨.

ويبرز فى إطار عمل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة عديد من الاستراتيجيات التى اتبعتها منها:[٣١]

أ-مشروع الميثاق الإسلامى للتنوع الثقافى الذى وضعته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة مساهمة متميزة من الدول أعضاء المنظمة فى العمل الثقافى الدولى، حيث أكد على مبدأ المساواة بين الثقافات والحضارات واللغات، ورفض أى تمييز عنصرى بينها. كما يؤكد الحق فى الاختلاف فى الثقافة والهوية والرؤية إلى الإنسان والكون والإيمان بالرسالات السماوية والمبادئ والقيم والأفكار والمعتقدات التى تتوارثها الأجيال بدون أجبار أو اضطهاد بأنواعه دينى أو ثقافى أو لغوى. وهى نواحى تؤكد على المبادئ الأساسية للحضارة الإسلامية التى احترمت الاختلاف فى الأجناس والأعراق والخصوصيات الثقافية للدول والشعوب.

ب-الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامى والتى اعتبرت الإطار العام الأشمل للسياسات الثقافية للدول الإسلامية قاطبة، وقد أكد ملوك ورؤساء دول العالم الإسلامى فى مقدمتها على "العزم على التعاون بهدف التوسع فى نشر العلم وتعزيز مؤسساته حتى يتم القضاء على الجهل والأمية... والعمل على ترسيخ المناهج الإسلامية فى التربية والتعليم وتشجيع البحث والاجتهاد بين علماء المسلمين ومفكريهم مع التوسع فى العلوم والتقنيات العصرية ... وبذل مزيد من الجهد فى شتى ميادين الثقافة من أجل تحقيق التقارب فى الأفكار بين المسلمين وتنقية الفكر الإسلامى من كل ما هو دخيل أو مفرق".

وقد قامت هذه الاستراتيجية الثقافية لتحقيق أهداف ثلاثة أساسية هى القضاء على عوامل الانحطاط والتبعية، وتنمية ودعم عوامل التقدم والنهوض بالمجتمع، وتوفير كافة السبل لنجاح الخطة.

وقد استندت الخطة فى مجال تنفيذها على نوعين من الوسائل، النوع الأول على مستوى كل دولة، والثانى على مستوى العالم الإسلامى، حيث وبالتوقف عند الوسائل المستخدمة فى هذا المستوى الثانى يتبين وسائل عدة منها:(٣٣)

أ-التنسيق والتعاون بين المؤسسات والمنظمات الإسلامية والعالمية المشتركة.

ب-إنشاء صندوق للانماء الثقافى يمول من تبرعات الأفراد والشركات وأموال الأوقاف الإسلامية.

جـ-عقد اللقاءات والمؤتمرات وتبادل الزيارات وإقامة المعارض فيما بين الدول الإسلامية مع الاتجاه لتنسيق المواقف بينهم فى المحافل الدولية.

د-تبنى مشاريع ثقافية كبرى بين الدول الإسلامية مثل مشاريع الترجمة وإصدار الموسوعات وتحقيق التراث.

هـ-إنشاء جهاز يختص بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية لمواجهة ما قد يعترضها من عقبات.

٣-اللجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضارى الإسلامى:

وقد أنشئت عام ١٩٨٠ بقرار من وزراء الخارجية ويقع مقرها فى استنابول، وتعد من أهم الأهداف التى تسعى لتحقيقها:

أ-توفير مفهوم شامل عن التراث الحضارى يشمل المدن والأماكن التاريخية والمكتبات والفنون.

ب-الإرتقاء بالدراسات والبحوث والتوثيق والترميم مع تطوير كافة أوجه النشاط الثقافى.

جـ-تنشيط التعاون فى مجال تبادل الأفكار والمعلومات عن التراث الثقافى.

٤- مجمع الفقه الإسلامى:(٣٣)

وهو مجمع فقهى عالمى تشترك فيه كافة الدول الإسلامية، وتمثل فيه المذاهب الإسلامية كافة وتسوده روح الحرية.

ويعد من أفضل المشاريع التى أقدمت عليها المنظمة فى المجال الثقافى الإسلامى.

ويهدف إلى إيجاد مفهوم مشترك للإسلام حتى تتمكن الدول الإسلامية لتحقيق نوع من الوحدة يعتد لها ترابطها، وتضفى عليها صورة جيدة فى الخارج، مع محاولة علاج ما يواجه المسلمين من قضايا وتحديات وفق للشريعة الإسلامية.

٥- منظمة إذاعات الدول الإسلامية (أسبو):[٣٤]

وهى تسعى لتحقيق عديد من الأهداف المترابطة منها نشر قيم الحضارة الإسلامية وتعريف الآخرين بها، وتوضيح جوانب التراث الإسلامى ودوره الحضارى، مع إنتاج وتبادل البرامج الاذاعية والتليفزيون بين الدول الأعضاء.

ثانياً: التعاون من خلال المؤتمرات المختلفة

تشترك ماليزيا فى كافة مؤتمرات المنظمة سواء تلك التى تعقد على مستوى رؤساء الدول، أو رؤساء الحكومات والوزراء، حيث يمكن تقسيم الدور الذى تقوم به هذه المؤتمرات إلى مستويين:

المستوى الأول: بلورة خطوط عامة عريضه تحمل سياسات وتقدم حلول لعديد من قضايا الدول الإسلامية.

وتعد من أهم القضايا الثقافية الإسلامية التى اهتمت بها ماليزيا فى هذه المؤتمرات

١- ضرورة أن يكون للدول الإسلامية مفهوم مشترك للإسلام حتى تتمكن من تحقيق وحدة إسلامية على نحو جاد وجيد.

٢- تشجيع المبادرات والمؤتمرات التى تعقد لتحقيق مزيد من التقارب بين المذاهب الإسلامية.

٣- دفع الحوار بين الحضارتين الإسلامية والغربية لتفعيل مبادئ الإسلام فى مجال الحوار والتفاعل بين الحضارات والثقافات، ومن أجل المساعدة على ترسيخ القيم المشتركة للحضارات وتشجيع الانفتاح على الآخر.

٤- ضرورة حماية التراث الثقافى والحضارى للعالم الإسلامى.

وتعد من بين أهم وآخر الأنشطة فى هذا الصدد المؤتمر الذى عقدته الاسيسكو فى أكتوبر ٢٠٠٩ وهو مؤتمر القمة الإسلامية السادس لوزراء الثقافة فى دول منظمة المؤتمر الإسلامى وانعقد فى مدينة باكو بأذربيجان، وأكدت الدول الأعضاء فى بيان المؤتمر الختامى أهمية الحفاظ على التراث، وتعزيز الحوار والتواصل بين الثقافات والشعوب، مع الدعوة الاستمرار فى تغيير الصورة القومية السلبية النمطية للمسلمين.(٣٥)

ثالثاً: تقديم مقترحات لتطوير العمل داخل منظمة المؤتمر الإسلامى من أجل دفع القضايا الثقافية الإسلامية:(٣٦)

وقد قدمت ماليزيا وعديد من الدول العربية قدراً كبيراً من المقترحات لتطوير أداء المنظمة: ويعد من بين أهم ما قدمته ماليزيا من مقترحات فى هذا الصدد:

١- أن تسعى دول المنظمة لتقوية الوحدة فيما بينها.

٢- التركيز على القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد.

٣- إتخاذ إجراءات لبناء الثقة بين الدول الأعضاء.

٤- مكافحة الفساد وزيادة الشفافية والمساءلة.

٥- إزالة الصورة النمطية التى لازالت عالقة بالإسلام فى الغرب بإبرازه كدين يسعى للإسلام والتسامح ولا يتعارض مع الحداثة.

٦- مكافحة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله.

٧- تحصين الشباب الدول الإسلامية من الغزو الفكرى.

٨- الدعوة لإعادة النظر فى المناهج الدراسية للعلوم الإسلامية.

ومن منطلق سعى ماليزيا الدؤوب لتحويل ما تقدمه من أفكار إلى واقع عمل ملموس، فقد اتجهت لتفعيل عديد من مقترحاتها وهو المسلك الذى صادف تعاوناً كبيراً من دول منظمة المؤتمر الإسلامى، ونوضح فيما يلى الجهود التالية التى قامت بها المنظمة واشتركت ماليزيا فى تفعيلها:(٣٧)

أ-تكوين لجنة لتنسيق العمل الإسلامى المشترك فى مجال الدعوة الإسلامية تضم عدداً من مفكرى وعلماء الدول الإسلامية، ومعها عدداً آخر من مسئولى المنظمات

والهيئات والجمعيات الإسلامية فى العالم الإسلامى وغير الإسلامى. ومما يذكر فى هذا الصدد قيام مكتب الدعوة فى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى بتنسيق النشاطات المختلفة التى تقوم بها المنظمات الإسلامية الرسمية والشعبية والجمعيات الإسلامية فى الدول أعضاء المنظمة وغير الأعضاء لصالح الجمعيات الإسلامية استجابة لروح ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى لتمكين هذه المنظمات والجمعيات من التصدى للمحاولات التى تستهدف العقيدة الإسلامية والثقافات الوطنية.

وفى إطار التشاور بين دول المنظمة دعا أمينها العام لعقد اجتماع لمناقشة استراتيجية الدعوة المقدمة من ماليزيا، وعقب اجتماعات عدة فى ماليزيا والقاهرة تم التوصل عام ١٩٩٦ إلى آلية لتنفيذ استراتيجية للعمل الإسلامى المشترك فى مجال الدعوة، هذا مع التأكيد على ضرورة تفعيل دور إدارة الأقليات والجاليات الإسلامية، وتشجيع المؤسسات والهيئات فى لجنة تنسيق العمل الإسلامى المشترك على زيادة التنسيق فيما بينها، مع توضيح أهمية الدور الذى يقوم به الإعلام فى عرض الإسلام بصورته الحقيقية من أجل محو الصورة المشوهة التى تلصق به.

ب-مشاركة ماليزيا دول منظمة المؤتمر الإسلامى فى تفعيل ما أعلنوة من أن عام ٢٠٠٩ هو عام التجديد والإبداع، حيث تم فى هذا الصدد أعداد خريطة تاريخية للعلوم والتكنولوجيا والإبداع بهدف النهوض بالاستثمار فى مجال العلم والتكنولوجيا من خلال التعاون التقنى داخل العالم الإسلامى من ناحية، وبين العالم الإسلامى وأوروبا من ناحية أخرى، هذا مع إنشاء مركز لتسهيل النفاذ إلى المنشورات العلمية وتسجيل براءات الاختراع من أجل الحفاظ على حقوق البراءات للعلماء المسلمين.

وإلى جانب هذا المشروع طرحت دول منظمة المؤتمر الإسلامى مشروعاً آخر أطلق عليه (أطلس الإبداع فى العالم الإسلامى) يتمثل هدفه الأساسى فى إعداد خريطة للعلم والتكنولوجيا والإبداع وتكوين مهارات للمحللين وصانعى القرارات فى مجال العلم والتكنولوجيا فى العالم الإسلامى، هذا مع خلق فرص جديدة للتعاون بين العلماء وواضعى السياسات والشركات فى الدول الإسلامية والأوروبية لمواجهة عديد من التحديات المشتركة مثل التغير المناخى، والتخفيف من حدة الفقر، هذا مع إنشاء شبكات

جديدة لتبادل الآراء والسياسات والممارسات الجديدة داخل الدول الإسلامية، وبينها وبين الدول الأوروبية. وسيتم إعداد الآطلس أولاً لصالح ثلاث دول هى ماليزيا وإيران والأردن، يتم بعدها فتح المجال للدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى الراغبة فى المشاركة.

جـ-ومن منطلق الترابط بين الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية وبناء على قناعة ماليزيا بعدم جدوى الإسلام فى العلاقات الثقافية ما لم يسانده ويحيط به بناء قوى اقتصادياً متقدم تكنولوجيا فقد اتجهت ماليزيا لمد نطاق تعاونها الثقافى مع الدول الإسلامية والعربية إلى مجالات التعاون الاقتصادى والتكنولوجى التى وإن لم ترتبط بالناحية الثقافية بصورة مباشرة إلا أنها ترتبط بها بصورة غير مباشرة وذلك من خلال هدف أساسى وضعية فى مقدمة علاقاتها بهذه الدول وهو محاولة إقامة منظومة اقتصادية متكاملة تساعد على الاقتراب من مرحلة الاكتفاء الذاتى، وبناء مجتمع إسلامى نموذجى يوفر الأمان الاجتماعى والثقافى والاقتصادى للشعوب الإسلامية ويصلح لمواجهة التحديات المختلفة للعولمة. ومن هذا المنطلق تعاونت ماليزيا مع الدول الإسلامية والعربية فى منظمة المؤتمر الإسلامى من أجل تعزيز ورفع العلاقات بينهما من أمثلة ذلك:[٣٨]

أ-توسيع التعاون مع الدول والمؤسسات الإسلامية المختلفة فى جميع المجالات التى تتصل بالتعاملات المالية الإسلامية، إذ تحرص ماليزيا على وضع استراتيجيات فى التمويل الإسلامى من منطلق قناعتها أنه إذا تصرفت الدول الإسلامية فى أموالها كما يجب أن يكون سينعكس هذا بالإيجاب على ثروة الدول الإسلامية، وستتقلص تبعتها للدول الغنية لحد بعيد، وعليه فإن شبكة المصارف الإسلامية جديرة بحل أزمة المديونية. ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن ماليزيا تضم حوالى سبعة عشر مصرفاً إسلامياً، وعشرة فروع للمصارف الإسلامية فى البنوك التقليدية، وثمانى شركات فى التكافل الإسلامى، كما أقامت مركزاً لرؤوس الأموال الإسلامية، وصناديق للاستثمارات الإسلامية تحت رقابة هيئات رقابية شرعية متعددة الجنسيات.

ب-التعاون الاقتصادى والتكنولوجى مع عدد كبير من الدول العربية مثل مصر والسودان، والسعودية، والإمارات، واليمن، وليبيا، والأردن، إذ تتعاون ماليزيا مع هذه الدول فى مجال الاقتصاد الرقمى.

جـ-وضعت ماليزيا برنامجاً لبناء الثقة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى لمساعدة الدول الأقل نمواً فى القضاء على الفقر وذلك بناء على قناعتها أن أكبر التحديات التى تواجه منظمة المؤتمر الإسلامى التفاوتات الاقتصادية الشاسعة بين أعضائها السبعة والخمسين. وفى هذا الصدد فقد قدمت ماليزيا أطر عدة لمساعدة الدول الأعضاء للدول الفقيرة فى المنظمة من ذلك مساعداتها لزيادة قدراتها فى الإدارة والخبرة، ودعم رجال الأعمال، هذا مع التزام البنك الإسلامى للتنمية للقيام بدور أساسى فى هذا الصدد باعتباره الذراع التمويلى لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

د-اتجاه ماليزيا للتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لإنشاء ما يطلق عليه الهيئة العالمية للزكاة بإنشاء صندوق خاص يجمع أموال الزكاة كوسيلة لتقديم المساعدة الأنمائية للدول الأعضاء الأقل نمواً، حيث أشار أحمد زاهد حميدى الوزير الماليزى السابق ورئيس مجلس إدارة منظمة الزكاة الدولية أنه "يقع على كل مسلم عبء حل مصائب الفقر المتراكمة والفساد وعدم المساواة، إذ بأمكان الزكاة لوحدها القضاء على الفقر ليس من العالم الإسلامى بل من العالم بأسرة وعليه فإن ماليزيا تسعى للتعاون مع الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى لجعل الزكاة أداة للتنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعى وتعزيز التعاون بين الدول الإسلامية على نحو يحقق مصالحها فى إطار يتسم بالوضوح حيث سيوفر الصندوق الشفافية المطلوبة فى العمليات والخبرة المالية إدارة الأموال.

س-أقترحت ماليزيا سياسة فكر فى الجنوب والتى تهدف لزيادة العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب لا سيما آسيا وأفريقيا من خلال التعاون مع بعضها البعض كشريك اقتصادى وتجارى بحيث تحل دول الجنوب محل دول الشمال، وسعى محاضير محمد إلى تأسيس لجنة الجنوب من أجل تسهيل التعاون بين دول الجنوب، ومواجهة ما يعترضها من مشكلات، فضلا عن التنسيق بين المنظمات المعينة بدول الجنوب لزيادة درجة التعاون بينها.[٣٩]

ص-تأسيس مجموعة الـــ١٥ بناء على اقتراح محاضير محمد عام ١٩٨٩ كجزء من عمل ماليزيا من أجل تعزيز التعاون بين دول الجنوب، وهى تضم ٨٩ دولة منها سبع دول إسلامية وعربية منها مصر والجزائر، وإيران، وماليزيا، وإندونيسيا.

ى- التعاون مع دول المحيط الهندى للتعاون الإقليمى، وهى المنظمة التى تكونت عام ١٩٩٧ وتضم عدداً من الدول العربية والإسلامية منها عمان، والإمارات، واليمن، وإندونيسيا، وإيران فضلا عن ماليزيا.[٤٠]

ويعد تعاون ماليزيا مع الدول العربية والإسلامية فى مجال مواجهة العولمة وقضية صدام الحضارات من المجالات التى تتعاون فيها ماليزيا مع هذه الدول بشكلين ثنائى، وجماعى من خلال المنظمات الإقليمية المختلفة.

ففى المجال الثنائى اتجهت ماليزيا إلى طرح أفكار عدة على الدول العربية والإسلامية تصلح كأساس كخطة لمواجهة العولمة، ورفض فكرة الصدام الحضارى، وهى أفكار تضعها أمام هذه الدول كأساس للحوار وهى:[٤١]

أ-ضرورة التعامل مع العولمة من أجل تعظيم مكاسبها وتقليل خسائرها من خلال خطة محكمة تشخص الظاهرة وتحدد آليات عملها وتسعى لمواجهتها من خلال سياسات اقتصادية وثقافية وسياسية ملائمة.

ب-ضرورة إيجاد آلية توضح رؤية الحضارة الإسلامية تجاه الدعاوى غير الصحيحة التى تردد مقولة الصدام الحضارى، وهى الآلية التى ترى ماليزيا أن تشمل دولاً أساسية مثل مصر والسعودية وتركيا وإيران فضلاً عن ماليزيا.

جـــ-تحديد الجهات التى تتحدث باسم الإسلام والمسلمين، ونظيرتها التى تتحدث باسم الغرب، وهو الهدف الذى اتجه عبدالله بدوى لتحقيقه من خلال المؤتمر الذى إقامته ماليزيا عام ٢٠٠٦ تحت عنوان من يتحدث باسم الإسلام؟ من يتحدث باسم الغرب.

خاتمة

من منطلق قناعه الأساسية بأهمية الإسلام كمكون أساسى يساعد على تدعيم العلاقات مع الدول الإسلامية والعربية الأمر الذى يمكنهم من مواجهة التحديات والمشكلات الخارجية، اتجهت ماليزيا لحشد طاقاتها منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضى إلى الآن للعمل على المستويين الثنائى والجماعى لجعل الثقافة قوة دافعة للتقدم ومجالاً رحباً للتواصل والتعاون فسعت إلى تعزيز سبل التضامن الإسلامى وتوطيد العلاقات مع الجميع لإزالة الصورة غير الحقيقية عن الدول الإسلامية، واتجهت لوضع الخطوط العريضة لاستراتيجية تشجع الحوار والتسامح والاعتدال وتكافح الإرهاب والتطرف والعنف مع الحض على الاعتماد على الذات والتوقف عن توجيه اللوم للاطراف الخارجية وتحميلها مسئولية المشكلات التى يعانى منها العالم الإسلامى، والمناداة بتوجيه الجهود بدلا من ذلك لمواجهة التحديات والعقبات التى تعترض تضامن المسلمين وتقدمهم الأمر الذى يؤدى لتقوية الأمة الإسلامية ويقودها إلى الاسهام الفاعل فى حوار الحضارات.

وقد برز فى الدراسة التوافق الكبير بين رؤية ماليزيا وسياسات وقرارات منظمة المؤتمر الإسلامى التى جعلت ماليزيا تصبح شريكاً مقبولاً ذا مصداقية فى الشئون الدولية تنبع مواقفها من وسطية الإسلام واعتدالة وهو الموقف الذى صادف ردود فعل إيجابية من جانب الدول العربية والإسلامية التى سعت لتعزيز علاقاتها الثقافية معها، وهى الناحية التى لازالت تنتظر مزيداً من حشد الجهود على المستويين الثنائى والجماعى من أجل تكريس الوحدة الإسلامية بحيث تتخلص الدول العربية والإسلامية من الجمود والسلبية والتشرذم وتسعى لوضع خطة مرحلية منظمة تستند على تفعيل الإرادة الجماعية فى الاعتماد الذاتى على النفس من أجل تجاوز نواحى الضعف والبحث عن مكامن القوة وخاصة فى مجالى العلم والتكنولوجيا مع التمسك بالإسلام والقيم الروحية كناحية أساسية تفعل العمل الإسلامى فى المجال الثقافى ذلك أن العالم الإسلامى يمثل قوة روحية وفكرية تؤهله للمشاركة فى تقدم المسيرة الإنسانية التى يتهددها عديد من الاخطار المادية والمعنوية، ولكى تكون هذه المشاركة فاعلة يتعين على الدول الإسلامية أن تواصل الجهود المبذولة فى تقاسم المسئوليات والتبعات وتذليل العقبات والارتفاع عن المشكلات مع الاهتمام بالتعليم، والتراث الثقافى الإسلامى، وتوسيع آفاق التعاون عبر المنظمات الإقليمية والدولية.

الهوامش

(١) حول مفهوم الثقافة انظر: ابن منظور، لسان العرب، حـ١ (القاهرة: دار الكتاب المصرى، د.ت، مادة ثقف ص ٤٩٢.

(٢) نصر محمد عارف، الحضارة – الثقافة- المدينة: دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم (فيرجنيا: المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٤، ص ٢٦.

(٣) الطاهر لبيب، سوسيولوجية الثقافة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧) ص ١٢.

(٤) لتوضيح التصنيفات المختلفة للثقافات انظر: بوفلجه غياث، تحولات ثقافية (الجزائر: دار الغرب للنشر، ٢٠٠٥).

(٥) د. فرحان السليم، "الثقافة العربية بين الاصالة والمعاصرة،

WWW.saaid.net.

ومحمود الخالدى، الأصول الفكرية للثقافة الإسلامية، حـ١ (عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٣) ص ٣٨-٣٩.

(٦) محمد عبد العزيز، "الدور الثقافي لمنظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة في حدود فاعلية الاسيسكو"، أمتي في العالم ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص ٣٤٦.

(٧) محمد العربى الخطابى، "الثقافة الإسلامية: مميزاتها وسبل تنميتها"، الإسلام اليوم، العدد١٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص ١٨، ص ٢٥-٢٧.

(٨) مالك بن نبى، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين (دمشق: دار الفكر، ١٩٥٩)، ص ٧٦-٧٧.

(٩) د. ماجدة صالح، "الثقافة السياسية لماليزيا ودول جنوب شرق آسيا" فى د. هدى ميتكيس، د. حسن بصرى، ماليزيا وجنوب شرق آسيا (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٩) ص ١٤٥ وما بعدها.

David Wong, Michael Yeoh, "Asian Values, Malaysian style- Imperatives for building Cross Cultural partnership in Malaysia" In Michael yeoh,

chong Kuang yin, David Wong (eds) **Globalization and its Impacton Asia** (Malaysia: Palahniuk publications, 1999) p 41-44.

(١٠) محمد العربى الخطابى، **مرجع سابق**، ص ٢٥.

(١١) د. ماجدة صالح، الثقافة السياسية لماليزيا، **مرجع سابق**.

(١٢) Joseph Yong, **Continuity and Change in Malaysia Politics** (Singapore: Institute of Defense and Strategic Stuolies, 1999) P 4.

(١٣) **Ibid.**

(١٤) التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦) فى:

www.acpss. ahram. Org. eg.

(١٥) **موسوعة الدكتور محضير بن محمد**، م١ (القاهرة: دار الكتاب المصرى، ٢٠٠٣) ص ٢٠١-٢٠٧، ص ٢٠٧-٢١٥، ود. عبد الرحيم عبد الواحد، **الدكتور محضير محمد بعيون عربية وإسلامية ط١** (ماليزيا: فلاندوك ام. اس. دى. ان، ٢٠٠٣) ص ٦١-٧٧، إسماعيل نور، عبد الله بدوى، رئيس وزراء ماليزيا، ترجمة توفيق إسماعيل وآخرون (ماليزيا: سلانجور: دار الاحسان، ٢٠٠٥) ص ١٠٧ وما بعدها.

(١٦) د. ماجدة على صالح، "السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية" فى د. جابر عوض، **السياسة الخارجية الماليزية** (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٧) ص ١٨١-١٨٢.

(١٧) **www.alriyadh.com.**

(١٨) **www.news.oll.com.**

(١٩) **www.m/bohti.com.**

(٢٠) د. عبد الرحيم عبد الواحد، **مرجع سابق**، ص ٧٩، ص ٨٢، ص ٩٠، ص ٩٥، ص ٩٩.

(٢١) د. رجاء سليم، "العلاقات الماليزية المصرية" فى د. محمد السيد سليم، إبراهيم عرفات (محرران) **العلاقات المصرية الآسيوية** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠) ص ٣٣٢-٣٣٣.

(٢٢) **www. Islamic. History. Net/forum**
www. Ircica.org.

(٢٣) **www. Oic. Un. Org.**

(٢٤) **Ibid.**

(٢٥) **Ibid.**

(٢٦) **www. news. gov. kw.**

(٢٧) **Ibid.**

(٢٨) د. ماجدة على صالح، **"التوجه شرقاً فى سياسة مصر والدول العربية"**، دراسة للبعدين السياسى

والثقافى، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الثالث والعشرون للبحوث السياسية: مصر وسياسة التوجه شرقاً: الواقع والافاق ٣٠/٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

(٢٩) الشرق الأوسط ٢٠٠٤/١٢/١٧

www. Aawsat. Com.

(٣٠) **www. Voice. Of Arabic. Net.**

(٣١) وغدى سواهل، "استراتيجية إسلامية: النفاذ إلى المعارف: الابداع المحلى والملكية الفكرية" **www.Muslim worlol. Org**

(٣٢) اسكندر بحارين، "التكامل الاقتصادى الإسلامى وهم أم حقيقة"

www. Islam on line. Net

(٣٣) **www oicex change. com.,**
www islam. Gov. kw.

(٣٤) **www. Ameinfo.com.**

(٣٥) **www. Islam online. Net.**

(٣٦) انظر كلمة محضير محمد فى القمة الأسلامية التاسعة فى الدوحة ٢٠٠٠ فى موسوعة الدكتور محضير بن محمد، م١، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٣٧) **www. Ameinfo. Com.**

(٣٨) **www. Oic. Un. Org.**

(٣٩) اسكندر بحارين، **مرجع سابق.**

(٤٠) د. عبد العزيز التويجرى، "التمييز الثقافى يتعارض مع احترام ثقافة الآخر" الأهرام ٢٠٠٦/٣/٢٩،

د. محمد السيد سليم، الفكر السياسى لمحاضير محمد (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦) ص ١٥٩-١٦٠.

(٤١) Bridget welsh, "Malaysia and Globalization: Contradictory current" Asian prespespective, vol 23, N4,1999.

الفصل الثالث

القيادة والإصلاح فى ماليزيا وبعض البلدان العربية: رؤية مقارنة

أ.د. جابر سعيد عوض

مقدمة

تعرف كافة المجتمعات البشرية عمليات الإصلاح المتواصلة، غير أنه لا يكتب لها جميعاً النجاح المرجو. إذ تتباين الدول والمجتمعات بهذا الخصوص ما بين من حقق نجاحات يعتد بها في فترة وجيزة من الزمن، ومن أخذ فترة أطول لإنجاز النجاح المطلوب، وبين من أخفق أو تعثر بدرجة أو بأخرى. ولا شك أن عمليات الإصلاح الشاملة والناجحة في أى مجتمع تبدأ من الرؤية الثاقبة للقيادة لواقع الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسايسية في هذا المجتمع ليس فقط من خلال قراءة هذه الأوضاع قراءة واعية وسليمة، ولكن من خلال أخذها في الاعتبار عند صنع قرارات السياسة العامة على نختلف الأصعدة، وكذا تنفيذها على نحو يتعامل بواقعية مع الإختلالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي يعرفها مجتمعهم حتى يتسنى لهم تحقيق النجاح المنشود في مجالات الإصلاح المختلفة. والحقيقة أن هذه المقولة تنطبق بصورة واضحة على النموذج الماليزي في الإصلاح والتنمية. فعلى الرغم من التعددية العرقية التي عرفتها ماليزيا وما ارتبط بها من اختلالات إقتصادية وإجتماعية، إلا أن الحكومات الماليزية المتعاقبة نجحت خلال عقود قليلة من تحقيق درجة يعتد بها من التنمية الإقتصادية والإجتماعية إنطلاقاً من القناعة بأنه من غير الممكن تحقيق الإصلاح والتنمية المنشودة دون أن تتحقق الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة في البلاد رافعةً شعار "الوحدة في إطارالتنوع". غير أنه على الرغم من وجود التعددية العرقية بشكل واضح في بعض البلدان العربية مثل السودان والعراق والجزائر، إلا أن التيارات المتعاقبة في هذه البلدان لم تكن على نفس القدر من الواقعية في التعامل معها، وبالتالي مع قضايا الإصلاح والتنمية على ذلك النحو الذي عرفته ماليزيا، الأمر الذي يمكن معه القول بأن التجربة الماليزية في الإصلاح والتنمية تقدم دروساً لهذه البلدان العربية المشار إليها – وغيرها بالطبع – يمكن الإستفادة منها.

يثير ذلك العديد من التساؤلات: ما هي طبيعة التعددية العرقية التي عرفتها ماليزيا قبيل الإستقلال وبعده؟ ماهي أسبابها؟ وماهي أبعادها؟ وماهي طبيعة وصور الإختلالات

الإقتصادية التي ارتبطت بها؟ كيف نجحت القيادات الماليزية المتعاقبة في إدارة المجتمع المتعدد الأعراق في ماليزيا، وتصحيح الإختلالات الإقتصادية المرتبطة بهذه التعددية؟ ماهو واقع التعددية العرقية في البلدان العربية المشار إليها عاليه؟ ولماذا أدى هذا الواقع إلى حرب أهلية دامت عقوداً في بعضها مثل السودان، وفي بعضها الأخر مثل العراق، وإلى حد ما الجزائر، إلى مواجهات وصدامات حالت دون تحقيق الإصلاح الشامل والتنمية المنشودة في هذه البلاد؟ ماهي الدروس الت يمكن الخروج بها من التجربة الماليزية، والتي يمكن أن تستفيد منها البلدان العربية المعنية؟

ومن ثم يهدف هذا الفصل إلى دراسة قضية التعددية العرقية في ماليزيا، وكيفية تعامل القيادات الماليزية المتعاقبة معها على نحو أمكن للبلاد أن تحقق تقدماً إقتصادياً واستقراراً سياسياً واضحاً وملموساً. كما يهدف في الوقت ذاته إلي دراسة قضايا التعددية العرقية في بعض البلدان العربية، بصفه خاصة السودان والعراق، وإلى حد ما الجزائر، وكيف تعاملت معها القيادات المتعاقبة في هذه البلدان ومن ثم الوقوف على عوامل النجاح في التجربة الماليزية في الإصلاح والتنمية، وعوامل الإخفاق بهذا الخصوص – بصورة أو بأخرى – في البلدان العربية المشار إليها. وكيف يمكن لهذه الأخيرة أن تستفيد من الخبرة الماليزية في الإصلاح والتنمية من خلال الإدارة الناجحة للمجتمع متعدد الأعراق التى انتهجتها القيادات الماليزية المتعاقبة.

وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء رئيسية يهدف أولها إلى الوقوف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ماليزيا قبيل وبعد الاستقلال، والتي كان على القيادات الماليزية المتعاقبة أن تنطلق من منطلقها، والتي يعد البعد العرقي أبرز ما يميزها، وإن لم يكن الأمر قاصراً عليه، بل كان أبعد من ذلك بكثير رغم أنه معقد في حد ذاته. غير أن ارتباط هذا البعد بمجموعة من الإختلالات الإقتصادية زادته تعقيداً. ويحاول الجزء الثاني الوقوف على كيفية تعامل القيادات الماليزية المتعاقبة مع هذه الأوضاع شديدة التعقيد نظراً لتداخل أبعادها. وأبراز مظاهر النجاح بهذا الخصوص. أما الجزء الثالث فيعرض للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في بعض البلدان العربية، والتي لها وضع مماثل لتلك التي عرفتها ماليزيا وتعاملت معها قيادات هذه الأخيرة على نحو أمكنها

من حل الكثير من معضلاتها. وأخيراً، يحاول الجزء الرابع من هذا الفصل إستعراض كيف تعاملت القيادات المتعاقبة في بعض البلدان العربية ذات التعددية العرقية مع هذه القضية. وأخيراً، تأتي الخاتمة لتلخص أبرز الدروس التي يمكن استخلاصها من واقع التجربة الماليزية فيما يتعلق بإدارة المجتمع متعدد الأعراق، في محاولة لإبراز ما يمكن للبلدان العربية المعنية في هذا الإطار الإستفادة من هذه الخبرة، وذلك في إطار مقارن لكيفية تعامل القيادات في كل من ماليزيا والبلدان العربية موضع الدراسة بصدد قضية التعددية العرقية.

(١)
الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في ماليزيا قبيل وبعد الإستقلال

حصلت ماليزيا على الإستقلال في نهاية أغسطس ١٩٥٧ في إطار الكومنولث البريطاني، وأصبح تنكو عبدالرحمن أول رئيس وزراء للملايو في عهد الإستقلال. وكانت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في ماليزيا - شأنها شأن أي دولة حديثة الإستقلال - في أسوء أحوالها؛ فعلى الجانب الإقتصادي نجد أن النشاط الأكبر قائم بالأساس على التصدير للمواد الخام، وخاصة القصدير والمطاط، بالإضافه إلى إستحواذ الزراعة على المكانة الأولى في أنشطة البلاد. وإذا نظرنا إلى موضوع المساواة في الدخول فنجد أن الفرد يشعر بالحرمان إذا ما أحس أنه يأخذ أقل مما يستحق. وفي ماليزيا وكنتيجه لعدم المساواة في توزيع الدخول بالإضافه إلي إنتشار "الطبقية العرقية" تحول الإحساس الفردي بالظلم والحرمان إلي إحساس جماعي عرقي بالحرمان النسبي. ففي الوقت الذي يمثل فيه الصينيون أقل من ثلث السكان كانوا يمتلكون أكثر من ثلث ثروة البلاد تقريباً، نجد ان المالايا وهم السكان الأصليين يمتلكون ما يقارب من ٢,٤% من ثروة البلاد التجارية والصناعية. ويرجع ذلك نتيجة لتقسيم الأنشطة الإقتصادية على أساس إثني؛ ففي الوقت الذي يتخصص فيه المالايا في الزراعة كنشاط رئيسي، نجد أن الصينيين يتخصصون في الأنشطة المالية وصناعة القصدير والمطاط مما مهد الطريق أمام الصينيين للرقي والسيطرة الإقتصادية في حين تخلف المالايا.

وعلى الجانب الإجتماعي نجد أن ماليزيا كانت تعاني من أوضاعاً متدهورة؛ فنتيجة لسياسة إستقدام المهاجرين الصينيين والهنود بأعداد كبيرة تناقصت نسبه المالايا (سكان البلاد الأصليين) لصالح أعداد الأقليات القادمة. وفي وقت خروج الإستعمار البريطاني وحصول ماليزيا على الإستقلال نجد أن نسبه السكان الأصليين هبطت لتصبح ٤٢,٩% من سكان البلاد وذلك في الوقت الذي إرتفعت فيه نسبه الصينيين لتشكل ٤٤,٢%، وشكل الهنود ما نسبته ١٠,٦% والباقي "٢,٣%" مثل مجموعات عرقيات أخرى.[١] وأي دارس للحالة الماليزية سوف يدرك مدى خطورة المشكلة العرقية في ماليزيا وكيف أنها السبب وراء تردي الأوضاع في ماليزيا، وهو ما يجعلنا في حاجة ماسة لدراسة أصول تلك المشكلة وجذورها وتطورها بمرور الوقت وكيفية تعامل القيادات المختلفة معها. ولو أن القضية العرقية في ماليزيا إقتصرت فقط على مجرد خلافات بين عرقيات مختلفة لكان الإختيار وقع على إقتراب أخر لدراسة عملية التقدم والإصلاح في ماليزيا أدنى مدخلاً وأيسر مخرجاً بدلاً من الإقتراب العرقي، ولكن إرتباط الإختلالات العرقية في ماليزيا بإختلالات إقتصادية وإجتماعية كان السبب في جعل حل المشكلة العرقية هو المفتاح لحل جميع المشاكل الأخرى. وإذا حاولنا النظر إلى جذور التكوين العرقي للمجتمع الماليزي سنجد أن تلك الجذور تمتد إلى ما قبل الإستعمار البريطاني؛ حيث كان المجتمع الماليزي تغلب عليه الوحدة العرقية نظراً لسيادة العرق المالاوي فقط ثم بدأت ملامح ذلك المجتمع في التغير نظراً لقدوم الهجرات المختلفة من الصين والهند لماليزيا من أجل العمل بها، حيث كانت ماليزيا مكاناً خصباً مليء بالفرص. وكانت الهجرات القادمة تأتي بأعداد صغيرة هرباً من الأحوال الإقتصادية المتدهورة في بلادها من أجل العمل والحصول على الأموال، ومن ثم العودة مرة أخرى إلى بلادهم. ولم تكن في نية هؤلاء المهاجرين الإقامة في ماليزيا، حيث كان المهاجر يأتي بدون عائلته من أجل تحقيق الثروة والعودة من جديد لبلاده.[٢] ولقد دعم ذلك الإقبال على الهجرة لماليزيا طبيعتها الغنية والتي جعلت من الزراعة فيها النشاط الأساسي نظراً لجودة التربة ووفرة المياه. أضف إلى ذلك موقع ماليزيا الخاص في الربط بين دول جنوب أسيا من ناحية والربط بينها وبين دول العالم العربى وأوروبا من ناحيه أخرى.

ولم تكن تلك الوفود الأولى من المهاجرين الصينيين والهنود لتمثل مصدر خطر أو تهديد أو تثير أي مشاكل نظراً لقلة أعدادهم، وبالتالي عدم تعاظم مطالبهم. أضف إلى ذلك أن تلك الوفود كانت قادرة على الإندماج في نسيج المجتمع وإستيعاب ثقافته وهذه كانت أحد العوامل المشجعة في نفس الوقت للهجرة.[٣] ولقد ظلت الأمور تسير على هذا النحو حتى مجئ الإحتلال البريطاني والذي عمل على جلب المزيد والمزيد من العمالة الصينية والتي كانت تبلى بلاءً حسناً في مجال الأعمال التجارية والصناعية خاصةً في صناعة القصدير والمطاط، حيث كان النظام البريطاني للحكم يقوم على طريقتين متوازيتين للإنتاج:[٤] الطريقة الأولى كانت تتضمن الاعتماد على الإنتاج الكبير والقيام بالأنشطة التجارية من أجل تزويد المصانع الكبرى في بريطانيا بالمواد اللازمة لعملية الإنتاج بالإضافة إلى البيع في الأسواق العالمية. وكان ذلك القطاع يتسم بالتنظيم واستخدام التكنولوجيا الحديثة وكان يقوم على الزراعات الواسعة للمطاط وزيت النخيل في المناطق الغنية غرب شبه جزيرة ماليزيا. بالإضافه إلى استخراج القصدير من المصانع وكان ذلك الناتج يذهب إلى الأسواق العالمية وبالتالي أصبح ذلك القطاع يشكل هو الأخر جزءً من آلية السوق العالمية. وبالطبع كانت الأرباح في ذلك القطاع أعلى من غيرها في باقى القطاعات، وكان الصينيون – نظراً لنشاطهم وتعاملهم مع التكنولوجيا بشكل أكبر من نظرائهم المالاويين – هم المفضلين للبريطانيين للعمل في ذلك المجال وبالتالي جني ثمار كل ذلك مع مرور الوقت. وأما الطريقة الثانية للإنتاج في البلاد فكانت تقوم على الطرق التقليدية والتي تعتمد بالأساس على الفلاح في العملية الزراعية. وكانت أهم المحاصيل هي جوز الهند والأناناس والقهوة، بالإضافه إلى عمليات الصيد. وبالطبع لم يكن ذلك القطاع يستحوذ على نصيب من عمليات التخطيط والتنظيم، أو حتى استخدام التكنولوجيا. أضف إلى ذلك أن الناتج لم يكن من أجل التصدير وإنما كان يغطى الإستهلاك المحلي. وبالطبع كان لكل نظام من النظامين تأثيره على منظومة القيم لدى كل من العرقيتين؛ ففي الوقت الذي اكتسب فيه الصينيون وغيرهم من المهاجرين القدرة على التعامل مع التكنولوجيا، اكتسبوا أيضاً سمات النشاط والمخاطرة والرغبة في العمل الشاق. وعلى

الجانب الأخر اتسم المالايو بالكسل وعدم التنظيم وعدم القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وبالطبع كان لكل ذلك أكبر الأثر والذي سيتضح بعد ذلك.

ومع مرور الوقت وازدياد الحاجة للعمال في ماليزيا شجعت الحكومة البريطانية المزيد والمزيد من الهجرات الشرعية وغير الشرعية على القدوم لماليزيا. وفي إطار زيادة أعداد المهاجرين الصينيين إلى ماليزيا انخفض عدد السكان المالاويين من نسبه ٥٩% من إجمالي سكان البلاد في عام ١٩١١ ليصل إلى٤٩% مع مجئ عام ١٩٣١، وظل ذلك العدد على نفس المستوى لمدة ثلاث عقود متتالية برغم القيود الشديدة التي وضعت على الهجرة، بينما ارتفعت نسبة الصينيين في البلاد من ٢٩% إلى٣٨% في خلال الفترة من ١٩٢١-١٩٤٧. وفي الوقت الذى تركزت فيه العرقية المالايوية في الريف والقرى، تركز الصينيون في المدن والحضر. وبينما مارس المالايا أعمال الصيد والزراعة مارس الصينيون أعمال التجارة والصناعة والحرف والمهن، كما اهتموا بالزراعات التجارية وإستخراج القصدير وانتاج المطاط. وبالرغم من أن الهجرة تراجعت خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، إلا أنها سرعان ما أرتفعت في أعقاب تلك الحرب حتى زاد العدد من ٣٦٠,٠٠٠ في عام ١٩٢٩ إلى ٤٠٣,٠٠٠ مهاجر صيني في عام ١٩٣٧ في منطقة ملقا وحدها.(٥)

وفي هذا الصدد يرى محاضير محمد أن التحالف المصلحي الذي تم بين المستعمر البريطاني والمهاجرين الصينيين الساعين للثروة هو الذي حطم الطبقة التجارية المالاوية التي كانت موجودة قبل حلول المستعمر البريطاني، الأمر الذي فرض على المالايا النزوح من المدن والمناطق الصناعية والتجارية الكبرى إلى المناطق الريفية. وقد استمر هذا الوضع غير العادل حتى بعد جلاء المستعمر عن أرض المالايو ونشأة الدولة الماليزية الحديثة عام ١٩٥٧، إذ استمرت سيطرة الصينيين على مقاليد الحركة الصناعية والتجارية في البلاد. وبالطبع كان لتلك الأوضاع أثرها على العلاقة بين العرقيتين، حيث بدأت تلك العلاقات تنحى منحى خلافي، وظلت الأحداث والظروف المختلفة في دفع تلك العلاقات نحو حافة الهاوية حتى وقع مالم يكن يحمد عقباه من أحداث دامية كان أهمها في ١٩٦٩، وهو ما ينقلنا إلى دراسة الأسباب التي كانت وراء الخلاف الغرقي بين المالاويين والصينيين.

❖ **أسباب الخلافات العرقية:**

من الأمور المفهومة ضمنياً أن وجود الصينيين بأعداد كبيرة على الأراضي المالاوية وحصولهم على إمتيازات مختلفة من قبل سلطات الإحتلال البريطاني لم يكن أصحاب البلاد الأصليون وهم المالايا يحصلون عليها، كان كفيل وحده بإثارة الخلافات والمتاعب بين الجانبين. وأكثر من ذلك، كانت هناك العديد من الظروف الأخرى التي تكفلت برفع درجة الخلاف بين العرقيتين إلى درجة لم يكن معها تحقيق التنمية أمراً ممكناً. ورغم تعدد تلك الأسباب فسوف نقوم بعرض أهمها كالتالي:

➢ **الإحتلال الياباني**

إن الاحتلال الياباني للمالايو إبان الحرب العالمية الثانية كان أحد عوامل تكريس الأزمة العرقية الماليزية؛ إذ أدت المعارك القائمة بين اليابان والصين أثناء الحرب العالمية الثانية إلى تعميق الكراهية التاريخية المتبادلة بين الشعبين وهو ما جعل الأمر يبدو طبيعياً أن تقاوم الأقلية الصينية الإستعمار الياباني للمالايو بشدة، حيث عمل بعضهم على الحصول على الدعم من الشيوعيين الصينيين في تأسيس "جيش ماليزيا ضد اليابان"،[٦] بينما اتخذ المالايو موقفاً مؤيداً أو محايداً على أقل تقدير من اليابانيين، وهو الأمر الذي وجد له انعكاس في سياسة المستعمر الياباني تجاه المالايا؛ إذ تم تفضيل المالايا عن غيرهم في شغل المناصب العامة، خاصة على المستوى السياسي، التي أتاحتها الإدارة اليابانية في المالايو وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى تكريس فجوة الثقة بين المالاي والصينيون داخل المجتمع الماليزي.[٧]

➢ **إختلاف القيم**

يري محاضير محمد أن إختلاف القيم بين المالايا والصينيين كان أحد العوامل التي لم تساعد على التفاهم بين العرقيتين؛ ففي الوقت الذي يتمتع فيه الصينييون بالنشاط والحيوية والرغبة في ممارسة الأعمال الخطرة والتي تتطلب روح المغامرة – وهو ما يتطلبه العمل في المجال الإقتصادي، اتسم المالايا في ذات الوقت بالخمول والكسل وكان لذلك أكبر الأثر في إمتهانهم أعمال الزراعة والصيد.[٨] ولقد كان لذلك الإختلال أثره

الذي عمقته السلطات البريطانية بالتفرقة بين العرقيات في فصل النظام التعليمى، حيث كان لأبناء المالايا نظامهم القائم على اللغة المالايوية، ولأبناء الصينيين نظامهم القائم على اللغة الصينية. أضف إلى ذلك أن الصينيين في الوقت الذي كان يفضل الغالبية منهم النظام الشيوعي بما يحتويه من رفض للدين بشكل أساسي، كان الغالبية العظمى من المالاويين يعتنقون الدين الإسلامي، وهو ما أدى إلى كثير من الاختلاف بين الفريقين عمقته أكثر محاولة القيام بثورة شيوعية في ماليزيا من قبل الصينيين.

➢ **الأسباب السياسية**

والتي تمثلت في تفرد المالايا بالسلطة عن طريق حزب "الأمنو"، وهو ماجعل الصينيون ينظرون لأنفسهم بإعتبار أنهم مواطنين "درجه ثانية" نظراً لتفرد المالايا بالعديد من الإمتيازات الحكومية التي لم يحظو هم بها، وهو مالم يكن مرضي للصينيين. ويرى محاضير محمد أن الإنفراد شبه الكامل للمالايا في إدارة الحياة السياسية هو أمر طبيعي ومنطقي؛[٩] فهم من ناحية أصحاب البلاد الأصليون، وهم من ناحية أخرى أصحاب الفضل الأول في محاربة المحتل البريطاني، وانتزاع الإستقلال من براثنه، ولم يقف اختلاف المستوي التعليمي بينهم – سواء الحاصلين على تعليم ديني أو تعليم إنجليزي أو غير المتعلمين – حائلاً دون توحد قواهم خلف تنظيم الأمنو صاحب الدور الأهم في محاربة الإستعمار وتكوين الدولة الماليــزية الحديثة، في حين كان إسهام العرقيات الأخرى – بما فيها الصينـــيين – ممثلة في أحزابها الرئيسية ضئيلاً أو محدوداً ولم يتخط دور الحليف الأصغر في الجبهة الوطنية الحاكمة. ولقد كانت قضية ضم سنغافورة إلى الاتحاد الماليزي من أحد الأسباب التي دعمت الخلافات بين العرقيتين؛ ففي الوقت الذي شجع فيه الصينيون انضمام سنغافورة إلى الإتحاد، تزايدت حدة معارضة المالاي لانضمام سنغافورة ذات الأغلبية الصينية إلى الاتحاد، وتحولت هذه المعارضة في كثير من الأحيان إلى أحداث شغب بين المالايا والصينيين.[١٠]

➢ **الأسباب الإقتصادية**

أوضحنا من قبل أن الاحتلال البريطاني كان مكرساً لهيمنة الصينيين على الشئون الإقتصادية في حين ترك للمالاويين الأمور الزراعية والصيد. وبالطبع فمع مرور الوقت

أصبحت لذلك نتائجه الخطيرة المتمثله في سيطرة الصينيين على أكثر من ثلث ثروة البلاد الصناعية والتجارية، في حين أن المالايا "سكان البلاد الأصليين ويمثلون العدد الأكبر" يحصلون فقط على ما قيمته ٢,٤% فقط من ثروة البلاد. هذا بالإضافه إلى أن ٦٥% من المالايويين كانوا تحت خط الفقر، في الوقت الذي كانت نسبة قليلة من الصينيين يعانون من نفس الوضع. وبالرغم من سيطرة المالايا على معظم الوظائف الحكومية الكبرى، إلا أن أكثر من ثلاثة أرباع المالايو كانوا يحترفون الصيد وزراعة الأرز، فكان أكثر من ٣٧% يعملون في مزارع الأرز، واكثر من نصف هؤلاء المزارعين لم يكونوا ملاكاً للأراضي التي يعملون عليها. ولم تقف الأمور عند هذا الحد، وإنما استمراراً لسياسة دعم المهاجرين الصينيين في ماليزيا راعت الحكومة البريطانية وهى تخرج من البلاد أن تعطي الكثير من الإستثمارات المتبقية لها في البلاد للصينيين وليس للمالايا. (١١)

ورغم كل الخلافات بين المالايا والصينيين قبل الإستقلال، إلا أن المصلحة السياسية المشتركة في التخلص من نير الإستعمار البريطاني والحصول على الإستقلال قد لعبت دوراً كبيراً في تقريب هوة التباين بين العرقيتين الكبيرتين. وعلى هذا الأساس تم تأسيس التحالف الوطني في عام ١٩٥٥ مكوناً من حزب الأمنو (منظمة تحالف اتحاد المالايا) الممثل الرئيسي للمالايا في الحياة السياسية الماليزية والحزب الأكبر في البلاد، بالإضافه لأحزاب أصغر تمثل العرقيات الأخرى وخاصة الصينيين والهنود. هذا وقد حققت تلك الجبهة فوزاً كاسحاً في الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٥ بفوزها بـــ ٥١ مقعداً من أصل ٥٢ مقعد في برلمان المالايو. وقد وصل التعاون السياسي بين العرقيات الماليزية الثلاثة الكبرى (المالايا والصينيون والهنود) ذروته بحصول المالايو على استقلالها عن التاج البريطاني عام ١٩٥٧، وقد كان التحالف الوطني الذي قام بين الأمنو والأحزاب الصينية والهندية هو المنظمة التي قادت البلاد إلى استقلالها بزعامة تنكو عبدالرحمن.

ولكن الخلافات بين العرقيتين الصينية والمالاوية لم تكن لتسمح بفترة هدوء نسبي أن توقف حركتها أو من إتساع نطاقها، فلقد أكد أغلب المحللين للشئون الماليزية أن ماليزيا لن تستطيع الحصول على الاستقرار في البلاد كما حصلت على الاستقلال وأن المشاكل العرقية سوف تحول دون شك تحقيق الإستقرار السياسي وتحقيق عملية التنمية. ففي حين رأى الصينيون أنهم مسلوبي الحقوق على الجانب السياسي والتعليمي رأى المالاويون أنهم هم المظلومون على الجانب الاقتصادي نظراً لإستحواذ الأقلية الصينية على معظم ثروات البلاد.[١٢] وبالتالي يمكننا القول بوضوح أن عامل المصلحة وليس عامل العلاقات الإجتماعية والإنسانية كان هو العامل الحاكم في تحديد شكل العلاقات العرقية في ماليزيا. وبالطبع، فقد كان من شأن كل ذلك أن يزيد الأوضاع تعقيداً ويجعلها بإنتظار رؤية لإصلاحها أو لموقف تعبر فيه عن نفسها. وهكذا كما رأينا كانت للمشكلة العرقية في ماليزيا الكثير من الأبعاد والجوانب والتي جعلتها مسئولة عن الخلل الذي أصاب جوانب المجتمع المختلفة وجعل منها نقطة البداية لعملية الإصلاح والتقدم في البلاد.

(٢)

القيادات الماليزية المتعاقبة وعمليات الإصلاح الشامل من خلال التعامل مع البعد العرقي

لقد تعاقب عدد من الأشخاص على منصب رئيس الوزراء في ماليزيا كان لكل منهما دوره البارز في الإصلاح من خلال التعامل مع البعد العرقي، لاسيما منذ السياسة الإقتصادية الجديدة التي تبناها تون عبدالرزاق في أعقاب أحداث العنف العرقي الدموية التي شهدتها البلاد عام ١٩٦٩ والتي استقال على أثرها تنكو عبدالرحمن. وإن كان تون عبد الرزاق بسياسته الناجحة في التعامل مع البعد العرقي وما ارتبط بها من اختلالات إقتصادية – على نحو ما أسلفنا، إلا أن خلفاءه ساروا على دربه حتى أتت هذه السياسة أُكلها.

وعليه، ينقسم هذا الجزء من الدراسة إلى أربعة أقسام فرعية متبعة نهجاً تاريخياً بصدد تعامل القيادات الماليزية المتعاقبة فيما يتعلق بقضية التعددية العرقية التي تمثل

البعد الأبرز في تحقيق الاصلاح الشامل الذي عملت القيادات الماليزية المتعاقبة على تحقيقه.

أولاً: تنكو عبد الرحمن ومحاولة إرضاء طرفى المعادلة الإثنية:

يعتبر تنكو عبد الرحمن هو أول رئيس وزراء لماليزيا بعد الاستقلال، ولم يكتسب لقب أبو الاستقلال من فراغ وإنما لدوره الكبير في تحقيق الاستقلال لماليزيا، حيث تولى في عام ١٩٥٥ رئاسة المنظمة الوطنية الأمنو (UMNO)، وما لبث أن كون تحالفاً بين الأحزاب المالاوية مكنه من الفوز في الانتخابات العامة ليصبح رئيس وزراء المالايو. وفي عام ١٩٥٦ عقد تنكو عبد الرحمن إتفاقية حصل المالايو بمقتضاها على إستقلالهم في ٣١ أغسطس عام ١٩٥٧، ومن ثم أصبح تنكو عبد الرحمن أول رئيس وزراء لماليزيا.

وفي بداية توليه السلطة كانت لدى تنكو عبد الرحمن الكثير من الخطط والمشاريع الطموحة، وكان لديه في نفس الوقت العديد من المشاكل على الساحة الإجتماعية والإقتصادية، وتتصدر قائمة تلك المشاكل بطبيعة الحال الخلافات الجمة بين العرقيتين المالاوية والصينية نتيجة الفروق الحادة بين كلاهما؛ حيث تستحوذ الأقلية الصينية على أكثر من ثلث ثروة البلاد في حين أن المالاويين وهم السكان الأصليين يمتلكون فقط ما يقارب من ٢,٤% من ثروة البلاد.

وفي سبيل التخلص من تلك المشاكل وإحداث التنمية الإقتصادية، جاءت رؤية تنكو عبد الرحمن، والتي انصب تفكيره فيها على حل المشكلة العرقية كأساس ومدخل لعملية التنمية، ورأى أن الأسلوب الأمثل لحل تلك المشكلة هو "ضرورة إرضاء طرفي المعادلة الإثنية"؛ فقد رأى تنكو عبد الرحمن أن كل ما يرضي الصينيين هو الحصول على المكاسب المادية والإقتصادية، وأن كل ما يرضي المالاى هو الحصول على وظائف حكومية والسيطرة على تنظيم الأمنو، أو بمعني أخر الاعتماد على الصينيين باعتبارهم "قاطرة التنمية"،[١٣] نظراً لأنهم بطبيعة الحال الأكثر تواجداً على الساحة الإقتصادية والأكثر استحواذاً على ثروات البلاد.

ورغم أن تنكو عبد الرحمن أعلن أكثر من مرة أن حصول إحدى الجماعات على ميزات معينة لن يكون على حساب الجماعات العرقية الأخرى، إلا أن ذلك لم يكن حائلاً دون إندلاع شرارة العنف العرقي الذي أعقب إعلان نتائج الانتخابات العامة التي جرت في مايو ١٩٦٩، بل على العكس رأى كثيرون، ومنهم محاضير محمد، أن الإدراك المبسط لحاجات ومطالب العرقيتين الماليزيتين الكبيرتين بالإضافه إلى محاولة فصلهم عن بعض في شتى مناحي الحياه من جانب تنكو عبد الرحمن كان السبب وراء تلك الأحداث الطائفية.

كانت أحداث ١٣ مايو ١٩٦٩ الدامية علامة فارقة في تاريخ ماليزيا وكانت بمثابة القشة التي قسمت ظهر العبير؛ ففي ذلك اليوم حصلت أحزاب المعارضة على ٤٠ مقعداً من أصل ١٠١ مقعد في البرلمان، إضافة إلى حصول المعارضة على الأغلبية في برلمانات أربع من الولايات الماليزية، وهو الأمر الذي كان يخشى المالاويين عواقبه نظراً لعدم حصول الأمنو إلا على ٤٢ مقعد فقط، الأمر الذي ولد شعوراً لديهم بإمكانية تهميشهم من العملية السياسية، بالإضافه إلى معاناتهم على الجانب الإقتصادي، مما أشعل أعمال العنف الطائفي بين الجانبين.

وبطبيعة الحال فإن أعمال العنف الطائفي لم تكن وليدة اللحظة وإنما جاءت نتيجة تراكم الظروف والأحداث والتي جعلت من تلك الأعمال شيئاً طبيعياً بل ومتوقعاً. فعلى أساس رؤية تنكو عبدالرحمن قام بإعطاء المالايا المناصب السياسية في حين إنقاد وراء تعظيم المكاسب الإقتصادية للصينيين باعتبار ذلك كفيلاً بإرضاء كلا الطرفين وفي نفس الوقت تحقيق النمو المرجو. ولكن هذا أو ذاك لم يكن مرضي لكلا الطائفتين، بل كانت لدى كل واحدة منهما مطالبها التي كانت بشكل ما أو بآخر تتعارض مع مطالب الطائفة الأخرى. فنرى على جانب أن الصينيين كانوا في شدة الإستياء من حصول المالاويين على المزايا السياسية والمتمثلة في تفرد حزب الأمنو "الممثل الرسمي الكبير للمالايا في الحياة السياسية" بالسلطة والحكم. وتأتي مشكلة اللغة في نفس الوقت كأحد المطالب المهمة التي نادى بها الصينيون، حيث أرادوا أن يتم إنشاء جامعة صينية تكون لغة الدراسة فيها

هي الصينية وهو ما كان يتعارض مع كون اللغة المالاوية هي الأساس بإعتبار انها لغة أصحاب البلاد الأصليين.(١٤)

وعلى الجانب الأخر من ذلك نجد أن المالاويين كانت لهم مطالب أخرى تمثلت أهمها على الإطلاق في تحسين أوضاعهم الإقتصادية التي عانوا منها لفترة كبيرة ترجع بداياتها إلى فترة الاستعمار البريطاني الذي كان يفضل وضع الصينيين في الأعمال التجارية ويشجعهم على ذلك، بينما فضل على الجانب الأخر بقاء المالاويين في أعمال الزراعة. وبمرور الوقت أخذت تلك الأوضاع في الترسخ حتى أصبح الصينيون رغم قلتهم العددية يسيطرون على أكثر من ثلث ثروة البلاد، في حين أن المالاويين – وهم السكان الأصليين– يحصلون على النذر القليل فقط. ولما جاء تنكو عبد الرحمن برؤيته المعتمدة على الصينيين "كقاطرة للتنمية" كان بذلك يرسخ للفجوة بين العرقيتين. وعليه كانت أحداث ١٩٦٩ – مهما بلغت حدتها – أمراً محتوماً وطبيعياً ليظهر للقيادة السياسية عدم الرضا عن السياسات المتبعة. ومما يذكر في هذا الجانب أن محاضير محمد في كتابه معضلة المالايا يرى أن رؤية تنكو عبد الرحمن كانت قاصرة عن رؤية الصورة بكاملها وعن الإلمام بكل متطلبات أعراق وطوائف الشعب. وهذا كان دافعاً للإعتراف بصحة إعتقاد الكثير من الباحثين والمحللين بأن ماليزيا لن تحصل على الإستقرار في أوضاعها بعد حصولها على الإستقلال بل أن القضية العرقية سوف تقف في طريقها للتنمية، وهذا بالفعل ما أثبتت أحداث ١٩٦٩ صحته.

ثانياً: تون عبد الرزاق والسياسة الاقتصادية الجديدة:

بعد أحداث ١٩٦٩ إعتبر تنكو عبد الرحمن نفسه مسئولاً – ولو جزئياً – عن تلك الأحداث، وهو ما كان دافعاً له للإستقالة وترك السلطة في ماليزيا. فرغم المحاولات العديدة لإصلاح ما آلت إليه الأوضاع كإعادة مراجعة دستور حزب الأمنو، وخطته من أجل تدريس الأبجدية الماليزية في جميع مراحل التعليم بالإضافه إلى إقرار مرسوم بمنع التمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين بين مواطني ماليزيا،(١٥) فإن كل ذلك لم يقف

حائلاً دون خروج تنكو عبد الرحمن من السلطة مفسحاً الطريق لتون عبد الرزاق والسياسة الإقتصادية الجديدة.

وبالطبع لم تكن الأوضاع عند تسلمه لمقاليد الحكم في أحسن أحوالها، بل في أسوئها؛ فقد كانت العرقيات الماليزية في انتظار ما ستتخذه الحكومة من إجراءات بعد أن أثبتت أحداث ١٩٦٩ عن عدم رضائهم عن سياسة تنكو عبد الرحمن؛ فلقد آلت الأوضاع في نهاية حكمة من سئ إلى أسواء، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت أكثر من نصف الأسر في ماليزيا تقع تحت خط الفقر، وأكثر من ٨٨% من تلك النسبه تقع وحدها في الريف. وهنا جاءت رؤية تون عبد الرزاق كمصححة لذلك الخلل في المجتمع فيما عرف بالسياسة الإقتصادية الجديدة.

وعلى نفس نهج تنكو عبد الرحمن رأى تون عبد الرزاق أن حل المشكلة العرقية هو المدخل لعملية الإصلاح، لكن الاختلاف كان في وسيلة حل تلك المشكلة؛ ففي الوقت الذي رأى فيه تنكو عبد الرحمن ضرورة إرضاء طرفي المعادلة العرقية، رأى تون عبد الرزاق ضرورة العمل على النهوض بكلتا العرقيتين دون تفضيل إحداهما بميزات معينة على حساب الأخرى، وهو ما انعكس في السياسة الإقتصادية الجديدة. ولقد كانت أهداف تلك السياسة تنحصر في نقطتين رئيسيتين هما: التقليل ثم التخلص النهائي من الفقر في المجتمع، وثانياً التقليل ثم القضاء على الإرتباط بين عرقيةً ما ومستوى إقتصادي معين. واعتمدت الحكومة في ذلك على الخطط الإقتصادية طويلة الأجل، وتم إطلاق تلك السياسة الإقتصادية الجديدة في ١٩٧٠ كفلسفة جديدة للنمو والتي ركزت على تحقيق التوازن بين التنمية الإجتماعية والتنمية الإقتصادية،[١٦] أو بمعني أخر تقليص الفروق الإجتماعية والإقتصادية بين الأعراق الماليزية والتي كانت تعتبر بمثابة الوقود لأعمال العنف الطائفي في ١٩٦٩.

ولقد كانت رؤية تون عبد الرزاق للمشكلة العرقية ترى منذ البداية عدم تجاهل أحد العرقيتين بل العمل على النهوض بهما في كل المجالات. ففي أول يناير من عام ١٩٧٣ قام تون عبد الرزاق بتأسيس الجبهة الوطنية لتحل محل الإئتلاف الحاكم،[١٧] وفي تلك الجبهة حرص تون عبد الرزاق على ضم جميع الفئات والأحزاب المختلفة دون النظر

إلى عرق معين وذلك سعياً منه لتقوية العلاقات الوطنية بين أبناء الأمة، ومن ثم تحقيق الإستقرار السياسي.

ورأى تون عبد الرزاق أن النهوض بمستوى المالايا هو هدف أساسي للسياسة الإقتصادية الجديدة باعتبار أن المالايا هم الأكثر فقراً، ولذا كانت الحكومة تعمل على النهوض بهم خاصة في المجال الاقتصادي. ولكنه في تقديمه للخطة أكد أنه "لن يخبر أحد أي خسارة أو يشعر بأي أحساس بالحرمان من حقوقه أو مزاياه أو دخله او عمله او فرصته".(١٨) ولكنه أوضح أن إعادة توزيع الثروة هو أمر إلزامي حتى يتم تصحيح الخلل في تركيبة المجتمع. وعليه، حاولت الحكومة بشتى الوسائل أن تساعد المالاويين على الدخول في القطاع الصناعي وممارسة الأنشطة التجارية، فكانت تنشئ مؤسسات وظيفتها تكوين شركات أعمال عندما تنجح يتم تقديمها للملايو. وأما بالنسبه لرأس المال فإن الحكومة عملت على توفيره من خلال المؤسسات القومية مثل مؤسسة "Pernas" التي أنشئت لتقديم رأس المال اللازم للمشروعات كافة جنباً إلى جنب مع البنوك مثل بنك "بيميبوترا".

ونتيجه لكل تلك الأجراءات ارتفعت نسبه ملكية المالاويين في أسهم الشركات إلى ٢٠% في عام ١٩٩٠ بعد أن كانت ٢,٤% في عام ١٩٦٩. ولكن تلك الزيادة لم تأت على حساب الصينيين كما كان يخشى الجميع، وإنما جاءت على حساب الاستثمار الخارجي،(١٩) حيث تراجعت مؤشرات الاستثمار الأجنبي في ماليزيا بصورة تدريجية من ٦١,٧% في عام ١٩٧٠ إلى ٢٥,١% في عام ١٩٩٠، حيث انتقلت ملكية الكثير من المشروعات من المستثمرين الأجانب إلى المستثمرين المالاي التي كانت الحكومة تفضل التعامل معهم من أجل العمل على رفع مستواهم الاقتصادي. ونلاحظ أنه في بدايه عام ١٩٧٠ كانت الاستثمارات الأجنبية والصينية تمتلك معظم ثروة البلاد، فكان للاستثمارات الأجنبية نصيب الأسد بواقع ٦١,٧% من جملة ثروات البلاد، ويأتي الصينيون في المرتبة الثانية بواقع ٢٧%، ويأتي المالايا متزيلين للقائمة بنسبة ٢,٤% فقط. وعليه فقد جاءت رؤية الحكومة لتغيير ذلك الواقع من خلال السياسة الإقتصادية الجديدة، والتي

وضعت نصب عينيها هدف جعل المالايا يمتلكون ما يقارب ٣٠% من إجمالى ثروة البلاد الصناعية والتجارية. وهو ما ترتب عليه إرتفاع دخول الأسر في ماليزيا. ففي بداية عام ١٩٧٠ كان الفرق بين دخول الأسر للعرقية المالايوية والصينية يختلف بواقع ٢,٣ لصالح الفئة الصينية، ولكن بعد تطبيق الخطة نجد أنه في أواخر ١٩٩٠ كان الفرق بين دخول أسر العرقيتين كان ١,٧ لصالح الصينيين. لدرجة أن المالاي لدى وفاة تون عبدالرزاق استعادوا ثقتهم بأنفسم، فقد أصبح اندماجهم وتكاملهم الإقتصادي والإجتماعي في بلدهم واقعاً.[٢٠]

ثالثاً: حسين عون وسياسات الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى:

جاء حسين عون خلفاً لتون عبد الرزاق، حيث تقلد منصب رئاسة الوزراء في ١٥ يناير ١٩٧٦. ولقد أطلقت وسائل الاعلام على حسين عون لقب "أبو التضامن الاجتماعي" وذلك لما كان معروف عنه من حرصه على وحدة الصف الماليزي وعدم تفتيته بين عرقيات مختلفه بل الحفاظ على الوحده الوطنية. ومما يذكر بهذا الخصوص أن تون عبد الرزاق تحدث قائلاً: أبنائي، أبنائهم وأبناء كل فرد يجب أن يحصلوا على مستقبل آمن"، "نحن نعيش في وطن ملئ بالعرقيات المختلفه والتي تربت على التسامح وعلى فهم أننا أمه لشعب له وعي وإدراك، إن الهنود عليهم القدره على أن يتحلوا بقدر كبير من الشهامة، وكذلك المالاويين والصينيين في نفس الوقت. إن التعدد العرقي نعمة وليست نقمة، بالإضافة إلى كونها تحدي في نفس الوقت لأنه لا يمكن لعرق أن يسود الأعراق الأخرى، وأنني أكره أن أرى اليوم الذي تسود فيه إحدى العرقيات على الأعراق الأخري".[٢١]

وبعد تسلمه السلطة كانت السياسة الإقتصادية الجديدة تسير بخطى ثابته نحو تحقيق أهدافها، وإرتأى حسين عون أن يتم استكمال تلك السياسة، ولهذا جاء تطبيق الخطة الماليزية الثالثة في الفترة (١٩٧٦-١٩٨٠)، وهي الفترة التي بقى فيها حسين عون في الحكم.

وفي طريقها لتحسين وضعية المالايا قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات والمشروعات وكان من أهمها إنشاء "أمانة الوحدة الوطنية" من أجل التأكد من مشاركة

المالايا في العملية الإقتصادية، حيث عملت تلك المؤسسة، بالإضافة إلى غيرها من وحدات الأمانة على منح المالايا المزيد من الإعفاءات الضريبية، والتأكد من مشاركتهم في المشاريع المختلفة من خلال توفير الكثير من المصادر المالية للحكومة من أجل إستخدامها في توفير مشاركة عادلة ومتساوية لجميع العرقيات في الإقتصاد عن طريق زيادة مساهمة المالايا. وبالتالى قفزت ملكية المالايا في الشركات من ٢,٤% في عام ١٩٧٠ إلى ١٢,٤% في عام ١٩٨٠. وكنتيجة لتلك الإجراءات الهادفة كانت عوائد التنمية في عهد حسين عون ضعف عوائد التنمية في عهد تون عبد الرزاق. وقلت نسبة الفقر كذلك من ٤٩,٣% في عام ١٩٧٠ إلى ٢٩% في عام ١٩٨٠. كل تلك الأوضاع كانت تسير في مصلحة تحسين أوضاع المالاي من أجل إعادة تشكيل المجتمع الماليزي بالطريقة التي تضمن التعايش السلمي بين الأعراق، ولهذا استحق حسين عون لقب "أبو التضامن". ولكن رغم كل تلك الحياة الحافلة بالإنجازات قدم حسين عون إستقالته في ١٩٨١، وذلك نظراً لإعياءه الشديد والذي لم يكن معه قادراً على تولي مقاليد الأمور في البلاد أكثر من ذلك، ليأتي بعد ذلك خليفته محاضير محمد برؤية أكثر شمولاً لعملية الاصلاح والتحديث في البلاد.

رابعاً: محاضير محمد والرؤية الشاملة لتحديث البلاد:

يعتبر محاضير محمد من القادة القلائل الذين لهم رؤية شاملة واضحة المعالم حول المشاكل التي تتواجد في بلادهم مع وجود حلول متكاملة الأركان لتلك المشاكل. ويمتاز ذلك النوع من القادة بالكاريزمية وقوة الشخصية والنماذج في ذلك المجال متعددة. ولقد جاء محاضير محمد إلى السلطة في ١٩٨١ وذلك بعد أن أفسح له المجال حسين عون نظراً لتعبه الشديد والذي لم يكن معه قادراً على إدارة شئون البلاد فقدم استقالته.

جدير بالذكر أنه في عام ١٩٧٠ أصدر محاضير محمد كتابه الأول بعنوان معضلة المالايا "The Malay Dilemma" أو معضلة المالايا والذي عرض فيه رؤيته لقضية التعددية العرقية في البلاد.[٢٢] ويرى محاضير أن التعددية العرقية في ماليزيا كانت شيئاً واقعياً نتيجة لإستقدام الاحتلال البريطاني للعمالة الصينية والهندية بأعداد

كبيرة خاصة على الجانب الصيني، مما أفقد المالايا ميزتهم المتمثلة في القدرة على التحكم في حجم وأعداد العمالة الوافدة، وبالتالى ظهرت حالة التعدد العرقي والثقافي الموجودة الأن في ماليزيا. وفي رؤيته لأسباب الخلاف بين العرقيتين رأى محاضير محمد أن الاحتلال عمل على تدمير الطبقة التجارية من أهل المالايو لصالح الصينيين، وأنتقد محاضير محمد المالايا أنفسهم قائلاً أن المالايا لديهم العديد من الخصائص السلوكية التي يجب القضاء عليها، حيث كانت مسئولة بشكل أو بأخر عن تأخر المالايا. بالإضافه إلي ذلك يرى محاضير محمد أن العيب في العرق المالاوي ليس مرتبط فقط بالجينات الوراثية وإنما أيضاً بمظومة القيم والثقافة لدى المالاويين والتى رأي محاضير محمد أن بها الكثير من الشوائب والعيوب متهماً المالايا بالفهم الخاطئ لمبادئ وتعاليم الاسلام، بحيث أعتقد الكثير منهم أن الاسلام يحض على التواكل وانتظار الأخرة وترك الدنيا، في حين أن الاسلام ينادي بالتوكل على الله والعمل.

يضيف محاضير محمد إلي الأسباب السابقة سبب أخر مسئول عن الفروق بين الصينيين والمالاويين وهو عدم التعاون الذي أبداه الصينيون مع المالايا وعدم إشراكهم معهم في الأعمال التجارية والإقتصادية، بل على العكس كان الصينيون يحرصون على ترك الأعمال الزراعية للمالاويين وينفردون هم فقط بالأعمال التجارية والصناعية، وهو ما كان مسئول بدوره عن الفروق الإقتصادية والإجتماعية بين العرقيتين. ويرى محاضير محمد بعقلية الطبيب أن الطريق الوحيد لحل مثل تلك المعضلة يكمن في الوحدة الوطنية والتي بدورها لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق القضاء على الفجوة الإقتصادية بين العرقيتين، وذلك يتطلب في البداية حل معضلة المالايا. ويذهب محاضير محمد إلى القول بأن حل تلك المعضلة يكمن في إتباع إستراتيجية الإصلاح التدريجي العميق والقائم على تغيير الأمور للأفضل في جميع المجالات من خلال الإصلاح الثوري، وهو ما يفرض ضرورة حصول المالايا على امتيازات أكبر في المجالين الإقتصادي والإجتماعي لأنهم أصحاب البلاد والأكثر فقراً، ومن ثم فمن المنطقي جداً أن تكون معظم الإمتيازات لهم وذلك لا يعتبر تجني على حقوق غيرهم من العرقيات التي تقطن ماليزيا.

ورغم اقتناع محاضير محمد بأن التنمية لها جوانبها المتعددة والتي لا يمكن الاستغناء عن طرف من أطرافها لأن الجميع مرتبط ببعضه، إلا أنه أكد في نفس الوقت على أولوية التنمية الإقتصادية وضرورة وجود قواعد صناعية للدولة تستطيع من خلالها التواجد بشكل مؤثر في الحياة الإقتصادية للبلاد.[٢٣] فبعد انتهاء فترة تطبيق السياسة الإقتصادية الجديدة دشن محاضير محمد في عام ١٩٩٠ "سياسات التنمية القومية" والتي كانت تحمل في طياتها رؤية محاضير محمد بضرورة الإرتفاع بمعدل النمو الإقتصادي والنهوض بمستوى المالايا والتقدم على جميع المجالات. ولقد حدد لتلك الرؤية فترة تنتهي فيها بتاريخ ٢٠٢٠ ومن هنا جاءت تسمية تلك الرؤية بـــ "رؤية ٢٠٢٠"، والتي أراد محاضير محمد من خلالها وضع ماليزيا في مصاف الدول المتقدمة مع مجئ عام ٢٠٢٠. ولقد كانت أهداف تلك الرؤية هى في غالبيتها نفس أهداف السياسة الإقتصادية الجديدة ولكن تغيرت فحواها وترجمتها الرقمية،[٢٤] حيث أوضح محاضير محمد ضرورة أن ترتبط التنمية الاقتصادية بهدف تحقيق المساواة، حيث أدرك محاضير مخاطر إستمرار إستئثار الأقلية الصينية بأكبر قدر من عوائد التنمية ولذلك عمل على النهوض بمستوى المالايا.

وبالفعل نجح محاضير محمد في إيجاد حلول جذرية للمشكلة العرقية التي يمكن القول بأنها لم تعد تلك المشكلة التي تقف في وجة التنمية مرة أخرى أو تؤرق منام المجتمع الماليزي. ويمكن القول بأن عبد الله بدوي خليفة محاضير وخامس رئيس وزراء لماليزيا بعد الاستقلال قد استمر على نهج سلفه، وإن كان قد أضاف مفهومه حول "الاسلام الحضاري"، والذي أكد على المساواة بين الأعراق المختلفة. ومن المتوقع أن يسير على نفس النهج بهذا الخصوص رئيس الوزراء الحالي محمد نجيب عبد الرزاق، والذي يصعب تقييم رؤيته للإصلاح الإجتماعي والإقتصادي في ماليزيا نظراً لكونه قد تولى منصبه منذ فترة ليست بالكبيرة.

(٣)
قضايا التعدد العرقي في بعض البلدان العربية
السودان والعراق والجزائر

تعرف الكثير من بلدان العالم ظاهرة التعدد العرقي، ومن ثم فهي ليست مقتصرة بطبيعة الحال على ماليزيا فقط. بل يمكن القول بأن الدول التى تسودها حالة التجانس العرقي هي إستثناءات فقط وتكاد تعد على أصابع اليد الواحدة. وعلى مستوى الدول العربية تنتشر التعددية العرقية في كثير من البلدان بما تتضمنه تلك التعددية من مشاكل وخلافات تؤثر على عمليات التنمية والأمن القومي للبلاد. ونجد أن السودان والعراق والجزائر نماذج أوضح من غيرها في هذا المجال؛ حيث نجد في السودان الخلافات العرقية بين الشمال الذي يسوده العرق العربي ذي الغالبية المسلمة من ناحية، والجنوب الذي يسوده العرق الزنجي ويؤمن غالبيته بالديانة الوثنية من ناحية أخرى. وتعتبر تلك الخلافات العرقية من أهم الأسباب التي تسببت في تعطيل عملية التنمية وإحداث العديد من المشكال على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي، هذا إلى جانب قضية دارفور والتي باتت منفذاً للدول الأجنبية للتدخل في الشأن الداخلي السوداني. وفي العراق تبرز لنا القضية العرقية بين الأكراد والعرب، حيث يتوزع الأكراد على خمس دول منها العراق ويراودهم حتى الآن حلم تكوين دولة قومية كردية تضمهم معاً من جديد على حساب الدول الخمس، وهو ما كان سبب في إحداثهم للعديد من المشاكل. أما في الجزائر فتبرز قضية التعددية العرقية بين العرب والبربر أو الأمازيغ؛ حيث يرى الأخيرون أنهم هم السكان الأصليين للبلاد وأن العرب مجرد "مستعمرين" فرضوا لغتهم وثقافتهم قسراً عليهم، وبالتالي تمتد تلك القضية العرقية لتحمل جذوراً ثقافية. وكانت تلك الخلاقات العرقية سبباً رئيسياً في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتدهورة وسبباً في عدم الإستقرار الذي انتاب النظام السياسي في الجزائر، وإن لم تكن السبب الأوحد.

ويمكن للمتأمل في كيفية تعامل القيادات المختلفة مع القضية العرقية في البلدان العربية هو تعامل تشوبه الكثير من العيوب. وليس أدل على ذلك من استمرار تواجد تلك الخلافات باعتبارها سبب رئيسي في المشاكل المتواجدة على الساحة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

وعليه، فإن دراسة دور القيادات الماليزية المتعاقبة في التعامل مع القضية العرقية يمكن الإستفادة منه بإعتبار أن ماليزيا تعد واحدة من أفضل النماذج على مستوى بلدان

العالم النامي في التعامل مع القضية العرقية، بحيث يمكن القول أن تعدد الأعراق في ماليزيا لم يعد المشكلة التي تقف في وجه التنمية مرة أخرى. ولهذا كان لزاماً علينا دراسة القضية العرقية في ماليزيا وتعامل القيادات المختلفة معها واستخلاص بعض الدروس المستفادة من تلك التجربة والتي كانت عوامل رئيسية وراء نجاحها. ولكن قبل استخلاص تلك الدروس المستفادة يجب في البداية التقديم للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في البلدان العربية محل الدراسة وهي السودان والعراق والجزائر، وكيف لعبت التعددية العرقية دوراً – بصورة أو بأخرى – في تدهور تلك الأوضاع.

أولاً: البعد العرقى وقضايا التنمية فى السودان:

السودان هي إحدى الدول العربية التى تتسم التركيبة السكانية فيها بالتنوع العرقي والديني واللغوي بشكل واضح، فهناك الزنوج الذين يشكلون النسبه الكبرى من السكان ويقدرون بحوالي ٥٢% من نسبة السكان، ويليهم العرب بنسبة ٣٩%، ثم البجا ٦%، ويبقي ٣% يشكلون أعراق مختلفة. ويتركز معظم سكان السودان البالغ تعدادهم حوالي أربعين مليوناً في النصف الشمالي من البلاد، حيث يلتقي رافدا نهر النيل الأبيض والأزرق. وتعتبر السودان نموذجاً للمجتمع متعدد الأعراق نتيجة فتح باب الهجرة أمام سلالات عديدة من كل أنحاء أفريقيا، حيث أن السودان به الأن أكثر من ٥٧٢ قبيلة تتفرع إلى عشائر لا حصر لها.[٢٥] ودينياً يشكل المسلمون السنه ٧٠%، وتتركز غالبيتهم في شمال البلاد، والوثنيون والإحيائيون ٢٥%، وهناك نحو ٥% مسيحيون يعيشون في مناطق متفرقة من البلاد. واللغة الرسمية للبلاد هي اللغة العربية وهناك لغات محلية سائدة مثل اللغة النوبية، هذا إلى جانب اللغة الانجليزية. ويعاني من الأمية قرابة ٦٠% من سكان البلاد من عمر ١٥ فما فوق.[٢٦]

وعلى الرغم من أن التنوع العرقي لا يعد في حد ذاته مظهراً من مظاهر الضعف، إلا أن الحالة السودانية تنبئ عن غير ذلك، ولعل المشكلة العرقية في جنوب السودان ومشكلة دارفور هي أكبر الدلائل على ذلك. ومشكلة جنوب السودان هي مشكلة قديمة تعود جذورها إلى الإحتلال البريطاني والذي كان له دور كبير في خلق وتعميق

المشكلة بين جنوب السودان وشماله. فبعد قيام الحكم الثنائي المصري-البريطاني في السودان عام ١٨٩٩ قامت سياسة حكومة الخرطوم التي كان يسيطر عليها الجانب الإنجليزي، تجاه جنوب السودان على ركيزتين أساسيتين كان من شأنهما إحداث التفرقة بين الشمال والجنوب:

التصدي للوجود الشمالي في الجنوب من خلال إثارة الضغائن بين الطرفين عن طريق نشر إعتقاد بأن الجنوبيين ينظرون لأهل الشمال من خلال الذكريات القديمة حين كان يعمد بعض أبناء الشمال إلى استرقاق الجنوبيين، مما دعا الجنوبيين إلى توصيف الشماليين بـــ"الجلابة".

إضعاف الوجود العربي والإسلامي في جنوب السودان عن طريق محاربة اللغة العربية ومنع تدريسها، بل وإعطاء الفرصة للغات المحلية للإنتشار وإحلال اللغة الإنجليزية محل العربية، وتشجيع الإرساليات التبشيرية لنشر الديانة المسيحية والتصدي للوجود الإسلامي.[٢٧]

ولقد بدأت السطات البريطانية في العمل الجاد من أجل إزالة الوجود العربي والإسلامي من الجنوب السوداني و كان ذلك الوجود يتمثل في ثلاث مجموعات:

- قوات الجيش المصري المعسكرة في الجنوب.
- الموظفون المصريون والسودانيون الذين كانت تحتاج إليهم عملية الإدارة في الجنوب.
- التجار الشماليون الذين كان يعمل بعضهم لحسابه الخاص والبعض الآخر لحساب بيوت تجارية في الشمال.

وللتخلص من تهديدات المجموعة الأولى أوصى حاكم منجالا في مارس ١٩١١ باتخاذ خطوات لتجنيد السودانيين الجنوبيين وتشكيل ما يعرف "بالفرقة الاستوائية"، وانتهى الأمر بخروج آخر جندي من القوات السودانية الشمالية من الجنوب يوم السابع من ديسمبر ١٩١٧. كما سعت الحكومة الإنجليزية في السودان إلى استبدال المسلمين الشماليين، ورغم المحاولات العديدة لتعليم الجنوبيين وإحلالهم إلا أن تلك المحاولات باء غالبيتها بالفشل وتركت غالبيتها للإرساليات التبشيرية.

ومما يذكر بهذا الخصوص ما جاء في أحد تقارير السلطة الإستعمارية البريطانية: "إن سياسة الحكومة هي الحفاظ بقدر الإمكان على جنوب السودان بعيداً عن التأثير الإسلامي، ففيه يتم توظيف المأمورين السود، وعندما تقتضي الضرورة إرسال كتبة من المصريين يختارون من الأقباط، وأصبح يوم الأحد هو يوم العطلة بدلاً من يوم الجمعة، وأخيراً تشجيع المشروعات التنصيرية".[٢٨] وفي يناير ١٩٣٠ وجه السكرتير الإداري لحكومة السودان تعليمات إلى مديري المديريات الجنوبية تضمنت الإجراءات التنفيذية للسياسة الجديدة آنذاك، وقد شملت جانبين كان أولهما بناء سلسلة من الوحدات العنصرية أو القبلية ذات الهياكل والنظم القائمة على التمايز العنصري والديني، على أن يراعى في تلك الوحدات إستعمال اللغة الانجليزية واستخدامها في التخاطب وإعطاء الأوامر العسكرية، ومحاربة اللغة العربية وعدم إستخدامها بل ورفض الجنوبيين الذين يتحدثونها وتفضيل الترجمة عن الإستعانة بالعربية. وحصر هجرة التجار الشماليين وتشجيع التجار اليونانيين والسوريين المسيحيين. وتضمن الجانب الثاني وهو عبارة عن وسائل تقييم أداء السياسات السابقة للوقوف على مدى التقدم الذي وصلت إليه بإعداد جدول سنوي يوضح في جانب منه عدد المسلمين بالنسبة لمجموع موظفي الحكومة في الجنوب، ثم عدد الموظفين البريطانيين الذين أجادوا تعلم اللغات المحلية، وكذا مدى تطور عدد التجار الشماليين في الجنوب، وعدد المدارس التنصيرية والأموال التي تنفقها الحكومة على التعليم.

ولكن الحديث عن الإستعمار البريطاني باعتباره المسئول الوحيد عن خلق القضية العرقية في السودان هو أمر خاطئ؛ فالإستعمار سبب واحد من بين أسباب عدة وليس السبب الوحيد، وإن كان السبب الأبرز. ولكن كانت هناك العديد من العوامل التي ساعدت على فشل السياسة البريطانية في السودان وعدم تحقيقها لفصل الشمال عن الجنوب بشكل كامل،[٢٩] فلقد ظهرت العديد من الأحزاب المطالبة باستقلال أراضي وادي النيل ووحدة أراضية والتي وقفت في وجه خطط السلطات البريطانية لفصل الشمال عن الجنوب. أضف إلى ذلك فشل السلطات البريطانية في الفصل التجاري بين الشمال والجنوب بعد أن

كانت تطمح لنقل تجارة الجنوب إلى شرق افريقيا، غير أنه نظراً لصعوبة المواصلات وفشل مشروع السكك الحديدية التي رغبت السلطات البريطانية في إنشاءه للربط بين جنوب السودان وشرق أفريقيا لم يكن هناك مفر من عودة العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب مرة أخرى. سبب أخر لفشل السياسة البريطانية في السودان كان سبب تعليمي؛ إذ رأى البريطانيون أن إقامة مدرسة ثانوية في الجنوب يمثل أقصى المتاح، ولكن ماذا عن أبناء الجنوب الراغبين في مزيد من التعليم بعد المرحلة الثانوية، الإجابة كانت في كلية غوردن بالخرطوم، الأمر الذي تطلب تعليم طلاب المرحلة الوسطى وما بعدها اللغة العربية. كل ذلك كان من شأنه إعادة العلاقات مرة أخرى بين الجنوب والشمال.

بيد أن ما خلفته السلطات البريطانية من خلافات بين الطرفين على مدى سنين لم يكن من السهولة بمكان محوه. فرغم العوامل المساعدة على الإندماج بين الطرفين مرة أخرى، ظهرت عوامل أخرى كان من شأنها تعميق هوة الخلاف بين الطرفين. كان على رأس تلك العوامل عقد اتفاقية فبراير ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا لتقرير مصير السودانيين والتي ترتب عليها نتائج عكسية على الجنوب، كان منها غضب الجنوبيين من أنه لم يسع أحد من المتفاوضين لمعرفة آرائهم. فضلاً عن ما جرى في الانتخابات التي أعقبت المعاهدة من إسراف في الوعود التي قطعت سواء من جانب الأحزاب الشمالية أو من جانب المصريين، وهي الوعود التي لم يتحقق منها شيء من وجهة نظر الجنوبيين. ووصلت الشكوك إلى ذروتها عندما بدأ الشماليون عام ١٩٥٥ في إعادة تنظيم القوات المسلحة وتقرر نقل بعض مجموعات الفرقة الاستوائية إلى الشمال، الأمر الذي انتهى بتمردهم، وهو التمرد الذي كان بداية لتفجر مشكلة الجنوب ثم تحولها بعد ذلك وتحت الحكم العسكري الذي حكم السودان منذ عام ١٩٥٨ إلى ثورة واسعة، وكانت بمثابة الحصاد المر للسياسة الإستعمارية في جنوب السودان.[٣٠]

ويمكن القول بأن الخلافات بين جنوب السودان وشماله كانت موجودة من قبل الإحتلال البريطاني نظراً للإختلاف بين الجانبين؛ ففي الوقت الذي ساد شمال السودان العرق العربي ذو الثقافة التي يغلب عليها الطابع الإسلامي، ساد الجنوب العديد من القبائل ذات العرق الزنجي وبعضها لديه أصول من دول افريقية أخرى وبعضها يقتصر

أصوله على جنوب السودان فقط، وينتشر بين هؤلاء ثقافة بدائية مغايرة لثقافة أهل الشمال. ويأتي إلى جانب ذلك الفروق الإقتصادية التي ظهرت بين الجانبين وخاصة بعد الإستقلال والتي حظى فيها الشماليون بفرص كبيرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مقابل تهميش إقتصادي للجنوبيين، حيث يوجد بالشمال حوالي ٧٣% من إجمالي المنشأت الصناعية السودانية، وكذلك الخدمات الأساسية من صحة وتعليم، فأصبح الشمال اكثر تقدماً من الجنوب.[٣١] ولقد أدى اختلال التوازن سواء ثقافياً أو اقتصادياً أو حتى اجتماعياً بين الشمال والجنوب إلي بلورة تاريخ عرقي متعارض، وخلق فجوة أحدثت نزاعات عدائية. وعندما جاء الاستعمار البريطاني عمق من هوة تلك الفجوة وأدخل الدين كعنصر أساسي من عناصر الاختلاف وتم إقحام الدين في أي حوار بين الشمال والجنوب حتى أصبح موضع جدل في المفاوضات والإتفاقيات اللاحقة بين الشمال والجنوب. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أسهم البعد الجغرافي من جانبه في خلق نوع من العزلة بين الشمال والجنوب، وهو ما جعل الإندماج القومي أمراً في غاية الصعوبة بين المجموعات العرقية المختلفة في السودان. أضف إلى ذلك الإختلافات والفوارق بين الجنوبين أنفسهم نتيجة إلى تنوع وتعدد اللهجات المستخدمة فيما بينهم، مما أدى إلى حدوث إختلاف في كافة انماط الحياة. فرغم أن الجنوب السوداني لا يحتوي إلا على ربع سكان السودان فقط، إلا أننا نجده يحتوي على كل السلالات واللغات والثقافات والديانات المنتشرة في القارة الأفريقية.[٣٢] كل ذلك كان له تأثير كبير على الخلاف بين الجانبين حتى وصل العداء بينهما إلى حد الحروب الأهلية الدامية.

بعد الاستقلال كانت مطالب الجنوبيين في بادئ الأمر تقتصر على نظام فيدرالي يراعي خصوصية الجنوب في إطار السودان الموحد، وهو ما لم تستجب له القيادة السودانية على النحو المرجو. وبعد عام ١٩٨٧ تغيرت أهداف الجنوب لمحاولة خلق نظام يجمع بين الشمال والجنوب في إطار محاربة الحكم الدكتاتوري في البلاد. وظهر "جون جارانج" كقائد لهذه المحاولة وبدأ يتحدث عن دولة كنفدرالية تجمع بين وحدتين مستقلتين في الشمال والجنوب. ثم جاءت في النهاية إتفاقية نيفاشا في يناير ٢٠٠٥ بين

الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان لتنهي الحرب الأهلية في البلاد وسنأتي على ذكر ذلك بالتفصيل فيما بعد.

ونجد إلي جانب قضية جنوب السودان قضية دارفور والتى كانت عقبة كبيرة في طريق التقدم والتنمية في السودان، حيث نتجت عن صراع داخلي محلي حول الموارد. بين المزارعين والرعاة وأدت عوامل الجهل والتخلف، مع غياب التنمية إلى تفاقمه. وقد نقلت النخبة الدارفورية المشكلة إلى صراع مع المركز، نظراً لغياب التنمية الشاملة وغياب العدالة في توزيع السلطة والثروة، إلى جانب الإقصاء والتهميش. يضاف إلى ذلك عوامل تعقيد إضافية للمشكلة، تجسدت في التداخل القبلي مع دول الجوار والاضطرابات في تشاد. وأفضى منهج حكومة الإنقاذ الوطني في تعاملها مع مشكلة دارفور إلى تعقيدها وتدويلها. وإن كان البعض يحمل الطرفين، الحكومة والحركات الدارفورية، المسؤولية في ما وصلت إليه المشكلة وما آلت إليه الأوضاع الإنسانية والأمنية، حيث شكلت الآثار الإنسانية وفظائع الحرب نافذة ومبرراً للتدخل الأجنبي وتدويل القضية. وهو ماسوف نلقي عليه الضوء أيضاً في الجزء الرابع والأخير من هذا الفصل.

ثانياً: الخلافات العرقية وأثرها على عملية التنمية فى العراق

يتسم العراق بصورة واضحة من التنوع العرقي، وإن لم يكن الأمر على النحو المشار إليه عاليه في السودان؛ فنجد العرب يشكلون ما يقارب ٧١% ويليهم الأكراد بنسبه ١٩% والنسبه الباقية تتوزع ما بين الأشوريين والأرمن والتركمان. وليس من المبالغة القول إن المشكلة الكردية في العراق كانت وحتى عام ١٩٩١ تمثل المشكلة الكبرى للدولة العراقية، كما أنها وحتى يومنا هذا لا تزال مشكلة رئيسية لها. وتتمثل المشكلة في محاولة الأكراد الحفاظ على هويتهم القومية واللغوية في دولة غالبيتها العظمى من العرب، في حين أن الحكومات العراقية المتعاقبة كانت تجد في هذه المحاولات مرحلة تقود إلى الانفصال عن الدولة العراقية. خاصة وأن الأكراد ينتشرون في خمس دول وليس العراق فقط، حيث يقدر عددهم بخمسة وعشرين مليونا يتواجد 46% منهم في تركيا، و٣١% في إيران، و٥% في أرمينيا وسوريا، و١٨% في العراق.[٣٣]

ويتركز الأكراد في شمال العراق، ويعتبروا معضلة من المعضلات نتيجة لتماسكهم القومي وتركزهم الجغرافي. ويطمح الأكراد منذ زمن طويل بوطن قومي يجمع شتاتهم ويلم شملهم، فاللغة والتقاليد والتاريخ وغيرها من المظاهر العرقية تجعل الأكراد يرغبون في تأسيس دولة خاصة بهم. ولم تقبل الدول التي تتواجد فيها الأقليات الكردية بذلك سواء في تركيا أو العراق أو سوريا أو في إيران. ويقول الأكراد أن كردستان "بلاد الأكراد" تمتد جنوباً إلى شط العرب (كردستان إيران)، وغرباً إلى خليج الأسكندرونة في تركيا على البحر الأبيض المتوسط. وتعتبر تلك المنطقة من المناطق ذات القيمة الإستراتيجية، حيث أنها تحوي ثروات معدنية ونفطية ومائية وزراعية هائلة، ولذلك يعيش الأكراد فيما يشبه حالة الإكتفاء الذاتي. وتعود جذور المشكلة الكردية في واقع الأمر إلى القرن الخامس عشر، وذلك عندما تم التقسيم الأول لكردستان بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الصفوية الإيرانية.[٣٤]

وعلى أثر تفكك الدولة العثمانية وظهور الدول العربية على أنقاضها، ظهرت العراق لتضم ثلاث ولايات منها الموصل والتي كانت تحتوي على أغلب مناطق التجمعات الكردية مثل السليمانية وأربيل ودهوك، وأسوة بما قام به العراق، طالب الأكراد بظهور دولة قومية لهم، حيث كانت فترة الحرب العالمية الأولي بمثابه فترة ظهور القوميات والدول الجديدة. وفي الحقيقة فإن الطموحات الكردية كانت قد انتعشت عام ١٩٢٠ على أثر توقيع معاهدة "سيفر" بين الحلفاء التي جاء في موادها 62 و٦٣ و٦٤ النص على حق الأكراد في إنشاء دولة كردية في منطقة كردستان تركيا تتمتع بالحكم الذاتي أولاً ثم الإستقلال. ولكن نظراً لرغبة بريطانيا في وضع العراق كاملاً تحت الأنتداب، بالإضافة لرفض تركيا مثل تلك المعاهدة لأنها تؤلب الجانب التركي على أرضها لم يتم تنفيذ تلك المعاهدة. ثم أتت معاهدة لوزان بعد ذلك لوضع التقسيمات الحدودية بين دول المنطقة والتي كان من شأنها تفتيت كردستان بين العراق وإيران وتركيا وجزء في سوريا وأرمينيا.[٣٥]

ورغبة منها في توقيع العراق على معاهدة طويلة الأجل معها، قامت بريطانيا بتشجيع الأكراد وتحريضهم على عدم الإنضمام للدولة العراقية كوسيلة للضغط على الحكومة العراقية والتي كانت تطمح للحصول على الإستقلال. وزيادة منها في هذا الضغط هددت بريطانيا بأنها لن تقف فقط في جانب الأكراد بل وأنها ستقف إلى الجانب التركي الذي كان يرغب في الحصول على ولاية الموصل. وهكذا اضطرت الحكومة العراقية للقبول بالمعاهدة مقابل دعم بريطانيا لمطالب العراق بولاية الموصل. وبالفعل فقد تحقق للعراق ذلك، حيث أُنهيت مشكلة الموصل لصالح العراق بعد توقيع المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٢٢، وتم إلحاق المحافظات الكردية بالدولة العراقية.[٣٦]

وظلت العراق هي الدولة الوحيدة من بين الدول التي يتواجد بها الأكراد والتي تعترف بالهوية الكردية وتترك الأكراد يتعاملون بلغتهم وبالتالي يمكن القول أنه لم يجر في العراق أي تمييز بين العرب والأكراد، بل إن الموالين للنظام الملكي العراقي من الأكراد وصلوا إلى أعلى المراتب الرسمية وكان منهم وزراء ومديرين عامين، في حين أن الأكراد المعارضين لهذا النظام تمتعوا بمراكز قيادية في الأحزاب العراقية المعارضة للملكية، وكانوا يعملون ضمن الحركة الوطنية العراقية ككل.[٣٧]

وبعد سقوط الملكية في العراق وإقامة الجمهورية في ١٩٥٨ فتحت للأكراد آفاق جديدة من الحرية والتسامح، وأرتأت القيادة العراقية في ذلك الوقت ضرورة كسب الجانب الكردي وطمأنته من خلال مجموعة من الإجراءات مثل السماح للقيادات الكردية بالعمل بحرية وعودة مصطفى البرزاني. كما بدأوا بإصدار الصحف والمجلات والمنشورات والقيام بمهرجانات ثقافية وسياسية، كما أن الدستور العراقي الجديد والمؤقت نص ولأول مرة على شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي.[٣٨] وهذا النص لا يزال موجوداً حتى هذا اليوم ولو بصيغ مختلفة. إلا أن الخلافات بدأت تظهر بعد ذلك حول كيفية تنظيم العلاقة ما بين السلطة المركزية العراقية والحركة القومية الكردية متمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني؛ فبينما اعتبرت الحكومة أن ما قدمته من جانبها لطمأنة الأكراد كان كافياً، كان الجانب الكردي يرى في الحكم الذاتي الأسلوب الأمثل للسلطة. ثم جاء قانون الإصلاح الزراعي ليزيد من تعقيد الأمور؛ فلقد نجح الإقطاعيين

الكرديين في تأليب الفلاحين على ذلك القانون باعتبار أنه يمثل إضهاد لهم، في حين أن القانون في صالح الأمر كان لصالحهم وهو ما أدي لقيام التمرد العشائري في ١٩٦١.[٣٩]

وكانت تلك فرصه سانحه للقيادة العراقية لتثبت نفسها على أنها الأقدر على حكم البلاد وإدارة أمورها وبدلاً من أن تواجه هذا الوضع بالحكمة استغلته كسبب للإجهاز على الحركة القومية الكردية التي وجدت فيها تهديداً لهيمنتها المركزية، خاصة بعد أن نجحت الحكومة في تصفية الاتجاهين القومي والشيوعي في العراق، وذلك بإجراءات مختلفة بدأت بحل الحزب الديمقراطي الكردستاني وملاحقة قادته وانتهت باستخدام القوة المسلحة لضرب جميع عناصر الحركة القومية الكردية المتمثلة بالعشائر وعلى رأسها العشيرة البرزانية. وأدى هذا الرد الرسمي العراقي على هذه الاضطرابات إلى تضامن جميع هذه العناصر ضد السلطة المركزية مستفيدين من الطبيعة الجغرافية الوعرة والجبال التي شكلت حماية طبيعية لهم وعامل تشجيع على حمل السلاح. وبمرور الوقت بدأت تقوى شوكة الأكراد نظراً للضعف الذي أصاب القيادة العرقية نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وكثرة الإنقلابات والاغتيالات والتصفيات العسكرية. أضف إلى ذلك الدعم الذي ناله الأكراد على المستوى الخارجي من إسرائيل وإيران وتركيا لنظراً لمعاداتهم للنظام العراقي، بالإضافة إلى الدعم الذي نالوه دولياً بعد إستخدام الأسلحة الكيماوية من قبل النظام العراقي ضدهم في ١٩٨٨.[٤٠] وبمرور الوقت ووقوع أحداث الحرب العراقية الإيرانية ثم حرب الخليج الثانية وما تبعه من تدمير للبنية التحتية العراقية جاء قرار انسحاب الإدارة العراقية من المناطق الكردية وإعلان قوات التحالف المنطقة الكردية منطقة محمية من قبلها خاصة بعد أن قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وبدون اللجوء إلى الأمم المتحدة بإعلان منطقتي شمالي خط ٣٢ وجنوبي خط ٣٧ كمناطق محمية من قبلها ومنع الطيران العراقي من التحليق فوقها.[٤١] وأصبحت السيادة على الإقليم تنقسم بين الحزبين الرئيسيين وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. ونظراً للعداء الشديد بين الحزبين؛ دامت بين الاثنين صراعات دموية أمتدت لتشمل العمل المسلح مما حدا بالسلطة المركزية للتدخل من أجل السيطرة

على الأوضاع(٤٢).[٤٢] وبعد الإحتلال الأمريكي للعراق زاد العداء ما بين العرب والأكراد وأصبح التقارب بينهم شبه مستحيل نظراً للمعاملة التفضيلية التي حظى بها الأكراد من جانب، وضعف السلطة المركزية من جانب أخر. ويعتبر الخلاف حول مدينة كركوك ومن له حق السيطرة عليها، بالإضافه إلى مبدأ الفيدرالية التي ينظر العرب إليه على أنه قد يكرس وجود إدارتين منفصلتين في حين يعتبره الأكراد الحل الأمثل. وهو ما يمثل أبرز النقاط الخلافية بين العرقين العربي والكردي والتي مازالت معلقة حتى اليوم.

ثالثاً: القضية العرقية ومسألة الهوية فى الجزائر وأثرها على عمليات الإصلاح والتنمية

تعتبر الجزائر إحدى الدول العربية متوسطة التجانس مثل الكويت وسلطنة عمان. ولا تعتبر القضية العرقية بنفس الثقل التي هي عليه في السودان والعراق. بيد أنها إلى جانب قضايا أخرى تمثل أحد العقبات الرئيسية في وجه عملية التنمية في الجزائر. وتتراوح نسبة الأقليات في الجزائر بين ١٠% و٢٥ % من إجمالي السكان؛ حيث يتكون السكان من أغلبية عربية في مقابل أقلية عرقية متمثلة في البربر أو الأمازيغ.[٤٣]

وكانت الجزائر حتى القرن السابع الميلادي تسودها الوحدة العرقية حيث كان يقطن بها البربر وحدهم، وبعد مجئ الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي شكل العرب الأغلبية في المجتمع الجزائري. ويعيش العرب في المناطق الحضرية والمدن وينضم إليهم البدو في المناطق الصحراوية ويتكلمون جميعاً اللغة العربية. وعلى النقيض يعيش البربر في المناطق الجبلية ويتكلمون تسع لهجات مختلفة. ووجدت الجزائر نفسها من الناحية العرقية أمام خليط عرقي يتكون من العرب والبربر. وترجع جذور الخلاف بين الطرفين إلى أبعاد ثقافية تنبع من إحساس البربر بهيمنة الثقافة واللغة العربية على ثقافتهم ولغتهم وهويتهم الأمازيغية في الوقت الذي ينظرون فيه إلى أنفسهم بإعتبارهم أصحاب البلاد الأصليين. وإبان الإستعمار الفرنسي للجزائر حاولت قوات الإستعمار العمل على إثارة النزاعات بين العرقيتين. ورغم أن الجزائريين كانوا متضامنين في مواجهة المستعمر، إلا أن الإحتلال نجح في تحريك القاعدة العرقية البربرية حتى الحرب

العالمية الثانية. ومع الإستقلال حدث انقسام حيث أصبح كل واحد يعبر عن إنتمائه لعرقيته.(٤٤)

ويرى البربر ضرورة الإعتراف الرسمي بحق الأقلية في الإحتفاظ بثقافتها ولغتها، وكذلك محاربة سياسة التعريب لأن العرب من وجهة نظرهم مستعمرين فرضوا عليهم اللغة العربية قسراً.(٤٥) علاوة على ذلك، فقد أدت النزاعات بين البربر أنفسهم إلي زيادة نطاق الإختلاف والخلاف حول الهوية الجزائرية، وهو ما انعكس سلباً على الهوية الثقافية للجزائر. وهكذا فلقد أدى احساس البربر بأنهم مضطهدون ثقافياً إلى دفعهم للمطالبه بالإعتراف بالثقافة البربرية وتشجيعها وهو وما لم تكن تقبله الدولة. وكانت الإنتفاضة الأولى للمطلب البربري في ٢٠ أبريل ١٩٨١، وقد اندلعت إثر مظاهرة طلابية في جامعة تيزي وزو، ثم في باقي كبرى المدن القبائلية إحتجاجاً على إقبال السلطات السياسية على منع مولود معمري، منظر المطلب الأمازيغي، من إلقاء محاضرة حول الشعر القبائلي القديم إستجابة لرغبة طلابية تحولت إلى مظاهرة تم قمعها. ومنذ ذلك الوقت تعرف تلك الأحداث باسم "الربيع البربري" الذي يشكل منعرجاً في تاريخ الجزائر المستقلة.(٤٦) وشيئاً فشيئاً أخذ "الربيع البربري "منحى سياسياً واضحاً إذ نظمت قيادات حركة "الربيع البربري" أول ندوة علنية في بلاد القبائل حول الهوية واللغات، والثقافة وحرية التعبير. وسمحت الدولة من جانبها بتعليم البربرية في مناطق القبائل وفي المؤسسات التعليمية، بما في ذلك الجامعات، وأنشأت أقسام اللغة والثقافة البربريتين في جامعتي تيزي وزو وبجاية عام ١٩٩٠. وعقب مقاطعة المدارس في منطقة القبائل خلال العام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥ تم إدراج تعليم اللغة الأمازيغية في المدارس كما تم إنشاء المفوضية السامية للأمازيغية وهي مؤسسة حكومية مهمتها رد الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغية. وفي يوم ١٨ أبريل ٢٠٠١ قتل شاب في مقر الدرك الوطني بعد إعتقاله عندما كان يتظاهر هو وغيره إحتفالا بذكرى الربيع البربري.(٤٧) وقوبلت المظاهرة بالقمع فتوسعت لتعم كل منطقة القبائل وليرتفع عدد ضحاياها إلى ١٢٣ قتيلاً. وكانت تلك الحادثة المنعطف الرئيسي الثاني للحركة الأمازيغية. في هذا الجو السياسي المشحون

تأسست منظمة العروش لتتولى قيادة حركة الإحتجاج ولتبلور لائحة مطالب عرفت بأرضية القصر التي أعلنت عنها في يونيو ٢٠٠١ في مدينة القصر بولاية بجاية.(٤٨)

ويتجاذب الحركة الأمازيغية تياران يرى أصحاب التيار الأول أن المسألة الأمازيغية ملك الشعب الجزائري؛ فالجزائر تضم كل من اللغتين العربية والأمازيغية كجزء من هويتها وليس الأمر مقتصر فقط على الأمازيغيين، وهو نفس الخط الذي يتبعه النظام السياسي في الجزائر. أما أصحاب التصور الثاني فيقولون إن المسألة الأمازيغية التي تحملها القبائل، قبائلية أساساً. وعليه فمستقبل هذه اللغة عند أهلها وليس جعلها لغه رسمية. وهذا التيار قديم بعض الشيء وقد دعا إلى إعتبار الأمازيغية لغة خاصة بالقبائل، وقد خرج من رحمه دعاة الحكم الذاتي الذين يخشون تمييع الهوية خاصة اللغة في حال ترسيمها بحكم أن الناطقين بالبربرية لايعدو أن يكونوا أقلية. وبالتالي فمن مصلحتهم تحصينها في معاقلها اللسانية الجغرافية، معتبرين أن ترسيمها مسألة قد عفا عليها الزمن، ومنطلقهم الأساسي في ذلك خصوصية منطقة القبائل تاريخياً وإجتماعياً وثقافياً.

ورغم أن القضية كما أوضحنا تعتبر ثقافية بالأساس، إلا أن المشكلات الإقتصادية والبطالة ساعدت على توطين العنف في الجزائر خاصة في ظل الأزمة الإقتصادية عام ١٩٨٦؛ حيث يطلق البربر على الوضع الإقتصادي المتردى لهم "الحقرة" أي الإحتقار.(٤٩)

(٤)
تعامل القيادات العربية مع قضية التعدد العرقى
وأثره على عمليات الإصلاح والتنمية

لا تزال حتى يومنا هذا قضية التعددية العرقية في الدول العربية سابقة الذكر وهي السودان والعراق والجزائر من أهم القضايا التي تقف عائقاً في وجه عمليات الإصلاح والتنمية. وهو ما يوضح بجلاء أن تعامل القيادات المختلفة في تلك الدول مع القضية العرقية كان تعامل يفتكر إلى الحنكة في كثير من جوانبه، بل كان في معظمه ينظر للقضية من الجانب الأمني فقط، ويري أن التعددية العرقية من شأنها تفتيت كيان الدولة. وهو ما دعى الكثير من هذه القيادات للتعامل مع الأقليات العرقية سواء بالإهمال وعدم

أخذ مطالبهم في الإعتبار أو النظر للأمور من الجانب الأمني ومحاولة إحتواء تلك العرقيات داخل الوطن ولو بالقوة مثل ماحدث في العراق. ومن هنا لم تكن دراسة النموذج الماليزي في التعامل مع القضية العرقية لتأتى من فراغ، بل لإستخلاص الدروس المستفادة من كيفية تعامل القيادات الماليزية مع تلك القضية مما جعل ماليزيا تتخلص من تلك المشكلة إلى حد بعيد، الأمر الذي سهل لها تحقيق درجة يعتد بها من التقدم الإقتصادي. وتعتبر ماليزيا من أنجح الدول النامية في التعامل مع القضية العرقية. ولكن قبل أن نعرض للدروس المستفادة من التجربة الماليزية، يجدر بنا تقديم عرض مختصر لكيفية تعامل القيادات المختلفة في الدول العربية محل الدراسة مع القضية العرقية وكيف كانت رؤية تلك القيادات للحل.

- **تعامل القيادات السودانية مع القضية العرقية**

كما سبقت الإشارة فإن القضية العرقية في السودان لها جذورها التي كانت قوات الإحتلال البريطاني لها النصيب الأكبر في تحمل تأزمها. وتوقع الكثيرون أن جلاء الإحتلال البريطاني سوف يكون من شأنه عودة الأمور إلى نصابها. ولكن القيادات السودانية بعد الإستقلال وحتى الآن تعاملت مع القضية بإهمال دون محاولة خلق حل نهائي لها. فبعد الإستقلال سعى إسماعيل الأزهرى زعيم الحزب الإتحادي الديمقراطى إلى إعلان الإستقلال من داخل البرلمان، وفي سبيل تدعيم موقفه حاول كسب أصوات الجنوبيين في صفه مقابل تنفيذ مطالبهم. وبعد إعلان الإستقلال وتأسيس حكومته تناسى مطالب الجنوبيين ولما يعطهم الإهتمام. وإلى جانب هذا قامت السلطات بتبني نظام السودنه، وفيه تم إعطاء الجنوبيين ست وظائف من مجموع ثمانمائة وظيفة. وهو ما كان كفيل بنقل الصراع من مرحلة العداء إلى مرحلة العنف وبداية التمرد. ونتيجة لتفاقم الأوضاع وتزايد الضغوط على حكومة الأزهري من الأحزاب الداخلية وأهل الجنوب وغيره أدى ذلك إلى انتقال الحكم إلى القائد العام للجيش الفريق إبراهيم عبود ليتدخل الجيش للمرة الأولي في الحياة السياسية. [٥٠]

ورغم ذلك فشل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم برئاسة الفريق عبود وعضوية كبار العسكريين في فهم الأسباب الحقيقية لمشكلة الجنوب، وواصل نفس سياسات نظام الحكم المدني الذي سبقه. ورأى النظام الجديد أن الأسلوب الأمثل للتعامل مع المشكل هو الأسلمة والتعريب القسري. وفي سبيل تحقيق ذلك اتخذ بعض الإجراءات مثل إنشاء مدارس لتعليم القرآن ومعاهد إسلامية متوسطة في الجنوب. وقام باستبدال يوم الأحد بيوم الجمعة كعطلة أسبوعية في الجنوب، ثم عمل على إصدار قانون الجمعيات التبشيرية المسيحية الذي حظر التبشير المسيحي في الجنوب وانتهى بطرد المبشرين.[٥١]

لكن تلك السياسات لم تكن لتأتي بنتائج طيبة نظراً لعدم تفهمها لجذور المشكلة، بل على العكس كانت النتائج عكسية، حيث بدأت القضية تأخذ مجالاً إقليمياً بعد محاولات الجنوبيين نقل قضيتهم للدول الإفريقية المجاورة. كما برزت المعارضة المسلحة في عدة أشكال مختلفة كان أهمها حركة "أنانيا" التي قادت التمرد وحصلت على الدعم من دول الجوار. وبعيداً عن هذا كله كان إستخدام الجيش للقصف والطيران وإحراق القرى وغيره نتائج غير مرجوه – كما يرى معاوية الزبير الطيب- تمثلت في تراكم الحقد والكراهية في نفوس الجنوبيين لدرجة اتضح لهم فيها أن الإنفصال هو الحل الأمثل.[٥٢]

ثم جاءت بعد ذلك حكومة سر الختم الخليفة الذي عمل معلما لفترة طويلة في الجنوب وكانت هذه أول حكومة وضعت مشكلة الحرب والسلام على رأس أولوياتها، وضمت الحكومة أيضاً عضوين من الجنوب تبوأت فيها لأول مرة شخصية جنوبية منصباً سياديا (وزارة الداخلية). وأقر رئيس الوزراء سر الختم الخليفة في نوفمبر ١٩٦٤ بأن القوة ليست حلاً لمشكلة الجنوب. وسعت الحكومة إلى السياسيين الجنوبيين في المنافي لكسب ثقتهم. ودعى سر الختم الخليفة القيادات الجنوبية للجلوس على طاولة المفاوضات، وانعقد في مارس ١٩٦٥ مؤتمر المائدة المستديرة الذي ضم ١٨ ممثلاً عن الأحزاب الشمالية و٢٤ من السياسيين الجنوبيين بحضور مراقبين من غانا وكينيا وأوغندا ونيجيريا ومصر والجزائر. وكان ذلك المؤتمر أول محاولة سودانية جادة للبحث عن السلام.[٥٣] ولكن لم يسفر ذلك عن نتائج ملموسه نظراً لان الجنوبيين كانوا يريدون الإنفصال وهو ما رفضته بشده الأحزاب الشمالية. وبعد نهاية حكومة سر الختم الخليفة

الإنتقالية تشكلت حكومات إئتلافية تارة برئاسة محمد أحمد المحجوب وتارة أخرى برئاسة الصادق المهدي. ولم تر تلك الحكومات في مشكلة الجنوب أكثر مما رأى الفريق عبود؛ السيطرة على قلة من المتمردين والقضاء عليهم ومن ثم فتح الباب للسلام. ومن ثم فقد أهدر صراع القوى الداخلية كل محاولات الحديث عن إصلاح على أرض الواقع.(٥٤)

ونتيجة لعدم الإستقرار الذي ساد الحياة السياسية تدخل الجيش مره أخرى في العملية السياسية عن طريق إنقلاب جاء على اثره جعفر النميري ليحكم البلاد. وفي بداية حكمه أصدر النميري إعلان اعترف فيه بالإختلافات بين شمال السودان وجنوبه والتى كان من شأنها خلق أزمة بين الجانبين. ووعد النميري في ذلك الإعلان بمنح الجنوبيين حكماً إقليمياً ذاتياً، وتم تتويج ذلك كله بإتفاقية أديس ابابا التي أقرت الحكم الذاتي للجنوب كإقليم واحد مكون من ثلاث ولايات. وبموجب الاتفاقية دمجت قوات حركة الأنانيا الجنوبية في صفوف الجيش السوداني. وقد أدت الإتفاقية إلى إنهاء الحرب وعم الاستقرار في كل الوطن. غير أنه وبمرور الوقت اتضح أن معظم تلك الإصلاحات كانت إصلاحات هيكلية قصيرة الأجل، حيث بدأت تظهر الكثير من النقاط الخلافية مثل قضايا الأمن في الجنوب وإطلاق الحريات العامة ومشاركة الجنوبيين في السلطة، ثم جاءت قضية الدين بعد ذلك لتكون حداً فاصلاً في العلاقة بين الجانبين، وذلك عندما أصدر النميري "قوانين سبتمبر" التي طبق بموجبها الحدود الإسلامية تطبيقاً اتسم من وجهة نظر الكثيرين بالعنف والتعسف، أدى لقطع الأيادي. لاسيما وأن معظم الذين تعرضوا لذلك المصير كانوا من الجنوب بتهمة السرقة في ظروف اقتصادية سيئة وفقر مدقع ومجاعة. كل ذلك كان من شأنه تفكيك إتفاقية أديس ابابا وهروب الجنوبيين من الجيش لتكوين "الحركة الشعبية لتحرير السودان" بقيادة جون جارنج. غير أنه إزاء الضغط العام وضغط النقابات فيما عرف بإنتفاضة ابريل ١٩٨٥ سقطت حكومة النميري.(٥٥)

وبعد ذلك جاء تشكيل العديد من الحكومات التي كانت معظمها غارقة في المشاكل وعاجزه عن عن إيجاد حل لقضية جنوب السودان وهو الأمر الذي ترتب عليه تدويل قضية جنوب السودان، بالإضافة إلى تفتيت الإقليم من خلال سياسة "فرق تسد" والتي

عملت فيها تلك الحكومات على التفاوض مع أكثر من طرف، وتأليب طرف على غيره، وظهور ميليشات تعتمد على الدعم من حكومة الشمال لمحاربة الحركة الشعبية. ثم أتت في النهاية إتفاقية نيفاشا التي تم توقيعها في ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣ والتي خلقت مجموعة من الترتيبات الأمنية بين حكومة الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان ملامحها الرئيسية قيام نظام حكم بالشراكة بينهما مع تكوين حكومة قومية موسعة لمدة ست سنوات تتخللها انتخابات عامة وتنتهي بالاستفتاء حول تقرير المصير للجنوب – وحدة أم انفصال – في عام ٢٠١١.(٥٦)

- **الحكومات العراقية و قضية الأكراد**

كان موقف الحكومات العراقية مختلف عن نظيراتها السودانية. فمنذ البداية كانت العراق هي الدولة الوحيدة من بين خمس دول تضم الأقلية العرقية الكردية والتي تعترف بالوجود القومي الكردي وحقوق هذا الشعب. وحاول الملك فيصل حث حكومته على التعامل مع الأكراد كعراقيين متساوين مع أقرانهم العرب. كما ركز على مفهوم "الهوية العراقية". وحتى عندما حاولت بريطانيا استغلال الورقة الكردية فإن موقف الملك فيصل لم يتغير، بل إنه وافق على إصدار وثيقة رسمية بخصوص الأكراد. ففي ٢٤ فبراير ١٩٢٢ صدر بيان جاء فيه إعتراف الحكومتان العراقية والبريطانية بحقوق الأكراد القاطنين داخل حدود العراق في إقامة حكومة كردية وأن الأكراد سيرسلون مندوبين إلى بغداد لبحث علاقاتهم الإقتصادية والسياسية مع الحكومتين. وكان دستور عام ١٩٥٨ الجمهوري المؤقت الوثيقة الرسمية الأهم التي تم فيها الاعتراف الصريح بالوجود الكردي؛ فقد جاء في المادة الثانية منه أن العرب والأكراد شركاء في الوطن العراقي.(٥٧)

وكان مطلب الأكراد الأساسي هو الحكم الذاتي، وحاولت حكومة عبدالكريم قاسم في ١٩٦٣ تلبية ذلك المطلب من خلال قانون يمنح الأكراد الحكم الذاتي في الأمور الداخلية والإدارية وترك الأمور السيادية مثل المالية والخارجية والدفاع في يد السلطة المركزية في بغداد. ولكن هذا لم يكن مرضي للأكراد. وفي عام ١٩٦٦ قام رئيس الوزراء آنذاك عبد الرحمن البزاز بطرح مشروع جديد لبى الكثير من المطالب الكردية

دون الاعتراف بالحكم الذاتي، إلا أن المؤسسة العسكرية رفضته وأجبرت البزاز على الإستقالة لكي تستمر الحالة غير المستقرة في البلاد.(٥٨)

وعندما جاء حزب البعث إلى السلطة حاول إيجاد حل جذري للمشكلة. وبالفعل اعترفت الحكومة العراقية البعثية بحقوق الأكراد من خلال وثيقة أصدرتها وحددت فيها أربع سنوات ليتم اصدار التشريعات الخاصة بالحكم الذاتي الكردي، والتي صدرت بالفعل في ١٩٧٤. ولكن الأكراد أنفسهم إنقسموا إلى حزبين أحدهما هو الاتحاد الوطني الكردستاني والأخر هو الحزب الديمقراطي الكردستاني، والذي ترتب عليه خلافات جمه بينهما امتدت لتشمل النزاع المسلح والذي على أثره تدخلت الحكومة المركزية في كردستان العراق. ولجأ الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى إيران من أجل تدعيم موقفه في وجه السلطة العراقية. غير أنه على أثر اتفاق الجزائر بين العراق وإيران تخلت إيران عن دعم البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي، وانهارت نتيجه لذلك الحركة الكردية المسلحة، وقام المقاتلون وقياداتهم بتسليم أنفسهم إما للحكومة العراقية أو إلى إيران.

ثم جاءت حرب الخليج الأولي بين العراق وإيران في أعقاب الثورة الإيرانية في ١٩٧٩، ثم الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية في ١٩٩١، جاء كل ذلك ليضعف من السلطة المركزية العراقية ومن دور الدولة، وليشجع في الوقت ذاته الفصائل الكردية المختلفة على حمل السلاح والإقتتال سواء مع السلطة المركزية أو بين بعضها البعض. وهو ما دفع حكومة صدام حسين للقيام بعملية الأنفال مابين ١٩٨٦ وعام ١٩٨٩ والتي تمثلت بهجمات أرضية وجوية وتهجير السكان إضافة إلى الهجوم بالأسلحة الكيماوية على قرى إقليم كردستان شمال العراق، وتمخضت الهجمات عن ضحايا يقدرون بالآلاف من الأكراد.(٥٩)

ورغم كل التصريحات التي أصدرتها القيادة البعثية، إشتكى الأكراد أن كل تلك التصريحات هي حبر على ورق وأن ما يجري على أرض الواقع هو شئ أخر وأن السلطة المركزية تعمل على تفتيت الأكراد وعدم تلبية حقوقهم. في حين أن السلطة المركزية العراقية على الجانب الأخر ظلت تشتكي من أن الأحزاب الكردية تستغل

القرارات والمواثيق والتشريعات التي أصدرتها لزيادة نفوذها وقوتها، بالإضافة إلى لجوء تلك الأطراف الكردية إلى الأطراف الخارجية لمساعدتها. وهكذا ظلت العلاقة بين الطرفين صراعية لم يتفق فيها كلاهما على شئ، وتخلت فيها أطراف خارجية أخري سواء من كان يهدف منها للحل ومن كان يسعي لبقاء الأوضاع كما هي متدهورة. وظلت الأوضاع على ما هي عليه من ذلك التدهور حتى مجئ الإحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣.

- **القيادات الجزائرية وتناولها لقضية الهوية في الجزائر**

حصلت الجزائر على استقلالها عام ١٩٦٢ بقيادة جبهة التحرير الوطنية، وأصبح نظام الدولة جمهوري تبعاً لدستور ١٩٦٣.[٦٠] ووفقاً للذلك الدستور أصبح رئيس الجمهورية هو قمة السلطة التنفيذية، وهو يرأس الحكومة أيضاً، في حين يقوم المجلس الوطني بوظيفته كسلطة تشريعية. وكان أحمد بن بيلا هو أول من تولى الحكم في الجزائر. وفي بداية حكمة تصدى بن بيلا لأي محاولة لإحياء الثقافة الأمازيغية، وقال في إعلان له: "أننا عرب، عرب، عشرة ملايين عربي" ليشهد عقد الستينيات والسبعينيات صعوداً للاتجاه العربي في وجه الصعود الأمازيغي. الأمر الذي أقره الدستور في المادتين الثانية والثالثة بأن دين الدولة الإسلام، وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية.[٦١]

وفي ١٩٦٥ قاد "هواري بومدين" إنقلاب أطاح بالنظام القائم، وألغى دستور ١٩٦٣، وأصبح مجلس الثورة هو الهيئة العليا في الجزائر وصاحب السيادة.[٦٢] وسار بومدين على نفس النهج من محاولات كسر شوكة العرق الأمازيغي لئلا يطالب بأي شئ خاص به. وظل الأعتقاد بأن القوة هي السلاح الأمثل للتعامل مع الأصوات المعارضة من الأمازيغ أو الحركات الإسلامية أو الإصلاحيين أو غيرهم. وتعرض الأمازيغ للتهميش والاستبعاد والعداء أكثر فأكثر؛ فقد شهدت منطقة القبائل محاولات رسمية عديدة لإنكار وجود اللغة الأمازيغية، مثل إغلاق محطتي إرسال باللغة الأمازيغية في الستينيات، ثم إعلان وزير الاستعلامات الجزائري آنذاك "صديق بن يحيى" عن منع الأنشطة المسرحية باللغة الأمازيغية، ومنع الطلاب المتورطين فيها من الدراسة في "تيزى أوزو " عام ١٩٦٧. كما منع "الرئيس بومدين" بنفسه الناشطين الأمازيغ من مطربين وفنانين من

الإشتراك في مهرجان الجمعية الأفريقية للثقافة المنعقد في الجزائر عام ١٩٦٩. أيضاً شكا الأمازيع من مضايقات في أواخر السبعينيات، مثل تغير لغة لافتات المرور من الأمازيغية إلى العربية، ومن عدم قبول مكاتب تسجيل المواليد أسماء أمازيغية لأبنائهم، وغيرها من مظاهر وقوف الدولة في وجه الهوية الأمازيغية.[٦٣]

وبعد وفاة بومدين في ١٩٧٩ تولى "الشاذلي بن جديد" الحكم في الجزائر، وأصبحت الحياة السياسية شبه جامده حتى قيام "بن جديد" بإحداث بعض الإصلاحات عام ١٩٨٤.[٦٤] ولكن كان قد سبق السيف العزل حيث قامت الإضطرابات المختلفة داخل كيان الدولة نتيجة للأوضاع المتردية سواء على الجانب الإقتصادي او السياسي او الإجتماعي والتي إنتهت بقيام ثورة الجياع في أكتوبر ١٩٨٨، مما حدا بالجيش للنزول إلى الشارع والدخول في مصادمات مع المتظاهرين. وقد أدى كل ذلك إلى حدوث إنفراجه كبيرة في الأوضاع داخل البلاد والتي نالت الأمازيع بطبيعة الحال؛ فبدأ الأمازيغ يتمتعون بالمشروعية على الساحة الجزائرية، وأزيلت العوائق التى كانت تعترض تعليمهم وتعلمهم للغتهم.[٦٥]

انتهت فترة حكم "بن جديد" ثم حدثت مجموعة من الإضطرابات في النظام السياسي حدت بالجيش إلى التدخل لينتهي الأمر بتولي "الأمين زروال" من ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٦ وكانت كل خطواته تتسم بالعنف سواء مع الإسلاميين أو حتى مع الأمازيغيين. وساد العنف في البلاد بالدرجة التي جعلت زروال يتخلى عن الحكم مفسحاً الطريق من بعده لبوتفليقه والذي يحكم الجزائر حتى الآن.

وفي بدايه حكم بوتفليقة حدثت إنفراجه في تعامل القيادة السياسية نظراً لمحاولة بوتفليقة كسب أصوات الأمازيع إلى جانبه في الإنتخابات الرئاسية، ونادى أكثر من مرة بأن هويته أمازيغية. وعند وقوع حادث الدرك الذي راح ضحيته أحد شباب القبائل وإندلاع المظاهرات على أثر ذلك حاولت الحكومة تهدئة الأوضاع من خلال سحب مسؤولي الأمن والدرك من بني دواله مكان الحادث كإستجابه للتظاهرات. وحاولت الدولة تلبية الكثير من مطالب الأمازيغ مثل إعتبار اللغة الأمزيغية لغة وطنية، وأن الأمازيغ

جزء من هوية الوطن الجزائري. وعلى الرغم من كل ذلك فقد ظلت مشكلة الأمازيغ قائمة، وذلك نتيجة للمعاناة الإقتصادية التي يواجهها الجزائريون عموماً وفئة الشباب – وغالبيتهم من الأمازيغ – خصوصاً، حيث يعيش ٢٣ % من سكان الجزائر تحت مستوى الفقر بينما يستحوذ ٢٠ % من مواطنيه الأغنياء على ٥٠ % من الدخل القومي. كما يبلغ عدد العاطلين من الشباب أكثر من ثلاثة ملايين، وهو ما يجعل كل الإصلاحات التي تقوم بها الدولة إصلاحات هيكلية لم تمس الجانب الجوهري للمشكلة.[٦٦]

خاتمة: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية

مما سبق رأينا كيف أن تعامل القيادات المختلفة في كل من السودان والعراق والجزائر مع القضية العرقية لم يصلح الأوضاع بل زادها سوءً. وحتى الإصلاحات التي تم إتخاذها كانت معظمها غير مجدية، إذ أنها لم تنظر للسبب الرئيسي للمشكلة بل نظرت لأسباب فرعية إلى جانب كونها إصلاحات مؤقتة لا يلبث مفعولها أن يزول بمرور الوقت. وعلى النقيض من ذلك، فقد حققت التجربة الماليزية نجاحاً في التعامل مع القضية العرقية وهو ما ينقلنا إلى الدرس المهم الذي يمكن الإستفادة منه من هذه التجربة، وهو الواقعية. فبعد أحداث العنف العرقي الدموية التي عرفتها ماليزيا في ١٩٦٩، أدركت القيادات الماليزية أن حل القضية العرقية لا يقتصر فقط على مجرد إرضاء طرفي المعادلة العرقية كما رأى تنكو عبد الرحمن، بل عمد تون عبد الرزاق ومن جاء بعده إلى إدخال البعد العرقي في كل السياسات التي قامت بها الدولة، وهو ما أفرز السياسة الإقتصادية الجديدة ثم سياسة التنمية القومية ومن ورائها رؤية ٢٠٢٠. فبعد الإستقلال إنصب اهتمام الحكومة وقياداتها على تحقيق معدلات عمالة مرتفعة والاتجاه نحو التصنيع وتحقيق النمو الإقتصادي لتعزيز السوق الداخلية. ورغم تردي الأوضاع الإقتصادية للمالايا ظلت السياسات الحكومية على ماهي عليه، وهو ما أدى لوقوع أحداث ١٩٦٩.[٦٧] وكانت تلك الحادثة بمثابه الحدث الفاصل في تاريخ ماليزيا، حيث يرى "ألبرت هيرشمان" أن الأزمات يمكن إعتبارها أحد المحددات المهمة في صنع السياسة العامة؛ نظراً لأنها تعمل على تسليط الضوء للمشكلات الحقيقة التي يعاني منها المجتمع

والتي تحتاج لإصلاح حقيقي.[٦٨] وكانت أحداث ١٩٦٩ بالفعل حدث فاصل يحتاج لتغير في السياسات العامة في ماليزيا، وهو ما حدث بالفعل؛ ففي تلك الخطط الإقتصادية إرتأت القيادات الماليزية أن البعد العرقي هو مايحكم عملية التنمية بشكل كبير في ماليزيا، وعليه كانت مسأله إعادة توزيع الدخل بما يحقق مبدأ العدالة الإجتماعية هدف رئيس لأى خطة إقتصادية في ماليزيا. فالسياسة الإقتصادية الجديدة التي اتبعها تون عبد الرزاق اشتملت على مجموعة من السياسات التي وضعت خصيصاً لحل المشكلة العرقية مثل تحقيق الوحدة الوطنية والتقليل من حدة الفقر من خلال الإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين جميعاً دون التفرقة بينهم.

كل ذلك إلى جانب العمل على علاج التفاوتات الإقتصادية غير المتوازنة بين العرقيات وخاصة العرقيتين الكبيرتين المالاوية والصينية. وكما أوضحنا كانت للحكومات الماليزية المتعاقبة أدوار كبيرة في إشراك المالايا في العملية الإقتصادية من خلال إدماجهم في الشركات كمساهمين ومنحهم أسهماً في ملكية الشركات وجعلهم مشاركين في رئاسة إدارة بعض الشركات وبالتالي تشجيعم والعمل على رفع مستواهم الإقتصادي والإجتماعي.

ونتيجة لتلك الواقعية التي اتسمت بها السياسات الماليزية تحسنت الأوضاع في ماليزيا وارتقت ماليزيا لتعد في مصاف الدول المتقدمة ولم تعد التعددية العرقية لتمثل مصدر خطر أو قلق مرة أخرى. وهكذا لم يكن قولنا بأنه لا يمكن فهم أي بعد من أبعاد السياسة الماليزية دون فهم الجانب العرقي ليأتي من فراغ، بل كان أدق وصف لما يحدث على أرض الواقع في ماليزيا. وهذا يوضح في المقام الأول عامل القيادة في التغيير؛ فمن خلال عرضنا للتجربة الماليزية رأينا كم كان للقيادات رؤيتها التي كانت تريد وضع حل جذري للموضوع. وحتى تنكو عبد الرحمن التي آلت الأوضاع في عهده إلى صراعات أهلية عرقية في ١٩٦٩، كانت له رؤيته لحل المشكلة العرقية في البلاد حتى وإن كانت إلى حد ما قاصرة عن رؤية الصورة بأكلمها، إلا أن تلك القيادات أخذت في إعتبارها الواقعية في صنع سياساتها من حيث إدراك مدى أهمية الجانب العرقي الذي يتخلل

المجتمع وضرورة مراعاة ذلك الجانب في كل شئ. ولكن الدول العربية محل الدراسة لم تأخذ في إعتبارها ذلك الجانب بل إنشغلت معظم تلك القيادات بالصراع السياسي في بلادها وبمحاولة الحفاظ على مقاليد الحكم في يدها، وتركت القوة والسلاح هما اللذان يتعاملان مع القضية العرقية في غالبية الأوقات مما أدى لوقوع حروب نتج عنها الكثير من التدمير للبنية التحتية للبلاد مثل الحرب الأهلية في السودان بين متمردي الجنوب وحكومات الشمال، كما ضرب الأكراد بالأسلحة الكيماوية على عهد الرئيس صدام حسين ما نتج عنا خسائر تقدر بآلاف الأرواح. وفي الجزائر وقعت أكثر من مواجهة بين الحكومة ومتمردي القبائل نتيجة لحوادث متفرقة وراح الكثير من الضحايا من جراء ذلك كله.

ولذا يجب على الدول العربية أن تعيد النظر في سياستها مرة أخرى وتعمل على إصلاح طريقة تعاملها مع القضية العرقية على النحو الذي التجربة الماليزية وبدلاً من قصر تعاملها مع مثل هذه القضايا على أنها قضايا أمنية، أو إعطائها أهمية محدودة، فإنه يجدر بها أخذها في الإعتبار كقضايا رئيسية للبلاد. ويجب على تلك الدول أن تنتبه إلى أن مجال القضايا العرقية تلك اتسم بالإتساع لدخول أطراف خارجية في الموضوع وهو ما من شأنه تعقيد الأمور أكثر فأكثر حيث أعلنت فرنسا أنها لن تقبل بما يحدث للأمازيغ في الجزائر، ودور الولايات المتحدة في العراق لا يحتاج لشرح، والسماح لأطراف إقليمية ودولية بالتدخل كان من شأنه تعقيد الأمور أكثر في قضية جنوب السودان. وبالتالي يجب على تلك الدول الأسراع في إيجاد حلول واقعية للقضية العرقية خوفاً من أن يحدث ما لا يحمد عقباه.

الهوامش

(١) Saw Swee-Hock, **the Population of Malaysia** (Singapore: ISEAS, 2007), P 31.

(٢) Just Faaland and Others, **Growth and Ethnic Equality: Malaysia's new**, P 5. Economic Policy (Kuala Lumpur: UTUSAN publications, 1990),

(٣) جابر عوض، "محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي"، في محمد السيد سليم (محرر)، **الفكر السياسي لمحاضير محمد** (جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦)، ص ١٧٤.

(٤) وفاء لطفى، **التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفاده للمنطقة العربية: دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق** (القاهرة: المكتبة المصرية، ٢٠١٠)، ص٨٠.

(٥) Karmeruddin Bin Mohammad, **Reducing Income Disparity for Stability and Development: Malaysia's Experience** (London: Naval Postgraduate School, 2002), P 41.

(٦) جابر عوض، "محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي"، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٧٥.

(٧) **المرجع السابق**، ص ١٧٧.

(٨) **المرجع السابق**، ص ١٧٨.

(٩) جابر سعيد عوض وأخرون، الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٦.

(١٠) Paridah Abd Samad, Tun Abdul Razak: **A Phenomenon in Malaysia Politics** (Malaysia: paristan publications, 1998), P 67.

(١١) Karmeruddin Bin Mohammad, **Op. Cit.**, P49.

(١٢) جابر عوض، "محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي"، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

(١٣) جابر سعيد عوض وأخرون، "الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية"، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.

(١٤) المرجع السابق، ص ٩٩.

(١٥) مدحت أيوب، "السياسة الإقتصادية الماليزية في بداية الالفية الثالثة". في جابر سعيد عوض (محرر)، السياسات العامة في ماليزيا (القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية – جامعة القاهرة، ٢٠٠٨)، ص ٤٨.

(١٦) www.primeministersofmalaysia.net/z.php

(١٧) جابر سعيد عوض وأخرون، "الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية"، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

(١٨) Karmeruddin Bin Mohammad, Op. Cit., P. 44.

(١٩) جابر سعيد عوض وأخرون، "الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية"، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

(٢٠) www.primeministersofmalaysia.net/z.php

(٢١) جابر عوض، "محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي"، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩.

(٢٢) عبدالرحيم عبد الواحد، الدكتور محاضير محمد بعيون عربية وإسلامية (ماليزيا: فلاوندوك، ٢٠٠٣)، ص ٦١.

(٢٣) هدي ميتكيس، "رؤية محاضير محمد للتنمية"، في محمد السيد سليم (محرر)، الفكر السياسي لمحاضير محمد (جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦)، ص ٧٧.

(٢٤) وفاء لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

(٢٥) يونان لبيب رزق، مشكلة جنوب السودان...أصل النشأة الأولي، ويمكن الإضطلاع عليه من خلال الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E2FB652-047F-42A2-9D37-714142897164.htm

(٢٦) المرجع السابق.

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) وفاء لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

(٢٩) يونان لبيب رزق، مرجع سبق ذكره.

(٣٠) وفاء لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

(٣١) المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٣٢) سيدي أحمد بن أحمد، أكراد العراق، ملف من إعداد قناة الجزيرة ويمكن الإضطلاع عليه على الرابط التالي،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E30DCE67-D273-42A9-90B4-5F0BD2CE69C4.htm

(٣٣) وفاء لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١.

(٣٤) سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، ملف من إعداد قناة الجزيرة ويمكن الإضطلاع عليه من خلال الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B6E3AB4D-DA19-4BB4-9F70-887E28DE6E56.htm

(٣٥) Denise Natali, **The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq**, Turkey and Iran (NewYork: Syracuse, 2002), P. 45

(٣٦) سعد ناجي جواد، **مرجع سبق ذكره**.

(٣٧) Ahmed Ferhadi, **Mustafa Barzani and the Kurdish Libration Movement** (NewYork: Palgrave Macmillan, 2003), P. 151.

(٣٨) سعد ناجي جواد، **مرجع سبق ذكره**.

(٣٩) Gareth Stansfield, **Iraq** (Cambridge: Polity press, 2007), P. 69.

(٤٠) سعد ناجي جواد، **مرجع سبق ذكره**.

(٤١) وفاء لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٢٩

(٤٢) إحسان الناعوت، **التحول الديمقراطي و أثره على الإستقرار السياسي في الجزائر (١٩٨٨-٢٠٠٣)**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٤، ص ١٠٠.

(٤٣) إسماعيل قره وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت)، ص ٦٢.

(٤٤) إحسان الناعوت، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٠.

(٤٥) Azzedine Layachi, **"The Berbers in Algeria: Politicalized Ethnicity and Ethnicized"**, in Maya Shatzmiller (ed.), Nationalism and Minority Identities in Islamic Socities, (Canada: Mcgill-Queen's university press, 2005), P. 205.

(٤٦) **Ibid.**, P. 207.

(٤٧) محمد جميل بن منصور، الأمازيغ في الشمال الأفريقي...محاولة للفهم، ملف من إعداد قناة الجزيرة ويمكن الإضطلاع عليه من خلال الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/32B1F493-EC7D-4326-B3CE-14C1B26E62D0.htm#2

(٤٨) نادية محمود أحمد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، رسالة دكتوراة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٨، ص ١٩١.

(٤٩) Douglas H.Johnson, **The Root Causes of Sudan's Civil Wars** (Indiana: Fountain Publishers, 2003), P.27

(٥٠) معاوية الزبير الطيب، **موقف الحكومات السودانية من مشكلة الجنوب**، ملف من إعداد قناة الجزيرة ويمكن الإضطلاع عليه من خلال الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E29003D6-9E01-48C9-8E53-A36981BE61AF.htm

(٥١) **المرجع السابق.**

(٥٢) Robert O. Collins, **Civil Wars and Revolutions in Sudan** (Hollywood: Elias Wondimu, 2005), P.220

(٥٣) بدر حسن شافي، إتفاق نيفاشا.. خطوة نحو نهاية مأساة السودان، ملف يمكن الإضطلاع عليه من خلال الرابط التالي:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1172571373663

(٥٤) Robert O. Collins, **Op. Cit**., P.41

(٥٥) معاوية الزبير الطيب، **مرجع سبق ذكره.**

(٥٦) Ahmed Ferhadi, **Op. Cit**., P.151.

(٥٧) سعد ناجي جواد، **مرجع سبق ذكره.**

(٥٨) Gareth Stansfield, **Op. Cit.**, P.67.

(٥٩) يحيي عبدالمبدي، ربيع الأمازيغ..لا تهميش بعد اليوم، ملف من إعداد قناة الجزيرة ويمكن الإضطلاع عليه من خلال الرابط التالي:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture/ACALayout&cid=1182170331508

(٦٠) نادية محمود أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٧٨.

(٦١) **المرجع السابق**، ص ١٧٨.

(٦٢) Bruce Maddy, **"The Berber Question in Algeria: Nationalism in the Making"**, in Ofra Bengio (ed.), Minorities and the State in Arab world (Colorado: lynne rienner, 1999), P.39.

(٦٣) على الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١١٣.

(٦٤) يحي عبدالمبدي، **مرجع سبق ذكره**.

(٦٥) جابر سعيد عوض، "صنع السياسات العامة في ماليزيا: المحددات والخصائص" ، في جابر سعيد عوض (محرر)، **السياسات العامة في ماليزيا** (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٨)، ص ٣١.

(٦٦) **المرجع السابق**، ص ٣١.

الفصل الرابع

السياسة التجارية فى ماليزيا والدول العربية

د. أحمد فاروق غنيم

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على السياسة التجارية فى كل من ماليزيا والدول العربية بهدف معرفة الفروق الأساسية بينهما، والاستراتيجيات المتبعة فى كل من ماليزيا والعالم العربى. كما يهدف إلى إستخلاص الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا فى تنمية تجارتها وكيف يمكن للدول العربية أن تطبق سياسة مثيلة إن أمكن. كما يبحث الفصل فى إمكانية تعميق التجارة بين ماليزيا والدول العربية.

ويتكون الفصل من أربعة أجزاء أساسية بخلاف المقدمة، حيث يتناول الجزء الأول السياسة التجارية فى ماليزيا وخصائصها، بينما يتناول الجزء الثانى السياسة التجارية فى الدول العربية والملامح الأساسية لاستراتيجات التجارة فى الدول العربية، ويتناول الجزء الثالث إمكانية تعميق العلاقات التجارية بين ماليزيا والدول العربية، وآخيراً يتناول الجزء الرابع والأخير أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزيا واقتراح مجموعة من الوسائل لتعميق العلاقات التجارية بين ماليزيا والدول العربية.

(١)
نظرة عامة على السياسة التجارية فى ماليزيا

تعتبر ماليزيا من الدول القليلة فى العالم النامى التى استطاعت بإقتدار أن تعتنق خليط من سياسة التوجه للتصدير وسياسة إحلال محل الواردات وتحقق نجاح فى سياستين دائماً ما كان ينظر إليهما الفكر التنموى الاقتصادى على أنهما سياستين متعارضتين ولا يمكن الجمع بينهما.

فبدءً من الخمسينيات والستينيات إتبعت ماليزيا سياسة تجارية متحررة إلى درجة كبيرة، حيث أن التعريفة الجمركية كانت مخفضة نسبياً. فعلى سبيل المثال بلغ متوسط التعريفة عام ١٩٦٥ ١٣% وكان عدد قليل جداً من الصناعات يتمتع بتعريفة جمركية فاقت الـــ ٣٠%. كما لم تتبع ماليزيا فى ذلك الوقت أى نوع من العوائق الجمركية التى كانت منتشرة فى ذلك الوقت بين الدول النامية كالحصص وأذون الاستيراد وخلافه.

وقد اتبعت ماليزيا سياسية لتشجيع التصدير منذ منتصف السبعينيات (وذلك بعد إعتماد الخطة الخمسية الثالثة ١٩٧٦ – ١٩٨٠) وهو ما كان له أثر إيجابى وقوى على معدلات النمو بماليزيا وزاد من إندماج الاقتصاد الماليزى فى الاقتصاد العالمى. وقد استمر هذا الوضع فى الثمانييات والتسعينيات، حيث حققت ماليزيا معدلات نمو مرتفعة بلغت على سبيل المثال ٨% فى الفترة ١٩٨٧ – ١٩٩٧ وهو ما تزامن مع إرتفاع درجة إندماج الاقتصاد الماليزى فى الاقتصاد العالمى، حيث بلغ مؤشر الانفتاح الاقتصادى (الصادرات + الواردات / الناتج المحلى الاجمالى) حوالى ٩٣,٥% عام ١٩٩٧ مقارنة ٧٥,٢٥% عام ١٩٩٠. وقد كان العامل الرئيسى وراء إرتفاع معدل النمو الاقتصادى هو نمو الصادرات المصنعة فى ماليزيا.

وقد كانت زيادة القيمة المضافة فى الصناعات المختلقة والصادرات إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية التنمية فى ماليزيا وذلك بهدف نقل ماليزيا من دولة متخصصة فى السلع الأولية إلى دولة متخصصة فى إنتاج وتصدير السلع المعقدة صناعياً.

وقد إستخدمت السياسة التجارية لتحقيق هذه الأهداف مع المراعاة الكاملة للنواحى الاجتماعية وضمان عدالة التوزيع وهما أمران فى غاية الأهمية وعلى قائمة أولويات سياسات التنمية بماليزيا وهو ما إنعكس فى السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic policy التى تم إتباعها منذ عام ١٩٦٩ (وبدأ تنفيذها عام ١٩٧٠) والتى تم تعديلها لاحقاً وسميت بالسياسة القومية للتنمية National Development Policy عام ١٩٩٠.

وقد كان الهدف الرئيسى للسياسة الاقتصادية الجديدة الحفاظ على الوحدة الوطنية وإتباع إستراتيجية لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة فى توزيع الدخل بين العرقيات المختلفة فى ماليزيا والوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٠. وجدير بالذكر أن هذه السياسات الاجتماعية لم تكن متحيزة بأى شكل ضد سياسة الحرية التجارية التى إعتنقتها ماليزيا ولم يكن هناك تعارض بينها.

وقد بدأت الحكومة الماليزية فى إتباع سياسة صناعية بشكل قوى فى الثمانينيات. فعلى سبيل المثال تم إنشاء الشركة الماليزية للصناعات الثقيلة، وهى شركة مملوكة للدولة

فى عام ١٩٨٠ وذلك لكى تقوم بالدخول فى شراكات مع شركات أجنبية لإقامة صناعات فى مجالات متعددة كالصناعات البتروكيمياوية، الحديد والصلب، الأسمنت، الورق ومنتجاته، الماكينات والمعدات، السلع الهندسية، وسائل النقل، ومواد البناء. وأكبر مثال على السياسة الصناعية وتركيزها على صناعات بعينها كان انتاج السيارة الماليزية بورتون وهى نتاج مشروع مشترك بين الشركة الماليزية للصناعات الثقيلة وشركة متسوبيشى اليابانية.

وقد تزايد عدد الشركات المملوكة للدولة فى ماليزيا والتى ركزت بالأساس على السلع الصناعية، حيث أنه فى الثمانينيات كان أكثر من ثلث هذه الشركات تعمل فى مجال التصنيع.

وقد ظهر إستخدام ماليزيا للسياسة الصناعية مع بعض ملامح الحماية التجارية إبان الأزمة المالية عام ١٩٩٧، حيث قامت ماليزيا برفع التعريفة الجمركية على عدد من السلع وإتباع تراخيص الاستيراد. وهذا يعنى أن الحكومة الماليزية لم تتردد فى إتباع سياسات تجارية حمائية وذلك بالرغم من إعتناقها سياسة تجارية حرة إذا ما إقتضت الحاجة لتحقيق أهداف إجتماعية (كالحفاظ على العمالة) أو أهداف إقتصادية (كتقليل الضغط على ميزان المدفوعات).

وبنظرة عامة نجد أن النمو الاقتصادى فى ماليزيا فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات كان يعتمد أساساً على إتساع القطاع الخدمى نتيجة تزايد أنشطة القطاع العام والنمو فى إنتاج السلع الأولية، مثل زيت النخيل والمطاط. وفى الثمانينيات إعتمد النمو الاقتصادى على نمو القطاعات التصنيعية والتى شارك فيها القطاع الخاص. وبين عامى ١٩٨٥ و١٩٩٥ نما القطاع الصناعى بمعدل نمو سنوى بلغ ١٣,٥% مع زيادة درجة التصنيع بشكل كبير وكذلك القيمة المضافة وهو ما ظهر فى أنه أكثر ٥٠ % من النمو فى هذه الفترة رجع بالأساس لنمو القطاع الصناعى. هذا بالاضافة إلى كون أن التوسع الذى شهده قطاع الخدمات كان يعتمد بالأساس على نمو القطاع الصناعى (Athukorala and Menon,١٩٩٦).

ويعد القطاع الصناعى من أهم العوامل الدافعة للنمو وتحتل الاكترونيات مركز الصدارة فى التوسع فى هذا القطاع. فعلى سبيل المثال تعد ماليزيا من أكثر دول العالم المصدرة لأجهزة الحاسب المحمولة Dell والبرامج والأجهزة المتصلة مثل Intel(Huang and Oh .٢٠٠٤) وأيضاً من الأمثلة الأخرى إنشاء صندوق إستثمارات التكنولوجيا الجديدة عام ٢٠٠١ برأس مال بلغ ٥٠٠ مليون RM. وأيضاً من السياسات الأخرى التى اتبعت تخصيص منح للشركات فى قطاعات معينة للقيام بأنشطة البحث والتطوير، ولاستئجار المستلزمات فى كل ما يتعلق بالبحث والعلم والتكنولوجيا ومن ثم تخفيض تكلفة البحث والتطوير التى تقوم بها الشركات والجامعات ومراكز البحوث (Leigh and Lip, ٢٠٠١). وتمثل السلع المصنعة والخدمات أكثر من ٨٠% من الناتج المحلى الاجمالى وقد زادت نسبة السلع المصنعة من إجمالى الصادرات من ٢٢% عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ٨٥% بداية منذ عام ٢٠٠٠.

وتغير هيكل الصادرات الماليزية يتوافق مع الاتجاهات الحادثة فى التجارة على مستوى العالم من حيث تقسيم العمل والذى بدأ فى الظهور بوضوح بداية منذ نهاية الثمانيات. وفى ماليزيا إنخفضت نسبة الصادرات المعتمدة على مواد أولية بشكل كبير وحلت محلها صادرات الاكترونيات والماكينات والأجهزة الكهربائية بشكل كبير ونتيجة لذلك إرتفعت نسبة الصادرات من إجمالى السلع المصنعة إلى أكثر من ٧٠% مقارنة بـ ١٠% فى أوائل السبعينيات (Athukarala and Menon ,١٩٩٦).

وتدخل الحكومة يظهر جلياً فى تطبيق تعريفة جمركية مرتفعة على بعض السلع بالرغم من إنخفاض التعريفة الجمركية بشكل عام وشمل ذلك قطاعات مثل سيارات الركوب والملابس الجاهزة والمنسوجات. بالإضافة إلى ذلك فقد إتبعت الحكومة الماليزية سياسة دعم الصادرات لتدعيم بعض القطاعات.

ومن العرض السابق يتضح أن الحكومة ركزت على دعم بعض القطاعات مع تقديم الحماية الجمركية لها وقد تركزت هذه القطاعات فى السلع المصنعة. وهذا التميز قد ساعد ماليزيا على زيادة معدلات النمو ولكن فى نفس الوقت جعلها عرضة لتقلبات

الاسواق العالمية وهو ما زاد من حدته ربط العملة بالدولار الأمريكى وشدة الدورات الاقتصادية فى الدول المتقدمة (WTO, ٢٠٠٥).

وقد إتبعت الحكومة الماليزية سياسة تجارية تحررية نسبياً فى القطاع الزراعى وإن كانت قد قدمت الحماية لبعض القطاعات. أما عن قطاع الخدمات فهو مفتوح لدخول الاجانب وإن كان هناك قيود على نسبة الملكية الأجنبية المسموح بها فى بعض القطاعات وكذلك تبوأ الاجانب لبعض الخدمات المهنية.

وقد أدى التغير فى الدورات الاقتصادية وتأثيره على الاقتصاد الماليزى أن بدأت الحكومة الماليزية توجيه قدر أكبر من الاهتمام للقطاع الزراعى والخدمات. وقد قدمت الحكومة الماليزية إلتزامات فى ٧٣ قطاع فرعى من إتفاقية الجاتس، وهو ما يعتبر تحرير قوى إذا ما قورن بالتحرير الذى قامت به الدول العربية كما سيتم مناقشته لاحقاً وخاصة مقارنة بالدول العربية القديمة العضوية فى الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة.

وتعود عضوية ماليزيا فى الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة إلى عام ١٩٥٧ وأصبحت تلقائياً عضوة فى منظمة التجارة العالمية منذ عام ١٩٩٥. وقد حاولت ماليزيا دائماً التقريب بين سياسيتها التجارية وقواعد إتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وجدير بالذكر أنه بشكل عام دائماً ما كانت ماليزيا تؤيد سياسات التجارة الحرة وقد ظهر ذلك خاصة أثناء جولة أورجواى (١٩٨٦ -١٩٩٤). ولكن الوضع السائد للتجارة الحرة تأثر بعد الأزمة المالية فى التسعينيات وأتبعت سياسة تحفظية بشكل أكبر فى إنفتاح السياسة التجارية (Athukarala ,١٩٩٥).

وقد ربطت ماليزيا التعريفة الجمركية عند ٢٤,٥% فى المتوسط بينما التعريفة المطبقة فى ٢٠٠٧ بلغت ٨,٤% بينما فى القطاع الزراعى بلغت التعريفة المربوطة ٧٦% والمطبقة ١١,٧% (WTO, ٢٠٠٨) وهو ما يعنى أن قدرة الحكومة الماليزية على رفع التعريفة الجمركية دون الاخلال بالتزاماتها فى منظمة التجارة العالمية مازالت مرتفعة إذا ما قورن الوضع بالدول الأخرى التى غالباً ما يتقارب فيها مستوى التعريفة الجمركية المربوطة والمطبقة.

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية الاقليمية، فنجد أن ماليزيا ركزت على الدخول فى هذه الاتفايات مع جيرانها من الدول، حيث كانت من الدول المؤسسة لتجمع الآسيان وإتفاقية التجارة الحرة لمنطقة الآسيان. وكجزء من التزاماتها فى إتفاقية التجارة الحرة للآسيان وافقت ماليزيا على تقديم مزايا جمركية للأعضاء على عدد كبير من السلع تحت مظلة التعريفة التمييزية الفعالة الموحدة. وفى عام ١٩٩٣ زادت ماليزيا من السلع التى تنطبق عليها هذه التعريفة الموحدة لتصل إلى ٩٣% من إجمالى الواردات فى ماليزيا وأكثر من ثلثى هذه السلع تتمتع بالاعفاء الكامل بين دول الأعضاء بالإضافة إلى هذه التعريفة التمييزية لعدد كبير من دول الآسيان فإن ماليزيا تمنح تعريفة تمييزية لـــ ٦ دول أخرى فى منطقة الآسيان وذلك وفقاً لاتفاقية عقدت عام ١٩٩٧. وبمرور الوقت وبدخول المنطقة الحرة للآسيان موضع التنفيذ زاد حجم السلع التى تتمتع بالإعفاء الكامل عند دخولها ماليزيا من الدول الأعضاء.

وهناك فجوة بين التعريفة التى تطبقها ماليزيا وفقاً لشروط الدولة الأولى بالرعاية والتى تعتبر مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بالتعريفة التمييزية التى تمنحها ماليزيا لأعضاء الآسيان وهو ما يعنى زيادة إحتمالية تحويل التجارة لتلك الدول المجاورة وقد يكون من الأسباب الأساسية وراء قلة حجم التجارة مع الدول العربية.

ولوقت قريب كانت ماليزيا متحفظة فيما يتعلق بسياستها بشأن الانضمام لاتفاقيات التجارة الإقليمية. فعلى سبيل المثال عندما أعلنت سنغافورة عام ١٩٩٩ أنها بصدد البدء فى مفاوضات إتفاقية تجارة حرة مع اليابان أعلنت السلطات الماليزية تخوفها، حيث أن هذه الاتفاقيات قد تؤثر سلباً على الآسيان بشأن تقوية علاقتهم الاقتصادية خاصة تحت مظلة المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا والتى تضم الصين واليابان وكوريا الجنوبية وكذلك تضر بنظام التجارة العالمى تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. وقد أظهرت ماليزيا أيضاً تخوفها بشأن دخول دول الآسيان فى إتفاقيات تجارية ثنائية لأن ذلك من شأنه أن يمثل باب خلفى لأطراف غير أعضاء فى الآسيان فى دخول أسواق دول الآسيان. ولكن بمرور الوقت بدأت ماليزيا تتخلى عن سياستها التحفظية بشأن إتفاقيات التجارة الاقليمية وبدأت تنهج هذا المنهج. والسبب الرئيسى وراء التحول فى موقف

ماليزيا هو التخوف من أن الصادرات الماليزية سوف تعانى من ضعف تنافسيتها نتيجة الاتفاقيات التفضيلية التى يعقدها المنافسون لها. وقد بدأت ماليزيا عند تغيير سياستها بالتفاوض مع اليابان على إقامة منطقة تجارة حرة ثم مع الهند وباكستان ونيوزيلانده واستراليا. كما قامت بعقد إتفاقية إطارية للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أظهرت حماس بالغ لعقد إتفاقية تجارة حرة موسعة للآسيان تضم الهند، واليابان ونيوزيلانده وإستراليا(WTO, ٢٠) .

ومن العرض السابق يتضح أن تحرير التجارة فى ماليزيا وإتباع سياسة تشجيع التصدير لم تكن تنفذ بشكل عشوائى وإنما كانت تتبع توجه معين ومخطط وتأخذ فى الحسبان وضع الاحتياطات اللازمة لتطبيق الوسائل الحمائية بشكل مؤقت كلما إقتضت الحاجة فعلى سبيل المثال فبالرغم من تحمس ماليزيا للتحرير إقليمياً فى نطاق إتفاقية التجارة الحرة للآسيان منذ عام ١٩٩٣ إلا إن ذلك لم يمنعها من تطبيق عدة سياسات حمائية خاصة فيما يتعلق بصناعة السيارات. وكان السبب وراء ذاك هو الحاجة إلى حماية صناعة السيارات الوليدة، حيث أنها لم تكن قادرة على المنافسة فى النطاق الإقليمى (Chirathivat and Murshed ,٢٠٠١).

ومن ثم نجد أن السياسة التجارية لماليزيا كانت دائماً تستخدم التجارة لتحقيق أهداف أخرى وهو ما يعنى أن إعتناقها لسياسات التجارة الحرة كثيراً ما كانت تنقطع إذا ما تعارضت مع الأهداف التنموية الأساسية لماليزيا. وغالباً ما نلاحظ أن سياسة ماليزيا التجارة تغيرت بمرور الوقت لكى تصبح أكثر حمائية أو تحفظية فيما يتعلق بالتحرير وكذلك التوجه بشكل أكبر نحو التحرير إقليمياً.

(٢)
نظرة عامة على السياسة التجارية فى الدول العربية

شهدت الدول العربية تطورات عديدة فيما يتعلق بسياستها التجارية، حيث أنه فى الخمسينيات والستينيات كانت سياسة إحلال محل الواردات هى الغالبة والتى تغيرت مع

بداية السبعينيات وإتجهت نحو التحرير بشكل أكبر. والسبب فى هذا التغبير هو التغير بشأن عضوية الكثير من الدول العربية باتفاقيات تجارة إقليمية وهو الأمر الذى ظهر بشدة فى التسعينيات.

وقد شهدت الدول العربية تغيرات عديدة فى سياستها التجارية، حيث أنها اتجهت نحو تحرير أنظمتها. ودرجة التحرير تختلف بشدة بين الدول العربية، حيث تعتبر دول مجلس التعاون الخليجى أكثر ليبرالية إذا ما قورنت بالدول غير الخليجية. وكذلك نجد أن الدول العربية اعتنقت أساليب مختلفة للتحرير، حيث إتجهت بعض الدول العربية الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية إلى إتخاذ إجراءات إحادية الجانب لتحقيق مزيد من التحرير بينما نجد أن الدول العربية الغير أعضاء فى منظمة التجارة العالمية تقوم بإتخاذ مجموعة من الاصلاحات إستعداداً للالتحاق بمنظمة التجارة العالمية أو الانضمام إلى إتفاقيات تجارة إقليمية وهى أمور تدفعها لتقليل الحمائية وتحقيق مزيد من التحرير.

وجدير بالذكر أن الدول العربية غير متجانسة فى هيكلها الاقتصادى وتوجها التجارى. ويمكن تصنيف الدول العربية إلى ٣ مجموعات أساسية، الأولى: هى الاقتصاديات التى تعتمد بشدة على البترول وهى إقتصاديات دول الخليج، والثانية: هى الاقتصاديات المتنوعة والتى تضم دول مثل مصر والمغرب والاردن وتونس، والثالثة: هى دول تفتقر إلى الموارد الطبيعية مثل السودان والصومال. وتختلف الدول العربية فيما يتعلق بإنضمامها إلى الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ومنظمة التجارة العالمية.

ويوضح الجدول رقم (١) تقسيمات بعض الدول العربية بناء على إلتحاقها بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ومنظمة التجارة العالمية.

وفى إطار النظام المتعدد الأطراف نجد أن الدول العربية التى إنضمت إلى منظمة التجارة العالمية أو فى طريقها للانضمام إتبعت سياسات تحررية بشكل أكبر إذا ما قورنت بالدول العربية التى لم تنضم بعد لمنظمة التجارة العالمية. وعلى الصعيد الإقليمى نجد أن الدول العربية تعمل على تنشيط تجارتها مع الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الأمريكية حتى وإن كانت التوقعات بشأن إزدهار التجارة مع هذه الدول ليست بالشكل التفاؤلى المتوقع.

جدول رقم (١)

تصنيفات بعض الدول العربية فيما يتعلق بانضمامها للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة ومنظمة التجارة العالمية

دول قديمة العضوية فى الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية	دول إنضمت حديثًا لمنظمة التجارة العالمية	دول فى مرحلة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية	دول فى مراحل أولية للانضمام للمنظمة أو لم تقدم بعد للانضمام
البحرين	الاردن	لبنان	العراق
مصر	عمان	اليمن	فلسطين
الكويت	السعودية		سوريا
قطر			
الامارات العربية المتحدة			
تونس			
المغرب			

المصدر: منظمة التجارة العالمية

http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org٦_e.htm

الجانب السياسى لهذه الاتفاقيات وأسلوب الجزرة والعصا الذى تتبعه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى فيما يتعلق بالدعم المالى والفنى كانت من الأسباب الرئيسية وراء هذا التحمس للدول العربية. وفى حالات عديدة نجد أن درجة التحرير التى قامت بها الدول العربية فى إطار إتفاقيتها الإقليمية مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبى كانت أكبر بكثير من إلتزامتها فى إطار منظمة التجارة العالمية أو إتفاقيتها الاقليمية. وفى أحيان أخرى كانت الاتفاقيات الإقليمية مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبى (مثل إتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة أو إتفاقية التجارة الحرة بين لبنان والاتحاد الاوربى) العامل الأساسى والدافع الرئيسى للقيام بإصلاحات وتحرير فى مجال السياسة التجارية.

ويلاحظ أن ظاهرة إنتشار إتفاقيات التجارة الإقليمية انتشرت بكثرة بين كثير من الدول العربية كحال مصر والأردن، حيث إنضمت كل منهما إلى على الأقل ستة إتفاقيات إقليمية مع دول متقدمة ودول نامية بينما نجد أن دول أخرى مثل اليمن لم تنشط فى هذا المجال.

وإتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى تمثل اطار قوي فعال لتحرير التجارة بين الدول العربية. وهناك العديد من المؤشرات الإيجابية التي تؤكد على احتمالية كبيرة للنجاح لهذه الإتفاقية. ولكن تفتقر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى نظام مؤسسي قوي قادر على حل المنازعات بين الدول العربية وكذلك تفتقر إلى ما يسمى بالتكامل العميق مثل المواصفات الموحدة واتفاقيات الإعتماد المتبادل والتي من شأنها أن تساعد على تنشيط التجارة بين الدول العربية. وتلعب الخدمات دوراً هاماً فى العلاقات التجارية العربية.

وقد وقعت بالفعل الدول العربية إتفاقية إطارية على المستوى الإقليمى للبدء فى تحرير الخدمات عام ٢٠٠٣ وبالرغم من القيام بعدد من جولات التفاوض وصل إلى ٤ جولات إلا أنه لم يحدث تحرير إضافى للخدمات حتى الآن ويوضح الجدول رقم (٢) إلتزامات الدول العربية فى إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية ونلاحظ أن الدول الأعضاء القدامى فى الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة لم تقدم إلتزامات لتحرير قطاعتها الخدمية مثل ماليزيا، ولكن الدول العربية المنضمة حديثاً كالأردن والسعودية وكان ضغط عليها من قبل الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية لتقديم إلتزامات أكثر.

وهناك عدة مشاكل تعوق إزدهار التجارة بين الدول العربية فى السلع على عكس الخدمات التى تتمتع بإمكانية مرتفعة للازدهار خاصة فى ظل تنوع هياكل الانتاج. ومن المنتظر أن يكون لتحرير التجارة أثر إيجابى على تجارة السلع.

جدول رقم (٢)

إلتزامات الدول العربية فى إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

البحرين	٢٢
مصر	٤٤
الأردن	١١٠
الكويت	٦١
عمان	٩٨
قطر	٤٦
المغرب	٤٥
تونس	٢٠
الأمارات	٤٦
السعودية	١٢٠

المصدر : منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٨)

Country Profiles of WTO database (٢٠٠٨)

ومن الممكن أن تلعب إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى دور هام فى عملية التنمية فى الدول العربية إذا ما أحسن تنفيذها من خلال إتساع التجارة السلعية والخدمية وزيادة إنتقال العمالة. وفى حقيقة الأمر يمكن لاتفاقية التجارة الحرة أن تعالج مشكلة الدول العربية فى تركز توفر العمالة فى دول ونقصانها فى دول أخرى. وإلى الآن إلتزمت الدول العربية بتنفيذ قواعد إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً للتوقيت الزمنى المتفق عليه وهو ما يعد بادرة طيبة يمكن أن يبنى عليها تعميق التجارة بين الدول العربية لتحقيق أغراض التنمية.

ويمكن القول أن الدول العربية لم تستخدم السياسة التجارية بشكل فعال لتحقيق سياسة موجهة للتصدير كما هو الحال فى ماليزيا. وغالباً ما كانت سياسات التصدير فى الدول العربية معاقة بسبب نقص الاصلاحات الوطنية، ومن ثم ضعفت العلاقة بين الاجراءات المتعلقة بالسياسة التجارية التى إتخذتها الدول العربية وبين نتائج هذه السياسة وأثرها على النتيجة وذلك بسبب ضعف الرؤية وغياب الاصلاحات المحلية المصاحبة

واللازمة لنجاح هذه السياسات ومن هذه السياسات المصاحبة والتى كان يجب إتباعها سياسات تسهيل التجارة، إصلاح الجمارك، توفير تمويل للتصدير والاجراءات البيروقراطية الآخرى التى عاقت من تحقيق الآثار الايجابية لسياسات تحرير التجارة. وغياب هذه السياسات المكملة زاد من درجة عدم الشفافية وعدم اليقين فى بيئة الأعمال. وكانت النتيجة الحتمية ضعف الآداء التصديرى لأغلبية الدول العربية فيما يتعلق بالسلع المصنعة. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٣) والذى يوضح هيكل صادرات الدول العربية ويقارنها بماليزيا ويتضح من الجدول تركز الصادرات الماليزية فى السلع المصنعة مثل الماكينات ووسائل النقل بعكس الحال فى الدول العربية.

جدول رقم (٣)

هيكل صادرات الدول العربية وماليزيا (٢٠٠٥،٢٠٠٠،١٩٩٥)

المصدر : بيانات من UNCTAD Handbook of Statistics, online-version.

الدولة	السنة	الغذاء	السلع الزراعية	الموارد الاولية والمعادن	الوقود	المنتجات الكيميائية	الحديد	الماكينات ووسائل النقل	السلع المصنعة الاخرى	أخرى	المجموع
ماليزيا	١٩٩٥	٤,٨	١,٢	٥,٩	٢,٣	٧,١	٠,٠	٦٠,٠	١٦,٣	٢,٣	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	٤,٣	١,٣	٤,٢	٤,٨	٧,٢	٠,٠	٦٢,٦	١٣,٩	٤,٨	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	٥,٢	١,٣	٥,٨	٩,٠	٧,٨	٠,٠	٥٥,٢	١٤,٠	٩,٠	١٠٠,٠
البحرين	١٩٩٥	٢,٨	٠,٠	٢٥,٩	٥٢,٣	٦,٤	٤,٥	١,٧	٦,٣	٠,١	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	٠,٩	٠,١	١٦,٠	٧٢,٥	٢,٤	٠,٣	١,٠	٦,٨	٠,٠	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	٠,٥	٠,٠	١٢,٨	٨٠,٠	٢,٧	٠,١	١,٥	٢,٤	٠,٠	١٠٠,٠
مصر	١٩٩٥	٩,٩	٦,١	٦,٤	٣٧,٣	٥,٨	٤,٦	٠,٦	٢٩,٢	٠,٠	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	٨,٠	٥,٠	٣,٩	٤١,٩	٦,٦	٢,٨	١,٠	٢٨,٠	٢,٨	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	٩,٨	٧,٠	٣,٦	٤٣,٢	٥,٦	٦,٦	١,٤	١٦,٩	٥,٩	١٠٠,٠
العراق	١٩٩٥	٠,١	٠,٢	٠,٠	٩٢,٨	٠,٦	٠,٠	٦,٠	٠,٣	٠,١	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٩٩,٧	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	٠,٧	٠,١	١,٣	٩٧,٥	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠

الأردن	١٩٩٥	٢٢,٣	١,٨	١٩,٨	٠,٠	٢٧,٠	٠,٥	١٣,١	١٤,٤	١,٢	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	١٤,٠	٠,٦	١١,١	٠,٠	٢٢,٢	١,٢	١٩,١	٣١,٣	٠,٤	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	١٥,٠	٠,٣	١٢,٣	٠,٢	٢٠,٩	٠,٧	١٢,٣	٣٨,٠	٠,٣	١٠٠,٠
الكويت	١٩٩٥	٠,٣	٠,٠	٠,٣	٩٤,٧	٢,٠	٠,٠	١,٤	١,٣	٠,٠	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	٠,٣	٠,١	٠,٢	٩٣,٥	٤,٣	٠,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٠	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	٠,٢	٠,١	٠,٧	٩٢,٦	٤,٩	٠,٢	٠,٦	٠,٨	٠,٠	١٠٠,٠
لبنان	١٩٩٥	١٩,٥	١,٥	٨,١	٠,١	١٢,٥	٠,٤	١٤,٤	٤١,٤	٢,١	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	١٨,٤	١,٨	٦,٩	٠,٢	١٣,٥	٠,٤	١٢,٣	٣٩,٨	٦,٧	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	١٤,٣	١,٢	١٠,٤	٠,٣	١٠,٣	٠,٥	١٦,٧	٣٥,٢	١١,١	١٠٠,٠
عمان	١٩٩٥	٥,١	٠,٠	١,٨	٧٨,٦	٠,٤	٠,١	٩,٦	٣,٧	٠,٦	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	٣,٧	٠,٠	٠,٩	٨٢,٥	٠,٩	٠,٣	٨,٣	٢,٩	٠,٥	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	٢,٥	٠,٠	٠,٨	٨٥,٧	١,٥	٠,٧	١,٧	١,٨	٥,٤	١٠٠,٠
قطر	١٩٩٥	٠,٤	٠,٠	٠,٢	٨٠,٢	١١,٢	٤,٥	١,٣	٢,٢	٠,٠	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	٠,٤	٠,٠	٠,١	٨٩,٥	٥,٣	١,٤	١,٢	٢,١	٠,٠	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	٠,١	٠,٠	٠,٢	٨٣,٧	٥,٢	٠,٣	١,١	٠,٤	٩,٠	١٠٠,٠
السعودية	١٩٩٥	٠,٩	٠,١	٠,٦	٨٦,٨	٨,٤	٠,٥	١,٠	١,٧	٠,٠	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	٠,٦	٠,١	٠,١	٩١,٥	٥,٤	٠,٣	٠,٨	١,٢	٠,٠	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	٠,٣	٠,١	٠,٤	٨٩,٦	٨,١	٠,٢	٠,٥	٠,٧	٠,٠	١٠٠,٠
سوريا	١٩٩٥	١٢,٣	٧,٠	٠,٨	٦٢,٥	٠,٦	٠,١	٠,٨	١٥,٩	٠,٠	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	٨,٨	٤,٦	٠,٧	٧٦,٤	٠,٣	٠,٠	٠,١	٧,٤	١,٧	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	١٤,٧	٣,٦	١,١	٦٧,٦	١,٥	٠,٩	٠,٩	٨,١	١,٧	١٠٠,٠
الامارات	١٩٩٥	٣,٥	٠,٣	٤,٠	٧٢,٢	٢,٩	٠,٦	٦,٩	٨,٧	٠,٩	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	٣,٠	٠,٢	٢,٨	٧٦,٢	١,٢	٠,٢	٦,٦	٩,٤	٠,٥	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	٢,٠	٠,٢	١,٢	٤٨,١	١,٠	٠,٣	٨,٥	٩,٣	٢٩,٣	١٠٠,٠
اليمن	١٩٩٥	٢,٧	٠,٦	٠,٥	٩٤,٣	٠,١	٠,٠	٠,٩	٠,٨	٠,٠	١٠٠,٠
	٢٠٠٠	٢,١	٠,٤	٠,١	٩٦,٥	٠,٣	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٠	١٠٠,٠
	٢٠٠٥	٤,٤	٠,٢	٠,١	٩٢,١	٠,٣	٠,٠	١,٨	٠,٥	٠,٦	١٠٠,٠

ويوضح الجدول أن صادرات السلع الصناعية لا تمثل نسبة كبيرة من صادرات الدول العربية كما هو الحال فى ماليزيا. وهذا يرجع إلى غياب أو ضعف السياسات التجارية والصناعية فى الدول العربية ويستحوذ البترول على النسبة العظمى من صادرات دول الخليج وهو ما أدى إلى تأخر فكرة تصدير السلع المصنعة فى هذه الدول.

أما فى باقى الدول العربية فإن فكرة تنويع الصادرات وإتباع سياسات تجارية وصناعية بدأت مؤخراً كما أن تشكيل هذه السياسات كان عليه قيود كثيرة بسبب إلتزاماتهم فى إطار منظمة التجارة العالمية وذلك بسبب تأخر إلتحاقهم بالمنظمة وهو ما يمنعهم من تطبيق كثير من السياسات التجارية الصناعية التى تعتبر حمائية و التى تمنع تطبيقها المنظمة، فعلى سبيل المثال لم تستطع الدول العربية أن تربط التعريفة الجمركية عند مستويات مرتفعة كما هو الحال فى ماليزيا التى تتمتع بمرونة مرتفعة نتيجة إرتفاع التعريفة المربوطة مقارنة بالتعريفة المطبقة وهو ما يتيح لها إستخدام السياسة التجارية والصناعية بمرونة أكثر . كذلك نجد أن إستخدام السياسة التجارية فى ماليزيا كان وراؤه هدف واضح بعكس الحال فى الدول العربية والتى إنقلبت بشكل كبير من سياسات حمائية إلى سياسات متحررة على مطلقها بدون التفكير فى الآثار التنموية لهذه السياسات.

ولكن بمرور الوقت إكتسبت السياسة التجارية أهمية أكبر فى الدول العربية وإتبعت سياسات حرة خاصة فى ظل الالتزامات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الاقليمية. ولكن لا نجد مثيل لتطبيق السياسة التجارية فى ماليزيا والدول العربية، حيث نجد أن بعض الدول العربية إتبعت سياسات تجارية أكثر حرية أو أكثر حمائية مقارنة بماليزيا متمثلة فى التعريفة الجمركية ودعم الصادرات على سبيل المثال.

ومن ثم نجد أن السياسة التجارية لم تستخدم فى الدول العربية لتحقيق أغراض تنموية كما هو الحال فى ماليزيا. وليس من المتوقع أن يمثل إنضمام الدول العربية لاتفاقيات تجارة إقليمية بينهم نفس الأثر الايجابى على التنمية الرفاهيه كما هو الحال فى ماليزيا وذلك لأن تجارة الدول العربية بسبب هياكل الانتاج والتصدير بها لاتسمح لهم بالاستفادة منما يسمى intra industry تجارة (وهى التجارة فى نفس السلع مثل السيارات على سبيا المثال وهى دليل على التقدم الصناعى) حيث يتركز إنتاجهم وتصديرهم فى سلع أولية أو بترول. وذلك على عكس حال ماليزيا وتجارتها مع جيرانها والتى تتسم باتساع نطاق intra industry تجارة. وهذا يعنى أن قدرة إستخدام الدول العربية لاتفاقيات التجارة الاقليمية بينهم محدودة مقارنة بماليزيا.

(٣)

كيف يمكن تنشيط العلاقات التجارية بين الدول العربية وماليزيا

أغلبية الدول العربية تتركز تجارتها جغرافياً مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية ولا تمثل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة جغرافية هامة لهم تجارياً وذلك بإستثناء عمان وبدرجة أقل السودان واليمن. وفقاً للـــ WTO(٢٠٠٨) لم تظهر ماليزيا ضمن أكبر خمس شركاء تجاريين لأى دولة عربية. وهذا النمط التجارى التاريخى والذى يتسم بالضعف له أسباب تاريخية وأسباب إقتصادية.

الأسباب التاريخية تتمثل فى الربط التاريخى بين كثير من الدول العربية كدول المغرب العربى بمناطق أخرى كالاتحاد الأوروبى والتى إذا ما إقترنت بالقرب الجغرافى تفسر أسباب ضعف التجارة بين هذه الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا ومنها ماليزيا.

ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن تركز صادرات كثير من الدول العربية فى البترول والبتروكيماويات والسلع الأولية كان له تأثيرسلبى على التجارة بين الدول العربية وماليزيا. ولكن هناك أسباب عديدة تدعو للتفاؤل بتحسن هذا الوضع فى المستقبل منها حركة التصنيع الظاهرة بسرعة وبوضوح فى العديد من الدول العربية وعمليات التعهيد (outsourcing) والعولمة هى كلها عوامل أدت إلى تقوية العلاقات الصناعية والتجارية بين كافة الدول على مستوى العالم. كما أن التقدم التكنولوجى وإتساع نطاق تجارة الخدمات من العوامل التى قد يكون لها تأثير إيجابى على إحتمالايات نمو التجارة بين الدول العربية وماليزيا. ولكن هذه الآفاق لابد من أن تصاحبها سياسات حادة لكى تتحقق نذكر عدد منها:

١- لابد من وجود تنشيط للعلاقات الدبلوماسية والتجارية بين ماليزيا والدول العربية. فتواجد ماليزيا فى مجال الأعمال فى الدول العربية بصفة عامة ضعيف إذا ما قورن بتواجد دول أخرى منها دول فى جنوب وشرق آسيا مثل سنغافورة وأندونسيا. والسبب وراء هذا الضعف والتواجد التجارى والصناعى يرجع غالباً لضعف العلاقات

والتوجه السياسى على كل من الجانبين العربى والماليزى. بالاضافة إلى ذلك فإن تزايد الدور السياسى والاقتصادى للصين والهند مع الدول العربية من شأنه أن يجعل تركيز الدول العربية منصباً على تقوية العلاقات مع الهند والصين وقد يكون ذلك على حساب دول آسيا الأخرى كماليزيا .

٢- يمكن البدء فى التفكير لعقد إتفاقية تجارة حرة بين الدول العربية أو مجموعة منهم وماليزيا. ومن المتوقع أن تلقى هذه الفكرة إهتماماً وترحيباً خاصة بعد إنتشار ظاهرة عقد هذه الاتفاقيات لدى الدول العربية وماليزيا وأيضاً بدء بعض الدول العربية فى عقد مثل هذه الاتفاقيات مع دول جنوب شرق آسيا كما هو الحال مع سنغافورة.

٣- يجب إستخدام الوسائل الموجودة حالياً لتنشيط التجارة بين ماليزيا والدول العربية مثل الاعتماد على البنك الاسلامى للتنمية ومنظمة التعاون الاسلامى، حيث يمكن توفير قواعد بيانات عند الفرص المتاحة للتجارة والتعاون الصناعى وتوفيرها لدى الطرفين.

٤- يجب أن تلعب القيادة السياسية على الجانبين دوراً أكبر لتنشيط العلاقات الاقتصادية وهى من الأمور الغائبة حتى الآن.

٥- يجب أن يتم التركيز بشكل أكبر على الخدمات كمحرك للعلاقات التجارية خاصة فى ظل تزايد الاهتمام بتجارة الخدمات فى كل من ماليزيا والدول العربية وتعاظم الدور الذى تلعبه الخدمات فى إقتصاديات هذه الدول.

٦- يجب التركيز على تنشيط العقود الخاصة بالتعهيد وهو أمر مواتي نتيجة تبوأ ماليزيا مراكز أعلى فى القاعدة الصناعية ودخولها فى مجالات تحتاج لتكنولوجيا مرتفعة وحاجتها إلى توسيع شركائها التجاريين بعيداً عن اليابان والصين. وتمثل الدول العربية نموذج ملائم لماليزيا فى هذا الإطار.

خاتمة

أوضح الفصل أن ماليزيا والدول العربية تبنت نماذج مختلفة من السياسة وأن ماليزيا كان لديها رؤية واضحة لسياستها التنموية وبالتالى رسمت سياستها التجارية بناء على هذه الرؤية ولكن الوضع كان مختلفاً فى الدول العربية، حيث لم تتاح لها نفس الفرصة أما بسبب الاعتماد الزائد على البترول أو تبوأ سياسات إحلال محل الواردات.

أوضح الفصل أيضاً ضعف العلاقات التجارية بين ماليزيا والدول العربية وذلك راجع لأسباب إقتصادية وأسباب تاريخية بالإضافة إلى البعد الجغرافى.

وقد حملت التجربة الماليزية عدد من الدروس المستفادة للدول العربية تمثلت فيما يلى:

- يجب على الدول العربية أن تتبع سياسات تجارية أكثر إتساقاً فيما يتعلق برؤيتها للتنمية. وهذا يعنى ضرورة وجود مؤسسات تساعد على تنشيط التجارة كما هو الحال فى ماليزيا من أجهزة ووسائل تعمل على تسهيل التجارة وتوفير تمويل للصادرات وهى أمور هامة لنجاح السياسات التجارية.
- يجب على الدول العربية التركيز على "ما وراء الحدود " فيما يتعلق بالسياسات والاصلاحات وذلك فيما يتعلق بالمواصفات والاجراءات المحلية التى تعوق التجارة وخاصة فيما بينهما فى إطار إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.
- يجب على الدول العربية ضمان الشفافية وآليات المحاسبة عند عقد الاتفاقيات التجارية ومن ثم يجب الاهتمام بآلية فض المنازعات.
- يجب على الدول العربية تعميق العلاقات التجارية بينهم وذلك فيما يتعلق بتجارة الخدمات وحرية إنتقال العمالة.

- يجب أن تتنبه الدول العربية إلى المأرب السياسية وراء عقد إتفاقيات تجارة مع دول متقدمة كالاتحاد الاوربى والولايات المتحدة وأن تعمل على عدم التأثير السلبى للهيمنة السياسية لهذه الدول على تجارتها.
- وآخيراً فإن آفاق تنشيط التجارة بين ماليزيا والدول العربية كبيرة ولكنها تحتاج إلى سياسات مسانده لكى تتحقق.

المصادر

(١) Athukorala, Prema-chandra (2005), "Trade policy in Malaysia: liberalization process, structure of protection, and reform agenda", ASEAN Economic Bulletin available on

http://www.allbusiness.com/finance/458969-1.html

(٢) Athukorala, Prema-Chandra and Jayant Menon (1996), **"Globalization, Employment and Equity: The Malaysian Experience"**, Study undertaken as part of the ILO/EASMAT project on Strengthening the Capacity of the Social Partners for Effective Employment Strategies in the Context of Globalization and Liberalization

(٣) Chirathivat, Suthiphand and S. Mansoob Murshed (2001), **"Globalization and Openness: Lessons from Recent Crisis in South East Asia"** United Nations University WIDER, Discussion Paper No. 2001/35.

(٤) World Trade Organization (2005), **Trade Policy Review for Malaysia**, **WT/TPR/S/156,** 12 December 2005

الفصل الخامس

التعليم فى ماليزيا والعالم العربى: رؤية مقارنة

أ.د. حسن بصرى، أ. ثريا أحمد

مقدمة

إنه لشيء جميل أن تجمع ماليزيا وشقيقاتها في الديانة المعتنقة من الدول العربية هذه المرة في ساحة واحدة وهي ساحة التعليم من أجل إلقاء نظرة فاحصة في خطوات كل واحدة منها في هذا المسار. وإذا كان الفرق بين الطرفين هو الموقع الجغرافي ثم المساحة، حيث أن ماليزيا مجرد بقعة صغيرة يصعب اكتشافها بعض الشيء على خريطة العالم. بينما العالم العربي عبارة عن البقاع المتراصّة تكوّن المساحة الشاسعة من الخليج العربي إلى المحيط الأطلنطي. ولا يعنينا هذا الفرق لأن الطرفين في النهاية تجمعهما ميزة واحدة وهي أن كلاهما أمة "اقرأ". فالريادة في التعليم ليست أمراً دخيلاً على هذه الأمة، بل من صميم الدين الذي تعتنقه. ولولا التحريض في طلب العلم والتعمق فيه لما اعتلى المسلمون الأوائل مكانتهم في كل مجالات العلوم والمعارف في أيامهم الذهبية المنصرمة. وتبقي تلك القرون من السيطرة والمجد الآن مجرد مقتنيات المتاحف وديار المخطوطات التي لا تـقُدَّر بثمن بجانب كونها من الموضوعات الشيّقة تتناولها كتب التاريخ.

وهل التاريخ يُرجع نفسه فيما يخص التعليم في البلدان الإسلامية؟ وهل نخيّب ظن المتسائلين إذا نجيب بالنفي؟ فنحن لا نرتكن إلا للحقيقة بأن التاريخ المحفوف بالإنجازات والروائع لن يستطيع أن يعيد نفسه مهما بلغ أوج مجده. وهذا النفي لا يأتي من الشعور بالتشاؤم، بل هو من صميم التفاؤل. وكيف يكون هذا الإنكار من التفاؤل؟ فالإجابة تتلخص في أن التاريخ مجرد صفحات الماضي، وأما الإنسان فهو له قدرة في استرجاع ما فقد عنه شريطة التيقظ التام واستجماع كل قواه لاقتفاء أثار مقوّمات أمجاد الماضي ثم إتيانها على صورة أكثر إبهاراً. فالآمال لاسترجاع الماضي تقع على مسئولية أحفاد هؤلاء الأبطال، وهنا يكمن التفاؤل بمقدراتهم.

(١)
التاريخ العطر في وفود الطلبة الملايويين
إلى قلاع التعليم في العالم العربي

قد سجل التاريخ أنه بفضل التجار والملاحين العرب القدامى دخل الأبناء من عالم الملايو إلى الإسلام أفواجا عن الاقتناع التام. ولم يكتف هؤلاء الأفاضل بتلقين الشهادتين عليهم، بل مكث بعضهم في هذه البقعة وقبل الاغتراب عن وطنهم العربي من أجل تعليم إخوانهم الجدد تعاليم الإسلام. وكثير منهم من استقروا وتزوجوا من الملايويات ودُفنوا في تراب عالم الملايو في سبيل نشر الدعوة. ومن تلاميذ هؤلاء من الملايويين من يتأهلون لإلقاء الدروس جنبا إلى جنب مع الدعاة من العرب والفرس والهنود. فالعلماء حينئذ لهم هيبة ومكانة عالية جداً في قلوب المحليين. ومن التلاميذ الملايويين من له طموح لاكتساب مزيد من المعارف في العلوم العربية والدينية وعلم الفلك ورأوا أنه لا سبيل إليه إلا بالإبحار نحو المصدر الأم المستقر في الوطن العربي. وكانت مكة المكرمة هي مقصدهم وكانت بقعة مباركة عزيزة على قلوب الملايويين – وستزال هكذا إلى يوم الدين – بصفتها الأرض المقدسة والقبلة يتجهون إليها في صلواتهم. وزادتها العزة لكونها أيضا قبلة لطلبة العلم حيث أنها عامرة بعلماء الدين علاوة على وفود العلماء الآخرين من أقطار البلدان العربية والإسلامية في موسم الحج والعمرة. وقد تتلمذ على أيدي هؤلاء الجهابذة الجم الغفير من أبناء عالم الملايو ليرجعوا بعد ذلك إلى وطنهم يعلِّمون الناس صحيح الدين.

وشهد التاريخ الزيادة الملحوظة في سفر الأبناء الملايويون إلى الحجاز لطلب العلم في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. والطلبة العائدون إلى أرض الوطن استقبلهم الناس بحفاوة، بل خصصوا لهم الأماكن لمزاولة التدريس. وفي غرب ماليزيا – التي تُعرف آنذاك بـ"أرض الملايو" (Tanah Melayu) – كانت هناك مناطق عدة لها صيت وسمعة طيبة في التعليم الديني وأشهرها "كلنتن"(Kelantan). [1] وبسبب شهرتها في هذا المجال لقبوها بـ"شُرفة مكة" (forecourt of Mecca) كأنها مدخل المحليين إلى العلوم الدينية العامرة في المدينة المقدسة، مكة المكرمة. وذكر المؤلف الشهير الشيخ

إدريس المربوي، وهو من أبناء الملايو الذي تلمذ على أيدي علماء مكة ومصر واستقر بعد ذلك في القاهرة في فترة طويلة، أن التمكُّن العلمي لعلماء كلنتن المنشغلين في التدريس بمسجد المحمدي بمدينة "كوتا بهارو" بالفعل كان يضاهي مستوى العلماء الذين كانوا يلقون الدروس في فناء المسجد الحرام بمكة[٢] ثم مصر الأزهر الشريف التي تفرض نفسها كأبرز قلعة لمجال التعليم الديني لا يستطيع أحد أن يضع ذكرها في الهامش لما لها من دور عظيم في المجتمعات الإسلامية. فالأزهر الشريف بدأ الأبناء الملايو يتوجهون إليه في منتصف العشرينيات من القرن الماضي لينتهلوا من بحور معارف علمائه الأفاضل. ومن أهم الأسباب لاختيار هذا الاتجاه الجديد هو سقوط المدينة المقدسة إلى هيمنة آل السعود المؤيدين للوهابيين في أكتوبر ١٩٢٤.[٣] وأبى الملايويون أن يفوتهم بريق التنوير في العلوم العربية والدينية، لذلك بعثوا أولادهم إلى مصر ليقتبسوا من أضواء معارفها. ولم يخيب الأبناء آمال آبائهم إذ رجعوا حاملين الخيرات من أرض مصر المتمثلة في تعاليم الدين، بل تجاوزوا ذلك لما نقلوا الأفكار والمواقف للمشائخ البواسل تجاه الاستعمار الغربي. وسجل تاريخ ماليزيا دور أبنائهم المتخرجين من الأزهر الشريف وهم أبرز من نادوا بالاستقلال من قبضة المستعمر الإنجليزي متأثرين بمواقف مشائخهم، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده.[٤]

(٢)

بعد الاستقلال: الاستعمار الغائب الحاضر في دنيا التعليم في ماليزيا والدول العربية

إن كلمة الاستعمار هي أبغض كلمة بالنسبة للشعوب المحتلة لما فيها من معاني الإهدار للكرامة والإهانة والظلم وغيرها من المعاني من نفس الأوتار. ورغم حدوث مثل هذه المعانات، لا مجال لإنكار الفوائد القلائل التي جلبتها إلينا أيام الاستعمار المتمثلة في نظم الحياة الحديثة المعاصرة، ومنها نظام التعليم. فبعد سقوط المسلمين من أعلى قمة في التحضر والتمكن العلمي إلى الدرك الأسفل، ارتضوا أن يعكفوا فقط في دراسة القرءان

والسنة والأحكام كأن العلوم الدنيوية باتت من الساحة المغلقة أمامهم. وقد كان المستعمرون يرون أن إتاحة فرص التعليم العصري لأبناء الطبقة الأرستقراطية كحيلة لترسيخ أقدامهم على الأراضي المحتلة. وكيف لا، فهؤلاء الأبناء نتاج التربية الاستعمارية المنبهرون بالغرب.سوف يؤيدون مصالح من يُغَذون أفكارهم ولو بطريقة غير مباشرة. ومن هذا البصيص، بدأ أبناء الدول الإسلامية يتطلعون على المعارف التي كان أجدادهم روادا لها قبل أن طورها الغرب من العلوم، والطب، والهندسة، والرياضيات، والفنون، وغير ذلك. وهذا من الفوائد التي جلبه إلينا الاستعمار رغم أنه كان يُقدَّم لنا بنية خبيثة. وشيئاً فشيئاً اقتنع الناس بالتعليم على غرار هذا النظام وأصبح التعليم ليس حكرا على الطبقة المعينة، بل يُفتح بابه للكل على مصراعيه.

ونزح الاستعمار عن الدول تاركاً آثاره خاصة في دنيا التعليم ذي الجذور الغربية. لم يعد التعليم على هذا المنوال مناسباً لأجيال بعد الاستقلال ولا بد أن يعرض للتعديل حتى يواتى الأوضاع المحلية من الديانات والثقافات والمتطلبات الخاصة لهم. كما تُجرى التعديلات في ماليزيا – كانت اسمها ملايا عقب الاستقلال حتى تم تغييره عام ١٩٦٣– من المناهج، وتبديل اللغة الواسطة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة الملايوية، وغيرهما من التغييرات؛[٥] تجرى كذلك في الدول العربية وأهمها هو التعريب. وكل ذلك يعد من الإجراءات والاحتياطات الطبيعية للشعوب تعزّ أوطانها حرصاً على إبقاء الهوية الإسلامية والشرقية.

وأمام المبادرات لاسترجاع الهوية، نحن نقف أمام الحقيقة المرة وهي أن الآثار التي تركها الاستعمار تبدو متأصلة ومتعمقة حتى توغـلّت أعماق داخلنا بجذورها العنيدة صعبة استئصالها وإزالتها إلا بشق الأنفس. وكأن الاستعمار لما ولى ظهره تاركاً الأرض لصاحبها، تركها وهو واثق من أن الثاني سيأتي إليه في النهاية متوسّلاً راجياً. نستطيع أن نقول إن أنجح جانب من هذه المبادرات على الإطلاق هو تغيير المناهج. أما تبديل اللغة المستخدمة في مناهج التعليم فهو لا يُكتب له النجاح كليا إلى هذا الحين.

وفي إلقاء الضوء على وضع ماليزيا في هذا الشق، نتوصل إلى أن نظام التعليم الوطني حريص على أن تكون اللغة المستخدمة هي اللغة الرسمية للدولة وهي اللغة

الملايوية.[٦] وبالفعل استطاع أن يعد المناهج للطلبة بهذه اللغة باستثناء في بعض الكليات المرموقة في الجامعات مثل الطب والهندسة فمازالت تبديل اللغة المستخدمة من الإنجليزية إلى الملايوية من الأمور المستحيلة. بل في حالة نجاح استخدام اللغة الملايوية في المجالات التقنية وكليات التجارة والكليات النظرية، سيكون الطلبة الذين لا يجيدون اللغة الإنجليزية قليلي الحيلة للوصول إلى التميز والتفوق لأن معظم المراجع باللغة الإنجليزية. وبدلاً من المعالجة أو الحل لهذا الخلل في التعليم العالي، صدم المجتمع الماليزي بقرار استخدام اللغة الإنجليزية في تدريس المادتين؛ العلوم والرياضيات في المدارس، وهو بذلك يعاني الفشل بعد الفشل.

حقاً، أن السلك التعليمي في ماليزيا في حيرة وفي صراع بين الاعتزاز الكامل للغة القومية وبين الاضطرار إلى التماس العذر في تدريس بعض المجالات باللغة الإنجليزية لحاقاً بالصعود إلى القمة في عصر العولمة. وهذه الحالة تُترجم في سيناريو الآتي ذكره الذي كان مستهلّه هو صدور قرار تدريس المادتين العلوم والرياضات بالإنجليزية للصف الأول الابتدائي السنة الأولى الإعدادي بداية من عام ٢٠٠٣. وهذا القرار الذي يثير الجدل تحرص وزارة التربية والتعليم في تنفيذه بالتدريج حتى لا يكون صدمة وإحباطاً لبعض الطلبة. وهذا التدريج يتمثل في إجراء الامتحانات في المادتين مستخدما اللغتين الماليزية والإنجليزية وللطالب حرية الاختيار في كتابة الإجابة في أية منهما. وانتهت إجراء الامتحانات على هذا النهج بحلول عام ٢٠٠٨ حيث إجراؤها كلياً باللغة الإنجليزية.[٧]

وإذا الماليزيون فوجئوا بإصدار قرار آخر جديد يفيد أن بحلول عام ٢٠١١ سيكون التدريس للمادتين باللغة الأم وليست بالإنجليزية، وستستخدم الوزارة النهج التدريجي أيضاً في الامتحانات للرجوع إلى إلى ما كان عليه.[٨]

أما على مستوى الدول العربية، فهو تقريباً على نفس المنوال. فلا تزال الكليات المرموقة تستخدم لغة المستعمرين الذين ولّوا بالأدبار سواء كانت اللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية التي يجيدها أهل المغرب العربي، ولبنان، وجزر القمر، وجيبوتي؛

باستثناء سوريا التي تثق بقدرة اللغة العربية في أن تعود مرة أخرى كاللغة الواسطة للعلوم والمعارف كما كانت في الماضي المنصرم. فاللغة العربية فرضت سلطتها وهيمنتها في كل مجالات التعليم هناك.

وتعاني بعض الدول العربية الآن غزو الاستعمار ثانية في شكل اجتياح صروح التعليم الغربي في بلادهم بتشييد المدارس والجامعات الأجنبيات. ونظم التعليم المستوردة هذه لها إقبال شديد من طبقة الأثرياء لأسباب؛ منها القدرة المادية المتطلعة إلى الإقدام على التميز عمن دونهم، وصلاحتها كاختيار بديل عن سفر البنات إلى الخارج بالنسبة للمجتمعات العربية المحافِظة، وفشل بعض النظم التعليمية الحكومية في الأداء. وخوضاً في هذا السبب الأخير، نجد ردود أفعال المدارس الحكومية المتمثلة في الخوف من إلصاقها بمزيد من الفشل، فيعد قسماً آخر بالإنجليزية في صروحها إضافة إلى النظام الوطني المعتاد باللغة العربية مسايرة للعصر. وهكذا تمجيد اللغة الأجنبية في بعض البلدان العربية في طريقه إلى الصعود.

وتعاني اللغة العربية من التدهور وقلة اعتزاز بها من قبل بعض الناطقين بها، حيث يعتقدون أنها مجرد لغة للشعائر الدينية أو الطقوسات الرسمية جداً، وزادت الطين بلّة حين يشعر معلمو اللغة العربية بالدونية. إن تقلص نفوذ اللغة العربية ليس فقط بسبب غزو اللغة الأجنبية، بل أيضاً من انتشار تداول اللغة العربية العامية في وسائل الإعلام.(١٠)

ويا تُرى، ما تفسير لهذا الواقع في ماليزيا والدول العربية؟ للأسف، هذا الواقع هو أكبر دلالة على أن من يمسك بزمام عالم التعليم ليس من الدول التي نحن بصدد إلقاء النظرة على أحوال تعليمها، لا هذه ولا تلك. فالمعارف والعلوم التي لدينا مجرد قشور، ولمن أراد التعمق لا بد أن يكون في حوزته "كلمة سر"، ولم تكن كلمة سر هذه إلا اللغة الأجنبية. يقع كلا الطرفين، ماليزيا والدول العربية في حيرة بين الاعتزاز الكامل للغة القومية وبين السعي للحاق بقطار التقدم والتميز الذي لا يعترف إلا باللغة الأجنبية.

وبالرجوع إلى وضع ماليزيا، فمن ألوان التلاعب التي مارسها الاستعمار أيام سيطرته هو إلغاء الحروف العربية واستبدالها بالحروف اللاتينية. وكانت اللغة الملايوية

قبل الإسلام لغة غير مكتوبة إلى أن أدخل العرب أشياء من ثقافتهم إلى عالم الملايو؛ التي منها الكتابة بحروفهم التي يطلق عليها الماليزيون الحروف الجاوية (huruf jawi). ولو لا تمسك بعض المسلمين الغيورين على هويتهم الإسلامية لاندثرت وانقرضت هذه الحروف نهائياً عن المجتمع الماليزي دون ترك الآثار.(١١) ولكن هذا النوع من التلاعب قد نجح أيضاً في إزاحة هذه الحروف عن مكانتها العالية في نفوس الماليزيين بدليل أنها تبقى كالحروف الثانية من عبق التاريخ بعد اعتلاء الحروف اللاتينية كالحروف أكثر تداولاً الآن. وقد حدث أن تخلى بعض الماليزيين من ذوى التعليم الغربي عن هذه الحروف وجهلوها؛ منهم من لم يعرفوا القراءة أو الكتابة بها إطلاقا، ومنهم من يعرفون القراءة بها ولكن بصعوبة بالغة. وبسبب هذه الظاهرة المؤسفة ضربت الفئات العديدة ناقوس الخطر ليصل إلى مسامع المسئولين.

وسارعت وزارة التربية والتعليم الماليزية تجاوباً مع هذا التنبيه إلى احتواء هذا الخلل وأدخلت في مناهجها المساحة الكافية لتعليم الحروف الجاوية للطلبة المسلمين وأيضا لمن يرغب في تعلمها من الطلبة غير المسلمين ضمانا لعدم اندثارها.(١٢)

ومثل هذا التلاعب لتراث الشعب لم ينجح في الدول العربية لشموخ جامعة الأزهر الشريف في ذلك الوقت التي كانت تتصدى لكل محاولات الاستعمار الخبيثة. ورغم ما بذل الأزهر الشريف أقصى جهدها في قبع تلاعب هؤلاء المحتلين في البلدان العربية استطاع المستعمر الفرنسي القضاء على انتماء القليل من الإخوان في المغرب العربي لهويتهم العربية، حيث ترسيخ شخصيتهم الفرنكوفونية بانتشار تداول اللغة الفرنسية مع بقاء العربية في هيئتها العامية لا حاجة لمعرفة الكتابة بها. وقد توجس المسئولون هذه الظاهرة المخيفة وبادرت بتفقد هويتهم الأصلية التي سلب عنهم الاستعمار ثم القيام بمحاولة استرجاعها.

وكان المستعمرون أيضاً هم المسئولين في العبث بتشكيلة السكان بإيفاد أناس من المناطق الأخرى ليزحزح اللون الأصلي للأرض المغصوبة. وكان السواد الأكبر من قاطني ماليزيا هو الملايويون، ثم السكان الأصليون. أما الأعراق الأخرى من الصينيين

والعرب والفرس والهنود فعددهم في حدود ضيقة جداً. فوجود الناس من ذوي العرق البرتغالي أحفاد الغزاة المقتحمين السابقين يمكن نعتبره تغييراً طفيفاً لتشكيلة السكان. أما الأفواج من المهاجرين الذين أوفدتهم السلطة البريطانية من الصين والهند بحجة تشغيلهم في مناجم القصدير ومزارع المطاط، فهي التي غيرت الكثير من الملامح الأصلية لتشكيلة السكان في ماليزيا. ومن إثرها، تغير وضع عرق الملايو من ذي الأغلبية الساحقة على وجه هذه البقعة من الأرض إلى الأغلبية المذهولة بنزوح العروق الأخرى التي تكاد أن تزيح تواجدهم البارز على أرضهم.(١٣)

وفي النهاية، الملايويون أناس طيبون ومتفاهمون لهم استعداد أن يقبلوا الأعراق الأخرى ليعيشوا في سلام وأمان. وبالنسبة للتعليم، فما زال أبرز العرقين من الأقليات وهما الصيني والهندي لكل واحد منهما المدارس الوطنية النوعية (vernacular schools) التي تستخدم اللغة الأم كاللغة الواسطة مع كون اللغة الملايوية هي المادة الإجبارية.(١٤)

كما لعبت أيضاً أيادي المستعمرين العابثة في المنطقة العربية بدايةً بإحداث الشق بتهجير اليهود من الغرب إلى قلب فلسطين. وهذه الأزمة المغروسة نبتت وشمخت ومسكت بقوة الأرض الخصبة المغصوبة وأصرت أن تمد أغصانها السامة إلى البلدان العربية التي تحيطها كلما تسنح لها الفرصة. وهذا الاستيطان الجائر من كوارث العالم العربي إلى الآن الذي ينال التعليم قسطا من مخططاته التدميرية. وبالقطع دنيا التعليم في فلسطين هو أشد تأثرا بطموحات دولة إسرائيل الدموية حيث انعدام الأمان والاستقرار. وتليها الدول العربية المجاورة من لبنان، وسوريا، ومصر.

ولن تنسى مصر أبداً دم أبنائها الأبرياء، ٣٠ تلميذاً في مدرسة بحر البقر الابتدائية الكائنة في محافظة الشرقية التابعة لمحافظة بور سعيد حالياً الذين راحوا شهداء إثر العدوان الإسرائيلي في ٨ أبريل عام ١٩٧٠.(١٥)

(٣)
صياغة التقويم الأكاديمي

وفي مجال التعليم، لكل بلد له نظام في جدولة مواعيد الدراسة وتحديد أيام العطلات الدراسية لكلا المستويين من التعليم؛ التعليم المدرسي والتعليم العالي. ولمثل هذا التنظيم غالباً العامل الجغرافي هو الذي يحدد ملامح التقويم الأكاديمي طوال السنة من تصنيف أيامها إلى أيام الدراسة، وأيام العطلات، وأيام إجراء الامتحانات.

ونبدأ بماليزيا التي تقع في قلب جنوب شرق آسيا وهي بلد استوائي ولا تطرأ عليها الفصول الأربعة. فالجو يميل إلى الحرارة بالمعدل يتراوح بين ٢١ درجة إلى ٣٢ درجة تصاحبه الرطوبة العالية بالمعدل اليومي ٨٠%. والفرق الوحيد في حالاتها الجوية طوال السنة هو أن هناك الموسمَين؛ موسم الجفاف (dry season) الذي تقل فيه الأمطار، وموسم الأمطار(wet season) الذي تكثر فيه الأمطار مما قد يحدث من إثرها السيول أو الفيضانات أو الانزلاقات الأرضية. فهذا الموسم يحدث في شرق ماليزيا والساحل الشرقي لغربها من شهر أكتوبر إلى شهر فبراير؛ ويحدث في الساحل الغربي لغرب ماليزيا من منتصف شهر مايو إلى شهر سبتمبر. ومن أشد الكوارث الطبيعية تهديداً لمزاولة الحياة اليومية وأكثرها حدوثاً هو الفيضانات التي تحدث في الساحل الشرقي لشبه جزيرة ماليزيا سنويا في أواخر السنة وقد تمتدّ إلى بداية السنة التي تليها.[١٦] ولا شك أن المناخ له دور في جدولة برامج التعليم طوال السنة. لذلك نجد أن بداية الدراسة في ماليزيا بالنسبة للمراحل المدرسية تبدأ من بداية شهر يناير إلى منتصف شهر نوفمبر، وتعقبها عطلة نهاية السنة. وتتخلل بين بداية الفترة الدراسية ونهايتها العطلات؛ أولاها، عطلة منتصف الفصل الدراسي الأول لمدة أسبوع من بداية النصف الثاني من شهر مارس، وثانيتها عطلة منتصف السنة لمدة أسبوعين من بداية شهر يونيو، وثالثتها عطلة منتصف الفصل الدراسي الأخير لمدة أسبوع في أواخر شهر أغسطس. والجدول الآتي هو التقويم الأكاديمي لمدارس ماليزيا الموضّح لأجندة التعليم لها طوال السنة.

جدول رقم (١)

التقويم الأكاديمى لمدارس ماليزيا

الشهور	النصف الأول من الشهر		النصف الثاني من الشهر		
يناير	⇐ بداية الدراسة				الفصل الدراسي الأول
فبراير					الفصل الدراسي الأول
مارس			عطلة منتصف الفصل ١		الفصل الدراسي الأول
أبريل					الفصل الدراسي الأول
مايو					الفصل الدراسي الأول
يونيو	عطلة منتصف السنة				الفصل الدراسي الثاني
يوليو					الفصل الدراسي الثاني
أغسطس				عطلة منتصف الفصل ٢	الفصل الدراسي الثاني
سبتمبر					الفصل الدراسي الثاني
أكتوبر					الفصل الدراسي الثاني
نوفمبر			نهاية الدراسة ⇐		الفصل الدراسي الثاني
ديسمبر	عطلة آخر السنة				
المصدر: وزارة التربية والتعليم الماليزية (Kementerian Pelajaran Malaysia, 2009) [١٧]					

وأما على مستوى التعليم العالي، فبداية السنة الدراسية تبدأ في شهر يوليو حيث الفصل الدراسي الأول الذي يمتد إلى منتصف النصف الأخير من شهر نوفمبر وتعقبه العطلة لمدة خمسة أسابيع. وتتخلل بين نهاية الفصل الدراسي الأول ونهايته العطلة لمدة أسبوعين أو العطلتين كل واحدة منها لمدة أسبوع. ثم يأتي الفصل الدراسي الثاني في شهر ديسمبر إلى منتصف النصف الأول من شهر مايو، وتعقبه عطلة آخر السنة الدراسية لمدة ٧ أسابيع. وتقدم الجامعة أثناء هذه العطلة الفصلَ الدراسي الخاص لبرامج الدورات التعليمية المكثفة.

جدول رقم (٢)

نموذج التقويم الأكاديمى للتعليم العالى فى ماليزيا

	الشهور	النصف الأول من الشهر		النصف الثاني من الشهر	
الفصل الدراسي الأول	يوليو	⟸ بداية الدراسة			
	أغسطس			عطلة منتصف الفصل	
	سبتمبر				عطلة خاصة
	أكتوبر				
	نوفمبر				
	ديسمبر	عطلة نصف السنة الجامعية			
الفصل الدراسي الثاني	يناير				
	فبراير			عطلة منتصف الفصل	
	مارس				
	أبريل				
	مايو	⟸ نهاية الدراسة	عطلة نهاية السنة الجامعية		
	يونيو				

المصدر: جامعة ملايا (University of Malaya, 2008) (١٨)

فالتقويم الأكاديمي لجامعة ملايا الذي بين أيدينا عبارة عن نموذج لجدولة برامج التعليم في المؤسسات التعليمية العالية. وقد يختلف التقويم الأكاديمي في الجامعة الماليزية الأخرى عن هذا النموذج اختلافاً طفيفاً وفق ما قررت لها الإدارة الخاصة لها.

وهكذا يكون روتين التعليم في ماليزيا، وهو بذلك يختلف عما في الدول العربية التي تمر عليها الفصول الأربعة. ولكون المنطقة العربية تقع في النصف الشمالي للكرة الأرضية يمر عليها فصل الشتاء في الشهور؛ ديسمبر، ويناير، وفبراير؛ ثم فصل الربيع في مارس، وأبريل، ومايو. ويأتي بعده فصل الصيف في يونيو، ويوليو، وأغسطس؛ ثم فصل الخريف في سبتمبر، وأكتوبر، نوفمبر (Season, 2009) (١٩)

فالمنطقة العربية رغم تعدد البلدان التي فيها فالجدولة لمسار تعليمها السنوي من موسم الدراسة وموسم العطلات شبه موحدة حتى في المناطق التي لا تمر عليها الفصول الأربعة في دولة الجزر القمر الإستوائية. ويستثنى عن هذا النمط في الجدولة منطقة السفانا والمنطقة الإستوائية في جنوب السودان التي تبدأ الدراسة فيها من الشهر أبريل إلى شهر ديسمبر. وبداية لموسم الدراسة في الدول العربية لكلا التعليم المدرسي والتعليم العالي من مستهل فصل الخريف إلى نهاية فصل الربيع وتعقبه عطلة نهاية السنة الدراسية في فصل الصيف. وتتخلل بين بداية أيام الدراسة ونهايته عطلة نصف السنة الدراسية في شهر يناير. فالآتي هو الجدول للتقويم الأكاديمي في جمهورية مصر العربية ليكون نموذجا للجدولة وصياغة مسار التعليم طوال السنة في الدول العربية.

جدول رقم (٣)

التقويم الأكاديمى لمراحل التعليم؛ المدرسي والجامعي في جمهورية مصر العربية كنموذج للتقويم الأكاديمي في الدول العربية

	الشهور	النصف الأول من الشهر		النصف الثاني من الشهر	
الفصل الدراسي الأول	سبتمبر	عطلة آخر السنة الدراسية			⇐ بداية الدراسة
	أكتوبر				
	نوفمبر				
	ديسمبر				
	يناير				
الفصل الدراسي الثاني	فبراير	عطلة نصف السنة الدراسية			
	مارس				
	أبريل				
	مايو				
	يونيو	نهاية الدراسة ⇐			
	يوليو	عطلة نهاية السنة الدراسية			
	أغسطس				

المصدر: وكالة أنباء الشرق الأوسط، ٢٠٠٨ (٢٠)

ونرى الجدول الذي بين أيدينا وهو عبارة عن التقويم الأكاديمي لكل مراحل التعليم في جمهورية مصر العربية، إنه مختلف تماماً عن التقويم الأكاديمي في ماليزيا. فالسنة الدراسية هنا تبدأ من أواخر شهر سبتمبر، وتستمر الدراسة إلى أوائل شهر يونيو. ثم تعقبها عطلة نهاية السنة الدراسية. وقد يختلف التقويم الأكاديمي من سنة لأخرى اختلافاً بسيطاً حسب قرار ما أو حدث ما، كما قد يطرأ اختلاف طفيف في التقويم الأكاديمي لدولة عربية أخرى عن الذي يتم صياغته في مصر.

(٤)
مواقع ماليزيا والدول العربية في الساحة التعليمية

التعليم هو المحرك الأول لآليات التحضر في حياة المجتمع، وتقاس درجة التحضر فيه بمدى الاهتمام بمخططات التعليم والسعي للترقي بمستواه. وهذا عالم التعليم الشاسع يتمدد ويتطور ويفرض نوعاً آخر من المنافسة التي تبدو أشرس ولسان حاله يقول استيلاء الساحة حتماً للجادين فقط. ومهما تتفاوت درجات الاهتمام وتحقيق التميز، لا مجال هناك للإنكار أن كل بقعة من بقاع الأرض لها بصمتها المميزة في دنيا التعليم أو على الأقل عندها استعدادات أو مقوّمات لأن تكون رائدة في أي مجال من مجالات التعليم.

وبداية، نلقي النظرة على ماليزيا لما لها من البصمات والإنجازات التي حققتها في عالم التعليم. فماليزيا الآن لها مكانتها ودورها على خريطة التعليم العالمي خاصة على مستوى منطقة جنوب شرق آسيا ثم على مستوى عالم الدول الثالث من الصين، ودول جنوب آسيا، والدول الأفريقية، والدول العربية. وقبل تحقيق ما وصلت إليه الآن، كانت قد تنبهت إلى مقومات النجاح التي تمتلكها من الاستقرار السياسي إلى حد ما، وكون تكاليف التعليم والمعيشة فيها ليست باهظة، وانتشار تداول اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية أولى، وكونها دولة إسلامية تجذب الطلبة المسلمين من المجتمعات المحافِظة، وكونها متعددة الأعراق من عرق الملايو، والعرق الصيني والعرق الهندي يجذب الطلبة المنتمين

إلى نفس الجذور من جنوب شرق آسيا، والصين الشعبية وجنوب آسيا لقلة شعورهم بالغربة عند إقامتهم في ماليزيا. وها هي الأدوات التي بين يديها تصلح لتشييد الصروح التعليمية تستغلها جل الاستغلال. ولا تتوقف أبداً عملية البحث عن سبل للترقي والتطلع وانتهاز أية فرص سانحة. ومما يميز ماليزيا في الساحة التعليمية الآن إنها تعتبر متجر (marketplace) لسوق العمل لكلا العمالة الماهرة والعمالة متوسطة المهارة في معظم دول العالم الثالث وعلى وجه الخصوص دول منطقة جنوب شرق آسيا. وهذا بجانب تمكنها في المجال الذي لا يتجزأ عن دنيا سوق العمل وهو تعليم اللغة الإنجليزية لغير الناطقين في المراكز المعدة لها لأهميتها، وانتشار تداولها في عالم التقنيات والأعمال التجارية.

فبداية الازدهار لتدفق الطلبة الأجانب إلى ماليزيا كانت عند حدوث الأزمة الاقتصادية الآسيوية في عام ١٩٩٣. ومن جرّاء هذه الأزمة عزف كثير من أبناء الدول الآسيوية المتأثرة بها عن إكمال تعليمهم في الدول الغربية العمالقة في مجال التعليم، واتجهوا إلى ماليزيا. واختيارهم لماليزيا لما رأوا فيها من الاستحقاق لتكون بديلة عن المؤسسسات التعليمية الغربية. ولم لا، فهذه المؤسسات الغربية هي نفسها تمنح حق الامتياز التجاري للمؤسسات التعليمية الخاصة في ماليزيا بمعنى أن مازالت هناك فرصة لتلقي التعليم الغربي وأقدامهم لم تبرح أرض المنطقة وبدون تعريض عملتهم الوطنية إلى الانكسار أمام العملات الأجنبية المتعالية. وشيئاً فشيئاً ذاع صيت المؤسسات التعليمية العالية في ماليزيا سواء كانت خاصة أم حكومية إلى خارج المنطقة من مناطق أخرى في القارة آسيا، والقارة أفريقيا، ثم دول الغرب.[٢١]

ثم بالاتجاه إلى الدول العربية في حصتّها من وضع البصمات في دنيا التعليم، فلها حضور طاغٍ في هذه الساحة منذ القدم لكون اللغة العربية من أهم لغات العالم. فالوفود إليها من كل فج عميق لا تتوقف ليس فحسب بسبب الابتغاء إلى تعلم هذه اللغة من ناطقيها، بل يتعدى ذلك، حيث يعتبر مسلمو العالم أجمع أن المنطقة العربية هي الوعاء للعلوم الإسلامية. فالمنطقة العربية لها سطور طويلة لقائمة المؤسسات التعليمية التي تُروي غليل المتعطشين لمعرفة اللغة العربية والعلوم الإسلامية من جامعة الملك عبد

العزيز في المدينة المنورة، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وجامعة القاهرة في مصر، وجامعة اليرموك في الأردن، وجامعة القرويين في المغرب، وجامعة أم درمان بالسودان وغيرها. ومع طول قائمة لأسماء الجامعات العربية المساهمة في نشر العلوم العربية والإسلامية، تبقى جامعة الأزهر الشريف المصرية تعتلي سطورها عند نفوس المسلمين في كل أنحاء العالم. ولم تكن الوفود إلى قلاع العلوم العربية والإسلامية من الأبناء المسلمين فقط، بل هناك أيضاً غير المسلمين من المستشرقين، وذوي الفضول لمعرفة هذه العلوم.

ومما يميز العالم العربي أيضاً إن ترابها يحتوي الكنوز من الآثار للحضارات القديمة وعلى رأسها الحضارة المصرية الفرعونية. وبجانب هذه الحضارة العظيمة، هناك الآثار للحضارات الأخرى؛ منها الحضارة البابلية السوميرية في العراق، والحضارة الفينيقية في لبنان وتونس، والحضارة الإغريقية والرومانية في مصر، وسوريا، ولبنان، والأردن والمغرب العربي، والحضارة البيزنطينية في سوريا ولبنان، والأردن، والآثار المسيحية في فلسطين، والآثار العربية في شبه الجزيرة العربية، والآثار القبطية في مصر، والآثار الإسلامية المنتشرة في كل البلدان العربية، بل لها آثار ما قبل التاريخ حول حوض البحر الأبيض المتوسط. ومن هذا الثراء يأتي الاهتمام بإنشاء الصروح التعليمية نذكرها على سبيل المثال لا الحصر كلية الآثار في جامعة القاهرة وفي جامعة الاسكندرية كلاهما في مصر، وجامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية، ومعهد الآثار والأنثروبولوجيا في جامعة اليرموك في الأردن، وكلية تاريخ الشرق القديم بجامعة حلب في سوريا. وقد يجعلون قسم الآثار من أقسام كلية الآداب كما في جامعة بغداد العراقية وجامعة صنعاء اليمانية.

ورغم أن هذه القلاع لعلوم الآثار لا يكون من أجندتها جذب مزيد من الطلبة الأجانب خارج منطقة الشرق الأوسط إليه – مع أنه بمقدورها السعي إلى ذلك –، ولكنها لها حضور ملحوظ في جذب الباحثين والأثريين من الخارج للاطلاع على الحقائق والاكتشافات الجديدة أو حضور المناسبات المتعلقة بالمجال.

وألمع اسم في مجال الآثار على الإطلاق هو العملاق المصري الدكتور زاهي حواس الذي يتلقى الترحاب من كل أرجاء العالم ليعطي المغرَمين بعظمة الآثار المصرية وبخاصة الفرعونية ما في جعبته من المعلومات والأسرار.[٢٢]

(٥)

قراءة مؤشرات دنيا التعليم في ماليزيا والدول العربية

مما لا غرو فيه أن ماليزيا لها بصماتها ومميزاتها في عالم التعليم كما أن للدول العربية مكانتها وقدراتها في هذه الساحة. وفي النهاية، إن البشر يتوقون إلى معرفة المستوى الذي قد وصلوا إليه ويهمهم أن يعرفوا تقييم الآخرين تجاه أدائهم ولا سيما إذا كان صادراً من جهة لها مصداقيتها وتكون من محلّ الثقة والاحترام حتى تكشف لهم عن الأرقام والمؤشرات التي لا تتجمّل ولا تكذب. والاحتكام إلى مثل هذه الجهة بدافع الفضول إلى معرفة الحقيقة والوصول إلى الترتيب الذي ينتمي إليه بين صفوف مجتمعات العالم، متسائلاً هل يكون ترتيبه في الصفوف الأمامية أم في الصفوف الأخيرة أم بين هذه وتلك؟ كما يهمهم أن يخوضوا موضوع الهبوط والصعود والاستقرار في دنيا المؤشرات حتى يدركوا إلى أية حركة ينتمون هل هي تؤشر إلى التقدم أم التراجع أم الثبوت في نفس المستوى؟ فعن مؤشرات حركات التعليم في ماليزيا والدول العربية، فلدينا التقرير من البنك الدولي لعام ٢٠٠٨ الذي يحتاج إلى قراءته بعين فاحصة وعقل متيقظ.

ويكون المحط الأول للفضول هو نصيب التعليم من الإنفاق في الدول المعنية. وما يلي هو الجدول لحجم إنفاق ماليزيا و١٨ دولة عربية على التعليم ويترجم هذا الحجم في النسب المئوية من الناتج المحلي القومي.

جدول رقم (٤)

نسبة إنفاق الدول العربية وماليزيا على التعليم من الناتج المحلى الإجمالى من عام ١٩٦٥ - ٢٠٠٣

الدول	١٩٦٥-١٩٧٤	١٩٧٥-١٩٨٤	١٩٨٥-١٩٩٤	١٩٩٥-٢٠٠٣
الأردن	٣,٢	٥,٢	٦,١	٦,٤
الإمارات العربية المتحدة	-	١,٣	٢,٠	١,٧
البحرين	-	٣,٣	٤,١	٣,٦
تونس	٦,٢	٥,٢	٥,٩	٦,٨
الجزائر	٦,٢	٦,١	٧,٢	٦,١
جيبوتي	-	-	٣,٣	٥,٧
سوريا	٣,٣	٥,٤	٤,٣	٣,٢
العراق	-	٤,٤	٤,٤	-
عمان	-	٢,١	٣,٦	٣,٩
فلسطين	-	-	-	٩,٥
قطر	-	٣,٦	٤,٠	-
الكويت	-	٤,١	٧,١	٦,٣
لبنان	-	-	٢,٠	٢,٩
ليبيا	-	٥,٢	٨,٤	-
مصر	٤,٧	٥,٤	٤,٨	٥,٦
المغرب	٣,٤	٦,٣	٥,٦	٥,٩
المملكة العربية السعودية	٣,٦	٦,٧	٧,٢	٦,٣
اليمن	-	-	٥,٦	٥,٨
ماليزيا	٤,١	٦,١	٥,٥	٦,٢

المصدر: معهد "يونسكو للإحصائيات (The World Bank, 2008) [٢٣]

النسب المئوية التي سجلتها الدول العربية تدل على جدية حكوماتها في الاستثمار في مجال التعليم طوال الفترة من عام ١٩٦٥ إلى عام ٢٠٠٣. وجاء المتوسط للنسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي هو حوالي ٥%، بينما المتوسط لدول شرق آسيا

وأمريكا الجنوبية أقل من ٣% .[٢٤] وفي حالة ماليزيا فإنها تساير الدول العربية في رصد اهتمام الإنفاق على التعليم.

ويبدو من الجدول، أن نسبة الإنفاق على التعليم في الدول العربية وماليزيا عموماً تتجه نحو الزيادة من فترة لأخرى. وإذا كان هناك تراجع عدة في نسبة الإنفاق، فهذا الهبوط يحدث بفرق قليل. ومعظم التراجع سُجّل في عام ٢٠٠٣ للدول؛ الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، وسوريا، والكويت، والمملكة العربية السعودية. وواقع التناقص في الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المذكورة ربما جاء نتيجة لحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وهذا الحدث غير المتوقع قد يؤثر في العالم العربي من تغير نظر العالم إليه مما يجعله يتشدد ويبالغ في توقي الحذر ليثبت للعالم أجمع أن الإرهاب ليس له مكان على أراضيه، ويضطره إلى زيادة الإنفاق في استعدادات لاحتمالات التنفيذ الإرهابي ضماناً لسلامته. ومن العالم العربي، دول تتحالف مع القوات الغربية وتنفق ببذخ إرضاء لمتطلبات الغرب وتخفيفاً لمخاوفه وتنفيذا لإرشاداته الأمنية.

وهناك مجموعة من الدول التي لم يطرأ عليه التراجع كما في الجدول؛ وهي الأردن، وجيبوتي، وعمان، وقطر، ولبنان، وليبيا، واليمن، والعراق. وفي حالة العراق، فيها ثبات على النسبة ٤,٤% من الفترتين؛ الأعوام ١٩٧٥ إلى ١٩٨٤، والأعوام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤.

وأكبر نسبة في الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي سجلته فلسطين بالنسبة ٩,٥%، وتليها تونس بالنسبة ٦,٨%، وتليها الكويت والمملكة العربية السعودية اللتان تقاسمان النسبة ٦,٣%.

والنصيب الوافر من الإنفاق في التعليم في الدول العربية هو الذي يفتح الأبواب لمزيد من الالتحاق في التعليم من سنة لأخرى وأصبح التعليم متاح الآن لمعظم سكانها.[٢٥]

وما يلي هما الجدولان؛ أولهما يشير إلى حَجم التحاق الطلبة بالمرحلة الإعدادية من النسب المئوية في كلا القيد الصافي، والوصول إلى الصف الخامس. ثم يليه الجدول يشير إلى النسب المئوية في معدل القيد الإجمالي للمرحلتين؛ الثانوية والتعليم العالي.

جدول رقم (٥)

الالتحاق بالتعليم الابتدائى فى الدول العربية وماليزيا فى الأعوام الأعوام؛ ١٩٧٠ و١٩٨٥ و٢٠٠٣؛ و % معدل القيد الصافي، والوصول للصف الخامس

الدول	١٩٧٠		١٩٨٥		٢٠٠٨	
	القيد الصافي	الصف ٥	القيد الصافي	الصف ٥	القيد الصافي	الصف ٥
الأردن	٧٨,٦	٧٨,٩	٩٤,١	٩١,٢	١٠١,١	٩٨,٨
الإمارات العربية المتحدة	–	٩٩,٧	٧٦,٥	٨٧,٩	٧١,٢	٩٤,٧
البحرين	٧٠,٦	–	٩٦,٢	٨٦,٥	٩٦,٨	٩٩,٩
تونس	٧٥,٦	٦٧,٨	٩٣,١	٨٦,٦	٩٧,٢	٩٦,٥
الجزائر	٧٦,٦	٨٥,٥	٨٦,٠	٩٣,٦	٩٧,١	٩٤,٤
جيبوتي	–	٨١,٥	٣١,٣	٩١,٦	٣٢,٩	–
سوريا	٦٩,٥	٨٨,٩	٩٤,٧	٩٥,٥	٩٨,١	–
العراق	٥٥,٤	٧٣,٧	٩٣,١	٨٤,٠	٨٧,٧	–
عمان	٢٧,١	٧٤,٠	٦٦,٤	٩٣,٥	٧٧,٩	٩٧,٦
فلسطين	–	–	–	–	٨٦,٣	–
قطر	٧١,٩	٩٦,٧	٩١,١	٩٨,٨	٨٩,٨	–
الكويت	٦٠,٦	–	٨٦,٧	–	٨٦,٠	–
لبنان	–	–	٧٧,٨	–	٩٣,٢	٩٧,٦
ليبيا	٨٥,٧	٩٠,٧	٩٦,١	–	–	–
مصر	٦٢,٨	٨٠,٦	٨٣,٧	٩٧,٤	٩٨,٣	٩٨,٦
المغرب	٣٩,١	٦٥,٨	٦٠,٧	٦٨,٩	٩٢,٠	٧٥,٦
المملكة العربية السعودية	٣٢,٤	٨٢,٦	٥٠,٩	٩٣,٣	٥٣,١	٩٣,٦
اليمن	–	–	٥١,٧	–	٦٦,٨	٦٧,٣
ماليزيا	٨٨,١	–	٩٣,٧	٩٨,٢	٩٣,٢	٩٨,٤

المصدر: معهد "يونسكو للإحصائيات (The World Bank, 2008)[٢٦]

الأرقام التي تمثل النسب المئوية في الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الدول العربية وماليزيا بالنسبة لكلا القيد الصافي والوصول إلى الفصل الخامس عموماً تشيرإلى التقدم من فترة إلى أخرى. وإذا كان هناك تراجع، فهو في القيد الصافي لعام ٢٠٠٨ في الدول؛ الإمارات العربية المتحدة ٧١,٢% بعد أن كانت النسبة ٧٦,٥% في عام ١٩٨٥، والعراق ٨٧,٧% بعد أن كانت ٨٤,٠%، وقطر ٨٩,٨% بعد ٩١,١%، والكويت ٨٦,٠% بعد ٨٦,٧%، وماليزيا ٩٣,٢% بعد ٩٣,٧%. أما التراجع في الوصول إلى الفصل الخامس فهو في حالة واحدة فقط في الإمارات العربية المتحدة، حيث الهبوط من ٩٩,٧% عام ١٩٧٠ إلى ٨٧,٩% عام ١٩٨٥، وهو بذلك قد سجلت الحالتين في التراجع. وأعلى نسبة التراجع في القيد الصافي المذكور كان من نصيب العراق حيث الفرق ٥,٤ درجات من جراء أحداث الاضطرابات التي تلحق بها في الفترة الأخيرة. ونرى نسبة القيد الصافي في الأردن لعام ٢٠٠٨ هي ١٠١,١% ولا غرابة في ذلك لأن هذا البلد معروف عنه استقباله للاجئين الفلسطينيين والعراقيين. واستضافة الأردن للاجئين تستدعي إتاحة فرص التعليم لأبناء هؤلاء، لذلك زادت النسبة المسجلة عن النسبة المفترَضة.

جدول رقم (٦)

نسبة معدل القيد الإجمالى للمرحلة الثانوية ومرحلة التعليم العالى فى الدول العربية وماليزيا للأعوام ١٩٧٠، ١٩٨٥، ٢٠٠٣

الدول	١٩٧٠		١٩٨٥		٢٠٠٣	
	الثانوية	التعليم العالي	الثانوية	التعليم العالي	الثانوية	التعليم العالي
الأردن	٣٢,٨	٢,١	٥٢,٢	١٣,١	٨٧,٤	٣٩,٣
الإمارات العربية المتحدة	٢١,٨	–	٥٤,٧	٦,٨	٦٦,٥	٢٢,٥
البحرين	٥١,٣	١,٤	٩٧,٢	١٢,٨	٩٨,٨	٣٤,٤
تونس	٢٢,٧	٢,٦	٣٨,٩	٥,٥	٨١,٣	٢٨,٦
الجزائر	١١,٢	١,٨	٥١,٤	٧,٩	٨٠,٧	١٩,٦
جيبوتي	٦,٦	–	١١,٧	–	٢١,٥	١,٦
سوريا	٣٨,١	٨,٣	٥٨,٢	١٧,١	٦٣,٢	–
العراق	٢٤,٤	٤,٨	٥٣,٨	١١,٥	٤٢,٠	١٥,٤
عمان	٠	–	٢٦,٥	٠,٨	٨٦,٤	١٢,٩
فلسطين	–	–	–	–	٩٣,٦	٣٧,٩
قطر	٣٦,٣	٤,٥	٨٢,٣	٢٠,٧	٩٦,٨	١٩,١
الكويت	٦٣,٥	٤,٠	٩٠,٩	١٦,٦	٨٩,٩	٢٢,٣
لبنان	٤١,٥	٢١,٠	٦٠,٦	٢٧,٨	٨٨,٧	٤٧,٦
ليبيا	٢٠,٨	٢,٩	٥٨,٨	٩,٢	١٠٣,٩	٥٦,٢
مصر	٢٨,٤	٦,٩	٦١,٤	١٨,١	٨٧,١	٣٢,٦
المغرب	١٢,٦	١,٤	٣٥,٤	٨,٧	٤٧,٦	١٠,٦
المملكة العربية السعودية	١٢,١	١,٦	٤٠,١	١٠,٦	٦٧,٨	٢٧,٧
اليمن	–	–	–	–	٤٥,٩	١٣,٢
ماليزيا	٣٤,٢	–	٥٣,٠	٥,٩	٧٥,٨	٣٢,٤

المصدر: ملحق البيانات ومعهد يونسكو للإحصائيات (The World Bank, 2008) (٢٧)

ويبدو من الجدول أن التحاق الطلبة بالتعليم للمرحلة الثانوية ومرحلة التعليم العالي في الدول العربية يعتبر جيداً، إلا أن هناك تحفُّظاً في المعدل المتوسط للمرحلة الثانوية

الذي سجل النسبة ٧٥%، وهو بذلك أقل عن المعدل المتوسط المسجل في منطقة شرق آسيا ٧٨% والآخر في منطقة أمريكا الجنوبية ٩٠%.[٢٨] ويلحق هذا التحفظ بماليزيا أيضاً، حيث سجلت ٧٥،٨% وهذا الحجم من الالتحاق يتخلف عما في المنطقتين المذكورتين فيما يخص هذه الشريحة من التعليم.

وهناك مفاجأة أخرى غير سارّة فيما يخص التعليم العالي في الدول العربية أن متوسطا لمعدلات الالتحاق في المنطقة هو ٢٤،٥%، وهو بذلك يساوي تقريبا ثلثي النسبة التي في منطقة شرق آسيا ومنطقة أمريكا الجنوبية. وهذا الفرق كافي ليعطي الدلالة على أن مستوى رأس المال الاجتماعي في الدول العربية ما زال منخفضا.[٢٩]

ومهما كان، فالجدول عن نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي والتعليم العالي في الدول العربية وماليزيا للأعوام ١٩٧٠ و١٩٨٥ و٢٠٠٣ مبشّر بمزيد من التحسن حيث الأرقام التي تؤشر إلى الازدياد عموما وقلة حدوث التراجع. وكما هو الواضح في الجدول أن هناك حالتين فقط في التراجع عند التعليم الثانوي وحالة واحدة في التعليم العالي وكلها في عام ٢٠٠٣. فحدوث التراجع في نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي سجلته الكويت حيث كانت نسبة الالتحاق في عام ١٩٨٥ هي ٩٠,٩% ونسبة الالتحاق في عام ٢٠٠٣ هي ٨٩,٩%، أي بفرق درجة واحدة فقط. أما التراجع الثاني فهو الذي سجلته العراق بفرق كبير، ١١,٨ درجة حيث كانت نسبة الالتحاق في ١٩٨٥ هي ٥٣,٨% ثم أصبحت ٤٢,٠% في عام ٢٠٠٣. شهدت العراق هذا الهبوط في التعليم الثانوي الذي جاء كنتيجة عن افتقادها الاستقرار والأمن واشتعال الفوضى والاضطرابات. أما الحالة الواحدة في التعليم العالي فهي من نصيب قطر بتراجع طفيف ١,٦ درجة حيث حققت النسبة ١٩,١% في عام ٢٠٠٣ بعد أن كانت النسبة ١٩,٧% في عام ١٩٨٥.

ومن الملاحظ في الجدول، الطفرة في نسبة الالتحاق في الأردن لعام ٢٠٠٣ لكلا الشريحتين من التعليم، حيث ارتفعت النسبة في المرحلة الثانوية من ٥٢,٢% لعام ١٩٨٥ إلى ٨٧,٣% لعام ٢٠٠٣ ؛ ومن ١٣,١% لعام ١٩٨٥ إلى ٣٩,٣% لعام ٢٠٠٣ في مرحلة التعليم العالي. وقد سبقت الإشارة إلى مكانة الأردن بين الدول العربية كملاذ للاّجئين الفلسطينيين والعراقيين والارتفاع الملاحَظ ما هو إلا انضمام أبناء اللاجئين إلى

زملائهم الأردنيين في نيل حقوقهم في التعليم. كما سجلت ليبيا نسبة الالتحاق ١٠٣,٩% في المرحلة الثانوية لعام ٢٠٠٣ مع أن النسبة لعام ١٩٨٥ هي ٥٨,٨%. فليبيا معروف عنها استقبالها للعمالة من الدول المجاورة وخاصة من مصر مع استضافتها اللاجئيين الفلسطينيين. وتحمل معها هذه الهجرة التدفق في نسبة الالتحاق بالتعليم ليس فقط في المرحلة الثانوية، بل أيضا في مرحلة التعليم العالي حيث النسبة لعام ١٩٨٥ هي ٩,٢% ثم وصلت إلى ٥٦,٢% في عام ٢٠٠٣.

جدول رقم (٧)

مؤشر المساواة بين الجنسين المستمد من معدل القيد الإجمالى فى المرحلة الثانوية والتعليم العالى فى الدول العربية وماليزيا للأعوام ١٩٧٠ و١٩٨٥ و٢٠٠٣ (نسبة التحاق البنات مقابل فرد واحد من الأولاد)

الدول	١٩٧٠		١٩٨٥		٢٠٠٣	
	الثانوية	التعليم العالي	الثانوية	التعليم العالي	الثانوية	التعليم العالي
الأردن	٠,٥٧	٠,٤٩	١,٠٨	٠,٩٣	١,٠٢	1.10
الإمارات العربية المتحدة	٠,٣٢	–	١,٠٠	١,٩٦	١,٠٦	٣,٢٤
البحرين	٠,٧٢	١,٢٩	٠,٩٩	١,٧٠	١,٠٦	١,٨٤
تونس	٠,٣٨	٠,٢٥	٠,٧	٠,٥٨	١,٠٥	١,٢٨
الجزائر	٠,٤١	٠,٢٥	٠,٧٤	٠,٤٧	١,٠٧	١,٠٨
جيبوتي	٠,٣٧	–	٠,٦٥	–	٠,٦٩	٠,٨٢
سوريا	٠,٣٩	٠,٢٦	٠,٧٠	٠,٥٧	٠,٩٣	–
العراق	٠,٤٨	٠,٣	٠,٥٧	٠,٦	٠,٦٦	٠,٤٥
عمان	–	–	٠,٤٩	٠,٦	٠,٩٦	١,٣٧
فلسطين	–	–	–	–	١,٠٥	١,٠٤
قطر	٠,٧٢	–	١,١٠	٢,٦٣	٠,٩٧	٢,٨٦
الكويت	٠,٨١	١,١٦	٠,٩١	١,١٦	١,٠٦	٢,٧٢
لبنان	٠,٦٨	٠,٣٢	٠,٩٨	–	١,٠٩	١,١٢
ليبيا	٠,٢٣	٠,١٣	٠,٩٤	–	١,٠٦	١,٠٩

مصر	٠,٤٩	٠,٣٧	٠,٧٠	٠,٤٥	٠,٩٣	-
المغرب	٠,٤٢	٠,١٩	٠,٦٧	٠,٤٧	٠,٨٤	٠,٨٧
المملكة العربية السعودية	٠,٢٦	٠,١	٠,٦٥	٠,٧٨	٠,٨٨	١,٥٠
اليمن	-	-	-	-	٠,٤٩	٠,٣٨
ماليزيا	٠,٦٨	-	١,٠١	٠,٨	١,١٤	١,٤١

المصدر: ملحق البيانات و معهد يونسكو للإحصائيات(The World Bank, 2008) [٣٠]

ومن الجوانب التي تُفحَّص في دنيا التعليم هو المساواة بين الجنسين التي تتضمن تحقق إتاحة فرص التعليم للكل بصرف النظر عن النوع الاجتماعي أو مدى ترسُّخ الوعي في المجتمع عن أهمية التعليم للبنات. ورغم ما عرف من المجتمعات العربية من التقاليد والممارسات غير المنصِفة للفتيات والسيدات، فإن الأرقام المسجلة في الجدول عن تحقق المساواة بين الجنسين عامة تدل على ازدياد التحاق البنات باستمرار وحالات التراجع محدودة جدا التي كلها سُجلت في عام ٢٠٠٣، وهي الحالتان في المرحلة الثانوية والحالة الواحدة في مرحلة التعليم العالي. فالحالتان للتراجع؛ إحداهما للأردن، حيث سجلت نسبة التحاق البنات مقابل فرد واحد من الأولاد عام ١٩٨٥ هي ١,٠٨ وفي عام ٢٠٠٣ هي ١,٠٢ أي بفرق ٠,٠٦ درجة؛ والثانية لقطر من النسبة ١,١٠ في عام ١٩٨٥ إلى النسبة ٠,٩٧ أي بفرق ١,٠٣. أما حالة التراجع في التعليم العالي كانت للعراق حيث كانت النسبة في عام ١٩٨٥ هي ٠,٦ ثم هبطت إلى ٠,٤٥ في عام ٢٠٠٣.

وبالنظر إلى اليمن، فالأرقام التي في متناول الأيدي تخص عام ٢٠٠٣ فقط مما نتعذر عن القيام بالمقارنة بينه وبين الأعوام قبله، إذا كان هناك تحسن أم تراجع. ولكن الرقمان المسجلان عن نسبة التحاق البنات مقابل الأولاد مخيِّبان للأمل ونحن عند عتبة الألفية الجديدة ما زالت البنات هناك لم يأخذن حقوقهن كاملا في التعليم. فالنسبة للبنات مقابل فرد واحد من الأولاد في المرحلة الثانوية هي ٠,٤٩؛ وفي التعليم العالي حضورهن أضعف حيث النسبة ٠,٣٨.

وعلى غرار اليمن، فالأرقام المتناولة عن فلسطين أيضاً محدودة ومتاحة لعام ٢٠٠٣ فقط إلا أن هذه الدولة تثبت النتيجة على نقيض اليمن، حيث يفوق عدد البنات

على الأولاد قليلا في المرحلتين؛ ١,٠٥ في المرحلة الثانوية و١,٠٤ في مرحلة التعليم العالي.

ومما يلفت الأنظار، النسبة المسجلة في التعليم العالي للإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٣ برقم ٣,٢٤، وبذلك زيادة عدد البنات على عدد الأولاد في هذه المرحلة تكون ملحوظة جداً. وهذا الوضع ربما يرجع سببه إلى التحاق الأولاد بالتعليم العالي بالخارج مع الطفرة الاقتصادية، وبقاء قيد البنات في الجامعات المحلية التزاماً للتقاليد غير المشجعة لسفرهن.

ومما يُرصد في مجال التعليم هو المساحة التي استغلها القطاع الخاص ليجعل من هذا المجال من مخططات استثماراته. لا ينكر أحد الأدوار التي لعبها القطاع الخاص في مجال التعليم من جرأة تقديم المستجدات والإبداعات أدخلها فيه وفكرة إتاحة مجالات التعليم متماشية مع متطلبات سوق العمل. ومعظم المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع الخاص تُعد من الصروح الناجحة ولها حضور طاغٍ في هذا المجال خاصة في التعليم العالي بسبب تقديمه على مشاريع من منطلق ترسيخ وضعه الاستثماري والحفاظ على سمعته التجارية وسد الفراغ الذي تركه القطاع العام في التعليم. ومن ناحية أخرى، وجود مثل هذه المؤسسات التعليمية وخاصة في حالة الكثرة يعطي مدلولا آخر، وهو ضعف أداء الحكومة في توفير فرص التعليم له مواصفات متميزة أو على الأقل، لائقة. وهذه الثقوب في دنيا التعليم يراها القطاع الخاص بعيونه الاشتثمارية منافذ للانطلاق إلى المشاريع الرابحة. والآتي هو الجدول عن مساحات التعليم في الدول العربية وماليزيا التي من نصيب القطاع الخاص للمراحل الثلاث؛ الابتدائية، والثانوية، والتعليم العالي في الأعوام؛ ١٩٨٠، و١٩٩٠، و٢٠٠٣.

جدول رقم (٨)

نسبة القيد بالمؤسسات التعليمية للقطاع الخاص من إجمالي القيد بالتعليم في المراحل؛ الابتدائية، والثانوية، والتعليم العالي للدول العربية وماليزيا للأعوام ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٣.

الدول	الابتدائية			الثانوية			التعليم العالي		
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣
الأردن	٦,٠	٢٢,٩	٢٩,٩	١٩,٠	٦,١	١٦,٦	–	–	٦,٥
الإمارات العربية المتحدة	–	٣٢,٣	٥٧,٦	١٠,٠	٢٠,٧	٤٠,٦	–	–	–
البحرين	–	١٣,٢	٢٢,٦	–	٨,٨	١٥,٥	–	–	–
تونس	١,٠	٠,٥	١,٠	٧,٠	١٢,٠	٣,٩	–	–	٠,٤
الجزائر	•	•	•	•	•	•	–	–	–
جيبوتي	–	٨,٩	١٥,٥	–	١٥,٧	٢١,٠	–	–	–
سوريا	٥,٠	٣,٦	٤,٢	٧,٠	٥,٦	٤,١	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–	–	–	٦,٥
عمان	–	١,٨	–	–	٠,٧	١,١	–	–	٢٨,٧
فلسطين	–	–	٨,٤	–	–	٤,٣	–	–	٥٨,١
قطر	–	٢٣,٤	٧١,٨	–	١٢,٣	٣٢,٣	–	–	–
الكويت	–	٢٥,٠	٣٢,٣	–	٢٢,٦	٢٧,٦	–	–	–
لبنان	٦١,٠	٦٨,٣	٦٤,٧	٤٧,٠	٥٧,٨	٥١,٩	–	–	٤٩,٣
ليبيا	–	–	٢,٥	–	–	٢,٨	–	–	–
مصر	٥,٠	٥,٨	٨,٠	١١,٠	٣,٨	٥,٥	–	١٢,٥	١٦,٥
المغرب	٣,٠	٣,٦	٥,٥	٥,٠	٢,٧	٤,٦	–	١,٥	٥,١
المملكة العربية السعودية	٣,٠	٤,١	٦,٩	٢٠,٠	٢,٨	٧,٣	–	–	٧,٤
اليمن	–	–	١,٨	–	–	١,٧	–	–	٨,٧
ماليزيا	–	٠,٣	٠,٩	–	٦,٢	٥,٣	–	–	٣٢,٧

المصدر: الدفتر السنوي لبيانات يونسكو ومعهد يونسكو للإحصائيات(The World Bank, 2008) [٣١]

ويبدو عامة من الجدول أن القطاع الخاص له الانتشار والتمكن لازدياد تواجده من سنة إلى أخرى. وهذا لا يمنع من ظهور المؤشرات تعطي الوجه الآخر غير الوجه العام من التراجع والتناقص في احتلاله المساحات من دنيا التعليم. وحالات للتراجع كثيرة إلى حد ما كما يشير إليه الجدول ومعظمها بفروق بسيطة. أما حالات التراجع الملحوظ فكلها في المرحلة الثانوية على رأسها مملكة العربية السعودية، حيث الهبوط بفرق ١٧,٢ درجة من ٢٠% لعام ١٩٨٠ إلى ٢,٨% لعام ١٩٩٠. وتليها الأردن بفرق ١٢,٩ درجة من ١٩% لعام ١٩٨٠ إلى ٦,١% لعام ١٩٩٠. ثم تليها تونس بفرق ٨,١ درجات من ١٢% لعام ١٩٩٠ إلى ٣,٩% لعام ٢٠٠٣. ثم تليها مصر بفرق ٧,٢ درجات من ١١% لعام ١٩٨٠ إلى ٣,٨% لعام ١٩٩٠. وربما رجع هذا التناقص الملحوظ لوجود القطاع الخاص إلى كثافة اهتمام حكومات الدول الأربع في استرداد هيمنتها في الاهتمام بهذه المرحلة الحاسمة من التعليم وهي المرحلة الثانوية. وبالنسبة لمصر، رغم التراجع المذكور في سنة ١٩٩٠، فإن القطاع الخاص حاول استعادة تواجده مرة أخرى حيث تحقيق النسبة ٥,٥% في عام ٢٠٠٣. ولكن حالة الهبوط والصعود في مؤشرات تواجد القطاع الخاص تكون ملفتة للنظر جدا في الأردن حيث الهبوط الحاد الذي عقبه الصعودُ المفاجئ. وبعد أن كانت نسبة تواجد القطاع الخاص في المرحلة الثانوية في الأردن ٦,١% فقط، نجح هذا القطاع في استرجاع الكثير من المساحة المفقودة له بتحقيق تواجده ١٦,٦%. وتفسير لهذا الرجوع هو إيواء الأردن للاجئين العراقيين والفلسطينيين الذي من بسببه أعد القطاع الخاص لأبناء هؤلاء مقاعدَهم للتعليم في المرحلة الثانوية علماً بأن العدد غير القليل منهم من الأثرياء.

إن القطاع الخاص له حضور طاغ في التعليم العالي في الفترة الأخيرة ويبدو أنه تحقق الانتشار والإقبال في معظم دول العالم التي منها ماليزيا والدول العربية. وهذا واضح بالنظر إلى الأرقام المتاحة المبيِّنة للمساحات المتخذة للقطاع الخاص فيما يخص هذه الشريحة من التعليم لعام ٢٠٠٣. وأكبر مساحة التي اتخذها القطاع الخاص في

التعليم العالي هي التي في فلسطين حيث النسبة ٥٨,١%، ثم تليها لبنان بالنسبة ٤٩,٣%، ثم ماليزيا بالنسبة ٣٢,٧%.

ومن الملاحَظ أيضاً أن القطاع ألخاص ليس له تواجد على الإطلاق في المرحلتين؛ الابتدائية والثانوية في الجزائر. أما في مرحلة التعليم العالي، فالأرقام غير متاحة حتى نتحقق إذا كان للقطاع الخاص يدا في مساهمة إعداد فرص التعليم لهذه المرحلة هنالك.

حقيقة، إن عملية قياس جودة التعليم يتطلب النظر إليه من عدة أبعاد حتى يأتي بالمؤشر يكون مطابقاً للواقع أو قريباً منه. وفي قيام البنك الدولي بهذه المهمة، قرر أن يقيِّم الجودة من ثلاثة أبعاد وهي؛ المستوى المحقًّق في الاختبارات العالمية، والمجالات المعدَّة في التعليم العالي، ومعدلات التنوُّر.

لا شك، أن دنيا التربية والتعليم يتطلب الجهود المضنية من إعداد الميزانية الخاصة لها، وبناء الصروح التعليمية لكل مراحل التعليم، وتشغيل الكوادر، وصياغة المناهج، وإتاحة فرص التعليم للجميع وغيرها. وفي النهاية، يبقى الفضول للاستطلاع على ما قد حققه السلك التعليمي من الإنجازات وإلى أي مدى أنه قد ترك بصماته في نشر العلوم والمعارف ويؤثر في انجذاب الطلبة إلى استيعابها.

واستجابةً لهذا الفضول، شكلت الهيئة الدولية لتقييم تحصيل التربوي التي تتخذ هولندا مقراً لها. فهذه الهيئة تعدّ الاختبار التقييم المسماة بـــ " الاختبار الأساسي لدراسة الاتجاهات العالمية للرياضيات والعلوم" (TIMSS) التي تجريها كل أربع سنين على الطلبة في الصف الثامن أي في السنة الثانية من المرحلة الإعدادية في الدول المشاركة. ويهدف الاختبار إلى التركيز على السياسات والنظم التعليمية، ودراسة فعالية المناهج الدراسية المطبقة وطرق تدريسها، والتطبيق العملي لها، وتقييم التحصيل التربوي، وتوفير المعلومات لتحسين تعليم وتعلم المادتين الرياضيات والعلوم، كما توفر الهيئة معلومات مقارنة دوليًّا للدول المشاركة.[٣٢] فالتالي هي نتائج هذا الاختبار لـــ٨ دول عربية وماليزيا.

جدول رقم (٩)

متوسطات درجات "الاختبار الأساسي لدراسة الاتجاهات العالمية للرياضيات والعلوم" (TIMSS) للأعوام التي تم الاجتياز فيها، ومتوسطات الدخل الفردي في وماليزيا و ٨ دول عربية

الدول	الأعوام	متوسطات الدرجات بالتقريب	متوسطات الدخل الفردي ٢٠٠٣
الأردن	١٩٩٩، ٢٠٠٣	٤٢٦	٤،٠٨١
البحرين	٢٠٠٣	٤٠١	١٧،٢١٢
تونس	١٩٩٩، ٢٠٠٣	٤٢٠	٦،٧٦٥
الكويت	١٩٩٥	٣٩٢	١٧،٠٤٩
لبنان	٢٠٠٣	٤٣٣	٤،٧٩٣
مصر	٢٠٠٣	٤٠٦	٣،٧٣١
المغرب	١٩٩٩، ٢٠٠٣	٣٦٢	٣،٧٨٣
المملكة العربية السعودية	٢٠٠٣	٣٣٢	١٢،٤٩٥
ماليزيا	١٩٩٩، ٢٠٠٣	٥١٤	٨،٩٨٦

المصدر: اختبار TIMSS، والبنك الدولي (The World Bank, 2008) [٣٣]

صرح البنك الدولي أن منطقة الشرق الأوسط حققت المتوسط المتدني (٤٠١) مقارنة بالمتوسط الذي حققته دول أمريكا الجنوبية (٤٠٦) ودول شرق آسيا (٤٦٦) علماً بأن المتوسط لدرجات جميع دول العالم هو (٤٨٩) وأعلى متوسط حققته دولة سنغافورة (٦١٧). ومن بين الدول العربية تأتي لبنان في المقدمة بالمتوسط (٤٣٣)، ثم الأردن بالمتوسط (٤٢٦)؛ وتأتي في ذيل قائمتها المغرب بالمتوسط (٣٦٢)، والمملكة العربية السعودية بالمتوسط (٣٣٢). وكالعادة، بيان النتائج يرافقه التقرير عن متوسط الدخل الفردي إيماناً بنظرية التوازي بين مستوى المعيشة وأداء الطلبة. ولكن هذه النتائج للاختبار التي تم إجراؤها على الدول العربية ظاهرياً تخيِّب الظن إذ حققت دول الخليج الفائقة الثراء المتمثلة في البحرين، والكويت، والمملكة العربية السعودية متوسطاتها المتدنية. وكشف البنك الدولي عن الإجابة لهذا اللغز بالحقيقة أن هذا الثراء يأتي من آبار البترول، ولم يتم اكتسابه من التمكن في المعارف. وإن كان مستوى المعيشة الراقي نتاج

التفوق العلمي والمعرفي لكان يطابق نظرية التوازي المقصودة لأن المؤهلات العلمية هي رأس المال الاجتماعي البارز الذي في قدرته مساندة الأبناء في تحقيق التميز الأكاديمي.(٣٤)

وهكذا كانت النتائج للعامين١٩٩٩ و٢٠٠٣ كما بينها الجدول السابق. أما أحدث النتيجة للاختبار المعني فهو من الذي أُجري في العام ٢٠٠٧ كما يأتي في الجدول الآتي.

جدول رقم (١٠)

متوسطات الدرجات الحائزة في "الاختبار الأساسي لدراسة الاتجاهات العالمية للرياضيات والعلوم" لماليزيا و ١٢ دولة عربية لعام ٢٠٠٧.

الدول	متوسطات الدرجات
الأردن	٤٥٥
البحرين	٤٣٣
تونس	٤٣٣
الجزائر	٣٩٨
سوريا	٤٢٤
عمان	٣٩٨
فلسطين	٣٨٦
قطر	٣١٣
الكويت	٣٨٦
لبنان	٤٣٢
مصر	٤٠٠
مملكة العربية السعودية	٣٦٦
ماليزيا	٤٧٣

المصدر: الرابطة الدولية لتقويم الإنجاز التعليمي، واختبار TIMSS ٢٠٠٧ (Institute of Education Sciences, n.d) (٣٥)

انضمت إلى القائمة الأعضاء الجديدة المشارِكة في الاختبار الأساسي لدراسة الاتجاهات العالمية للرياضيات والعلوم وهي الدول؛ الجزائر، وسوريا، وعمان،

وفلسطين، وقطر التي كلها حازت على المتوسطات أقل من ٤٠٠ درجة إلا سوريا التي حققت المتوسط ٤٢٤. والمغرب التي سجلت المتوسط ٣٦٢ للعامين ١٩٩٩ و٢٠٠٣ غير متواجدة في القائمة لعام ٢٠٠٧.

ومن الدول التي أحرزت التقدم في الاختبار لعام ٢٠٠٧ مقارنة بالعامين ١٩٩٩ و٢٠٠٣ هي؛ الأردن بالمتوسط ٤٥٥ أي بزيادة ٢٩ درجة عن ذي قبل، والبحرين بالمتوسط ٤٣٣ أي بزيادة ٣٢ درجة، وتونس بالمتوسط ٤٣٣ أيضا بزيادة ١٣ درجة، والمملكة العربية السعودية بالمتوسط ٣٦٦ بزيادة ٣٤ درجة.

أما بقية الدول؛ فالتراجع من نصيبها، ومنها الكويت بالمتوسط ٣٨٦ لعام ٢٠٠٧ أي التراجع بفرق ٦ درجات، ولبنان بالمتوسط ٤٣٢ بفرق درجة واحدة فقط عن ذي قبل، ومصر بالمتوسط ٤٠٠ بفرق ٦ درجات، وماليزيا بالمتوسط ٤٧٣ وهو الهبوط الحاد بفرق ٤١ درجة. ورغم هذا التراجع، فما زالت أداء ماليزيا في الاختبار أفضل من بقية الدرل في القائمة التي لدينا.

ومع ذلك، يجدر التنبيه هنا أن المتوسطات التي حققتها ماليزيا والدول العربية لعام ٢٠٠٧ كانت كلها تحت المتوسط العام ٥٠٠. (٣٦)

وما سبق هو البُعد الأول للنظر بتفحص إلى مستوى التعليم في بلد ما أو وسيلة من الوسائل لقياس جودة التعليم. ويكون البعد التالي في هذه المهمة هو النظر إلى السياسة المتــخذة في توزيع الطنبة على التخصصات في التعليم العالي. فالآتي هو الجدول عن التخصصات أو المجالات والمساحة المتاحة لالتحاق الطلبة في كل واحدة منها.

جدول رقم (١١)

نسبة توزيع الطلبة إلى مجالات الدراسة في التعليم العالي في الدول العربية وماليزيا وفق أحدث تقرير لكل دولة

الدول	الأعوام	التربية والدراسات الإنسانية	العلوم الاجتماعية	الطب	العلوم، والتربية الفنية، والهندسة	بقية المجالات
الأردن	٢٠٠٢	٣٠,٠	٢٦,٠	١٠,٠	٣٠,٠	٤,٠
الإمارات العربية المتحدة	١٩٩٦	٥٧,٨	١٣,٦	١,٧	٢٤,١	٢,٨
البحرين	٢٠٠٢	١٠,٠	٥٠,٠	٧,٠	٢١,٠	١٢,٠
تونس	٢٠٠٢	٢٢,٠	٢٧,٠	٧,٠	٣١,٠	١٣,٠
الجزائر	٢٠٠٣	١٦,٤	٣٨,٢	٧,١	١٨,٠	٢٠,٢
جيبوتي	٢٠٠٣	٢٠,٠	٥١,٠	٠,٠	٢٢,٠	٧,٠
سوريا	١٩٩٤	٢٩,٢	٢٨,٢	١١,٥	٢٥,٣	٥,٨
العراق	٢٠٠٣	٣٠,٨	٢١,٣	٨,١	٢٤,١	١٥,٨
عمان	٢٠٠٣	٥٤,٢	٢١,١	٢,٨	١٤,٠	٧,٩
فلسطين	٢٠٠٣	٤٢,٤	٣٣,٤	٥,٦	١٨,١	٠,٤
قطر	٢٠٠٣	١٩,١	٤٨,٣	٣,٩	١٩,١	٩,٥
لبنان	٢٠٠٣	٢١,٢	٣٨,٨	٨,٥	٢٥,٧	٥,٨
ليبيا	١٩٩٩	٣٠,٣	١٨,٣	١٧,٠	٣٠,٨	٣,٦
مصر	١٩٩٥	٣٥,٠	٤١,٢	٧,٤	١٠,٢	٦,١
المغرب	٢٠٠٣	٢٧,٦	٤٧,٨	٣,٩	١٨,٣	٢,٣
المملكة العربية السعودية	٢٠٠٣	٦٠,٧	١٥,١	٤,٦	١٣,٦	٦,١
ماليزيا	٢٠٠٢	٢٠,٠	٢٧,٠	٤,٠	٤٠,٠	١١,٢

المصدر: الدليل السنوي لإحصائيات منظمة يونسكو لعام ١٩٩٨ ومعهد يونسكو للإحصائيات

(The World Bank, 2008) [٣٧]

إن سياسة توزيع الطلبة على التخصصات المعدة في التعليم العالي؛ بين مجالات العلوم والهندسة والأخرى في الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية هي المقياس الآخر لتقييم مستوى رأس المال الاجتماعي. وذلك لأن هناك افتراضاً بأن مجالات العلوم والهندسة هي المحرّكات ذات حضور قوي للتنمية الاقتصادية لطبيعتها الفريدة كساحة للاختراعات وتخصيب الأفكار والمعارف عن التقنيات تدرّ على البلد الدخل الوافر. وبالنظر إلى الجدول، نجد أن معظم الطلبة في الدول العربية يلتحقون بالدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية، بل وصلت نسبة الالتحاق إلى الثلثين في كثير من هذه الدول، على خلاف ما في منطقة شرق آسيا تماماً. وإذا اتجهنا إلى منطقة أمريكا الجنوبية فإن نصيب مجالات العلوم والهندسة من الالتحاق أفضل من النمط الذي في الدول العربية. ومن أسباب تواضع نسبة الالتحاق في هذه المجالات الغاية في الأهمية هو سياسة التشدد في قبول القيد بها مثل الذي يحدث في مصر والمغرب أكثر من ٧٠% من الطلبة في مصر، وجيبوتي، ومملكة العربية السعودية، والمغرب، والإمارات العربية المتحدة، وعمان، وفلسطين يلتحقون في مجالات الدراسات الإنسانية والعلوم الإجتماعية. وهذا النمط من توزيع الطلبة في التعليم العالي له جذور تاريخية بتقاليد هذه الحكومات لاستقطاب معظم الخريجين إلى الوظائف الحكومية، رغم اصطدامه مع الطموحات التنموية والصناعية.[٣٨]

وبالنسبة لماليزيا، رغم أنها داخلة في مجموعة دول شرق آسيا عند البنك الدولي، فإن نسبة الالتحاق في مجالات العلوم والهندسة ٤٤% تعتبر متدنية مقارنة بالمعدل المتوسط لنسبة الالتحاق في المجموعة وهي حوالي الثلثين. ومع ذلك، هذه النسبة من الالتحاق تفوق عما في الدول العربية ما عدا دولة واحدة، وهي ليبيا بالنسبة ٤٧,٨%.

ثم البعد الثالث، وهو نسبة الأمية في الراشدين تعدّ من أهم البعد في قياس جودة التعليم. وفي واقع الدول العربية، رغم التقدم الذي أحرزته في نسبة الالتحاق للتعليم الابتدائي في العقدين الأخيرين، فما زال الأميون يشكلون شريحة كبيرة في المجتمعات العربية حتى أن في المغرب واليمن نصف سكانهما من هؤلاء الذين لم يحالفهم الحظ في التنور. فنسبة الأمية في الدول العربية خاصة في السيدات أعلى مما في المنطقتين؛ شرق آسيا وأمريكا الجنوبية، حيث ٣٠% منهن أميات. ولكن الأمل في إحراز التحسن فيهن واعد، حيث الفجوة بين الرجال والسيدات في التنور في طريقها إلى الانحسار كما دل عليه الإحصاء عن نسبة تنور السيدات مقابل تنور الرجال هي ٠,٦٠ في عام ١٩٨٠، ثم

أصبحت ٠,٨٣ في عام ٢٠٠٣. وبوجه عام إحراز التقدم في تنور السيدات من فترة إلى أخرى هو الذي أشارت إليه المؤشرات؛ إلا أن الدول من الجزائر، ومصر، والمغرب، واليمن رغم تحقيقها التحسن فما زال الطريق إلى محو أمية السيدات طويلة أمامها.[39]

جدول رقم (١٢)

نسبة الأمية في الراشدين (من سن ١٥ فما فوق) ، ومن كلا الجنسين للدول العربية وماليزيا للعامين ١٩٨٠ و ٢٠٠٣

الدول	١٩٨٠			٢٠٠٣		
	الإجمالي	الرجال	السيدات	الإجمالي	الرجال	السيدات
الأردن	٣٠,٨	١٧,٨	٤٤,٦	٩,٧	٤,٩	١٥,٣
الإمارات العربية المتحدة	٣٤,٦	٣٢,٦	٤١,٠	٢٥,٧	١٦,٦	٣٤,٧
البحرين	٢٨,٨	٢١,٦	٤٠,٧	١٣,٥	١١,٥	١٦,٤
تونس	٥٥,١	٤١,٦	٦٨,٨	٢٥,٧	١٦,٦	٣٤,٧
الجزائر	٦٣,٤	٥٠,٥	٧٥,٥	٣٠,١	٢٠,٤	٣٩,٩
جيبوتي	–	–	–	–	–	–
سوريا	٤٦,٧	٢٧,٨	٦٦,٢	٢٠,٤	١٤,٠	٢٦,٤
العراق	–	–	–	٢٦,٠	١٥,٩	٣٥,٨
عمان	٦٣,٨	٤٨,٦	٨٣,٧	١٨,٧	١٣,٢	٢٦,٥
فلسطين	–	–	–	٨,١	٣,٣	١٢,٦
قطر	٣٠,٢	٢٨,٢	٣٤,٦	١١,٠	١٠,٩	١١,٤
الكويت	٣٢,٢	٢٧,٠	٤٠,٦	٦,٧	٥,٦	٩,٠
لبنان	–	–	–	–	–	–
ليبيا	٤٧,٣	٢٨,٨	٦٩,٥	١٨,٣	٨,٢	٢٩,٣
مصر	٦٠,٧	٤٦,٣	٧٥,٣	٢٨,٦	١٧,٠	٤٠,٦
المغرب	٧١,٤	٥٧,٩	٨٤,٥	٤٧,٧	٣٤,٣	٦٠,٤
المملكة العربية السعودية	٤٩,٢	٣٥,٠	٦٧,٧	٢٠,٧	١٢,٩	٣٠,٧
اليمن	٨٠,٠	٦١,٨	٩٤,٥	٥١,٠	٣٠,٥	٧١,٥
ماليزيا	٢٨,٨	٢٠,٠	٣٧,٧	١١,٣	٨,٠	١٤,٧

المصدر: ملحق البيانات ومعهد يونسكو للإحصئيات(The World Bank, 2008) [٤٠]

تدل المؤشرات في هذا الجدول عن نسب الأمية على إحراز التقدم لكل من ماليزيا والدول العربية. وأقل نسبة في الأمية لعام ٢٠٠٣ من نصيب دولة الكويت حيث تحقيق النسبة ٦,٧%، ثم تليها فلسطسين بالنسبة ٨,١%، ثم تليها الأردن بالنسبة ٩,٢%. ثم أقل نسبة الأمية للرجال في نفس العام هو الذي سجلته فلسطين بالنسبة ٣,٣%، ثم الأردن بالنسبة ٤,٩، ثم الكويت بالنسبة ٥,٦%. أما بالنسبة للسيدات، فأقل نسبة الأمية فيهن سجّل في الكويت بالنسبة ٩,٠%، ثم قطر بالنسبة ١١,٣%، ثم فلسطين بالنسبة ١٢,٦%.

وهكذا كان قياس جودة التعليم ثُلاثي الأبعاد التي قدمها البنك الدولي ليتوصل إلى واقع التعليم في المناطق المرادة من زواياها المتعددة.

وفي النهاية لا مانع للخروج من إطار هذه النظرية لتمعن النظر في مدى الجدية في الاهتمام بالتعليم وتوجيه الأنظار إلى جانب معين من عالم التعليم على سبيل المثال البحث العلمي. ومن مظاهر الاهتمام بالبحث العلمي هو سياسة السخاء في الإنفاق. والآتي هو الجدول عن أحجام إنفاق الحكومات للدول العربية وماليزيا على البحث العلمي التي تُترجم في النسبة المئوية من الناتج القومي.

جدول رقم (١٣)

نسبة الإنفاق على البحث العلمى فى الدول العربية وماليزيا من الناتج القومى للعامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣

الدولة	عدد السكان (بالمليون)	% الإنفاق من الناتج القومي
الأردن	٥,٢٩٠	٠,٣٠
الإمارات العربية المتحدة	٢,٤٨٣	٠,٠٣
تونس	٩,٦٢٤	٠,٥
سوريا	١٧,٥٨٥	٠,١٦
قطر	٠,٨١٧	٠,٠٥
الكويت	٢,١٨٣	٠,٢٢
مصر	٧٤,٧١٨	٠,٣٦
المغرب	٣١,٦٨٩	٠,٢٤
المملكة العربية السعودية	٢٤,٢٩٣	٠,١٥
ماليزيا	٢٤,٤٩٢	٠,٥

المصدر: تقارير التنمة البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) للعامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (عبد الرزاق، ٢٠٠٩) [٤١]

ويتبين من الجدول لأحجام التمويل، أن أكبر نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي كان من نصيب تونس ذات ٩،٦٢٤ نسمة من السكان وماليزيا ذات ٢٤,٤٩٢ نسمة من السكان بالنسبة ٠,٥% من الناتج القومي. وتليهما في الترتيب مصر ذات ٧٤,٧١٨ نسمة من السكان بالنسبة ٠,٣٦%، ثم الأردن ذات ٥,٢٩٠ نسمة بالنسبة ٠,٣٠%. ويبدو أن عدد السكان لا دخل له لسياسة السخاء في الإنفاق على البحث العلمي في هذه الدول إذ كيف يتساوى حجم الإنفاق في ماليزيا والآخر الذي في تونس مع أن الأولى عدد سكانها يقارب ثلاث أضعاف عدد سكان الثانية. ومن الغريب، أن دول الخليج الفائقة الثراء تأتي في ذيل الترتيب حيث أقل نسبة في الإنفاق سجلته الإمارات العربية المتحدة بالنسبة ٠,٠٣%، ثم قطر بالنسبة ٠,٠٥%، ثم المملكة العربية المتحدة بالنسبة ٠,١٥%.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اتفاقاً دولياً حول نسبة الإنفاق على البحث العلمي الذي يمكن أن يحقق أثراً ذا شأن في متطلبات المجتمع المتعددة وهي القيمة ١% من الناتج القومي الإجمالي، بمعنى أن ما دون هذا المعيار العالمي يعتبر غير منتج (عبد الرزاق، ٢٠٠٩).[٤٢] ويتضح لنا من ذلك، تقصير ماليزيا والدول العربية في الاهتمام بالجانب الحاسم من التعليم بإنفاقها الضئيل جداً على البحث العلمي حيث لم تخصص دولة واحدة منها التمويل المُجدي.

(٦)
تحديات التعليم في ماليزيا

ومن الأشياء التي تتميز بها ماليزيا هو أنها صورة مصغرة للقارة آسيا لما تحتوي من الأعراق الآسيوية من الملايويين، والصينيين، والهنود، والسكان الأصليين، والأوراسيين. وهذا غير الديانات المعتنقة؛ وعلى رأسها الإسلام الذي يعتنقها السواد الأكبر من شعب ماليزيا. وكونها الديانة الرسمية للدولة لا يمنع وجود الديانات الأخرى من البوذية، والهندوسية،والمسيحية، والتاوسية، والسيخية.[٤٣]

وهذا الواقع التعددي يكوّن عنصرا من العناصر التي تشكل خريطة التعليم في ماليزيا إذ لا بد أن يكون التعليم يلبّي احتياجات الجميع مع مراعاة المساواة في الحقوق. لذلك نجد أن أولياء الأمور من العرق الصيني إذا أبى أحدهم إلحاق طفله بالتعليم في المدرسة الوطنية، فله الاختيار الذي يروقه وهو المدرسة الوطنية الصينية. وكذلك الماليزيين من العرق الهندي، فلهم حرية الاختيار لأن يّلحقوا أبناءهم في المدرسة الوطنية أو المدرسة التاميلية. أما السكان الأصليون الذين كثير منهم لا يبدون اهتمامهم بالتعليم فعلى الحكومة أن تبذل أقصى جهدها وتقنعهم حتى لا يفوتهم موكب التنوير والتحضر. (٤٤)

ولا يعني أن السماح بوجود المدارس الوطنية النوعية هي الرخصة لتكوين التكتــُلات التعليمية المنعزلة عن الآخرين. فالصورة الحقيقية لهذا الواقع هي أن العرقين الصيني والهندي مع التمتع بحق الاحتفاظ على ثقافتهما وجذورهما، فهذا الصنف من المدارس يفتح أبوابها أمام الأعراق الأخرى للالتحاق فيها. وهذا يُعدّ من الجانب الجمالي المتميز في التآلف والتناغم في المجتمع الماليزي.

ولم يكن الواقع التعددي في المجتمع الماليزي لوحة سيمفونية من ألوان قوس قزح. ترك المستعمر البريطاني على أرض ماليزيا ميراثا من التفتُّت والتشتت بين قاطنيها. وهذه الفوضى كانت كارثة في تاريخ ماليزيا التي كادت أن تقضي على استقرارها لولا فطانة كبار الساسة وصناع القرارات. كانت ماليزيا أرضا يقطنها الملايويون والسكان الأصليون قبل أن أدخل الاستعمار البريطاني أفواجا من الصينيين عمالا لمناجم القصدير؛ وأفواجا أخرى من الهنود عمالا لمزارع المطاط(٤٥) ولم تقتصر تصرفات الاستعمار البريطاني على هذا الحد، بل جعل بين أبناء الأرض وبين هؤلاء الوافدين حواجز حيث أبقى الملايويين في القرى وجعل من مستوطنات العمال مُدنا. وتمتع هؤلاء بكل وسائل المعيشة المعدّة في المدن منها فرص التعليم في المدارس لأولادهم. وهنا كانت نقطة لبداية تخلف أبناء الأرض عن هؤلاء المهاجرين بحيث تمكنوا من الوصول إلى ما ابتغوا. بينما الملايويون انخرطوا في الفِلاحة وذهبوا معها في الغيبوبة عن تخلفهم في اللحاق بقطار الحداثة إلا قلة منهم الذين حالفهم الحظ في نيل التعليم الغربي من أبناء الملوك

وكبار الموظفين في عهد المستعمرين الإنجليز.[٤٦] وهؤلاء القلة هم الذين مسكوا بزمام القيادة لماليزيا بعد الاستقلال. وكم صدمهم وضع عدم التوازن في المستويات الاجتماعية بين الأعراق إذ معظم الصينيين والهنود يتمتعون بتحقيق المستويات الاجتماعية الجيدة تركوا خلفهم الملايويين الذين يقطنون أرض ماليزيا منذ قرون. فكثير منهم في حالة يرثى عليها إذ تخلفوا بمسافة بعيدة عن أقرانهم من الصينيين والهنود في مستوى التعليم والمستوى الاجتماعي على حد سواء. وناهيك عن أحوال السكان الأصليين الذين ارتضوا أن يعيشوا في قاع المجتمع. وترى الحكومة أنه لا بد من المساواة في التمتع بثروات البلد ولا يكون الرفاه حكرا على مجموعة معينة دون الأخرى. ومن هنا يأتي دور السياسة التعليمية الذكية للقضاء على الحواجز داخل المجتمع الواحد بفتح فرص أكثر لـ (bumiputra) أي "أبناء الأرض" من الملايويين والسكان الأصليين حتى يصلوا إلى ما وصل إليه الهنود والصينيون.

ففي عام ١٩٧٠، أي ١٣ سنة بعد الاستقلال تمثيل عرق الملايو في المهن المرموقة ضعيف جدا؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر هم مثلوا ٤% فقط من عدد الأطباء في ماليزيا، و٣% من عدد أطباء الأسنان، و٧% من المهندسين، و٤% من المهندسين المعماريين.[٤٧]

ومع استمرار النباهة في السياسة التعليمية تحطمت الحواجز الاجتماعية بين الأعراق شيئا فشيئا بتزايد عدد الملايويين والسكان الأصليين الذين يحتلون المناصب المرموقة. والآتي هو آخر ما توصل إليه الإحصاء عن النسب المئوية لتمثيل الأعراق في المهن المرموقة.

جدول رقم (١٤)

نسبة تمثيل الأعراق فى بعض المهن المرموقة فى ماليزيا للعاملين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥

المهن	٢٠٠٠				٢٠٠٥			
	بوميبوترا	الصينيون	الهنود	الباقون	بوميبوترا	الصينيون	الهنود	الباقون
المحاسبون	١٧,١	٧٦,٢	٥,٦	١,١	٢٠,٨	٧٣,٦	٤,٤	١,٢
المهندسون المدنيون	٤٢,١	٥٦,٢	١,٥	٠,٢	٤٥,٣	٥٣,١	١,٤	٠,٢
الأطبـــــاء البشريون	٣٦,٨	٣١,٠	٢٩,٧	٢,٥	٣٦,٧	٢٩,٩	٢٦,٦	٦,٨
أطبـــــاء الأسنان	٣٥,٢	٤٢,٤	٢٠,٥	١,٩	٤٤,٤	٣٥,٣	١٨,٤	١,٩
الأطبـــــاء البيطريون	٤١,٧	٢٧,٧	٢٧,٤	٣,٢	٣٩,٠	٣٢,٢	٢٤,٨	٤,٠
المهندسون	٤٢,٦	٥١,١	٥,٢	١,١	٤٦,٠	٤٧,٦	٥,٤	١,٠
المحامون	٣٢,٣	٤٠,١	٢٦,٨	٠,٨	٣٨,٠	٣٧,١	٢٤,١	٠,٨

المصدر: خطة ماليزيا التاسعة ٢٠٠٧-٢٠١٠ (Haji Ismail, 2008) [٤٨]

ويكون من مضامين نظام التعليم الوطني في ماليزيا هو المساواة والتآلف بين شعبها المتعدد الأعراق والديانات مع استطاعة كل فريق الاحتفاظ بثقافته وموروثاته. ومن سيمفونية التعدد جاءت إلى ساحة التعليم الماليزي المدارس الوطنية، والمدارس الوطنية النوعية الصينية، والمدارس النوعية التاميلية، والمدارس النموذجية المتميزة للسكان الأصليين، والمدارس الدينية الإسلامية، والمدارس الإرسالية.[٤٩]

ولا تزال المدارس الحكومية في ماليزيا تلعب دوراً بارزاً في تربية الأجيال وتحوز ثقة واحترام المجتمع الماليزي. أما المدارس الخاصة فهي ليست لها الانتشار مثل المدارس الحكومية. وأبرز ما يمثله القطاع الخاص عدا التعليم العالي هو رياض الأطفال حيث يصل عددها حسب الإحصاء لسنة ٢٠٠٧ إلى ٤٣٧٧ دار، وهو بذلك يقارب عدد

رياض الأطفال التي تديرها الحكومة، وهو ٥٥٨٤. والقطاع الخاص أيضا له دور في تشييد المدارس الدينية الإسلامية والمدارس للجاليات الأجنبية والمدارس الدولية (بصري، ٢٠٠٧؛ (٥٠) و Kementerian Pelajaran Malaysia, 2007 (٥١)

أما في التعليم العالي فالمؤسسات التعليمية الخاصة تفوق المؤسسات التعليمية العامة من حيث العدد نستطيع أن نلاحظه من الجدول الآتي.

جدول رقم (١٥)

عدد مؤسسات التعليم العالى فى ماليزيا عام ٢٠٠٧

أنواع المؤسسات التعليمية العالية	العدد
الجامعات الحكومية	٢٠
الجامعات / الكليات الجامعية الخاصة	٣٦
بوليتكنك (المعاهد الفنية)	٢١
كليات المجتمع	٣٧
الكليات الخاصة	٤٨٥
الإجمالي	**٥٩٩**
المصدر: وزارة التعليم العالي، (Kementerian Pelajaran Malaysia, 2007) (٥٢)	

ومن الأمور التي لها صداها في صياغة خرائط التعليم في ماليزيا هو إصرار الحكومة على مواكبة تطورات الحداثة والتكنولوجيا. وليس من المبالَغ إذا قلنا أن من منابع هذا الإصرار هو موقعها الجغرافي. وذلك، لأن كثيراً من الدول المطِلّة على غرب المحيط الهادي مثلها من اليابان، وأستراليا، وهونغ كونغ البريطانية قبل استرجاعها إلى السيادة الصينية، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية قد اتخذوا أول موكب للنهضة والتقدم، وتليها تايوان؛ وكانت شاهدة على تكبُّدهم للّحاق بهذه المسيرة. و تأبى أن ترتضي بدور المتفرج وهي لا تسعى ولا تبذل مشقات للوصول إلى حلاوة كعكة التميز لتتذوقها. علاوة على ذلك فهي باستمرار ترى الموقف المشجّع من بلدان أخرى في المنطقة مثل وتايلاند وإندونيسيا التي تلهث وتركض وراء هذه المسيرة. فهذه اللهفة للوصول إلى الغاية

المنشودة هي أيضا تشكل النظام الصارم للتعليم في ماليزيا. ثم هذه الغاية المنشودة في حاجة إلى المتعلمين من الطراز الأول نتاج خوض تجربة احترام نظام التعليم لكيانهم، والذين لهم قيمة في سوق العمل. أما مجرد حاملي الشهادات من إنتاج نظام التعليم المصنعٍ البَحْت للمتخرجين يكون دورهم أقرب إلى دور الناقل لما قد تم تلقينه ولا دخل لهم لأي تطور، فالدولة في غنىً عنهم مهما كثر عددهم.

وماليزيا عند مهمتها في الاقتداء والتأسِّي بهذه الدول المتخذة الصف الأمامي كمواقعهم، قد ترصد الأسرار وراء نجاحاتها التي من مقدمتها هو قلة نسبة الفساد مع الانتماء الصادق للوطن. وقد قامت منظمة الشفافية العالمية في برلين برصد معدلات الفساد في دول العالم لعام ٢٠٠٨، وجعل النقطة لأعلى معدل الفساد هو ٠ والنقطة لأقصى النزاهة من الفساد هو ١٠. وجاءت بالنتيجة عن معدلات الفساد في هذه الدول المذكورة المتميزة كالآتي؛ استراليا بـــ٨,٧، واليابان بـــ٧,٣، وتايوان بـــ٥,٧، وكوريا الجنوبية بـــ٥,٦ وهي بذلك تفوقت على ماليزيا التي تستحق المعدل المتوسط ٥,١. أما تايلاند فلها ٣,٥ وتليها إندونيسيا بـــ٢,٦.

ومن مبادرات ماليزيا لاستئصال الفساد من جذوره هي صقل فعالية المواد الدراسية الثلاث وهي؛ التربية الإسلامية، والتربية الأخلاقية، والتربية المدنية. وهذه المواد هي أداة وزارة التربية والتعليم للقضاء على الفساد حيث يُتربى الطلبة على مكارم الأخلاق ومحاسن القيم الرافضة لكل أشكال الفساد. (٥٣)

ومن مبتغيات عالم التعليم في ماليزيا أيضا التركيز والاهتمام بمجالات العلوم والتكنولوجيا وتشجيع الطلبة على الالتحاق بها. ويضع السلك التعليمي في ماليزيا غايته أن تكون نسبة الالتحاق بالأقسام الثلاثة؛ العلمي، والفني، والمهني ٦٠%؛ وبالمقابل تكون نسبة التحاق الطلبة في القسم الأدبي ٤٠%. (٥٤)

(٧)
تحديات التعليم في الدول العربية

إن كل بقاع العالم العربي من مشرقها إلى مغربها يواجه السلك التعليمي فيه أشرس تحديات المتمثل في حدوث التقلبات وعدم الاستقرار للحالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مع التفاوت في أحجام معاناته من دولة لأخرى. والمصدر الرئيس لهذه التقلبات هو دولة إسرائيل الجرثومة المغروسة وسط المنطقة التي تنمو بمباركة الدول الغربية المساندة لها. وهذا التحالف هو الذي حوّل الملاّك الشرعيين للأرض المغصوبة إلى اللاجئين. ولا ينتهيى السيناريو إلى هذا المشهد، بل فتّتت العقول العربية إلى أراء ووجهات نظر إزاء التعامل الأمثل مع هؤلاء المقتحمين ومن يساندهم من الدول الغربية. ثم من إثر هذه الخلافات، قد تحدث المشادات الكلامية والاتهامات والتهديدات بين صناع القرارات والسياسات المتخذة في العالم العربي. هذا من جهة الحكام والقواد، أما من جهة عامة الشعب، فهم يعانون الشعور بالظلم والإهانة وعدم الرضا وقد يفقدون الثقة والأمل فيمن يمسك بزمام الحكم. وكثيراً ما يترجمون ما في داخلهم بالمظاهرات، ولهم الحق في ذلك طالما إنها في صورة سلمية. ولكن في حالة اللجوء إلى المظاهرات العنيفة، واختطاف السائحين الأجانب واغتيالهم أو في تنفيذ خطة للإطاحة برئيس الدولة أو مؤامرة لاغتياله فأيّ منها يكفي لحدوث الذعر والبلبلة يؤثر على سلاسة عملية التعليم ويعطل مساراته.

إذا كانت ماليزيا تواجه واقع تعدد الأعراق، فالدول العربية يغلبها طابع تعدد الطوائف والتيارات من أهل السنة والشيعة من المسلمين، والأرثوذكس والروم الكاثوليك، والمارونية من المسيحيين مع التيارات الأخرى من الدروز والبهائية على سبيل المثال لا الحصر. ويضاف إليه واقع تعدد الأعراق، أمثال العرق الكردي في العراق، والعرق الزنجي في السودان، والعرق الأمازيغي في المغرب العربي، والعرق اليهودي في العراق واليمن والمغرب العربي، والعرق الأرماني في مصر ولبنان. وفي ذكر واقع الأزمات الناجمة من تعدد الطوائف والأعراق في الدول العربية، ما زالت أشباح إسرائيل ومن يساندها لا تبرح الساحة. لم تشتعل فتنة طائفية في المنطقة إلا توجه أصابع الاتهام

إلى هذه الأشباح على أنها هي الأيدي الخفية وعلى أن إحدى الطوائف ليست إلا جماعة العملاء والموالين لها. وأضاف العرب جمهوريةَ إيزان إلى قائمة العناصر الأجنبية الطامعة والمهددة للمنطقة.

وفي العقدين الأخيرين تتصدر الأحداث المأسوية في العراق عناوين الأخبار بعد أن كانت دولة عربية يضرب بها المثل في الثراء والرفاه والازدهار غمرتها حقول البترول. فإذا هذه الحقول هي نفسها تشعل الحروب والاضطرابات كردود أفعال للخلافات السياسية، وطمع القوى الغربية لثرواتها، وانعدام الثقة بين طوائفها. وعلماء العراق لا ينجون من ألسنة نيران الفتن التي لا تفرق بين رموز العلم وغيرها.

وفي تصريح لوزير التعليم العراقي عام ٢٠٠٦ أن هناك ١٦٠ أستاذا جامعيا تعرضوا للقتل إلى جانب أعداد كبيرة من الأكاديميين ومن ذوى الكفاءات العلمية تعرضوا للاختطاف والتهديد. وهذه المأساة كافية لتكون سببا لهجرة العقول العراقية إلى الخارج (المجلس العراقي للسلم والتضامن، ٢٠٠٦). [٥٥]

ثم دولة فلسطين التي لها تاريخ طويل ومريرمن المعانات من جرّاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يجلب لها الاعتداءات والنفي لحقوقها والتدهور الاقتصادي والأمني. وذكر عبد الله[٥٦] أن إسرائيل تمارس سياسات وإجراءات عدة على أرض فلسطين لغرض إفقارها وحالة الفقر في فلسطين تعطي انعكاسات خطيرة على الصحة والطفولة والتعليم والأوضاع النفسية والاجتماعية.

وإذا انتهينا من ذكر آثار هذه دولة المستوطنات الجائرة، فمازال رجال السياسة وصناع القرارات في الدول العربية محاصرين بالأصابع تشير إليهم بالمسئولية عن عدم حيازة التعليم الاهتمامات الكافية منهم. وقد ذكر شوقي [٥٧] أن التعليم في الدول العربية يعاني غياب الرؤية السياسية وهذا ينجلي في طرق التدريس في كل مراحله التي لا تواكب العصر، والاعتقاد العام أن الطالب الذكي هو النسخة المكررة من أستاذه، وظاهرة "بحوث الرفوف" من قبل أعضاء التدريس في الجامعات تُعد خصيصة للترقية ووفقا للتوجهات التي يحبها الأساتذة الكبار مع أن مثل هذه البحوث لا يصل إلى المجلات

العلمية العالمية المحكِّمة إلا القليل. وهذا الموقف السلبي هو المسئول عن إهدار إمكانات مأهولة للعقول العربية. ويُدرك امتلاك العالم العربي لهذه الإمكانات بهجرة "الطلبة الأذكياء" إلى الخارج حيث يمارس هؤلاء البحث العلمي كما ينبغي وتظهر من إثره كفاءتهم الحقيقية تثبت أنهم لا يقلون عن غيرهم من الباحثين والمكتشفين.

وفيما يتعلق بالبحث العلمي، علّق عويس[٥٨] أن العالم العربي له أعداد كبيرة من مؤسسات العلم والتكنولوجيا التي أغلبها ينتمي إلى جهاز الحكومة. وللأسف كثير من أمورها تتسم بسمات الجهاز المركزي الحكومي البيروقراطي، ولذلك تجاوبها مع المتغيرات العالمية والمحلية الفائقة السرعة بطيء ويفتقر إلى السمات الديناميكية.

وعن التقرير لدى "الأمم المتحدة لبرامج التنمية" (United Nations Development Program – UNDP) عام ٢٠٠٣ واصفاً أحوال التعليم في العالم العربي أن نسبة تنور السيدات في هذه المنطقة ٥٥% فقط بالتقريب. كما وصف أحوال المدارس فيه أن مسار الانشقاق بينها في طريقه إلى إحداث فجوة أكبر وأعمق ليشكل النوعين المختلفين من المدارس. فالأول عبارة عن المدارس الخاصة المتميزة والباهظة التكاليف يتمتع بها أبناء الأثرياء الذين يشكلون الأقلية في المجتمع العربي. أما الثاني، فهي المدارس الحكومية الأقل جودة التي من نصيب فئة البسطاء الأغلبية. وعلق الدكتور عبد الباسط عبد المعطي، عالم مصري في العلوم الاجتماعية على هذه الظاهرة، أنها تؤثر أكثر على تراجع فرص التعليم للبنات. وذلك، لأن المجتمع العربي مجتمع ذكوري يفضل الأولاد على البنات في الأشياء كلها ومنها التعليم. ومما يسود في ثقافتهم أن الأولاد أحق بالفرص وبالإنفاق على احتياجاتهم بمعنى إذا كانت ميزانية الأسرة محدودة، فمتطلبات الأولاد المادية مقدَّمة على متطلبات البنات. لذلك مما يسود في معظم المنطقة العربية أن على البنات عدم الالتحاق بالتعليم، أو الالتحاق بالمدرسة أقل جودة، أو عدم إكمال التعليم. وزاد الطين بلة في الأرجاء العربية التي تعاني سوء الأحوال الاقتصادية، ومن جرّائه عدم توافر المدارس في المناطق النائية مما يجعل التعليم بالنسبة للبنات حلما مستحيلا. وتشاكلها الأرجاء العربية التي تحمل الأفكار المترمتة الرافضة لظهور البنات في الساحة المشتركة بين الجنسين والمتصدية لقيام الرجال بتدريس بناتهم. وفي بعض

أجزاء المنطقة التحاق البنات بالمدارس يبدو جيداً إلا أن موعد التسرب من التعليم واقف في انتظارهن بالمرصاد عند المرحلة الثانوية لاقتناع المجتمع بالزواج المبكر للفتيات.(٥٩)

ومن جهة أخرى، أن عملية إعداد فرص التعليم في معظم الدول العربية لا تمُتّ إلى المتطلبات الاقتصادية بصلة ولا تحتوي برمجة الاستعدادات لمواجهة العولمة. فالإقبال المنخفض على التعليم في مجالات التقنية مقارنة بمناطق العالم الأخرى يأتي بسبب طبيعة فرص العمل المتاحة لدى الحكومة التي لا تتجه إلى الاهتمام الجدير بالنهوض بالتكنولوجيا.(٦٠)

خاتمة

هذا الفصل يلقي الأضواء على مواكب بناء الوطن التي تتجسَّدها البلدان؛ ماليزيا والدول العربية. وتسير هذه المواكب مع ما لها من اختلاف البيئات، والإمكانيات، والأساليب، والطموحات في مسار واحد وهو مسار التعليم. وحاول الفصل رصد حركات التعليم في هذه البلدان والحالات المصاحبة معها بداية من العلاقة التاريخية بين ماليزيا والدول العربية مروراً بتدخُّل الاستعمار في تشكيل ملامحها التعليمية، ومحاولة استرجاع هويتها بعد الاستقلال، والقيام ببناء أنظمتها التعليمية، والمستويات المحققة في التعليم، وانتهاء بالتحديات التي تقف أمام مسارها التعليمي.

وبعد الخوض في الجوانب المذكورة في مسار التعليم، توصلنا إلى أن الداعم الأساسي له هو البيئة الصالحة له من توافر الاستقرار والأمن، وحسن الإدارة، ووعي أفراد المجتمع بأهمية التعليم. وتوفير عناصر الاستقرار من مهام الحكام والساسة كما أن حسن الإدارة أيضاً من مسئولياتهم بمشاركة خبراء التعليم والتربويين. أما الوعي التعليمي في أفراد المجتمع، فهذه الناحية تتخذ منبعها من الأفكار والممارسات المستمدة من العادات والتقاليد. بما أن العادات والتقاليد من سمات المجتمع التي من الصعب التنازل أو التخلي عنها مهما كانت السلبيات التي تجلبها، فمعالجة المشاكل العالقة من جراء ممارساتها تحتاج إلى وقت طويل. الاعتقادات الخاطئة تحت مسمى العادات الموروثة مثل تقديم الذكور على الإناث رغم تأصُّلها فهي قابلة للاندثار مع التفتُّح على العالم بمتغيراته ومتطلباته حتى تعيش الأفراد الواقع المعاصر. وتصل أفراد المجتمع إلى أعلى

قمّة من الوعي عندما تصنَّف كمجموعة ذات رأس المال الاجتماعي عالي الجودة. وهذه الصفوة من المجتمع لا تساهم في التميز الاقتصادي فقط، بل تمهّد باستمرار في التفوق العلمي والتعليمي للوطن.

ويأتي الداعم المادي بعد صلاح البيئة في الأهمية عند تنفيذ المخططات التعليمية. فالتمويل من الأفضل أن يذهب إلى رحاب التعليم فيها كل عناصر الأمن والسلامة من الاعوجاج المهدِر لجهود الاستثمار. وكم من الدول التي لها بداية متواضعة في تمويل التعليم والإمكانيات المادية عموما، ولكن مع الحرص لتوافر الأمن والقضاء على معوقات التقدم من الفساد وسوء الإدارة، تعتلي بعد نضالها الطويل مكانتها المتميزة بين دول العالم في مجالات شتى التي منها التعليم.

وبالنظر إلى المواكب في مسار التعليم لماليزيا والدول العربية، اعتمادا من الأرقام والإحصائيات عن أدائها التي تناولنا سابقا نقول أنها تخيِّب الآمال. إنها المواكب التي تتخلف عن الأخرى السابقة إلى الأمام. ولا نقارن هذه المرة بينها وبين الدول الغربية، بل بينها وبين المواكب لدول شرق آسيا والمواكب لدول أمريكا الجنوبية.

دعْنا من هذه الإحصائيات التي ليست في استطاعتنا محوها أو إسقاطها من مِلفّات الجهات الدولية التي تعتني بالمؤشرات بلغة الأرقام. ولِمَ لا نلتفت إلى الاختصاصات التي في حقيقة الأمر تُوزَّع على كل بقاع الأرض بمعنى أن كل دولة تمتلك عناصرها الجاذبة لتتميز في دنيا التعليم. فماليزيا مثلا من مميزاتها هي تداول اللغة الإنجليزية مع تعدد الأعراق واللغات والديانات فيها باستطاعتها استخدامها لجذب الطلبة الأجانب لما يشعر كل واحد منهم انتماءه إلى شريحة معينة من ماليزيا ويألفها ومن ثَمّ يخفف من معاناة الغربة.

أما المميزات في الدول العربية، فحدِّثْ عنها ولا حرج لكثرتها بدايةً من كونها مهوداً للحضارات القديمة، واكتنافها آثار هذه الحضارات التي لا تُقدر بثمن، وكون لغتها من أهمّ لغات العالم، وكونها الوعاء الأم للدراسات الإسلامية، وعقولها المهاجرة إلى الخارج، وثرواتها الطبيعية، وصحرائها التي تصلح لإجراء الاختبارات تخدم التقدم العلمي والتكنولوجي، وغيرها. فالأراضي العربية تكتنف الذخائر من الإمكانيات لم يتم استخدامها من أجل النهوض بالأمة إلا قليلاً.

الهوامش

(١) بن الحاج كيا، عبد الوهاب. (١٩٩٣). **مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر**. طرابلس: كلية الدعوة الإسلامية.

(٢) Ahmad Ishak, Md. Sidin and Othman, Mohammad Redzuan. (2000). **The Malays in the Middle East.(الملايويون في الشرق الأوسط)** Kuala Lumpur: University of Malaya Press.

(٣) **المرجع السابق.**

(٤) بن الحاج كيا، عبد الوهاب. (١٩٩٣). **مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر**. طرابلس: كلية الدعوة الإسلامية

(٥) Kementerian Pelajaran Malaysia. (2007). **Pendidikan di Malaysia** Kuala Lumpur: KPM.

(٦) **المرجع السابق.**

(٧) **المرجع السابق.**

(٨) The Star. (2009, March 29). Good value in curriculum. Retrieved March 29, 2009 from The Star on Line Web site: **http://thestar.com.my/education/story.asp?file=/2009/3/29/education/**

(٩) عبد الله، مصطفى. (٢٠٠٧، أكتوبر). **أطفالنا ومستقبل اللغة العربية. العربي**. ١٤٢. الكويت: وزارة الإعلام بدولة الكويت.

(١٠) المسدّي، عبد السلام وفاضل، جهاد. (٢٠٠٧، أكتوبر). **اللغة العربية مهددة بالضمور والأفول.** العربي. الكويت: وزارة الإعلام بدولة الكويت.

(١١) بن الحاج كيا، عبد الوهاب. (١٩٩٣). **مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر**. طرابلس: كلية الدعوة الإسلامية.

(١٢) Kementerian Pelajaran Malaysia. (2007). **Pendidikan di Malaysia**. Kuala Lumpur: KPM.

(١٣) بن الحاج كيا، عبد الوهاب. (١٩٩٣). **مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر**. طرابلس: كلية الدعوة الإسلامية.

(١٤) Kementerian Pelajaran Malaysia. (2007). **Pendidikan di Malaysia**. Kuala Lumpur: KPM.

(١٥) مجزرة بحر البقر. (٢٠٠٩). ينظر في يوليو ٦، ٢٠٠٩ من ويكيبيديا: **http://ar.wikipedia.org/wiki/مجزرة_بحر_البقر**

(١٦) Ministry of Foreign Affairs, (2000). **Malaysia in brief**. Kuala Lumpur: The ministry

(١٧) Retrieved July 19, 2009 from Portal Rasmi Kementerian Pelajaran Malaysia Web site: **http://www.moe.gov.my/?id=19&lang=my**

(١٨) University of Malaya. (2008). University of Malaya Academic Calender for session 2009/2010.
Retrieved July 22, 2009 from University of Malaya Faculty of Bussiness & Accountancy Web site: **http://gsb.um.edu.my/calendar.html**

(١٩) Retrieved July 20, 2009 from Wikipedia:
http://en.wikipedia.org/wiki/Season

(٢٠) وكالة أنباء الشرق الأوسط. (٢٠٠٨). بداية العام الجديد يبدا من ٢٠ سبتمبر وينتهي ١١ يونيو. يُنظر في يوليو ٢٠، ٢٠٠٩ من الأزهر الشريف، قطاع المعاهد الأزهريـــة، الإدارة العامـــة للكمبيوتر التعليمي من الموقع:
http://www.alazhar.gov.eg/forum.aspx?g=posts&t=1647

(٢١) Tan, Ai Mei. (2002). **Malaysian private higher education: globalization, privatization, transformation and marketplaces**.London: ASEAN Academic Press

(٢٢) Zahi Hawass. (2009). Retrieved July 22, 2009 from Wikipedia: **http://en.wikipedia.org/wiki/Zahi_Hawass**

(٢٣) The World Bank. (2008). **The road not traveled: Education Reform in the Middle East and Africa.**
Retrieved August 17, 2009 from MENA Development Report Web site:
http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/04_02_08_world_bank_arab_education2.pdf

(٢٤) المرجع السابق.

(٢٥) المرجع السابق.

(٢٦) المرجع السابق.

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) المرجع السابق.

(٣٢) المجلس الأعلى للتعليم. (٢٠٠٩). هيئة التقييم تبدأ اختبار TIMSS. ينظر فـــي أغـــسطس ٢٧، ٢٠٠٩ من المجلس الأعلى للتعليم في قطر من الموقع:
http://www.education.gov.qa/content/general/detail/15104

(٣٣) The World Bank. (2008). The road not traveled: Education Reform in the Middle East and Africa.
Retrieved August 17, 2009 from MENA Development Report Web site:
http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/04_02_08_world_bank_arab_education2.pdf

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) Institute of Education Sciences. (n.d). **Trends in Internatinal Mathematics and Sciences Studies**: TIMSS Results 2007.

الاختبار الأساسي لدراسة الاتجاهات العالمية للرياضيات والعلوم: نتائج الاختبار عام ٢٠٠٧.

Retrieved August 31, 2009 from U.S Department of Education, Web site: **http://nces.ed.gov/TIMSS/table07_1.asp** and **http://nces.ed.gov/TIMSS/table07_3.asp**

(٣٦) المرجع السابق.

(٣٧) The World Bank. (2008). The road not traveled: Education Reform in the Middle East and Africa.

Retrieved August 17, 2009 from MENA Development Report Web site: **http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/04_02_08_world_bank_arab_education2.pdf**

(٣٨) المرجع السابق.

(٣٩) المرجع السابق.

(٤٠) المرجع السابق.

(٤١) عبد الرزاق، نوح عز الدين. (٢٠٠٩). **المعوّقات التي تواجه البحث العلمي في العراق: دراسة في خمس مؤسسات أكاديمية تعني بشؤون الإعلام – علوم سياسية – القانون – الاقتصاد (أنموذجا)**. المجلة السياسية والدولية. بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية.

(٤٢) المرجع السابق.

(٤٣) Ministry of Foreign Affairs, (2000). **Malaysia in brief**. Kuala Lumpur: The ministry

(٤٤) Kementerian Pelajaran Malaysia. (2007). **Pendidikan di Malaysia**. Kuala Lumpur: KPM.

(٤٥) بن الحاج كيا، عبد الوهاب. (١٩٩٣). **مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر**. طرابلس: كلية الدعوة الإسلامية

(٤٦) Arshad, Abdul Rahman. (2007). **Unity and education in Malaysia**. Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka.

(٤٧) Serajul Islam, Syed. (2008). **National Integration. Malaysia at 50: achievements & aspirations**. 155. Kuala Lumpur: International Islamic University of Malaysia.

(٤٨) Haji Ismail, Ahmad Zaki. (2008). **The Role of MARA in Bumiputra Sosio-Economic Development.** 346-347. Malaysia at 50: achievements & aspirations. Kuala Lumpur: Imternational Islamic University of Malaysia

(٤٩) Kementerian Pelajaran Malaysia. (2007). **Pendidikan di Malaysia**. Kuala Lumpur: KPM

(٥٠) حسن.، (٢٠٠٧). **التعليم في ماليزيا**. [شرائح باور بوينت].

(٥١) Kementerian Pelajaran Malaysia. (2007). **Pendidikan di Malaysia**. Kuala Lumpur: KPM.

(٥٢) **المرجع السابق.**

(٥٣) The Star. (2009, March 29). Good value in curriculum. Retrieved March 29, 2009 from The Star on Line Web site: **http://thestar.com.my/education/story.asp?file=/2009/3/29/education/**

(٥٤) Ministry of Education Malaysia. (n.d). **Executive summary Education Development Plan 2001-2010**. Kuala Lumpur: The ministry.

(٥٥) المجلس العراقي للسلم والتضامن. (٢٠٠٦). العراق في الإعلام: وزير التعليم العالي العراقي: لن نوقف الدراسة في جامعاتنا. ينطر في أكتوبر ١١، ٢٠٠٩ من مرافئ من الموقع: **http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=12415**

(٥٦) عبد الله، حسن. (٢٠٠٦، أبريل). **الاحتلال وإفقار الفلسطينيين. العربي**. ٢٨-٢٩. . الكويت: وزارة الإعلام بدولة الكويت

(٥٧) شوقي، أحمد. (٢٠٠٦، مارس). **إشكاليات وتحديات: نظرة عامة. العربي**. . الكويت: وزارة الإعلام بدولة الكويت.

(٥٨) عويس، محمد زكي. (٢٠٠٦، أكتوبر). **في العلوم الطبيعية: مؤشرات ونواقص. العربي**. ١٤٧. الكويت: وزارة الإعلام بدولة الكويت.

(٥٩) Faisal, Safa. (2003). Muslim girls struggle for education. Retrieved July 21, 2009 from BBC News Web sites: **http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3130234.stm**

(٦٠) The World Bank. (2008). The road not traveled: Education Reform in the Middle East and Africa. Retrieved August 17, 2009 from MENA Development Report Web site: **http://news.bbc.co.uk/2/shared/bsp/hi/pdfs/04_02_08_world_bank_arab_education2.pdf**

الفصل السادس

ماليزيا والقضايا العربية

أ.د. هدى ميتكيس

مقدمة

شغلت القضايا العربية حيزاً متنامياً من شواغل صانعى السياسة الخارجية الماليزية، حيث سعت ماليزيا لتدعيم علاقاتها بالدول العربية من خلال الدفاع عن قضاياهم بقوة فى العديد من المحافل الدولية، إذ لم تتوان عن تقديم الدعم المادى والمعنوى للدول العربية فى كافة المحافل الإقليمية والاسلامية والدولية وفى جميع المجالات المتاحة الاقتصادية والثقافية والدينية بما يمكن معه القول أن الدائرة العربية تعد – وبحق – أحد الدوائر الأساسية التى تتحرك فى إطارها السياسة الخارجية الماليزية.

وبرغم تنوع توجهات القيادات الماليزية المتعاقبة فى ظل اختلاف ظروف البيئتين الدولية والإقليمية وتنوع القضايا التى أثارت اهتمامات مختلف القيادات، إلا أنه يمكن القول بوجه عام أنه كان هناك ثمة حرص من قبل صانعى السياسة الخارجية الماليزية على دعم ومساندة القضايا العربية.

ويثير موضوع ماليزيا والقضايا العربية مجموعة من التساؤلات من قبيل ما هى أبرز القضايا العامة التى تواجهها المنطقة العربية وما هو موقف ماليزيا من تلك القضايا، وما هى القضايا ذات الطابع الخاص التى تنبع من داخل المنطقة العربية وكيف ساندت ماليزيا تلك القضايا ؟ وغير ذلك من التساؤلات الفرعية التى يسعى هذا الفصل للإجابة عليها.

وعلى هذا الأساس ينقسم هذا الفصل إلى قسمين رئيسيين. يتناول أولاهما القضايا ذات الطابع العام كالعولمة والارهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والتحول الديمقراطى. أما القسم الثانى فقد أشار إلى أبرز القضايا العربية ذات الطابع الخاص كالقضية الفلسطينية واحتلال العراق.

(١)
قضايا ذات طابع عام

تعد المنطقة العربية أحد الدوائر الأساسية التى تتحرك فى إطارها السياسة الخارجية الماليزية، وهو ما ينعكس بصورة جلية من خلال العلاقات المتعددة الأبعاد التى تربط ماليزيا بدول المنطقة فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يعود إلى مواريث تاريخية وحقائق ثقافية مشتركة أفرزت مصالح ونماذج عده للتعاون بين الجانبين الآسيوى والعربى.

فقد اتخذت ماليزيا تجاه المنطقة العربية مواقف محددة إزاء عدد جوهرى من قضايا المنطقة التى تعد فى جانب منها قضايا عامة ملحة لا تواجه الدول العربية بمفردها بل تواجه العالم الإسلامى بصفة خاصة، والمجتمع العالمى بصفة عامة كقضايا العولمة، الإرهاب، ونزع الأسلحة النووية، التحول الديمقراطى.[١]

ونعرض فيما يلى لأهم القضايا العامة التى شغلت اهتمامات المنطقة العربية واتجهت ماليزيا لتبنيها على أجندة سياستها الخارجية مثل العولمة، والحرب على الإرهاب، والحد من انتشار الأسلحة النووية والتحول الديمقراطى.

(أ) العولمة

شهدت الساحة الدولية فى الحقب الأخيرة من القرن الماضى تشكلاً لنظام عالمى جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت فى تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه العولمة، التى أصبحت الإطار الذى يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلى والإقليمى والدولى.

ففى إطار ما عرف بظاهرة العولمة Globalization والتى كثر استخدامها فى الأدبيات المعاصرة يتم دمج العالم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً بما يتخطى معه الحدود السياسية أو الاختلافات الثقافية للدول.

كما اعتبرت آليات العولمة هى الحاكمة لكل ما سبقها من إنجازات المجتمع الدولى الاقتصادية والسياسية والثقافية، بحيث أصبحت هذه الإنجازات مسخرة إلى حد كبير لخدمة أهداف العولمة سلبية كانت أو إيجابية.

وقد تم تبلور ظاهرة العولمة ومأسستها وتقنينها على مدى الحقب السابقة من خلال عدد من السياسات التى من شأنها أن تؤدى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجى لهـا، وهـو إعادة تشكيل النظام الاقتصادى لجميع الدول وتحويلها إلى اقتصاد السوق بهدف إدماجهـا جميعاً فى إطار السوق العالمى، ولتحقيق هذا الهدف الاقتصادى، شملت العولمة تجليـات وآليات ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وعسكرية، تنعكس على الشعوب من خـلال تبنى الحكومات لسياسات وبرامج العولمة وتحويلها إلى سياسات عامـة وطنيـة يـؤثر تطبيقها على حياة المواطنين، سلباً وإيجاباً.

هذا ويمكن القول أنه على الرغم من نجاح هذه الظاهرة فى السيطرة على تـشكيل وصياغة معظم المجتمعات على مستوى العالم، إلا أنها مازالت ظاهرة خلافية يتـصاعد الجدل والصراع بين مؤيديها ومعارضيها.

وبصفة عامة يمكن القول أن العولمة قد طرحت جدلاً واسعاً من حيث تأثيراتهـا وأبعادها المختلفة، إذ لم تعد مجرد اصطلاح أكاديمى يحاول توصيف تفـاعلات عالميـة جديدة بل أضحت تعبيراً عن واقع عالمى جديد يحيط بالمجتمع ويفرز تأثيراته وتداعياتـه فى كافة الاتجاهات التى لا تقتصر على المجالين الاقتصادى والثقافى فقط بل تشمل أيضاً المجال السياسى.

هذا وتتلخص الرؤية الماليزية للعولمة فى أنها لا تختلف عن الاستعمار الجديـد، وهو ما أشار إليه رئيس وزراء ماليزيا السابق (محاضير محمد) بقوله "كل الآمال الكبيرة التى تلت نهاية الحرب الباردة قد ذهبت أدراج الرياح". فالدول الصناعية الكبـرى تريـد العالم ملكاً لها، وهو الأمر الذى يساعد على تحقيقه عدم وجود قوة أخرى موازنـة لهـا تواجه سياستها وطموحاتها، الأمر الذى جعل هذه الدول الكبرى تتلاعـب الآن بمـصير دول العالم النامى. كما أن إنشاء هذه الدول لتكتلات اقتصادية قوية جعلها تحظى بوضـع استراتيجى ليس فقط فى مجال تحديد ظروف الآخرين الاقتصادية، ولكـن أيـضاً فـى التعسف فى مجال حقوق الإنسان. وهو المشهد العام الذى أضحت معه الدول الفقيرة تقع تحت عبء الديون الخارجية، وتعانى من تحديـد الغـرب لـشروط التبـادل التجـارى

والسيطرة على تدفق رؤوس الأموال. فضلاً عن القروض والمساعدات كآليات أساسية للسيطرة، حيث أضحى كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أداتين مهمتين للسيطرة على الدول النامية. هذا إلى جانب تحول عديد من الوكالات الدولية إلى أدوات للسيطرة الغربية فى إطار العولمة، وذلك على الرغم من عظم ونبل الهدف الذى نشأت هذه الوكالات من أجله.(٢) ويجمل محاضير محمد دعوته العملية للتعامل الايجابى مع تحديات العولمة قائلاً "إن المسلمين مواجهون بتحديات ضخمة ومروعة ذلك أن تجليات العولمة التى نلحظها بعيوننا حالياً تشكل خطراً وتهديداً على المسلمين ودينهم الذى هو الرسالة الخاتمة. ونحن مطالبون بألا ننفذ غضبنا واحباطنا بالركون إلى أساليب العنف والغرور غير المجدى وبدلاً من ذلك ينبغى علينا أن نلجأ إلى التخطيط وإحداث التنمية على مستوى البلدان الاسلامية بما يمكننا من التسلح بتقنية المعلومات وامتلاك القدرات الضرورية لمعالجة التحديات التى يطرحها عصر المعلومات وامتلاك القدرات الضرورية لمعالجة التحديات التى يطرحها عصر المعلومات فى كل يوم، فهذا هو الجهاد الحقيقى الذى ينبغى على المسلمين أن يتدافعوا للانضمام إلى ركبه وإننى على يقين بأننا نمتلك المواهب والقدرات التى تكفل لنا النجاح فى هذا الجهاد.(٣)

وبصفة عامة فقد اتجهت ماليزيا وفى إطار دفاعها عن مصالح الدول العربية والدول النامية بصفة عامة إلى العمل لجذب الانتباه العالمى لتلك، وذلك بإبراز خطورة العولمة الجامحة على هذه الدول، وبالعمل على جمع هذه الدول معاً من أجل تنسيق الأدوار فى مواجهة الدول الغنية التى تعمل دون حسيب أو رقيب على تنظيم الاقتصاد العالمى والتدفقات المالية. ويمكن القول بأن رسالة ماليزيا لقوى العولمة تنطلق من أنها لا يجب أن تستغل الآخرين، إذ يجب أن تكون مباراة قائمة على المكسب-المكسب، بما يعنيه ذلك من تحقيق المكسب لكل الأطراف. ففى العولمة – من وجهة النظر الماليزية – العديد من مكامن الخطر التى يجب إقصائها من النظام العالمى السائد؛ وإذا كان من الواجب على الدول النامية استغلال الفرص الجيدة للعولمة، فإن على ممارسى العولمة أن ينطلقوا من مجموعة من القواعد الأساسية التى تحتم عليهم كمسئولين مراعاة الجانب الانسانى. وتأسيساً على هذا الاعتبار المشروع طالبت ماليزيا الدول المتقدمة بالعمل من

أجل القضاء على مناخ الخوف الناشئ من سباق التسلح لكبح جماح إساءة استخدام القوة وذلك من أجل صالح البشرية بأكملها.

وبفضل عضوية ماليزيا فى حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامى عملت مراراً وتكراراً على توضيح الآثار السلبية للعولمة على الدول النامية. كما عملت على حثهم على العمل معاً لمواجهة هذه الآثار.(٤)

ولعل مما يذكر أن ماليزيا تعد عنصراً أساسياً فى مجال إنشاء لجنة الجنوب – الجنوب التى أخذت على عاتقها العمل من أجل حل مشكلات دول العالم النامى الفقيرة وخاصة فى قارتى آسيا وإفريقيا. كما انضمت ماليزيا عام ١٩٨٩ لمجموعة الـ١٥ برؤية أساسية تمثلت فى مناقشة وإيجاد حل للاختلافات الاقتصادية الكبيرة بين من يملكون، والذين لا يملكون إلا القليل فى العالم. وهى شهادة مهمة على الجهد الدؤوب الذى تقوم به ماليزيا "كأكبر أصغر دولة".(٥)

إن المتتبع لتطور السياسة الخارجية الماليزية يستطيع أن يلحظ فى سهولة شديدة أن هناك اهتماماً ماليزياً متزايداً بقضايا الجنوب إلى الحد الذى جعل منها محوراً مهماً من محاور سياستها الخارجية. عبر هذا الاهتمام بقضايا الجنوب وتطوير التعاون بين دوله عن نفسه فى الكثير من المحافل الدولية منذ أن انضمت ماليزيا إلى حركة عدم الانحياز فى عام ١٩٧٠. غير أن هذا الاهتمام بات واضحاً مع اعتلاء د. محاضير محمد رئاسة الوزراء فى عام ١٩٨١، والذى كثيراً ما وصف بأنه المتحدث الرسمى باسم الجنوب لما أبداه من مواقف صلبة فى الدفاع عنه فى مواجهة بلدان الشمال المتقدم. أضف إلى ذلك الكثير من المقترحات التى تقدمت بها ماليزيا فى العديد من المؤتمرات الدولية بغية زيادة التعاون بين دول الجنوب. غير أن الجانب المهم فى كل ذلك، أن الكثير من هذه المقترحات أمكن تجسيدها على أرض الواقع فى شكل آليات لعبت دوراً مؤثراً فى دعم وتقوية العلاقات بين دول الجنوب وبعضها البعض.

وإجمالاً تعد ماليزيا واحدة من أكثر الدول اهتماماً بدول الجنوب بالنظر إلى نشاطها فى المؤتمرات الدولية ذات الصلة بقضاياه وسعيها المتواصل إلى مزيد من

التعاون فيما بينها. لاسيما مع اعتلاء محاضير محمد سدة الحكم فى البلاد فى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين. بيد أن هذا الاهتمام قد تزايدت وتيرته فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة وتحول بنية النظام الدولى إلى القطبية الأحادية بما يمكن معه القول بأن قضايا الجنوب قد أضحت تشكل أحد محاور الاهتمام البارزة فى السياسة الخارجية الماليزية.(٦)

وهنا تجدر الإشارة إلى عدد من المقترحات التى اقترحتها ماليزيا لمواجهة العولمة. فقد اقترح محاضير نهج استراتيجية اسلامية ترتكز على نهضة علمية واقتصادية قوامها الفعالية الاقتصادية والمالية والادارية واعتماد خطة لتوحيد المعاملات النقدية بين الدول الاسلامية معلنا اعتزامه الدعوه الى تنظيم ملتقى عالمى لدراسة خطوات تنفيذ فكرة العملة الاسلامية الموحده "الدينار الاسلامى".

كما أكد محاضير دائماً أن تقدم البلاد العربية والاسلامية رهن بتبنى مقاربة اقتصادية تراعى دور العلوم والدين معاً ولاحظ أن المسلمين ابتعدوا كثيرا عن جوهر الاسلام جراء التأويلات الضيقة والتمسك بظواهر الأشياء والابتعاد عن العلوم مبرزاً أن المسلمين لم يتمكنوا من بناء حضارة عريقة إلا بعدما تشبثوا ليس فقط بالدين وأصوله بل أيضاً بالعلوم والمعارف الانسانية الأخرى ولم يرجحوا كفة هذا الطرف أو ذاك".(٧)

تشكل تلك الدعوة أبرز الجهود التى ترعاها ماليزيا حرصاً منه على عودة المجتمع العربى والاسلامى إلى تعاليم الدين الحنيف لمواجهة العولمة وتحديات القرن الحادى والعشرين بصفة عامة، حيث قدمت رؤيتها فى هذا الإطار عبر مطالبة الدول الاسلامية بضرورة استغلال مواردها على نحو أفضل وتطوير معرفتها واستخدام التكنولوجيا والتخطيط للمستقبل والتسلح بالقوة الاقتصادية التى تعتبر أهم الأسلحة الفعالة المؤثرة فى العصر الحالى وتسخير الثروات المالية فى رفاهية الشعوب وخاصة أن الدول الاسلامية لديها من الأموال ما يكفيها لتولى قيادة العالم دون منازع.

كما أنها دائمة الدعوة للدول العربية والاسلامية بالوحده والاستعداد لمواجهة الخطر الغربى وذلك من خلال الاستجابة لمتطلبات الحياة العصرية وفى الوقت نفسه

الالتزام بتعاليم الدين الاسلامى وخاصة فى ظل التحديات الكبيرة التى يواجهها العالم الاسلامى داخلياً وخارجياً.(٨)

وهنا يقول محاضير "إذا عمل العالم الاسلامى كتلة واحده وليس دولاً متفرقة ومختلفة ونسقت الجهود والبرامج والمواقف فيما بين الدول والمنظمات والمؤسسات الاسلامية واستوعب العلماء المهاجرون ووظفت الطاقات المتوافرة للمسلمين فإن هؤلاء يمكن أن يشكلوا قوة اقتصادية وسياسية تفرض شروطها ومصالحها".(٩)

ويتلخص الجانب العملى فى فلسفته عبر تطبيق مبدأ السوق الحر بما يتوافق مع قواعد الشريعة الاسلامية مما يستتبع بالتالى إنشاء البنوك الاسلامية إطلاق الدينار الذهبى كعملة اسلامية تحل محل الدولار الامريكى تأسيس شركات التأمين الاسلامية تكوين ادارة استشارية اسلامية مهمتها تقديم المشورة التى تناسب القواعد الاسلامية ويدعو إلى إتباع التعاليم الدينية بصورة فعلية بعيداً عن الشعارات وحتى مجرد التبرعات الضخمة التى لا تكفى لاثبات فعالية التوجهات التنموية الاسلامية.(١٠)

وفى دعوة ممزوجه بالتواضع والفخر يترك الباب مفتوحاً للدول الاسلامية والعربية لدخول تجربة التعاون والوحدة الماليزية مطالباً باستنساخ تجربة بلاده الاقتصادية عبر تبنى الاستراتيجيات والبرامج التنموية التى تتناسب معها وبما يتوائم مع الظروف الخاصة لتلك الدول لتحقيق الهدف الاسمى المتمثل فى رفاهية وتنمية الشعوب الاسلامية.

الحديث عن التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية لا ينفصم عن سياسة الوحدة والتعاون الاقتصادى عبر تبادل الخدمات والمصالح بين الدول الاسلامية التى تشكل هاجساً يومياً فى حياة محاضير محمد الذى يرى أن التكامل الاسلامى لم ولن يتحقق دون الاتفاق بين تلك الدول على سياسة واضحة تضع فى اعتبارها كافة الظروف المحلية والإقليمية والدولية الجارية على الساحة وفى الوقت نفسه استغلال الامكانيات الذاتية باسلوب عصرى حضارى يتماشى وتطورات العصر مع الالتزام بأسس النهج الاسلامى بما يكفل بروز ملامح اقتصادية خاصة بالعالم الاسلامى.(١١)

محصلة القول تنطلق الرؤية الماليزية من أن الصورة المثلى للتكامل الاسلامى يمكن أن تكون بديلاً عن العولمة التى ينادى بها الغرب مما يساهم بالتالى فى انطلاقة أولية قوية لدخول المنتجات العربية والاسلامية إلى الدول الاوروبية وتحقيق عائدات ضخمة إضافة إلى الحصول على مزايا خاصة فى الأسواق الغربية إلا أن هذا التكامل لن يلبى متطلبات منظمة التجارة من دون تحقيق ما يسمى بتحرير التجارة البينية بين الدول الاسلامية.(١٢)

ومن الأمثلة الرائدة للتكامل بين الدول الاسلامية بروز التجمعات الإقليمية الاقتصادية مثل مجموعة الدول الخمسة عشرة التى تأسست عام ١٩٨٩ وتضم ١٩ دولة منها سبع دول اسلامية هى الجزائر مصر اندونيسيا ايران ماليزيا نيجيريا السنغال فيما تعتبر مجموعة الـ١٥ مثالاً للتفاهم بين الدول الاسلامية ودول الجنوب من أجل ترسيخ وتنفيذ استراتيجية اقتصادية تعزز الامكانيات المتوفرة لتلك الدول. وهناك أيضاً مجموعة دول المحيط الهندى للتعاون الإقليمى وتضم تسع عشرة دولة منها ثمانى دول اسلامية بنجلاديش وأندونيسيا وايران وماليزيا وموزمبيق وعمان والامارات العربية المتحدة واليمن وقد تم تأسيسها عام ١٩٩٧ ولا يمكن إغفال دور مجموعة الكوميسا السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا التى تأسست عام ١٩٩٤ وتضم خمس دول اسلامية جزر القمر وجيبوتى ومصر والسودان وأوغندا من بين أعضائها العشرين.(١٣)

ويجمل محاضير محمد دعوته العملية للتعامل الايجابى مع تحديات العولمة قائلاً "إن المسلمين مواجهون بتحديات ضخمة ومروعة ذلك أن تجليات العولمة التى نلحظها بعيوننا حالياً تشكل خطراً وتهديداً على المسلمين ودينهم الذى هو الرسالة الخاتمة. ونحن مطالبون بألا ننفذ غضبنا واحباطنا بالركون إلى أساليب العنف والغرور غير المجدى وبدلاً من ذلك ينبغى علينا أن نلجأ إلى التخطيط وإحداث التنمية على مستوى البلدان الاسلامية بما يمكننا من التسلح بتقنية المعلومات وامتلاك القدرات الضرورية لمعالجة التحديات التى يطرحها عصر المعلومات وامتلاك القدرات الضرورية لمعالجة التحديات التى يطرحها عصر المعلومات فى كل يوم، فهذا هو الجهاد الحقيقى الذى ينبغى على

المسلمين أن يتدافعوا للانضمام إلى ركبه وإننى على يقين بأننا نمتلك المواهب والقدرات التى تكفل نا النجاح فى هذا الجهاد.(١٤)

(ب) الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

مثلت قضية الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل أحد القضايا التى تحتل أبرز مواقع الصدارة فى اهتمامات المنطقة العربية والساحة الدولية بصفة عامة. خاصة بعد أن بات جلياً المخاطر الجسيمة التى قد تنجم عن استخدام تلك الأسلحة نظراً للقدرة التدميرية الشاملة، إذ تستطيع تلك الأسلحة على اختلاف حجم تأثيرها إفناء الحياة من مساحات واسعة من الأرض فى زمن محدود ويصعب ايجاد دفاعات مضادة لها كما أن آثارها تمتد إلى مناطق بعيدة.(١٥)

وتنبع أهمية قضية الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بالنسبة للمنطقة العربية تحديداً لأسباب عديدة يمكن توضيح أبرزها فيما يلى:

- **الترسانة النووية الاسرائيلية**

يمثل عدم انضمام إسرائيل لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية والترسانة النووية الإسرائيلية خطراً على المنطقة العربية وتهديداً كبيراً لأمنها، إذ تمتلك إسرائيل برنامجاً عسكرياً نووياً غير مصرح به، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنها تمتلك نحو ٢٠٠ رأس نووي يمكن إطلاقها من البحر والبر، وهو ما يشكل تهديداً لدول المنطقة العربية، بالإضافة إلى أنها تهدد بالقيام بضرب المنشأت النووية الإيرانية عبر هجوم استباقي.

ويفيد تقرير عسكري غربي أن اسرائيل تمتلك أكثر من ٤٠٠ قنبلة نووية من بينها قنابل هيدروجينية وكيميائية وبأن حجم الترسان النووية الإسرائيلية يبلغ ضعف حجم تقديرات الاستخبارات العربية والغربية وحتى الأمريكية منها. ويتحدث التقرير عن أنه لدى اسرائيل عام ١٩٧٤ ف خمسة عشر قنبلة نووية ووصل نهاية الثمانينيات إلى حوالي ما يزيد عن مائتي قنبلة نووية ورأس نووي. وتمكن من تجميع أكثر من ٤٠٠ قنبلة نووية نهاية للتسعينيات. وأشار التقرير إلى أن اسرائيل عام ١٩٧٣ طورت عشرين صاروخ نووي وثلاثة وحدات مدفعية نووية تحوي كل منها أثنى عشر فوهة من عيار

١٧٥ ملم و٢٣٠ ملم. وأضاف التقرير إلى أن الكيان الصهيوني أنجز كل ما يبتغيه من مشروعه النووي في بداية الألفين، حيث قام بإنتاج قنابل نيوترونية وألغام نووية وقنابل الحقيبة وصواريخ تطلق من الغواصات والقنابل الهيدروجينية التي يمتلكها الكيان الصهيوني ذات بعد نوعي إذا أن قوة كل قنبلة هيدروجينية تزيد عن مائة ألف مرة عن القنبلة النووية الاعتيادية والقنبلة الهيدروجينية تعتبر قنبلة معقدة وباهظة التكلفة ومعقدة التطوير وتمتلك مثل هذه القنابل أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين. وبهذا ووفقاً لهذا التقرير تعد اسرائيل من الدول المتفوقة في مجال السلاح الذري والأكثر خطورة في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.[١٦]

- **البرنامج النووى الايرانى**

مما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار المنطقة العربية ومنطقة الخليج بصفة خاصة من زاويتين:

الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى" الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، ويوضح الجدول التالي مدى الخلل فى القدرات التسليحية للدول الخليجية الست مقارنة بالتسلح الإيرانى.

جدول يوضح الخلل في ميزان القوى العسكري بين إيران والدول الخليجية الست:

الدولة	عدد القوات	الدبابات	صواريخ أرض جو	طائرات مقاتلة	وحدات بحرية		باتريوت	ميزانية الدفاع بالمليار
					وحدات سطحية	غواصات		
السعودية	٢٠١ آلاف منهم ٧٥ ألفا حرس وطني	٩٠٠ من بينها ٣١٥ أم – ايه ٢ ابرامز	٣٣ بطارية نحو نصفها ١ – هوك	٢٩٤ منها ١٧٤ أف – ١٥	٣٤	—	٢٠	٢٧,٢
الإمارات	٥٠٥٠٠	٥١٦ من بينها ٣٦٠ من طراز ليكيوك	٨ منها ٣ بطاريات هوك	١٠٦	١٨	—	—	
عمان	٤١٧٠٠	١٥٣	٥٠	٤٠	١٣	—	—	٢,٤
الكويت	١٥٥٠٠	٢٩٠ منها ٢١٨ م –١ ايه ٢ ابرامز	١٠ بطاريات منها ٤ هوك	٨١ منها ٤٠ أف ايه ١٨	١٠	—	5	٣,٣
قطر	١٢,٣٠٠	٣٠	٧٥ سام أرض جو منها ١٢ ستنجر	١٨	٧	—	—	١,٥
البحرين	١١,٠٠٠	١٤٠	بطاريتان	٣٤ منها ٢٢ أف – ١٦	١١ بينها قرقاطة	—	—	٠,٣١٥
العراق	تعاني القوات العراقية التقليدية والتسليح بعد صدام من الإهمال، وهناك خطط لإقامة جيش من ٣٠ ألف جندي، القوات الحالية هي نحو ١٠ آلاف جندي تركز على الأمن الداخلي							
إيران	٥٤٠,٦٠٠	١٥٦٥	٧٦ بطارية منها واحد هوك وبعضها ستنجر	٣٠٦	٥٩ منها ١٠ هودونج و ٤٠ بوجامر	٣ من طراز كليو	—	٩,١

أما الثانية فهي إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعداً من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش بالقول" لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة (سوريا ولبنان). ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض- أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلبا على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي. ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد.[١٧]

- **احتلال العراق**

جاء احتلال العراق تحت دعوى اتهام العراق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل. فقد كان تبرير امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل من أهم التبريرات التي حاولت الإدارة الأمريكية وعلى لسان وزير خارجيتها كولن باول ترويجها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن. فقبل وقوع الحرب صرح كبير مفتشي الأسلحة في العراق هانز بليكس أن فريقه لم يعثر على أسلحة نووية وكيمياوية وبيولوجية ولكنه عثر على صواريخ تفوق مداها

عن المدى المقرر في قرار الأمم المتحدة (150 كم) المرقم ٦٨٧ في عام ١٩٩١ وكـــان العراق يطلق على هذه الصواريخ اسم صواريخ الصمود.

وهنا تبرز أهمية قضية الحد من انتشار أسلحة الــدمار الــشامل علـــى المنطقـــة العربية، حيث يخشى أن يحدث احتلال لأى دولة فى المنطقة بدعوى وجود مثـــل هـــذه الأسلحة على غرار ما حدث فى العراق.

فى إطار هذا السياق تبلورت الرؤية العربية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة تجاه قضية الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل فى تدعيم مبدأ عدم انتشار تلك الأسلحة بما يجنب المنطقة العربية سباق تسلح من شأنه إلحاق الضرر بالجميع، وأن يكون نـــزع تلك الأسلحة ـــ على اختلاف أنواعها من نووية أو بيولوجيـــة أو كيماويـــة ـــــ شـــاملاً ومتزامناً، وأن يمتد هذا إلى نزع وسائل إيصالها، وهو ما يخلق نظام أمن جديد بالمنطقة يتسم بالتوازن والاستقرار ويحقق الأمن والحماية لكافة دول وشعوب المنطقـــة، ويـــدعم فرص إمكانية إقامة تعاون إقليمي من خلال تعزيز الثقة المتبادلة واحترام مبادئ الشرعية الدولية.

ويتأسس موقف الدول العربية في هذا الصدد على مبادرة الرئيس مبارك فى مايو ١٩٩٠ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، والتى ترى أن جهود منع الانتشار النووي يجب أن ترمى ـــ كغاية نهائية ـــ إلى إقامة عالم آمنٍ خالٍ من الـــسلاح النووى. وتؤكد على أهمية عقد مؤتمر دولى حول موضوع منع الانتشار وإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الاسلحة النووية، وذلك لمـــا لمثـــل هـــذا المؤتمر من أهمية فى ظل المناخ الدولى الحالى الذى يتنامى فيه الاتجاه نحو تشديد القيود والضوابط الدولية لإحكام الالتزام بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، دون التعامل بصورة فعالة وجوهرية مع البرامج النووية التى تقع خارج نطاق الرقابة الدولية.

وفي هذا الصدد حثت مصر والدول العربية المجتمع الدولي على دفع إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي كشرط أساسى لتوفير مناخ يسمح بالتزام كافة دول المنطقة بالقيود المفروضة دولياً على إنتاج أو حيازة أو استخدام كافة أنواع أســـلحة

الدمار الشامل. على أن جهود منع الانتشار النووي لا يجب أن تحول دون تقديم العـون من الدول النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الدول غير النووية الأعـضاء فـي معاهدة منع الانتشار النووى لتنمية قدراتها فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النوويـة، وذلك وفقاً لاحكام معاهدة حظر الانتشار النووى.[١٨]

هذا ويمكن القول أن ماليزيا كانت فى مقدمة الدول التى سعت لمنع انتـشار تلـك الأسلحة انطلاقاً من حرصها على تحقيق الأمن والاستقرار كهدف جـوهرى لـسياستها الخارجية من ناحية، وفى إطار تأييدها لمعظم إن لم يكن كل القضايا العربية من ناحيـة أخرى وذلك فى سياق ما تأخذه على عاتقها من قضايا تعمل على الدفاع عنها تنبع مـن فكرة المصلحة العامة للأمة الإسلامية.

فقد حملت السياسة الخارجية الماليزية على عاتقها منذ وقت مبكر ضرورة التنديد بأسلحة الدمار الشامل، ومطالبة الدول المنتجة لها بضرورة الاتفاق على جـدول زمنـى لنزع السلاح النووى لأسباب عده أبرزها أن هذه الدول إذا كانت تهـدد غيرهـا بهـذه الأسلحة فإنها ليست فى مأمن من أخطارها التدميرية التى يمكن أن تعرضها مع الجميـع للخطر، حيث ليس هناك ثمة ما يؤكد أن الدول المالكة لها لن تستعملها لغير الردع، هـذا علاوة على الخطورة المتمثلة فيمن يحدد ويقرر الحاجة إلى الردع.

كما ساندت السياسة الماليزية إنشاء مناطق للسلام، ومناطق خالية مـن الأسـلحة النووية كشرط أساسى لتحقيق السلم والاستقرار وتشجيع إجراءات بناء الثقة. وكجزء من سياسة الحد من انتشار الأسلحة النووية وتشجيع سياسة نزع السلاح النووى فى الوقـت ذاته.

وقد وقعت ماليزيا على العديد من الاتفاقيات الخاصة بنزع السلاح منها:

- معاهدة منع الانتشار النووى عام ١٩٦٨ والتصديق عليها فى ١٩٧٠.
- معاهدة الأسلحة البيولوجية عام ١٩٧٢، والتصديق عليها فى ١٩٩١.
- معاهدة الأسلحة الكيماوية عام ١٩٩٣، والتصديق عليها فى ٢٠٠٠.
- اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المـضادة للأفـراد وتدميرها عام ١٩٩٧، والتصديق عليها فى ١٩٩٩.

- اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية فى ١٩٩٨.

ويمكن القول أن ماليزيا قد لعبت دوراً دبلوماسياً نشيطاً لدعم قضية الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. ففى إطار معاهدة منع الانتشار النووى Treaty on Non-Proliferation of Nuclear Weapons "NPT" والتى قامت ماليزيا بالتصديق عليها عام ١٩٧٠ شددت ماليزيا على ضرورة إعادة تاكيد التزام الدول الاطراف فى معاهدة عدم الانتشار بمواصلة المفاوضات المفضية إلى نزع السلاح النووى بالكامل والتعهد القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترسانتها النووية تماماً وهو التعهد الذى قطعته عام ٢٠٠٠ من أجل تنفيذ هذه الالتزامات. كما حثت ماليزيا الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضرورة الوفاء بهذا الالتزام من خلال الشروع فى مفاوضات تفضى إلى ابرام اتفاقية - أو إطار صكوك متداعمة - بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداث الأسلحة النووية واختباراتها وانتاجها وتخزينها ونقلها واستعمالها والتهديد باستعمالها وتنص على إزالتها فى ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.(١٩)

وفى إطار اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة Convention on the Prohibition of the Development, Production, a stock pilling of Bacteriological (Biological) & Toxins Weapons, and their Destruction قامت ماليزيا بتنظيم عدد من حلقات العمل التقنية بشأن الأمن البيولوجى تم خلالها مناقشة الخطر المتعاظم الذى تطرحة الأسلحة البيولوجية بسبب التقدم السريع فى العلوم البيولوجية والتكنولوجيا الإحيائية وتوافر هذه المعلومات وما يرتبط بها من المواد على نطاق واسع فى المنطقة، كما تم خلالها مناقشة التزامات الدول بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومدونات قواعد السلوك للعلماء العاملين فى مجال البحوث البيولوجية والنهج المختلفة لسن قوانين تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطنى والدفاع البيولوجى ورصد الأمراض المعدية واكتشافها ومكافحتها.

وإجمالاً يمكن القول أن هناك ثمة جهود ملموسة تبذلها السياسة الخارجية الماليزية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل برغم أن ماليزيا تمتلك تكنولوجيا تخصيب

اليورانيوم، حيث تصنف ماليزيا ضمن مجموعة الدول الحائزة لبرنامج نووي لغرض سلمي إلى جانب (إندونيسيا وأستراليا والدنمارك والمملكة العربية السعودية ونيوزيلاند وتايلاند والنرويج والكويت) والذى كانت قد بدأته بغرض توليد الكهرباء ولكن تم تجميده فى السبعينيات.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ماليزيا تؤيد حق جميع الدول فى استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. فقد صرح نجيب عبد الرزاق رئيس وزراء ماليزيا الحالى على هامش مشاركته في قمة حركة عدم الانحياز في شرم الشيخ بمصر، على حق كل الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بما في ذلك إيران.[٢٠]

وإجمالاً فقد أكدت ماليزيا اهمية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط من أجل تحقيق السلام الشامل. وطالبت المجتمع الدولى بالضغط على اسرائيل لدفعها على الانصياع لرغبات السلام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الشان لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

وقد جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها الدكتور داود محمد المدير العام للمعهد الماليزى لبحوث التكنولوجيا النووية (مينت) ورئيس الوفد الماليزي أمام الحوار الاعتيادى للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى عقد فى العاصمة النمساوية فينا. والذى أوضح خلا كلمته أن إقامة المنطقة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧١ لعام ١٩٨١ والذى طالب اسرائيل صراحة وعلى وجه السرعة بوضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. من منطلق أن انضمام باقى دول المنطقة إلى معاهدات واتفاقيات نزع السلاح والالتزام بها جدير بأن يعزز الأمن والسلام العالميين الشاملين. وقد أكد أن اسرائيل تعتبر الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى لم توقع بعد على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ولم تخضع منشآتها النووية للرقابة الدولية وهذا ما يجعل المنطقة غير آمنة ومهددة دائماً بهذه الأسلحة الفتاكة.

وشدد على ضرورة التزام دول الشرق الأوسط فى اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية عاجلة لتنفي الاقتراح الداعى إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأن تعلن

هذه الدول رسمياً أنها ستمتنع عن إنتاج الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية أو الحصول عليها أو حيازتها على أى نحو آخر.

وفى ختام كلمته أكد داود أن ماليزيا تدرك بتداعيات الارهاب النووى لذلك تقوم بإعادة النظر فى قوانيتها ونظمها بشأن مراقبة التصدير كما ترحب بصفتها رئيسة الدورة الحالية لحركة عدم الانحياز بجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلام بشكل عام وكامل، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط والتشديد على ان يكون الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل كما تؤكد على ضرورة دور الأمم المتحدة.[٢١]

(ج) قضية الارهاب

تعد قضية الارهاب من أبرز القضايا التى شغلت وما زالت تشغل اهتمامات السياسة الخارجية لغالبية دول العالم والمنطقة العربية بصفة خاصة، إذ تقوم النظرة العالمية للارهاب على اعتباره تهديداً عالمياً خاصة وأن هناك خوف من امكانية وقوع أعمال ارهابية فى المستقبل قد تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل.

وقد أدت هجمات ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن إلى وضع قضية الإرهاب في صدارة الاهتمامات الدولية في الفترة الحالية. ونظراً لما مثلته هذه الهجمات من تحدٍّ بالغ الخطورة للأمن القومي الأمريكي، فقد اتخذت إدارة جورج بوش هذه الأحداث كذريعة لفرض تعريفها وتصورها للإرهاب، لا سيما فيما يتعلق بتصنيف حركات التحرر الوطني، وبالذات في فلسطين ولبنان، باعتبارها جماعات إرهابية، وهو ما مثل خلطاً شديداً للأمور، ومحاولة لتشويه الكفاح الوطني الفلسطيني واللبناني، وتبرير الممارسات الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني.

ففى إطار ما يطلق عليه الحرب العالمية على الإرهاب تقود الولايات المتحدة الأمريكية حملة عسكرية واقتصادية وإعلامية مثيرة للجدل وبمشاركة بعض الدول المتحالفة معها وتهدف هذه الحملة حسب تصريحات رئيس الولايات المتحدة السابق جورج دبليو بوش إلى القضاء على الإرهاب والدول التي تدعم الإرهاب. بدأت هذه الحملة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي كان لتنظيم القاعدة دور فيها وأصبحت هذه الحملة محوراً مركزياً في سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش على الصعيدين الداخلي

والعالمي وشكلت هذه الحرب انعطافة وصفها العديد بالخطيرة وغير المسبوقة في التاريخ لكونها حرباً غير واضحة المعالم وتختلف عن الحروب التقليدية بكونها متعددة الأبعاد والأهداف.

قبيل وأثناء وعقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حصلت سلسلة من الأحداث التي أدت تدريجياً إلى بلورة فكرة الحرب على االعراق ونشوء فكرة محور الشر الذي استعمله الرئيس الأمريكي جورج بوش لوصف دول العراق وإيران وكوريا الشمالية وأيضا نشوء الفكرة المثيرة للجدل وهي الهجوم مع سبق الإصرار لغرض الدفاع عن النفس.

ولذلك، فإن هناك تحدياً مزدوجاً يواجه المنطقة العربية يتمثل من ناحية في ضرورة الفصل بين الإرهاب وبين المقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال. فالإرهاب مرفوض ومدان، ولا يمكن التسامح معه على الإطلاق، في حين أن مقاومة الاحتلال الأجنبي تعتبر حقاً أصيلاً للشعوب الخاضعة للاحتلال، وهو حق يقره القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. أما التحدي الآخر، فهو يتمثل في ضرورة التأكيد من جانب على أن مكافحة الإرهاب يجب أن ترتكز على منهج متكامل يقوم على معالجة الجذور العميقة للإرهاب، لا سيما فيما يتعلق بضرورة وضع حد للتحيز الأمريكي لإسرائيل، بكل ما تتبناه هذه الأخيرة من سياسات عدوانية ووحشية ضد الشعب الفلسطيني، كما أن هناك ضرورة ملحة للوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي- الإسرائيلي، حيث إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يولد قدراً عالياً من الكراهية والحنق على السياسة الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي.(٢٢)

فى إطار هذا السياق يمكن القول أن قضية الإرهاب تعد من القضايا المحورية التى اتفقت القيادات الماليزية على ضرورة التصدى لها من أجل التوصل لحل يسعى لمعالجة المشكلة من جذورها انطلاقاً من أن استخدام القوة فى مواجهتها لن يؤدى – كما أشار عبد الله بدوى- إلا لنشر الإرهاب فى العالم، إذ سيزعزع الاستقرار ويمحو القوانين الدولية التى يجب أن يخضع لها الجميع.

فقد لعبت ماليزيا دوراً كبيراً فى التصدى إلى المحاولات الغربية لربط ظاهرة الارهاب العالمى بالاسلام، خاصة فى ظل حكم رئيس الوزراء السابق محاضير محمد

الذى وقف بصلابة متسلحاً بالفهم الحضارى للدين ويدعم حجته القوية ورؤيته الواسعة بالخبرة الغربية سواء التاريخ الحديث أو المعاصر للدول الغربية التى لم تتوقف آلتها الاعلامية والدعائيه عن التسويق الدائم لمحاولات الربط بين الارهاب والاسلام.[٢٣]

كما تبنت ماليزيا سياسة تعارض التوجهات الأمريكية بشأن مكافحة الارهاب وترى أنها تركز فى أغلب الأحيان على الهدف الخطأ متهمة الإدارة الأمريكية بممارسة التمييز ضد العرب والمسلمين من خلال اجراءات تشديد عمليات فحوص طلبات الراغبين فى الحصول على تاشيرات دخول الولايات المتحدة وتمديد فترات انتظارهم تحت مبررات ضمان عدم تسلل ارهابيين مشتبه بهم منتقدا تحويل الولايات المتحدة العالم الاسلامى كله الى موضع الشبهات بسبب افعال قلة من الناس.[٢٤]

من ناحية أخرى شددت ماليزيا على ضرورة وضع تعريف للارهاب لأن الولايات المتحدة تريد ان يكون مفهوم الارهاب فضفاضاً حتى تخضعه لمصالحها وهنا فإن التحديد الدقيق لمفهوم الارهاب سوف يؤدى إلى استبعاد أعمال المقاومة الفلسطينية كونها أعمالاً ارهابية حسبما تدرجها واشنطن وكذلك ما تقوم به الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ضد الفلسطينيين يندرج وفق مفاهيم الارهاب على أنه ارهاب دولة وهو ما يعنى إدانة هذه الحكومات وهو الأمر الذى لا تقبله الولايات المتحدة.[٢٥]

كما أكدت ماليزيا على أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر كان لها تأثير سلبى على مسألة الوحدة العربية والاسلامية على السواء، حيث بدأ التصدع والصراعات واضحة ليس فقط بين الحكام والأنظمة بل والشعوب أيضاً والأخطر من ذلك أن الجماعات الصهيونية والامبريالية هى المستفيد الأول من تلك الأحداث وخصوصاً فى ظل عمليات القتل والحصار والابادة التى يتعرض لها الشعبان الفلسطينى والعراقى.

ومن الجدير بالذكر أن الموقف الماليزى وتصديه للمزاعم الأمريكية باسم الحرب على الارهاب خاصة فى ظل تداعيات أحداث سبتمبر لم تكن موسمية أو مؤقته فهى لم تتوقف بعد تلك الأحداث، فقد ظلت ماليزيا تحذر فى أكثر من مناسبة من أن منطقة غرب آسيا لن تنعم بالاستقرار لسنوات طويلة مقبلة وأشارت إلى أن الحرب الأمريكية

البريطانية على العراق التى انتهت باحتلاله وخطة السلام فى الشرق الأوسط المسماه بخارطة الطريق لم يسفر عنهما بعد حلول عادة للأطراف المضطهدة وصاحبة الحق كما أكدت أن الحرب على العراق قد تكون انتهت لكن الحرب ضد الارهاب بعيدة عن أن تكون قد حققت انتصار لأعضاء الائتلاف فى الحرب على العراق.[٢٦]

ومن المواقف الأساسية التى تحسب للسياسة الخارجية الماليزية فى إطار مواجهتها للإرهاب هو رفضها لعرض أمريكى بإقامة قاعدة عسكرية تسمح بوجود القوات الخاصة المكافحة للإرهاب لمحاربة ثوار المسلمين فى جنوبى تايلاند ولقد أشار وزير خارجية ماليزيا بهذا الخصوص إلى "أن التدخل الخارجى لا يعد حلاً مناسباً" وهى العبارة التى فسرها نجيب تون عبد الرازق وزير الدفاع الماليزى فى كلمات شديدة الإيحاء بقوله: "أن وجود القوات الأمريكية أو القوات الأجنبية المكافحة للإرهاب ممكن أن يعد سبباً لتراجع كبير فى المعركة الأيديولوجية ضد الإرهاب ذاته".[٢٧]

وإجمالاً يمكن القول أن ماليزيا قد تبنت فى سياستها الخارجية موقفاً أساسياً من الإرهاب يتوافق بصورة تكاد تكون كاملة مع الموقف العربى منه، فقد اعتبرته الدبلوماسية الماليزية ظاهرة عالمية قاطعا المقولات الغربية وخاصة الأمريكية التى شنت خاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ حرباً دولية ضد الإرهاب حرصت أن تحشد لها كافة الدول من واقع مقولة الرئيس بوش الشهيرة "على كل أمة أن تتخذ قرارها الآن، أما أنكم معنا أو مع الإرهابيين. فمن اليوم كل أمة تواصل إيواء الإرهاب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة نظاماً معادياً. أو بعبارة أخرى من ليس مع الولايات المتحدة فهو ضدها.[٢٨]

وبذلك يتلاقى الموقف العربى مع الموقف الماليزى من واقع إعلان الطرفين عن رفض الإرهاب الذى تراق فيه الدماء خارج ميدان القتال بدون هدف أو قضية وبالتالى رفض مسألة التفجيرات الانتحارية فى سبتمبر ٢٠٠١ باعتبارها – كما أشار محاضير محمد تفجيرات خاطئة حتى وأن كانت لأسباب سياسية ولا يعد من مات من جرائها شهيداً بأى حال من الأحوال.[٢٩] من هنا جاءت المطالبات العربية والماليزى بضرورة

تعاون دولى لوضع آليات محددة من قبل كافة الدول لمكافحة الظاهرة لا تقوم على الأسلوب الأمنى فقط بل ترتكز وهذا هو المهم على معالجة أسبابها المختلفة.[٣٠]

(ج) قضية التحول الديمقراطى

يتزايد الاهتمام العالمى بالحديث عن التحول الديمقراطى باعتباره أحد المطالب الأساسية التى تحظى بالإجماع فى جميع بلدان العالم لا سيما دول العالم الثالث، حيث أصبحت قضية التحول الديمقراطى فى مقدمة قضايا هذه الدول ومحور أزمة التطور السياسى، خاصة بعد أن تعالت الأصوات المنادية بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطى باعتباره أفضل نظام سياسى طورته البشرية يمثل الشكل النهائي والأمثل لتنظيم ممارسة السلطة وإدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وقد ازداد هذا الموضوع زخماً بصفة خاصة منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين بعد أن بدأت تشهد عديد من دول العالم تراجع فى معظم نظم الحكم السلطوى وظهور نظم أخرى أكثر ديمقراطية فى إطار ما أطلق عليه الموجة الثالثة للتحول الديمقراطى أو الثورة الديمقراطية العالمية والتى بدأت فى العديد من دول جنوب أوروبا كأسبانيا، اليونان والبرتغال وتمددت بعد ذلك خلال الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان العالم الثالث لا سيما فى بعض دول القارة الآسيوية بالإضافة إلى بعض دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ومن مفارقات الإدارة الأمريكية عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر أنها وضعت معايير خاصة بها لديمقراطيتها أخطر من تلك التي كانت قبل هجمات ١١ سبتمبر.

فقبل هذا التاريخ الفاصل في حياة الأمريكيين كان النمط الأمريكي في التعامل مع دول العالم المختلفة بشأن تطبيق الديمقراطية يقوم على معايير مزدوجة، تقوم هذه المعايير على الضغط على الدول التي لا تسير في ركاب السياسة الأمريكية ووضعها في لائحة الدول غير الديمقراطية والدول التي تنتهك حقوق الإنسان، وبالمقابل تقوم على التغاضي عن وأد الديمقراطية والحريات في البلدان التي للولايات المتحدة مصالح فيها!

وعقب ١١ سبتمبر أطلق "هاس" مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية تصريحات هامة عن الخطط الأمريكية لفرض الديمقراطية على العالم العربي الإسلامي، ووصل الأمر إلى حد الحديث عن "فرض الديمقراطية" على الجميع لاتقاء خطر ١١ سبتمبر مستقبلا، والقبول بمعضلة الديمقراطية العربية عبر انتخابات حرة رغم المخاوف من أن يضر هذا بمصالح أمريكا.(٣١)

هذا وقد شغلت قضية الدور الخارجى فى فرض الديمقراطية على المنطقة العربية أو ما يطلق عليه إصلاح الشرق الأوسط فى الفترة الأخيرة قدراً كبيراً من الاهتمام من جانب كل من الدول والقوى السياسية ومراكز الأبحاث فى كافة دول المنطقة العربية. حيث اتجهت الدول العربية فى معظمها نتيجة ضغوط بعضها داخلية وأكثرها خارجية إلى الإصلاح بالطريقة التى لا يمكن معها فى كثير من الأحيان الفصل بين هذا التوجه الإصلاحى والضغط الأمريكى تجاه الإصلاح فى إطار النظام الدولى الحالى الذى تسيطر عليه فكرة المواجهة مع قوى الإرهاب والتطرف، غير أن ماليزيا اتجهت فى هذا الصدد لرؤية قدمتها الدبلوماسية الماليزية فى مجال التدخل الخارجى لفرض إجراءات أو نظم معينة، فقد رفضت تماما "أسلوب الفرض" ونادت بنهج للتغيير فى المجال الخارجى يقوم على ناحيتين:(٣٢)

١- الابتعاد عن الأفكار التى تملى على المجتمعات من العواصم الخارجية من أجل القضاء على فكر التبعية، مع عدم وجود ما يمنع من الاستفادة من كافة النظم العالمية شريطة المحافظة على الهوية والخصوصية الحضارية.

٢- ضرورة أن يسعى الجميع للتعاون من أجل تشكيل نظام عالمى يحمل التقدم للجميع، حيث أن لا يصلح أن تسعى دولة واحدة أو مجموعة قليلة من الدول للضغط على غيرها من أجل الأخذ بإصلاحات بعينها فى المجالات المختلفة، فالديمقراطية وإن كانت نظاماً جيداً للحكم، إلا أن لها صوراً مختلفة يجب المفاضلة بينها، حيث لا يجب أن يحتكر أحد تفسيرها وممارساتها وفرض تفسيراته على الآخرين. ذلك أن الدولة التى تسعى لهذا تكون حينئذ ليست أقل قهراً أو كبتاً من الأنظمة الشمولية.(٣٣)

(٢)
قضايا ذات طابع خاص

نقصد بالقضايا ذات الطابع الخاص هنا القضايا النابعة من داخل جسد المنطقة العربية تحديداً والتى تتفرع أيضاً عن القضايا سالفة الذكر. فالقضية الفلسطينية ترتبط بقضية الارهاب وضرورة التفرقة بين المقاومة المسلحة المشروعة للشعب الفلسطينى وبين ما تصفه الولايات المتحدة من أعمال ارهابية. كما أن القضية العراقية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل.

وبوجه عام كانت لماليزيا مواقف جريئة يحكمها بشكل عام الايمان بخصوصية العلاقات مع جميع البلدان العربية والمسلمة. وقد انطلقت مواقف ماليزيا فى هذا المجال من أنها والدول العربية والاسلامية تعد فى قارب واحد، حيث لم تتغيب ماليزيا بمواقفها المساندة للدولة العربية عن أى من القضايا المصيرية بل كانت دائمة الحرص على المناداة بوحدة الصف العربى وترتيب البيت الداخلى لمواجهة التحديات الخارجية وصد الأطماع الأجنبية والدفاع عن قضايا العالم العربى فى المحافل الدولية والإقليمية، حيث طالبت دائماً نيابة عن الحكومات والشعوب العربية بوقف مسلسل الاعتداءات والسياسيات ذات الكيل بمكيالين ضد الحقوق العربية بكافة أشكالها وصورها. ونعرض فيما يلى لأبرز القضايا العربية التى كان لماليزيا دور كبير فى دعمها ومساندتها.(٣٤)

(أ) القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي من أهم القضايا الراهنة المطروحة على الساحة العربية والساحة الدولية بصفة عامة، إذ تحتل تلك القضية أحد مراكز الصدارة فى القضايا العالمية وتشغل حيزاً مهماً فى اهتمامات الدول الكبرى، حيث تنطوى على جوانب متعددة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً وهذا ما أدى إلى تعقيد القضية وتشابكها وتنوع اتجاهات الدول التى تديرها وانتقالها من قضية محلية ليأخذ وضعه الإقليمى ووضعه العالمى انعكاساً من أيديولوجية أطراف الصراع وأهمية المنطقة محل الصراع وكونها مدخلاً استراتيجياً لمصالح الدول الكبرى.

هذا وتعد مواقف ماليزيا من القضية الفلسطينية من أكثر المواقف غير العربية تأييداً للحق الفلسطيني ويبدو من استعراض هذه المواقف أنها تمثل قمة المساندة للحق الفلسطيني.[٣٥]

وتنطلق الرؤية الماليزية للقضية الفلسطينية من أن الهدف النهائي ينبغي أن يكون مساندة الشعب الفلسطيني في سبيل إقامة دولته المستقلة. وفي إطار تحقيق هذا الهدف دعت ماليزيا إلى تضافر جهود البلدان العربية والاسلامية لدعم القضية الفلسطينية.[٣٦]

وبوجه عام يمكن القول أن القضية الفلسطينية تعد من القضايا الجوهرية على أجندة أعمال كافة القادة الماليزيين، حيث لم يتجاهلها أياً منهم وخاصة محاضير محمد الذي نجح في إثارتها في عدد كبير من المؤتمرات والمنتديات الدولية منددا بإسرائيل ومن يساندها، ومطالباً بضرورة استعادة الحقوق المغتصبة.

فبالنسبة لمحاضير محمد فيوصف بأنه من أقوى مساندي القضية الفلسطينية وينظر إليه أيضاً على أنه من أكثر الزعماء اعتدالاً في العالم الاسلامي وهو ما يكسب هذه المساندة قدراً كبيراً من المصداقية.

وضمن سياق مواقفه الداعمة للحق الفلسطيني راح محاضير يطالب العالم في ابريل ٢٠٠٢ بأن يتخذ خطوة لوقف أعمال الارهاب الاسرائيلي من خلال الأمم المتحدة وبموافقة الولايات المتحدة.[٣٧]

هذا وقد حرص محاضير في مواقفه على تأكيد عدالة الموقف الفلسطيني مقدماً رؤيته التي تتمثل في أن السبب الرئيسي للصراع يتعلق بنزاع الأراضي وليس نزاعاً دينياً موضحاً موقفه بأن القضية في حقيقتها إنما تعكس سلب أراضي الفلسطينيين وطردهم منها مما أدى بهم أن يصبحوا لاجئين، ورأى أن العالم يتجاهل نضالهم ولا يعيره أي اهتمام حتى عندما يقتل فلسطينيون بما في ذلك أطفال وليس مقاتلين وبما أنهم غير قادرين على شن حرب قتالية فإنهم حسب رؤية محاضير عادو إلى الأعمال الارهابية.[٣٨]

وصلت مواقف محاضير في تأييد للقضية الفلسطينية حد تشكيكه في جدوى الأمم المتحدة بعد أن ألغت مهمة لتقصي الحقائق في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين عام

٢٠٠١ فى أعقاب الجرائم البشعة التى ارتكبتها القوات الاسرائيلية بحق المدنيين والتى راح ضحيتها أكثر من ٦٠٠ شهيد ومئات الجرحى وآلاف المعتقلين.

ومن هنا كانت دعوة محاضير للمنظمة الدولية إلى اتخاذ موقف حاسم بشأن الصراع العربى الاسرائيلى وألا تدع اسرائيل والولايات المتحدة تمليان سياستهما عليها. ولم تقتصر مواقف ماليزيا على الدعم والمساندة السياسية وإنما امتدت إلى تقديم دعم فعلى ومن ذلك تبرعها ببناء مدرسة فى جنين اسهاماً منها فى إعمار ما دمره الاجتياح الاسرائيلى للمدينة بتكلفة تقدر ب٥٣٠ الف دولار.(٣٩)

ولعل مما يذكر أن مواقف محاضير محمد تجاوزت حد التصريحات، حيث أعلن فى مقابلة مع مجلة تشوكورن اليابانية الشهيرة أن ماليزيا مستعدة للانضمام لقوة حفظ السلام التى يتم الدعوة إليها لإقرار سلام دائم بين الفلسطينيين والاسرائيليين مضيفاً فى المقابلة التى نشرت صحيفة نيوز ستريتس تايمز الماليزية نعم نحن مستعدون لكن الأمر يحتاج لقوة قوية غير منحازه وأن السبيل الوحيد للفصل بالقوة بين الجانبين هو وضع قوة من الأمم المتحدة".

وفى إطار تاكيده الداعى إلى تحرك عملى بخصوص القضية الفلسطينية كانت دعوة محاضير للولايات المتحدة إلى تنفيذ وعودها بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وسرعة ايجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية باعتبارها أساس النزاع العربى الاسرائيلى ومن أجل إنهاء العمليات الارهابية التى تقع، ملمحاً إلى أن الدعم الأمريكى لاسرائيل ضد الفلسطينيين قد يكون أحد أسباب الهجمات الارهابية على الولايات المتحدة، حيث أن هناك شعوراً لدى المسلمين بالظلم بسبب مواقف واشنطن تجاه القضايا الاسلامية وخاصة قضية فلسطين.

لم تقتصر مواقف محاضير على حد مساندته للقضية الفلسطينية بشكل عام وإنما راح يدافع عن القيادة الفلسطينية ذاتها ممثلة فى الرئيس الفلسطينيى السابق ياسر عرفات إزاء الهجوم الذى تعرض له من قبل اسرائيل والولايات المتحدة والتى كانت تستهدف إجباره على تقديم مزيد من التنازلات فى القضايا الرئيسية للمفاوضات.(٤٠)

وبصفة عامة لم تقتصر مواقف ماليزيا التى عبر عنها محاضير عى حد المساندة اللفظية وانما امتدت إلى ساحات الفعل، حيث حرص على الالتقاء بالزعيم الفلسطينى عرفات، حيث استقبله فى كوالالمبور وذلك فى إطار جولة مكوكية لعرفات لاطلاع قادة الدول الآسيوية على خطورة الأوضاع فى الشرق الأوسط.

تواصلت مواقف ماليزيا الصلبة المساندة للحق الفلسطينى وهو ما تمثل فيما أكد عليه محاضير من عدم نية ماليزيا إقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل وعدم نيتها ذلك حتى يتم حل القضية الفلسطينية وذلك رغم أن الدول العربية ذاتها أطراف النزاع دخل معظمها فى علاقات مع اسرائيل إلا ان ماليزيا واصلت التزامها بما تراه مساندة للفلسطينيين باعتبار أن إقامة مثل هذه العلاقات مع الكيان الاسرائيلى يعزز من وضعه فى المجتمع الدولى ويزيد من مساحة انتشاره على الساحة الدولية.

وفى إطار الحرب الأخيرة على غزه قام محاضير محمد بتنظيم مؤتمر لإطلاق حملة دولية تهدف إلى محاكمة المسؤولين الإسرائيليين الذين يشتبه تورطهم في جرائم الحرب الأخيرة في قطاع غزة من خلال الاهتمام المتواصل بما حدث في غزة وحث أكبر عدد ممكن من الناس للحديث عما جرى هناك ومن خلال الاتصال بأعضاء البرلمانات الذين سيثيرون ما حدث في برلماناتُ بلادهم.

وفى ظل حكم رئيس الوزراء السابق عبد الله بدوى لعبت ماليزيا أيضاً دوراً كبيراً فى دعم وتأييد القضية الفلسطينة. وكان أحد مؤشرات سعي ماليزيا للعب دور أكبر في الشأن الفلسطيني فى عهد عبد الله بدوى استضافتها في نهاية شهر مارس ٢٠٠٥ مؤتمر "السلام في فلسطين"، والذي حظي برعاية رسمية عالية تضمنت مشاركة رئيس وزراء ماليزيا السابق (عبد الله بدوى) ووزير الخارجية، وقد استضاف الماليزيون لأول مرة خمسة مشاركين يهود من الكيان الإسرائيلي معظمهم ينتمي إلى حركة "السلام الآن"... لكنهم استضافوا أيضاً عدداً كبيراً من الشخصيات الأكاديمية والعامة الفلسطينية.

وقد نجح مؤيدو القضية الفلسطينية في إيجاد تأييد عارم لفلسطين في المؤتمر وعزل الإسرائيليين. وقد تحدث عبد الله بدوي بصراحة قائلاً "إن الدول التي تملك حقّ

النقض الفيتو في مجلس الأمن هي في الحقيقة ست وليست خمس، وإن السادسة هي إسرائيل".

أما العلم الإسرائيلي فلم يكن موجوداً، بينما ارتدى رئيس الوزراء "اللفحة" الفلسطينية. ولعل الماليزيين أرادوا باستضافة بعض الإسرائيليين تخفيف رد الفعل السلبي الغربي المحتمل، في الوقت الذي يستضيفون فيه أكبر مؤتمر تضامني في تاريخهم مع فلسطين للمنظمات غير الحكومية والأكاديميين والباحثين.

من ناحية أخرى ندد عبد الله بدوي فى العديد من المحافل بالحصار الظالم والجرائم الوحشية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وذلك في كلمة ألقاها أمام المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز في جلسته الافتتاحية.ودعا بدوي اللجنة الرباعية إلى عدم الانحياز لطرف على حساب الآخر. مؤكداً أن السلام لا يمكن أن يتحقق في ظل استمرار الاحتلال وقبل أن يصبح الفلسطينيون أحراراً في ممارسة حقوقهم السياسية والإنسانية، ويتم التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة لكي تقوم دولتين مضمونة حدودهما. ولكن يجب أولاً أن يُنقذ الفلسطينيون من الحرمان القاسي الذي أعقب العمل الحالي للمانحين بإيقاف تدفق المساعدة للشعب الفلسطيني، داعياً لاحترام اختيار الشعب الفلسطيني وقال: بالتأكيد فإن إنكار المساعدة الدولية ذات الاحتياج الشديد للشعب الفلسطيني هو منعدم الضمير وقد يأتي بنتائج عكسية بالنسبة لتسوية مبكّرة للنزاع.

كما دعا بدوي إلى الحل الفوري للمشكلة الفلسطينية التي وصفها بأنها "واحدة من أسوأ المآسي في وقتنا الراهن". وقال "إن ما يسمى بعملية السلام أصبحت مشتتة" ودعا إلى إنهاء العقوبات المفروضة على الحكومة الفلسطينية وقال إن النزاع لن ينتهي إلا بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

ومن الملاحظ أنه كان هناك اهتماماً رسمياً كبيراً من ماليزيا بالحرب الأخيرة على غزه، فقد تحدث وزير خارجية ماليزيا بلهجة قوية ضد ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات على امتداد العقود الأخيرة في فلسطين وبشكل خاص خلال العدوان على غزه.

ويمكن القول أن ماليزيا هي الدولة الوحيدة التي سعت إلى إطلاق مبادرة لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين الذين يشتبه تورطهم في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في قطاع غزة، حتى هذه اللحظة كانت هناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي قامت بمبادرات شبيهة لمقاضاة المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في أحداث غزة.

بعد إنتهاء الحرب الصهيونية المسعورة على غزة، برزت عدة جمعيات إغاثية قدمت عبر الوفود والشخصيات الإسلامية والعربية والعالمية العديدة الوافدة للقطاع الذي مضى على الحصار المفروض عليه ألف يوم على التوالي.

ونشطت عدة مؤسسات كان هدفها تقديم مشاريع تنموية وإغاثية وخيرية لصالح سكان القطاع الذين ما زالوا يكتوون بناري الحصار وتبعاته ونتائج الحرب الوحشية، وكان من بين تلك المؤسسات الخيرية مؤسسة أمان فلسطين – ماليزيا التي نفذت عدة مشاريع وقدمت المساعدات ووقفت لجانب الفلسطينيين وجسدت الدور الأخوي بين الشعبين المسلمين.

وبدأت مؤسسة أمان الماليزية عملها في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب الصهيونية المسعورة مباشرة ومضت في طريق تقديم المساعدات وتنظيم المشاريع الخيرية والاغاثية للغزيين حتى افتتاح مكتبها مطلع العام الجاري وسط مدينة غزة، وقد قدمت خلال تلك الفترة مبادرات خيرية تمثلت في جمع التبرعات ورعاية سكان القطاع المتضررين نتيجة للعدوان.

وأكد أن المؤسسة غير ربحية وأنها متخصصة في دعم القضية الفلسطينية، مبيناً أن المشاريع التي تنفذها أو المساعدات التي تقدم عبرها للشعب الفلسطيني نتاج عمليات جمع التبرعات التي تقوم بها المؤسسة الأم في مقرها بماليزيا وعبر المظاهرات المؤيدة للشعب الفلسطيني والجمعيات التي تهدف لمناصرة الفلسطينيين بتقديم الدعم اللازم لهم.

وسرد صيام عدداً من أبرز المشاريع التي قدمتها المؤسسة لأهل القطاع ذكر من أبرزها مساعدة ٣ جرحى ممن بترت أقدامهم خلال الحرب في السفر إلى ماليزيا ضمن وفد طبي لتلقى العلاج اللازم وتقديم المساعدة لهم بالتعاون مع جمعية السلامة الخيرية،

مؤكداً أن الخارجية الماليزية خصصت ميزانية ١٨٠ألف دولار قابلة للازدياد لتنفيذ هــذا المشروع الطبي الخيري.

إضافة إلي قيام المؤسسة بتوزيع مساعدات إغاثة عاجلة خلال الحرب على غــزة وافتتاح مركز طفي الطبي وسوبر ماركت بلدنا التجاري في بيت لاهيا، لافتــاً إلــى أن مناطق شمال القطاع كان لها النصيب الأكبر من مشاريع المؤسسة بسبب الدمار الهائــل الذي حل بها نتيجة العدوان الصهيوني.

وذكر م. صيام أن المؤسسة عكفت على تقديم دعمها عبر مشاريع موسمية تنفذها مثل كفالة الأسر الفقيرة ودعم الجامعات ومــشاريع الحقيبــة المدرســية والافطــارات الرمضانية والأضاحي..، عبر تعاونها مع الجهات والجمعيــات الاجتماعيــة والخيريــة المختصة في قطاع غزة.

يذكر أن مؤسسة "أمان" فلسطين الخيرية ومقرها الرئيس ماليزيــا تأســست عــام ٢٠٠٤ وعملت على توفير المساعدات العاجلة والإنسانية والرعاية الاجتماعيــة للــشعب الفلسطيني، وانطلقت في تحقيق أهدافها من ثلاث مبادئ هي الإنسانية والأخــوة وقدســية بيت المقدس، وتكمن رؤيتها في غرس الوعي والإدراك في قلوب مسلمي ماليزيا البالغة نسبتهم ٦٠% من حجم سكان الدولة الآسيوية لتوعيتهم في مساعدة إخوانهم المسلمين في فلسطين.[٤١]

فقد صرح رئيس الوزراء الماليزى الحالى محمد نجيب عبد الرزاق فى حوار لــه "من الواضح أن العالم العربي مهم جداً جداً لنا فالإسلام جزء أساسي في حياتنا وغالبيــة الماليزيين مسلمون لذا فإن علاقتنا مهمة جداً وتتجاوز الجوانب الاقتصادية والسعي لجذب السياح، إنها أكثر من ذلك إنها الوشائج الدينية والوجدانية مع العالم العربي وقضاياه مــن قبيل القضية الفلسطينية، فالقضية الفلسطينية قريبة إلى قلوبنا رغم أننا بلد صغير محــدود النفوذ وبإمكاننا في هذا المجال أن نقدم عوناً إنسانياً أما في المحافل السياسية الدولية فقــد دافعنا عن الفلسطينيين بصوت مرتفع وآمل أن نعزز تلك العلاقة مع العالم العربي".[٤٢]

محصلة القول نددت السياسة الخارجية الماليزيــة مــراراً بمــا يحــدث للــشعب الفلسطينى على أرضه من ظلم وقهر يتمثل فى إنكار إسرائيل لحقه فى إقامة دولته، هــذا

مع استنكار دور القوى الغربية فى دعم إسرائيل بدءاً من مساندتها لإنشاء الدولة الصهيونية مروراً بعدم الضغط عليها لكى تطبق قرارات الأمم المتحدة خاصة القرارين ٢٣٨ و١٤٢ وإنتهاء بتعقيد وعرقلة العملية التفاوضية.

وهذه بصفة عامة سلسلة الاعتبارات والمواقف التى انعكست بصورة إيجابية من خلال السلوك التصويتى لماليزيا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، حيث تبين وجود موقف إيجابى يشير إلى تجانس تام بين الموقفين الماليزى والعربى تجاه القضايا الأساسية وما تفرع عنها من قرارات وخاصة خلال العقود الخمسة الأخيرة، حيث تعد من بين تلك القرارات التالية التى حظت بموافقة ماليزية – عربية القرارات التالية:[٤٣]

١- تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

٢- السيادة الدائمة للشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب فى الجولان السورى المحتل على مواردهم الطبيعية.

٣- تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين وعمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

٤- إدانة الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

٥- إنشاء شعبة حقوق الفلسطينيين، وجامعة القدس للاجئين الفلسطينيين.

مما سبق يتضح أن الموقف الماليزى تجاه القضية الفلسطينية جاء من أقوى المواقف غير العربية المؤيده والداعمة لنصرة الشعب الفلسطينى واسترجاع الأراضى المقدسة. ويعتبر الموقف الماليزى من المواقف التى جاء تصويتها فى الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية متطابقاً مع تصويت الدول العربية ففى جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية تطابقت كل من الأصوات العربية مع الصوت الماليزى.

(ب) احتلال العراق

قبيل وأثناء وعقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حصلت سلسلة من الأحداث التي أدت تدريجياً إلى بلورة فكرة الحرب على العراق ونشوء فكرة محور الشر الذي استعمله

الرئيس الأمريكي جورج و. بوش لوصف دول العراق وإيران وكوريا الشمالية وأيضاً نشوء الفكرة المثيرة للجدل وهي الهجوم مع سبق الإصرار لغرض الدفاع عن النفس وفيما يلي سلسلة من الأحداث تم ذكرها كمسوغات لبداية إعلان الحرب على الإرهاب: والهدف القصاء على الزعيم العربي الشهيد البطل صدام حسين.

تعد قضية اجتياح قوى التحالف الغربى للعراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من القضايا العربية الساخنة التى نددت بها السياسة الخارجية الماليزية، وهو الموقف التى تعود بداياته منذ تهديد الرئيس الأمريكى بوش باجتياح العراق.

وقد اتسم موقف ماليزيا بشأن الأزمة العراقية بالتشدد والقوة. ويعتبر محاضير محمد واحداً من أشد منتقدى الحرب التى قادتها الولايات المتحدة على العراق وهو ما تشير إليه تصريحات السفيرة الأمريكية فى ماليزيا التى قالت فيها أنه بينما عارضت دول صديقة الحرب على العراق إلا أن التصريحات التى أدلى بها الزعماء الماليزيون كانت شديدة اللهجة فى إشارة إلى محاضير.(٤٤)

تمثل موقفه فى مساندة الشعب العراقى وتأكيده على أن العقوبات التى ظلت مفروضه على بغداد إنما تمثل عقوبات على الشعب العراقى البرئ معتبراً أنها معاقبة لشعب بأكمله وأطفاله ونسائه وحرمانه من الدواء والغذاء فيما يعد عملاً غير انسانى.

لم يتوان محاضير عن مواصلة التنديد بالسياسة الأمريكية تجاه العراق معتبراً أن حربها عليه انما تعد حرباً على المسلمين.

كشف محاضير من مواقفه الساعية إلى تجنيب العراق الضربة مسايراً فى ذلك الضمير العالمى الذى كان يرى فى إقدام الولايات المتحدة وبريطانيا على شن حرب على العراق إنما يعد تجاوزاً لكافة الأعراف الانسانية خاصة أن المبررات التى قدمتها كل من الدولتين لم تكن قوية بالشكل الذى يمكن أن يكون مبرراً لشن الحرب.

لم يترك محاضير فرصه يرى فيها بارقة أمل لاثناء الولايات المتحدة عن موقفها إلا ولجأ إليها فكان تصريحه خلال زيارة له للسعودية قبل اندلاع الحرب من أنه على أمريكا معرفة أن ضربها للعراق سيرفع من معدل الحركات الارهابية فى العالم معتبراً أن الضربة ليست وصفة ناجحة للسيطرة على الارهاب.

فى قمة عدم الانحياز التى عقدت فى كوالالمبور فى فبراير قبل الحرب على العراق وصف محاضير فى افتتاح الجلسة قادة الدول الغربية بالقتلة وسط اتفاق حول رفض التدخل العسكرى المنفرد ضد العراق مع مطالبة بغداد بالالتزام بالقرارات الدولية.

عارض الحرب أيضاً لما ستلقيه من تاثيرات سلبية على الاقتصاد العالمى ضارباً المثل على ذلك بما يمكن أن تواجهه بلاده من صعوبات فى هذا الصدد، حيث أشار عقب افتتاح منتجع فى جزيرة لانكوى الماليزية أواخر فبراير ٢٠٠١ إلى أن بلاده قد تعجز عن الحفاظ على معدل نمو اقتصادى سنوى عند ٤% فى حالة نشوب حرب فى العراق فيما كانت التوقعات تذهب إلى أن معدل النمو سيتراوح عام ٢٠٠٢ بين ٦% و٦,٥%.

راح محاضير يقدم ما يراه حقيقة الموقف الامريكى حسب تصوره وهو أن النفط هو السبب الحقيقى لمخططات الحرب الأمريكية معرباً خلال تجمع مناهض للحرب فى ماليزيا تم تنظيمه فى أواخر يناير ٢٠٠٣ عن اعتقاده بأن المخططات الأميركية للهجوم على العراق لها أسباب أخرى غير نزع أسلحة الدمار الشامل وأنها تهدف إلى تأمين السيطرة على النفط الموجود بوفرة فى هذا البلد.

عقب انتهاء الحرب وصل محاضير تنديده بمواقف أميركا وبريطانيا مشيراً إلى أنهما لا تأبهان بإدانه العالم لأفعالهما بل حتى المعارضة الشعبية فيهما تلقى جاهلاً. وفى إشارة واضحة إلى الحرب على العراق قال محاضير "لقد أثبتوا أنهم مستعدون لاختراع مزاعم كاذبة من أجل شن الحرب وقتل الأطفال والشيوخ والمرضى الذين يرون أنهم مجرد أضرار جانبية. وكان من بين انتقاداته الصريحة للموقف الأمريكى إشارته إلى ضعف الحجة التى ساقتها الولايات المتحدة لغزو العراق معبراً عن دهشته من تلك الحاجة قائلاً "اليوم يجتاحون بلداً لأنهم يرون أنه غير ديمقراطى هل فرض الديمقراطية بالغزو أمر ديمقراطى؟.

وبعد أن أوضح أنه يؤيد الرئيس الأمريكى جورج بوش فى حربه ضد الارهاب وليس فى الحرب على العراق أكد محاضير أن غزو بلد لا يقضى على الارهاب بل يغذى الارهاب.(٤٥)

بعد انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية فى العراق حرص محاضير على التأكيد على ضرورة أن تتم عمليات إعادة إعمار العراق بصورة جماعية عن طريق عمل كافة الشعوب مجتمعة من خلال نظام الأمم المتحدة وهو ما حرص على تأكيده خلال محادثات

له فى كوالالمبور فى مايو ٢٠٠٣ مع رئيس الوزراء الألمانى جيرهارد شرويدر الذى تبنى موقفاً صلباً فى معارضة الحرب الأمريكية علي العراق.

أعلنت الدبلوماسية الماليزية من منطلق رفضها العام للإرهاب والاعتداءات الدولية عن ضرورة احترام استقلال العراق وسيادته ووحدته الوطنية، مطالبة بضرورة تبنى القرار رقم ١٥٤٦ لإعادة الأمور فى العراق إلى نصابها من خلال الرسائل العديدة التى بعثها محاضير محمد إلى نظرائه ممن ينتمون لدول العضوية الدائمة فى مجلس الأمن وذلك فى إطار التأكيدات الماليزية المستمرة على حق العراقيين أن يختاروا بحرية نظامهم السياسى المستقبلى وأن يكون لهم مطلق السيطرة على مواردهم الوطنية مع التركيز على دور الأمم المتحدة كهيئة وحيدة قادرة على تمثيل المجتمع الدولى فى لعب دور مركزى لإقامة السلام والأمن والاستقرار وسيادة الشرعية فى العراق، مع الأمل أن تضع الحكومة المستقبلية فى العراق أهمية وحدة شعبها كأولوية، مع الحاجة لإقامة حوار بين طوائف الشعب لتخطى الانقسامات وبناء الديمقراطية.(٤٦)

وانتهزت ماليزيا كونها رئيس لحركة دول وحكومات عدم الانحياز لكى تمارس ضغطاً سياسياً على قوى التحالف الغربى لإعاقة خططهم، حيث اقترحت فى هذا الصدد استخدام سلاح البترول للضغط على كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لمواجهة هذا الاجتياح الذى اعتبرته جزءاً من المشروع الغربى ضد الإسلام والمسلمين. وعليه فقد رفضت الدبلوماسية الماليزية اجتياح العراق مثلما رفضته الدبلوماسية العربية وإن وجدت فى هذا الموقف العربى بعض الاختلافات فى الاستراتيجيات المتبعة للتعامل مع هذا الاجتياح. فقد كان الموقف (الرفض) الماليزى أكثر عمقاً على سبيل المثال من مواقف عدد من الدول العربية التى نسقت مع دول الاحتلال فى إطار هذه الحرب من ذلك الكويت.

كما أنه ومن ناحية أخرى فقد اختلف الموقف المصرى عن الموقف الماليزى من ناحية فسرها المحللون باختلاف موقع الدولتين من الأزمة، فمصر تدخل مباشرة فى الأزمة باعتبارها دولة عربية وشرق أوسطية ولها مصالح اقتصادية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالى ليست لديها استعداد لفتح معركة فى جبهة أخرى- على الأقل فى الوقت الحالى- غير الجبهة الإسرائيلية وعليه فعلى الرغم من عدم تأييد مصر للاجتياح إلا أنها رفعت مبدأ مصر أولاً.(٤٧)

خاتمة

من خلال ما تم طرحه فيما سبق نستطيع أن نلحظ أن هناك ثمة اهتماماً ماليزياً ملحوظاً بالقضايا العربية إلى الحد الذى جعل منها محوراً مهماً من محاور سياستها الخارجية. وقد بات هذا الاهتمام واضحاً مع اعتلاء د. محاضير محمد رئاسة الوزراء فى عام ١٩٨١ الذى كان له مواقف صلبة فى الدفاع عن القضايا العربية ومواجهة الدول الغربية والتى انعكست فى الكثير من المحافل الدولية ومن خلال ما تقدمت به ماليزيا فى العديد من المؤتمرات الدولية والتى لعبت دوراً مؤثراً فى دعم القضايا العربية.

وبصفة عامة يمكن القول أن مواقف ماليزيا تجاه القضايا العربية قد اتسمت بالاعتدال والتوازن وبعدم التدخل والواقعية والسعى لتحقيق السلام. وهو ما يمكن إرجاعه إلى الدور الكبير الذى يشغله البعد الإسلامى فى السياسة الخارجية الماليزية، حيث يعد الإسلام المعتدل إطار مرجعى عام يمارس أثراً إيجابياً فى تفعيل العلاقة بين الطرفين الماليزى والعربى بالشكل الذى يؤدى لتقارب الرؤى وتطابق المواقف فى كثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وهى الناحية التى اكتسبت قوة دافعة هائلة خلال عهد رئيس الوزراء السابق محاضير محمد والتى استمرت فى عهد رئيس الوزراء السابق عبد الله بدوى وخاصة من خلال البرنامج الشامل الذى تبناه منذ عام ٢٠٠٣ وعرف "بالإسلام الحضارى" وهو برنامج يحمل أهدافاً عده فى المجال الداخلى والخارجى ويتجه كهدف عام له ومن خلال مراحل متدرجة إلى إرساء فهم صحيح للدين الإسلامى بالداخل، والسعى كهدف أعلى إلى توحيد الدول العربية والإسلامية فى الخارج من خلال توطيد التعاون الفعلى بينها فى كافة المجالات خاصة المجال الاقتصادى.

وتسعى القيادة الماليزية الحالية إلى تطوير علاقاتها مع مختلف الدول العربية فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. خاصة وأنه تربطها بها المواريث التاريخية والدينية المشتركة. كما أن العديد من دول المنطقة (كالسعودية، قطر، الامارات والكويت)، أضحت تشهد نمواً اقتصادياً ملحوظاً فى الفترة الأخيرة فى ظل نجاحها فى تنمية برامج تطوير البنية التحتية والتى يتم تمويلها من خلال عوائد النفط. من ناحية

أخرى فإن تلك المنطقة تمتلك حوالى ٣٠% من احتياطى البترول على مستوى العالم بما يجعلها منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لماليزيا ولجميع دول العالم.

كما تقدم دول الخليج لماليزيا فرصاً اقتصادية هائلة، حيث تستورد تلك الدول السلع غير النفطية وبالتالى فقد تمثل سوقاً رائجه أمام الشركات الماليزية. خاصة وأن هناك حالياً العديد من الشركات الماليزية التى لها أعمال فى تلك المنطقة. وفى ذات الوقت هناك العديد من الشركات التابعة لدول الخليج التى تقوم ببعض المشاريع الاسثمارية الهامة فى ماليزيا. وبالتالى تسعى ماليزيا إلى بذل قصارى جهدها لجذب مزيد من الاستثمارت من دول الخليج.

وتحتفظ ماليزيا مع مصر بعلاقات سياسية جيدة منذ إنشاء الرابطة الماليزية فى مصر عام ١٩٣٠ وإنشاء السفارة الماليزية عام ١٩٦٠ وقد كان مقر الرابطة منحة من الرئيس المصرى الأسبق جمال عبد الناصر فى عام ١٩٥٩. وقد قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية آنذاك بزيارة رسمية إلى ماليزيا عام ١٩٧٩. كما قام السيد مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي بزيارة عمل إلى مصر فى ٢٠٠٣.

ويمكن القول أن مصر وماليزيا تتبنى العديد من وجهات النظر المشتركة على الصعيد الدولي وفى المحافل متعددة الأطراف، حيث أنهما عضوين فى منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة مما يدعم التعاون بين البلدين وبين كل منهما والدول الأخرى الأعضاء، مما يسهم فى إيجاد الحلول للمشكلات العالمية وإرساء قواعد مشتركة لدعم السلام فى العلاقات. كما تشترك مصر وماليزيا فى وجهات النظر حول القضايا العالمية مثل حقوق الإنسان وقضايا البيئة وظاهرة الإرهاب وقضايا اللاجئين وإرساء الديمقراطية. كما أن مصر وماليزيا تتبنيان رؤية مشتركة حول كون الأمم المتحدة المنظمة الدولية المعنية بقضايا التنمية العالمية والسلام والأمن الدوليين ومحاور النشاط فى المجالات الإنسانية والأزمات العالمية وتحرى حالات انتهاك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

الهوامش

(١) Saw Swee-Hock, **the Population of Malaysia** (Singapore: ISEAS, 2007), P 31.

(٢) Just Faaland and Others, **Growth and Ethnic Equality: Malaysia's new**, P 5. Economic Policy (Kuala Lumpur: UTUSAN publications, 1990),

(٣) جابر عوض، "محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي"، في محمد السيد سليم (محرر)، **الفكر السياسي لمحاضير محمد** (جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦)، ص ١٧٤.

(٤) وفاء لطفى، **التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفاده للمنطقة العربية: دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق** (القاهرة: المكتبة المصرية، ٢٠١٠)، ص٨٠.

(٥) Karmeruddin Bin Mohammad, **Reducing Income Disparity for Stability and Development: Malaysia's Experience** (London: Naval Postgraduate School, 2002), P 41.

(٦) جابر عوض، "محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي"، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٧٥.

(٧) **المرجع السابق**، ص ١٧٧.

(٨) **المرجع السابق**، ص ١٧٨.

(٩) جابر سعيد عوض وأخرون، الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٦.

(١٠) Paridah Abd Samad, Tun Abdul Razak: **A Phenomenon in Malaysia Politics** (Malaysia: paristan publications, 1998), P 67.

(١١) Karmeruddin Bin Mohammad, **Op. Cit.**, P49.

(١٢) جابر عوض، "محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي"، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٨٠.

(١٣) جابر سعيد عوض وأخرون، "الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية"، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٨.

(١٤) المرجع السابق، ص ٩٩.

(١٥) مدحت أيوب، "السياسة الإقتصادية الماليزية في بداية الالفية الثالثة". في جابر سعيد عوض (محرر)، السياسات العامة في ماليزيا (القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية – جامعة القاهرة، ٢٠٠٨)، ص ٤٨.

(١٦) www.primeministersofmalaysia.net/z.php

(١٧) جابر سعيد عوض وأخرون، "الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية"، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

(١٨) Karmeruddin Bin Mohammad, **Op. Cit**., P. 44.

(١٩) جابر سعيد عوض وأخرون، "الأوضاع الجغرافية والتطورات التاريخية"، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

(٢٠) www.primeministersofmalaysia.net/z.php

(٢١) جابر عوض، "محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي"، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩.

(٢٢) عبدالرحيم عبد الواحد، الدكتور محاضير محمد بعيون عربية وإسلامية (ماليزيا: فلاونـدوك، ٢٠٠٣)، ص ٦١.

(٢٣) هدي ميتكيس، "رؤية محاضير محمد للتنمية"، في محمد السيد سليم (محرر)، الفكر السياسي لمحاضير محمد (جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦)، ص ٧٧.

(٢٤) وفاء لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

(٢٥) يونان لبيب رزق، مشكلة جنوب السودان...أصل النشأة الأولي، ويمكن الإضطلاع عليه من خلال الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E2FB652-047F-42A2-9D37-714142897164.htm

(٢٦) المرجع السابق.

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) وفاء لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

(٢٩) يونان لبيب رزق، مرجع سبق ذكره.

(٣٠) وفاء لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

(٣١) المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٣٢) سيدي أحمد بن أحمد، أكراد العراق، ملف من إعداد قناة الجزيرة ويمكن الإضطلاع عليه على الرابط التالي،

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E30DCE67-D273-42A9-90B4-5F0BD2CE69C4.htm

(٣٣) وفاء لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١.

(٣٤) سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، ملف من إعداد قناة الجزيرة ويمكن الإضطلاع عليه من خلال الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B6E3AB4D-DA19-4BB4-9F70-887E28DE6E56.htm

(٣٥) Denise Natali, **The Kurds and the State: Evolving National Identity in Iraq**, Turkey and Iran (NewYork: Syracuse, 2002), P. 45

(٣٦) سعد ناجي جواد، مرجع سبق ذكره.

(٣٧) Ahmed Ferhadi, **Mustafa Barzani and the Kurdish Libration Movement** (NewYork: Palgrave Macmillan, 2003), P. 151.

(٣٨) سعد ناجي جواد، مرجع سبق ذكره.

(٣٩) Gareth Stansfield, **Iraq** (Cambridge: Polity press, 2007), P. 69.

(٤٠) سعد ناجي جواد، مرجع سبق ذكره.

(٤١) وفاء لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩

(٤٢) إحسان الناعوت، **التحول الديمقراطي و أثره على الإستقرار السياسي في الجزائر (١٩٨٨-٢٠٠٣)**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٤، ص ١٠٠.

(٤٣) إسماعيل قره وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د.ت)، ص ٦٢.

(٤٤) إحسان الناعوت، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

(٤٥) Azzedine Layachi, **"The Berbers in Algeria: Politicalized Ethnicity and Ethnicized"**, in Maya Shatzmiller (ed.), Nationalism and Minority Identities in Islamic Socities, (Canada: Mcgill-Queen's university press, 2005), P. 205.

(٤٦) **Ibid.**, P. 207.

(٤٧) محمد جميل بن منصور، الأمازيغ في الشمال الأفريقي...محاولة للفهم، ملف من إعداد قناة الجزيرة ويمكن الإضطلاع عليه من خلال الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/32B1F493-EC7D-4326-B3CE-14C1B26E62D0.htm#2

(٤٨) نادية محمود أحمد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، رسالة دكتوراة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٨، ص ١٩١.

(٤٩) Douglas H.Johnson, **The Root Causes of Sudan's Civil Wars** (Indiana: Fountain Publishers, 2003), P.27

(٥٠) معاوية الزبير الطيب، **موقف الحكومات السودانية من مشكلة الجنوب**، ملف من إعداد قناة الجزيرة ويمكن الإضطلاع عليه من خلال الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E29003D6-9E01-48C9-8E53-A36981BE61AF.htm

(٥١) **المرجع السابق.**

(٥٢) Robert O. Collins, **Civil Wars and Revolutions in Sudan** (Hollywood: Elias Wondimu, 2005), P.220

(٥٣) بدر حسن شافي، إتفاق نيفاشا.. خطوة نحو نهاية مأساة السودان، ملف يمكن الإضطلاع عليه من خلال الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1172571373663

(٥٤) Robert O. Collins, **Op. Cit.**, P.41

(٥٥) معاوية الزبير الطيب، **مرجع سبق ذكره.**

(٥٦) Ahmed Ferhadi, **Op. Cit.**, P.151.

(٥٧) سعد ناجي جواد، **مرجع سبق ذكره.**

(٥٨) Gareth Stansfield, **Op. Cit.**, P.67.

(٥٩) يحيي عبدالمبدي، ربيع الأمازيغ..لا تهميش بعد اليوم، ملف من إعداد قناة الجزيرة ويمكن الإضطلاع عليه من خلال الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture/ACALayout&cid=1182170331508

(٦٠) نادية محمود أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨.

(٦١) المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٦٢) Bruce Maddy, **"The Berber Question in Algeria: Nationalism in the Making"**, in Ofra Bengio (ed.), Minorities and the State in Arab world (Colorado: lynne rienner, 1999), P.39.

(٦٣) على الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١١٣.

(٦٤) يحي عبدالمبدي، **مرجع سبق ذكره**.

(٦٥) جابر سعيد عوض، "صنع السياسات العامة في ماليزيا: المحددات والخصائص" ، في جابر سعيد عوض (محرر)، **السياسات العامة في ماليزيا** (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٨)، ص ٣١.

(٦٦) المرجع السابق، ص ٣١.

الفصل السابع

التكامل الدولى الإقليمى: دراسة مقارنة لخبرة التكامل الإقليمى العربى وتجربة الآسيان

أ.د. أحمد الرشيدى

مقدمة

لا شك في أن الدارس للعلاقات الدولية في تطوراتها المعاصرة، وتحديداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يمكنه أن ينتهي إلى التوكيد على نتيجة أساسية مؤداها أن الاعتبارات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية باتت تضطلع بأدوار مهمة للغاية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، مما جعل العمل المشترك – إقليمياً وعالمياً – أصبح ضرورة لازمة من أجل التصدى بفاعلية للقضايا والمشكلات الدولية المعقدة، والتى لم يعد في مقدور الدول – فرادى– التصدي لها اعتماداً على مواردها الذاتية.

وليس بخلاف – وكما خلص بعض الباحثين وبحق – أن هذه الاعتبارات أو العوامل تكاد تتمحور حول ما يلي، في المقام الأول: فبداية، هناك ثورة الاتصال والمعلومات وما ترتب عليها من إزالة العديد من الخطوط الفاصلة بين مناطق العالم المختلفة، وعلى نحو صارت معه أية تطورات أو أحداث تقع في منطقة معينة من عالمنا تحدث صداها الواسع في المناطق الأخرى، وعلى نحو غير مسبوق. وهناك، ثانياً، ما اصطلح على تسميته ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل في ما بين أعضاء الجماعة الدولية –الحكوميين منهم وغير الحكوميين– وإلى الحد الذي تعجز فيه أية دولة– كمبدأ عام– عن تدبير احتياجات مواطنيها، دون التعاون والتنسيق مع غيرها من الدول. وثالثاً، هناك التطور المتمثل في بروز نوع جديد من المشكلات لم يكن للمجتمع الدولى عهد بها من قبل، ونعنى بها مشكلات قضايا الطاقة والتلوث، والطاقة، والجفاف، والغذاء، والتضخم، إلى غير ذلك من المشكلات والقضايا التي باتت توصف بأنها مما يتجاوز الحدود السياسية للدول فرادى، وأضحت بالتالي– وكما سلفت الإشارة– تتطلب جهوداً دولية– عالمية وإقليمية– لمواجهتها ودرء أخطارها.

غاية الأمر، فإنه بالنظر إلى كل هذه الاعتبارات، ثبت يقيناً لدى المهتمين بدراسة العلاقات الدولية والتنظيم الدولى، والمشتغلين بقضاياهما، أن العمل الدولى الجماعي– بدءاً من المستوى الثنائي ومروراً بالمستوى متعدد الأطراف وإنتهاء بالمستوى الجماعي– قد أضحى يمثل واحداً من المبادئ الحاكمة، أو إن شئت فقل إحدى الظواهر البارزة المعبرة عن إدراك الدول وتمثلها لمجموعة الخصائص سالفة الذكر، بهدف تحديد واختيار أنسب الاقترابات لمواجهتها.

واتساقاً مع هذه الرؤية في استقراء التطورات المعاصرة للعلاقات الدولية، وتحديداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يأتى هذا الفصل المقارنة لتجربتى التكامل الإقليمي- كصورة من صور العمل الدولى المشترك على المستوى الإقليمي- في الإطارين العربي والآسيوي، وذلك من واقع حالتى: جامعة الدول العربية التى أنشئت في عام ١٩٤٥، وتجمع دول الآسيان الذي أنشئ في عام ١٩٦٧.

ويهدف هذا الفصل المقارنة إلى محاولة إلقاء بعض الضوء على عدد من النقاط المهمة، يأتى في مقدمتها ما يلي: بداية، ما المقصود، تحديداً، بالتكامل الإقليمي وفقاً للنظريات والأدبيات المستقرة في حقلي العلاقات الدولية والتنظيم الدولى؟ التعريف بكل جامعة الدول العربية كصورة أساسية لتجارب التكامل الإقليمي في وطننا العربي من جهة، وتجربة تجمع دول الآسيان في منطقة شرق آسيا من جهة أخرى. ما المقومات الأساسية التى انبنت عليها كل من التجربتين سالفتي الذكر؟ وهل توجد ثمة معوقات مشتركة يمكن أن يعزى إليها تدنى أداء كل من التجربتين أو إحداهما على الأقل؟ ما الدور الذي اضطلعت به كل من جامعة الدول العربية وتجمع الآسيان في العمل الإقليمي المشترك لأعضائها؟ وهل ثمة دروس مستفادة يمكن لأي من التجربتين أن تستفيد من الأخرى للإرتقاء بمستوى أدائها؟

وهكذا، وفي ضوء هذا التصور المنهجي، نتناول موضوع هذا الفصل من خلال التركيز على النقاط الرئيسية التالية، بعد هذه المقدمة:

أولاً:- التكامل الدولي الإقليمي: مدخل نظري عام

ثانياً:- التعريف بتجربتي التكامل الإقليمي العربي (جامعة الدول العربية) والآسيوي (تجمع أو رابطة جنوب شرق آسيا/الآسيان).

ثالثاً:- المقومات الموضوعية للتكامل الإقليمي في حالتي الدراسة ومعوقات هذا التكامل.

رابعاً:- تقييم أداء تجربة التكامل الإقليمي العربي، مقارنة بتجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا.

خاتمة

ونعرض، في ما يلي، لكل واحدة من هذه النقاط الرئيسية الأربع، كل على حدة.

(١)
التكامل الدولي الإقليمي: مدخل نظري عام

يقصد بالتكامل الإقليمي، بصفة عامة، محاولة التعاون والتنسيق التي يقوم بها مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة تتوافر لديها مقومات خاصة، وذلك بهدف تحقيق مصلحتها المشتركة من خلال استثمار الإمكانات والموارد المتاحة في إطار تنظيم أو هيئة عليا مشتركة. وعلى ذلك، فإن التكامل الإقليمي يقوم في الأساس – وبصرف النظر عن مستواه – على دعامة رئيسية وهي التعاون الاختياري فيما بين الوحدات السياسية المعنية. ومؤدى ذلك، أن أية محاولة لتحقيق التجمع الإقليمي عن طريق القوة أو الإكراه لا ينطبق عليها مجال وصف التكامل. إذ أن التكامل في جوهره، وكما لاحظ بحق كارل دويتش، يقوم على خلق وتنمية الإحساس بوجود مجتمع جديد تتواصل وحداته وتتعاون مع بعضها من أجل تحقيق المصلحة المشتركة. وواقع الأمر، فإن الفيدرالية والكونفدرالية والدولة الموحدة والتجمعات الأكبر كتجمع دول أوروبا الغربية إلا تعدو أن تكون بمثابة تطبيقات لفكرة التكامل في مفهومها السياسي الأشمل والذي يقوم على خلق وتنمية الإحساس بوجود تجمع دولي جديد تتواصل وحداته وتتعاون مع بعضها البعض من أجل تحقيق مصالحها المشتركة. وبحسب رأى الأستاذ أرنست هاس، يشير اصطلاح التكامل:" إلى تلك العملية التي يقتنع من خلالها الفاعلون السياسيون في بيئات قومية عديدة بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى مركز جديد أكبر تكون له السلطة العليا التى تسمو على السلطات الوطنية في الدول التى كانت قائمة من قبل".(١)

والحق، أنه إذا كانت الدول في الماضي قد ظلت– كما تقدم – تقبض بيد من حديد على سيادتها القومية. فإن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهد تطوراً ملحوظاً على طريق تخلي تلك الدول – وفي حدود معينة – عن قدر من تلك السيادة، ولعل هذا هو

الذي يفسر لنا- وإلى جانب اعتبارات أخرى- ظهور العديد من تجارب التكامل الإقليمي بأشكال مختلفة في العديد من مناطق العالم (أوروبا الغربية: الجماعة الاقتصادية الأوروبية، الوطن العربي: جامعة الدول العربية، الدول الأمريكية الشمالية والجنوبية: منطقة الوحدة الأفريقية،..).

وإذا كان المنهج التكاملي قد صادف قبولاً واسعاً في العديد من الدول في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا أنه عاد وفقد بعض مميزاته خاصة بالنسبة لبعض الدول المتقدمة، حيث لم يعد كافياً وحده للتعامل الإيجابي مع بعض مشاكلها، وإن ظل مع ذلك يشكل وسيلة ملائمة بالنسبة للبعض الآخر من الدول وبالذات الدول النامية حتى الوقت الحاضر. ويعزو البعض كالأستاذ هاس هذا التراجع فيما يتصل بجدوى المنهج التكاملي بالنسبة لدول أوروبا الغربية مثلاً- وعلى عكس ما كان متوقعاً- إلى حقيقة أساسية مؤداها أن الجماعة الأوروبية عجزت كجماعة - وبصرف النظر عن درجة التكامل التى حققتها- عن التعامل على نحو إيجابي ملموس مع العديد من القضايا التى تتجاوز بطبيعتها حدود ونطاق اختصاص الدول الأعضاء مجتمعة، وذلك كنتيجة لكون هذه القضايا، والتى نذكر منها مثلا: قضايا الطاقة، هجرة العقول، التحدى الأمريكي في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا، تكنولوجيا السلاح، البطالة، ترتبط عضوياً بظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول والتجمعات الإقليمية المختلفة. ولعل الوصول إلى مثل هذا الاستنتاج هو الذي حمل الأستاذ هاس إلى القول بأن نظريات التكامل الإقليمي أضحت إلى حد كبير غير ذات جدوى على المستوى العالمي لعدم قدرتها على التصدي بفاعلية للقضايا الدولية الملحة.(٢)

وتختلف درجة التعاون والتنسيق التى تسعى مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة إلى بلوغها. وإزاء هذا الاختلاف، تتعدد التطبيقات في العمل الدولى من مجرد التنسيق في حدوده الدنيا لتصل إلى حد الاندماج الكلي total integration الذي تذوب فيه جميع الوحدات في جسد واحد تكون له شخصية قانونية دولية واحدة تنعدم معها أية سلطة لأي من هذه الوحدات على صعيد العلاقات الخارجية. وليس بخاف أن ظهور التجمعات والتكتلات الإقليمية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وتزايد الاتجاه نحو

التكامل على المستوى الإقليمي، إنما يعود إلى مجموعة من الاعتبارات تأتي في مقدمتها: أولاً، أن الدول القومية – وخاصة الصغرى لم تعد قادرة وحدها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعوبها. ومرجع ذلك، أن هذا الإشباع يتوقف إلى حد كبير على العديد من المعطيات العلمية والتكنولوجية التى تتجاوز أثارها الحدود السياسية للدول، وبديهي، أنه إذا كان ذلك يصدق على الدول الكبرى، فإنه يصدق من باب أولى وبدرجة أكبر على حالة الدول الصغرى والنامية عموماً. ومن جهة ثانية، هناك الحقيقة المتعلقة بتعاظم درجة الاعتماد المتبادل بين الدول كافة. وثالثا، يلاحظ أيضاً– وإلى جانب ماسبق كبر حجم التكلفة بالنسبة للمشروعات الاقتصادية الأساسية. يلاحظ أيضاً– وإلى جانب ما سبق.

ولهذه الاعتبارات وغيرها كان من الأنسب للدول أن تواجه بعضها البعض من خلال هذه التجمعات، وكان المدخل إلى ذلك هو السعي لتحقيق التكامل الإقليمي فيما بينها.

وإذا نحينا تلك الصورة التقليدية للتوحد أو التكامل عن طريق اللجوء إلى القوة المسلحة، وهو الأمر الذي لم يعد– كما سلف البيان– ممكناً ولا مقبولاً في ظل قواعد النظام الدولى المعاصر، فإنه يمكن القول بأن تجارب التكامل الإقليمي المعاصر قد تمت كلها بطريقة سلمية وتدريجية. وبعبارة أخرى، فالتطور السلمي أو التدريجي صار هو القاسم المشترك بالنسبة لمختلف هذه التجارب وبدرجات متباينة.

ويقدم فقه القانون الدولى وعلم العلاقات الدولية نظريات ومناهج متعددة يمكن بواسطتها المضي قدماً على طريق إنجاز المشروع التكاملي على المستوى الإقليمي ومن أبرز هذه النظريات أو تلك المناهج، والتى لا تكاد تختلف فيما بينها إلا في جانب واحد مهم يتمثل في درجة اعتماد كل منها على الاعتبارات والعوامل السياسية، ما يلي: النظرية الوظيفية، الوظيفية الجديدة، النظرية الاندماجية، الفيدرالية والكونفدرالية، نظرية التنمية المستقلة أو العمل الوطنى المتوازن.(٣)

وحيث أن المقام لا يتسع هنا لتناول كل هذه النظريات بالتفصيل المناسب وبالنظر إلى أن النظرية الأخيرة –أن نظرية التنمية المستقلة أو نظرية العمل الوطنى المتوازن– لم تصادف قبولاً إلا من جانب عدد محدود جداً من الدول، لذا فسنكتفي بالإشارة إلى بيان المقصود بكل نظرية من هذه النظريات ومدى ملائمتها لظروف ومعطيات الواقع العربي المعاصر وخاصة في ضوء تجربة التكامل الإقليمي على مستوى دول الجماعة الأوروبية.

(أ) الوظيفية Functionalism

إبتداء، ظهرت هذه النظرية أصلاً كرد فعل لمواجهة إخفاق النظريات الأخرى التى سادت العلاقات الدولية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية– وبالأساس نظريات: توازن القوى، الأمن الجماعى، فكرة الحكومة العالمية – عن تحقيق السلام العالمي على النحو المنشود، وكما تصوره أنصار هذه النظريات.

ويعد ديفيد ميتراني من أبرز رواد المدرسة الوظيفية، حيث إنه يعتبر أول من أسهم في بلورتها وذلك في كتابه المشهور المعنون "خطة عمل للسلام" a working peace system والذي صدر للمرة الأولى عام ١٩٤٣.(٤) وقد استقى ميترانى أفكاره بشأن المنهج الوظيفي للتكامل الإقليمي من دراسته لخبرة بعض الأجهزة الدولية التي أنشئت في القرن التاسع عشر في مجالات النقل والمواصلات. كما استقاها أيضاً من واقع ملاحظته للنشاطات الوظيفية في الدول القومية، حيث تبين له أن الافتتان بالدساتير كثيراً ما لا يكون بالضرورة عاملاً إيجابياً في تحقيق التكامل الإقليمي، وخاصة فيما لو قورن بالاهتمام – أساساً – بتطوير المجالات الوظيفية المشتركة. وقد جاء بعد ميترانى كتاب أخرون أسهموا بدورهم في صياغة وتطوير هذه النظرية من أمثال كارل دويتش، أرنست هاس، جوزيف ناي،...

وطبقاً لرأي ميترانى، تقوم الوظيفية على مجموعة من الافتراضات تتصل في مجملها بأسباب الحروب ومقدمات السلام. وتتلخص هذه الافتراضات فيما يلي:(٥)

أنه إذا كان الظلم والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي يشكلان سبباً رئيسياً من الأسباب التي تقود إلى الحرب، فإن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية تعد – لذلك – هى الشرط الأساسي لتحقيق السلام.

أن الدولة القومية لا تستطيع – بمفردها – أن تنهض في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجهها، بالنظر إلى أن المجتمع العالمي قد تم تقسيمه – بطريقة تحكمية– إلى وحدات منفصلة تقوم على أساس الإقليم وليس على أساس وحدة المشكلات التى يتعين البحث عن حلول مناسبة لها.

أن التعاون الوظيفي فيما بين مجموعة من الدول أو الوحدات السياسية المستقلة يمكن أن يبدأ – بنجاح – بما هو غير سياسي أى بما هو فنى، وهذا يضمن له الفعالية والاستمرار. ولا شك في أن درجة النجاح التى تتحقق على هذا المستوى غير السياسي ستساعد على الانتقال إلى مستويات أخرى. تزيد فيها درجة التعاون والتنسيق الجماعى، فضلاً عن أنها ستقود أيضاً وبالضرورة – وبالنظر إلى أن القضايا الاجتماعية هى بطبيعتها متداخلة مع بعضها البعض – إلى بروز الحاجة إلى التعاون في مجالات أخرى.

أن المعنيين بالتعاون الوظيفي على مستوى مجال معين ستتوفر لهم ولا شك الخبرات والمهارات الكافية التى قد تساعدهم على استيعاب الشكوك وحالات عدم الثقة التى تساورهم في مواجهة بعضهم البعض، الأمر الذي سيكون من شأنه – في نهاية المطاف – الإسهام في خلق ولاءات جديدة تكون بدورها عاملاً مساعداً في التعجيل بإنشاء أجهزة ومؤسسات أكثر تطوراً على صعيد التكامل الوظيفي.

ومما تقدم، يتبين لنا أن الوظيفية تقوم على فكرة رئيسية مؤداها أن العمل على تجاوز الحدود القطرية من أجل الوصول إلى درجة مناسبة من درجات التكامل الإقليمي بين مجموعة من الدول، يمكن أن يتحقق من خلال البدء والتركيز على المجالات غير السياسية للعمل الجماعي المشترك. وفي تعبير آخر، يرى أنصار هذه النظرية أن التعاون بين مجموعة من الدول يمكن أن يبدأ في الميادين ذات الطابع السياسي المحدود.[٦] وعلة ذلك، أن التركيز على المجالات الاقتصادية والفنية عموماً قد يكون من شأنه تخفيض أو

تقليل دور العوامل والاعتبارات السياسية التى عادة ما تقلل من فرص نجاح العديد من المحاولات الوحدوية. بل أن البدء بالمجالات الاقتصادية والفنية قد يدفع في نهاية المطاف وبمضي الوقت في اتجاه توظيف العوامل السياسية بشكل إيجابي لصالح العمل الجماعى المشترك. وتأسيساً على ذلك، فليس ثمة ما يلزم – طبقاً لرأى أصحاب النظرية المذكورة – لأحداث تغييرات ذات طبيعة دستورية بالنسبة للوحدات السياسية المعنية، بمعنى أنه يمكن أن تبقى النظم القانونية والدستورية لهذه الوحدات كما هى في هذه المرحلة الأولى من مراحل العمل الجماعي.(٧)

ويضيف أصحاب نظرية الوظيفية أن الخبراء والفنيين هم الذين يتعين تخويلهم السلطات والصلاحيات التى تمكنهم من اتخاذ القرارات اللازمة وفي الوقت المناسب. وإذا ما تحقق ذلك، فإن العمل الجماعي المشترك يستطيع انطلاقاً من المستوى الاقتصادي أن ينجح في تحقيق أهدافه ومن ثم يخلق رأياً عاماً في الدول المعنية يتحمس للدفاع عن هذه الأهداف إذا ما حاولت سلطاتها السياسية التصدى لها. وكما سلف القول، فإن نظرية الوظيفية قد لاقت قبولاً واسعاً فور ظهورها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا أنها مع مرور الوقت لم تعد كذلك تماماً، وحسبنا في ذلك أن نشير إلى الانتقادات العديدة التى وجهت إلى هذه النظرية ومنها على سبيل المثال: عدم إمكانية الفصل بشكل قاطع بين ماهو سياسي وما هو غير سياسي. زد على ذلك أن التكامل في جوهره عملية سياسية، ومن ثم فمن المبالغة القول بإمكان تحييد العوامل السياسية على نحو تام. ومن جهة ثالثة هناك، ظاهرة الاعتماد المتبادل التى جعلت من غير الممكن لمجموعة من الكيانات أن تستقل تماماً بنفسها في مواجهة غيرها. وبعبارة أخرى، فإن نظرية الوظيفية لم تعد قادرة وحدها في صورتها التقليدية على التصدى لعلاج العديد من المشاكل ذات الطابع العالمي(الطاقة، البيئة، البطالة، التضخم،..). ولعل هذا هو الذي يفسر لنا تلك الجهود الدولية التى تبذل في الوقت الحاضر لمواجهة بعض هذه المشكلات، وبخاصة في إطار المنظمات الدولية العامة منها والمتخصصة. لكل هذه الاعتبارات وغيرها، انتقد الأستاذ هاس نظرية الوظيفية وتطبيقها في أوروبا الغربية بوصفها لم تعد قادرة على تحقيق الأهداف التي كانت تحققها في الماضي.

(ب) الوظيفية الجديدة

تعد هذه النظرية في جوهرها امتداداً للنظرية السابق الإشارة إليها وتوضيحاً لبعض مئآخذها، وخاصة ذلك المأخذ المتعلق بإغفال الجانب السياسي، واعتبارها-أي نظرية الوظيفية- أن الإرادة السياسية تصير في التحليل الأخير مجرد أسيرة لقرارات الخبراء والفنيين. وتقوم الوظيفية الجديدة على مقولة رئيسية مفادها أنه وإن كان التكامل الإقليمي يمكن أن يتحقق في المجالات ذات الصفة السياسية المحدود على أكثر تقدير، إلا أنه لا يمكن قبول هذا المنطلق بإطلاق. ففي التحليل الأخير، من الثابت أن أية محاولة حقيقية جادة للتكامل الإقليمي بين عدد من الوحدات السياسية، لا ينبغى- بل ولا يمكن- أن تتم بعيداً عن الاعتبارات السياسية. فالفنيون والخبراء يظلون في التحليل الأخير عاجزين عن الوصول بالمشروع التكاملي إلى غايته المنشودة ما لم تساندهم قياداتهم السياسية، على اعتبار أن هذه القيادات هى التي تهيمن في التحليل الأخير على عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية. وعليه، فإذا كانت الوظيفية تقوم على محاولة تحييد الاعتبارات السياسية بصورة تكاد تكون مطلقة، فإن الوظيفية الجديدة ترى أن الانطلاق من هذه الاعتبارات السياسية ضروري لا محالة بالنسبة لنجاح المشروع التكاملي، لأنها هى التي يمكن أن تضمن ولاء القيادات السياسية لهذا المشروع بوصفه شرطاً أساسياً لا غنى عنه في هذا الخصوص. من هنا وصفت الوظيفية الجديدة – وبحق – بأنها أكثر واقعية من سابقتها أي النظرية الوظيفية.

وللتدليل على صحة هذه المقولة، يسوق دعاة الوظيفية الجديدة تجربة التكامل الإقليمي في أوروبا الغربية كمثال نموذجي في هذا الخصوص. فالمعلوم أن دول الجماعة الأوروبية بدأت خطواتها الأولى نحو التكامل الإقليمي من منطلقات اقتصادية أساساً، أي من منطلقات وظيفية (الصلب والفحم)، ولكنها – مع ذلك – لم تغفل الهدف السياسي الأعلى وهو وحدة أوروبا سياسياً، بل وضعته دائماً ومنذ البداية أيضاً نصب عينها، وهذا هو الذي كفل في المقام الأخير لأوروبا الغربية أن تصل إلى مشروعها التكاملي المقترح في نهاية عام ١٩٩٢.

(ج) النظرية الدستورية أو التكامل من خلال المؤسسات

وهذه النظرية تقوم على فكرة تحقيق التكامل من خلال إحداث تغييرات دستورية فيما يتصل بعلاقة الوحدات السياسية الراغبة في تحقيق التكامل بين بعضها البعض. وتأخذ هذه النظرية في التطبيق العملي، وفي الغالب، صورتين: الفيدرالية والكونفدرالية.(٨)

وبادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أن هاتين الصورتين من صور التكامل الإقليمي تختلفان أحداهما عن الأخرى من حيث وضع الدولة أو الوحدة السياسية في كل منهما. ففي الأولى – أي في ظل النموذج الفيدرالي – تنصهر الدول الأعضاء في جسد واحد لتصير هذا الجسد الواحد، ولا يصبح لها من ثم أى تمثيل سياسي خارجى إلا من خلال السلطة المركزية الجديدة وتقوم الفيدرالية – باعتبارها مدخلاً للتكامل الإقليمي– على افتراض أساسي مؤداه تخلى الدول أو الوحدات السياسية المستقلة العنية عن قدر معين – قل أم كثر– من السيادة الوطنية لكل منها ودون أن يعنى ذلك فقدان كامل لهذه السيادة على المستويين الداخلي والدولي. ويؤخذ على النظرية الدستورية في التكامل الإقليمي أنها تعول كثيراً على الجوانب المؤسسية وعدم إيلاء الاهتمام المناسب للظروف والأوضاع الاجتماعية والنفسية والاعتبارات التاريخية التي تؤثر ولاشك – إيجابياً أو سلباً– في طبيعة وحدود أي مشروع للتكامل الإقليمي.

وبالنظر إلى الانقسامات السياسية القائمة في الوقت الحاضر فيما بين الدول العربية، يصعب القول بإمكان الأخذ بالنموذج الفيدرالي. ومرد ذلك إلى أنه على الرغم من حقيقية اشتراك الأقطار العربية في العديد من المقومات اللازمة لقيام ونجاح التكامل الإقليمي انطلاقاً من الصيغة الفيدرالية، إلا أن ثمة صعوبات تعوق ذلك منها – على سبيل المثال– الإفراط في التمسك بمبدأ السيادة القطرية في صورتها الجامدة والمطلقة.

أما في ظل النموذج الكونفيدرالي، فتظل كل دولة عضو في الاتحاد متمتعة بشخصيتها القانونية الدولية، حيث يقتصر الأثر الناتج عن انضوائها مع دولة أو دول أخرى في اتحاد كونفيدرالي على مجرد التنسيق في أوسع معانيه وربما في أدنى درجاته، كان يقتصر – مثلاً – على المسائل المتعلقة بشئون الدفاع أو السياسة الخارجية.

وواضح، في ضوء ما تقدم، أن الإرادة السياسية هى المتغير الأصيل – في الحالتين– بالنسبة لعملية تحقيق التكامل بين أى مجموعة من الدول. وإذا كان النموذج الفيدرالي – الذي يعنى كما سلف القول اختفاء الشخصية القانونية للدولة – لا يلائم ظروف الدول حديثة العهد بالاستقلال على الأقل من وجهة النظر المتعلقة بالسيادة في مفهومها الضيق، حيث من المعلوم أن هذه الدول تبالغ – كما سلف القول – في التمسك بسيداتها القطرية، إلا أن النموذج الكونفيدرالي يبدو ملائماً بالنسبة لهذه الدول بالنظر إلى حقيقة أنه يسمح فقط – وكما رأينا– بدرجة معينة من درجات التنسيق ويحفظ لكل وحدة شخصيتها وذاتيتها المستقلة. كما أنه يمكن النظر إلى مثل هذا الاتحاد الكونفيدرالي باعتباره مرحلة أو خطوة تتلوها مراحل وخطوات أكبر على طريق تحقيق التكامل الإقليمي فيما ين الوحدات المعنية.

وعليه، يمكن القول بملاءمة هذه النظرية الكونفدرالية لظروف الواقع العربي المعاصر، بالنظر لواقع التجزئة التى تعانى منها الأقطار العربية على مستوى علاقاتها الجماعية. ويمكن القول بأن الجامعة العربية تعكس بتنظيمها القانونى الراهن هذه الصيغة الكونفيدرالية القائمة على مبدأ التنسيق والتعاون بالمعنى الواسع.

(د) نظرية "العمل الوطنى المتوازن" أو تجربة التنمية الوطنية المستقلة

على خلاف الحال بالنسبة لنظريتي الفيدرالية والكونفيدرالية، تقوم نظرية العمل الوطني المتوازن أو ما يمكن أن نطلق عليه نظرية التنمية الوطنية المستقلة على فكرة الإبقاء على الأطر السياسية القائمة في الدول المعنية دون إدخال أية تغييرات دستورية عليها، مع التركيز – أساساً – على خلق وتطوير قاعدة مشتركة للتكامل الإقليمي فيما بين هذه الدول. وترتكز هذه القاعدة المشتركة على مبدأ التعاون والتنسيق بين صانعى القرار السياسي في الدول المعنية، من خلال إنشاء ما يشبه اللجان الخاصة التى تقوم على فكرة وجود جهاز للاتصال الإقليمي داخل الجهات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة في كل دولة من الدول المعنية. ويضطلع هذا الجهاز بمهمة التنسيق ورصد التطورات الداخلية في نطاق اختصاص الجهة التى ينتمي إليها. أما على على صعيد السياسة الخارجية،

فيتعين إيجاد نوع من التنسيق والتشاور فيما بين الدول المعنية، وذلك كمحاولة للحيلولة دون قيام أي منها بانتهاج سياسة خارجية يكون من شأنها التأثير سلبياً على دولة أو دول أخرى تنتمى إلى ذات المجموعة. وعلى ذلك، يمكن القول بأن نظرية النمو المتوازن تكاد تقترب في معناها العام من نظرية الكونفيدرالية مع فارق أساسي هو أن هذه النظرية الأخيرة تقوم – وكما سلف القول – على إحداث تغييرات دستورية في البنية المؤسسية. وتجدر الإشارة إلى أنه – لاعتبارات كثيرة بعضها يتصل بخصوصية العلاقات القائمة بين الوحدات السياسية المعنية، وبعضها الآخر يتصل بواقع التشابه على مستوى النظم السياسية والتطور الاقتصادي والاجتماعى في هذه الوحدات، فضلاً عن الترابط الجغرافي فيما بينها – وجدت نظرية العمل الوطني المتوازن تطبيقاً لها في مجموعة الدول الاسكندنافية الخمس (الدانمارك، السويد، النرويج، فنلندا، أيسلندا). وتقديرنا، أن هذه النظرية يمكن أيضاً أن تلائم ظروف الدول العربية. بمعنى أن الانطلاق نحو تطوير العمل العربي المشترك لا يحول دون أن تبدأ كل دولة عربية على حده بتحقيق التنمية القطرية وخلق بنية اقتصادية قوية مع إيجاد درجة معينة من التنسيق في السياسات الاقتصادية لهذه الدول لتفادى حدوث أي تضارب بينها قد يكون من شأنه الإضرار بمصالحها المشتركة.

(ه) نظرية الدولة القائد

تقوم هذه النظرية والتى يرى البعض أنها مستوحاة من خبرة العمل العربي في مجال السعي لتحقيق التكامل الإقليمي والتوحد السياسي على فكرة أساسية مؤداها أنه لابد لتحقيق التكامل الإقليمي من توافر عدة شروط موضوعية أهمها الشروط الثلاثة الآتية: الشرط الأول، ويتمثل في ضرورة وجود "قاعدة مركزية لانطلاق العمل الوحدوى"، بمعنى لابد من وجود وحدة سياسية معينة أي دولة تقود حركة التكامل الإقليمي بين مجموعة من الوحدات. أما الشرط الثاني، فيتمثل في وجود قيادة "كارزمية معينة تستطيع أن تستحوذ على ولاء الأفراد في الوحدات المعنية. وأخيراً، يأتى الشرط الثالث الذي مفادة ضرورية وجود مخاطر خارجية حالة يكون من شأنها حمل الدول المعنية على العمل في اتجاه التكامل.

(و) فكرة النظام الإقليمي الفرعي

تقوم هذه النظرية، والتى استوحت – أيضاً – من واقع خبرة العمل العربي التكاملي وظروف الأقطار العربية، على فكرة التجمعات الإقليمية من خلال الأسلوب التدرجى بمعنى أن يبدأ العمل التكاملي بتجمعات إقليمية محدودة ذات أوضاع متشابهة أو متجانسة جغرافياً وتاريخياً وثقافياً، على أن يكون قيام مثل هذه التجمعات المحدودة ليس هدفا في ذاته وإنما هو خطوة نحو الدخول في تجمعات وتنظيمات إقليمية أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً. وبعبارة أخرى، فإنه ينظر إلى التنظيم الدولى الإقليمي الأم – في مثل هذه الحالة – بوصفه الدائرة الأكبر التى تغذيها وتتكامل معها دوائر أخرى أصغر حجماً وأضيق نطاقاً تتمثل في التنظيمات الفرعية المحدودة، بحيث يكون في قوة أي من هذه الدوائر الأخيرة قوة وتدعيم للدائرة الأكبر. كما تنعكس ظروف هذه الدائرة الأم– قوة أو ضعفاً– على التنظيمات الفرعية القائمة في ظلها والمتفقة مع القواعد التى تحكم حركتها. ومن الأمور ذات الدلالة في هذا الشأن، إمكانية قيام تجمع تجمع إقليمي فرعى يضم دولتى وادى النيل العربيتين (مصر والسودان)، وآخر يضم دول المغرب العربي الخمس، وثالث يضم دول منطقة الخليج العربي، وهو ما تحقق بالفعل. وتجمع رابع يشمل دول منطقة الهلال الخصيب، وأن تكون مثل هذه التجمعات بمثابة خطوات جزئية أولية على طريق تحقيق التكامل الإقليمي الشامل فيما بين الأقطار العربية. وواقع الأمر، أن تحقيق التكامل الإقليمي من خلال الأخذ بمنهج النظام الإقليمي الفرعى تمهيداً لتحقيق التكامل الإقليمي الأشمل يمكن أن يكون مقبولاً وذا جدوى في معالجة قضية التجزئة العربية. وذلك بالنظر إلى وجود العديد من الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية التى تربط بين دول كل تجمع من التجمعات الأربعة المشار إليها.[٩] ويساعد على ذلك أيضاً حقيقة أن هناك نصاً صريحاً في ميثاق جامعة الدول العربية.[١٠] يسوغ لدولتين أو أكثر من الدول الأعضاء إمكانية الاتفاق على إنشاء أية تنظيمات جماعية يكون من شأنها جعل الروابط فيما بينها أقوى مما هى عليه طبقاً لأحكام الميثاق الحالي. ولعل التجمعات العربية المحدودة القائمة في الوقت الحاضر – وبخاصة تجمعى دول مجلس التعاون الخليجي

ودول اتحاد المغرب العربي– هى بمثابة تجسيد لهذه الفكرة التى تقوم عليها نظرية النظام الإقليمي الفرعي.

(٢)
التعريف بتجربتي التكامل الإقليمي العربي (جامعة الدول العربية) والآسيوي (تجمع أو رابطة جنوب شرق آسيا/الآسيان):

نوهنا، تواً، بحقيقة أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت العديد من تجارب التكامل الإقليمي في مختلف مناطق العالم. فالثابت، أنه إذا كانت الدول في الماضي قد ظلت تقبض بيد من حديد على سيادتها القومية، إلا أن العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت – وبشكل تدريجي – تطورات ملحوظة للغاية على طريق تنازل الدول، في حدود معينة، عن قدر من هذه السيادة، وهو ما ترجم عملاً في ظهور العديد من تجارب التكامل الإقليمي بصورها المختلفة. ومن ذلك مثلاً: تجربة التكامل الإقليمي في أوروبا الغربية، بدءاً بمنظمة الصلب والفحم، مروراً بالسوق الأوروبية، فالجماعة الاقتصادية الأوروبية بتطوراتها المختلفة، وإنتهاء بالاتحاد الأوروبي. وعلى الجانب الآخر، هناك – أيضاً – تجربة التكامل العربي التى تم تدشين خطوتها الأولى بإنشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، وما تلاها بعد ذلك من خطوات أخرى على مستوى جزئي، كما هو الحال مثلا في تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي. كما لا يمكننا أن نغفل هنا بعض تجارب التكامل الإقليمي على مستوى قارتي أمريكا الجنوبية (منظمة الدول الأمريكية) وأفريقيا (منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي حاليا، إضافة إلى بعض التجمعات الإقليمية الجزئية أو الفرعية (الكوميسا، الإيكواس، السادك،..).

ووفقاً لخطتنا المنهاجية في تناول موضوع هذا الفصل نحاول في ما يلي إعطاء فكرة تعريفية موجزة عن تجربتي التكامل الإقليمي في الإطارين العربي والجنوب شرق آسيوي، ونعنى بهما تحديداً؛ جامعة الدول العربية، ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان).

❖ **جامعة الدول العربية**

على مدار مايربو على نحو ستة عقود من الزمان من الزمان، كتب الكثير عن جامعة الدول العربية كأول نموذج تطبيقي للمحاولات الحثيثة من جانب الدول العربية للوصول لقدر مناسب من التكامل الإقليمي والعمل المشترك فيما بينها.

ومن مجمل ما كتب عن هذه التجربة الأولى في التكامل الإقليمي في ما بين الدول العربية، والتى توصف – وبحق – بأنها من أقدم تجارب التكامل الإقليمي في العصر الحديث، نستطيع أن نلقي بعض الضوء على جامعة الدول العربية – لأغراض التعريف بها – من خلال ما يلي:

– أن إنشاء جامعة الدول العربية، جاء كخطوة مهمة على طريق ترجمة آمال العرب وطموحاتهم باتجاه الوحدة، أو بعبارة أخرى جاء إنشاء هذه الجامعة بمثابة تتويج لحركة القومية العربية التى أخذ الحديث عنها والعمل من أجل بلوغها يترسخ بدرجة كبيرة منذ أوائل القرن العشرين، ومروراً بما اصطلح على تسميته في الفكر السياسي العربي المعاصر "الثورة العربية الكبرى"، وإنتهاء بدعوات ساطع الحصرى ومبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر ومشروع جمال عبد الناصر.

وعلى ذلك، فإنه يكون من الظلم لجامعة الدول العربية ولدعاة الفكر القومى العربي، قديماً وحديثاً، التسليم بما ذهب إليه البعض من أن جامعة الدول العربية إنما هى صناعة بريطانية بالأساس، وذلك استناداً إلى ذلك التصريح المنسوب صدوره إلى مستر إيدن– وزير خارجية بريطانيا والذي صدر في مايو عام ١٩٤١، متضمناً ترحيب الحكومة البريطانية بأى محاولة من جانب العرب لإيجاد رابطة تنظيمية وحدوية في ما بينهم.

أنه على الرغم مما توصف به جامعة الدول العربية، ودون غيرها من المنظمات الدولية الأخرى، بأنها منظمة دولية إقليمية ذات طبيعة قومية، حيث إن الروابط التي توجد في ما بين أعضائها لا تكاد توجد لدى غيرها من المنظمات الأخرى العالمية منها والإقليمية على حد سواء، نقول إنه على الرغم من كل ذلك، إلا أن جامعة الدول العربية

تصنف – مع ذلك – بأنها منظمة دولية حكومية وتخضع – بالتالي – لذات المبادئ التى تحكم عمل هذه المنظمات الدولية على وجه العموم.

وقد بدأت المحادثات التمهيدية لإنشاء جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٤١، وهى المحادثات التى أسفر عنها التوقيع على ما سمى بروتوكول الإسكندرية (وكان ذلك في ٨ شوال ١٣٦٣ هجرية) (الموافق ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤ ميلادية). وقد استمر الاجتماع المنعقد لهذا الغرض حتى يوم السبت ٢٠ شوال ١٣٦٣، الموافق ٧ أكتوبر ١٩٤٤).

ويعتبر برتوكول الإسكندرية بمثابة الوثيقة الأولى التى انبنى عليها النظام القانونى لجامعة الدول العربية، حيث تضمن – من بين أمور عدة أخرى – العديد من الأحكام المهمة؛ كحظر استخدام القوة كوسيلة لفض المنازعات، وعدم جواز عقد اتفاقات دولية تتضمن أحكاما تتعارض مع تلك المتضمنة في هذا البروتوكول، وكذا عدم جواز إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية، أو أى دولة من دولها. والملفت للنظر، في هذا الخصوص، ما تضمنه البرتوكول من إشارة صريحة إلى أنه ليس ثمة – في هذا البرتوكول– ما يمنع الدول العربية مستقبلاً من أن تعيد النظر في أحكامه لإيجاد روابط تنظيمية أقوى وأمتن، وهو الأمر الذي أكد عليه ميثاق جامعة الدول العربية لاحقاً.

مرت مسيرة جامعة الدول العربية على امتداد تاريخها الذي يربو على ستة عقود بالعديد من حركات المد والجزر. وبصفة عامة، فقد عكست هذه المسيرة الممتدة الواقع العربي بكل ظروفه وتطوراته. كما عكست مسيرة الجامعة تناقضات هذا الواقع العربي، وبالذات ذلك التناقض الذي يجسده التمسك المفرط من جانب الدول العربية بسيادتها الوطنية، وهو ما يسلب الجامعة الكثير من صلاحياتها، في ذات الوقت الذي تحرص فيه هذه الدول على التمسك ببقاء الجامعة واستمراريتها لما يمثله ذلك من مصدر مهم من مصادر شريعة هذه النظم في نظر شعوبها.

وعلى المستوى المؤسسي، يلاحظ أن بنية جامعة الدول العربية جاءت، بحسب الميثاق، بسيطة للغاية، حيث لم يتضمن هيكلها التنظيمي سوى ثلاثة أجهزة رئيسية، هى: مجلس الجامعة، اللجان الدائمة، الأمانة العامة. غير أن ثمة تطورات عدة طرأت على هذه البنية المؤسسية، فهناك – مثلاً – مؤتمر القمة أو مجلس الملوك والرؤساء، والذي

جرى تقنين وضعه - كجهاز رئيس- منذ قمة عام ٢٠٠٠ الاستثنائية. كما تم إنشاء العديد من الأجهزة الفرعية تباعاً، والتى كان آخرها البرلمان العربي الموحد الذي يعد بمثابة إضافة حقيقية لمنظومة جامعة الدول العربية، لما تضفيه من بعد شعبي عليها. أما محكمة العدل العربية، فلم يقدر لها أن ترى النور حتى الآن، وذلك على الرغم من تعدد الاقتراحات التى قدمت في هذا الشأن، سواء من جانب الدول الأعضاء أو من جانب الباحثين العرب.

❖ تجمع دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)

بداية، ثمة ما يشبه الإجماع لدى عموم الباحثين حول حقيقة أن تجمع رابطة جنوب شرق آسيا، والمعروفة باسم الآسيان Asean تعد واحدة من التجارب المهمة الناجحة في مجال التكامل الإقليمي ، حيث اجتمعت فيها - أي في تجربة الآسيان - العديد من العوامل المؤهلة لنجاح التكامل.(١١) وقد تأسست الرابطة في عام ١٩٦٧ بموجب ماعرف بإعلان بانكوك الذي وقعت عليه خمس من دول إقليم، وهى: أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند ثم انضمت إليها دولتان أخرتان هما بروناي دار السلام ١٩٨٤، فيتنام ١٩٩٥ والواقع،وإنه وإن كانت الأهداف الاقتصادية قد بدت وكانها الدافع الرئيسي لإنشاء رابطة الآسيان، إلا أنه سرعان ما أضيفت إليها أهداف سياسية وعسكرية ، الأمر الذي يدفع إلى القول أن هذه الرابطة تجسد -وبحق- فكرة الدمج ما بين الأهداف الاقتصادية على اختلاف أنواعها من جهة - والأهداف السياسية والأمنية والعسكرية من جهة أخرى. غير أنه مما يؤسف له ، وكما هو الحال في تجربة جامعة الدول العربية، فإن نشوب العديد من المنازعات بين الدول الأعضاء في الرابطة سرعان ما بدت بالكثير من الآمال في شأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به لتدعيم أوامر التكامل الإقليمي في هذه المنطقة المهمة من العالم.

وقد استندت الدول الخمس الموقعة على إعلان بانكوك عام ١٩٦٧، بشأن إنشاء رابطة الآسيان على مجموعة من الاعتبارات أو المقومات التي نذكر منها على سبيل المثال: التجاور الجغرافي، التماثل في الظروف والأوضاع الاقتصادية باعتبارها دولا نامية حديثة العهد بالاستقلال، والانتماء المشترك إلى الثقافة الآسيوية بسماتها الخاصة.

والحق، أنه على الرغم من متانة هذه الروابط المشتركة، إلا أنها لا تكاد تقارن بنظيراتها في حالة جامعة الدول العربية؛ حيث اللغة الواحدة، والتاريخ المشترك، والقيم الدينية السماوية، والامتداد الجغرافي الكبير. ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية شبه الموحدة لدى دول الآسيان ساعدت إلى حد كبير في أن تتفوق هذه الرابطة على جامعة الدول العربية، وذلك من حيث معيار الإنجاز.

والجدير بالذكر، في هذا الخصوص، أنه كان لماليزيا جهد طيب في محاولة الدفع بتجمع الآسيان إلى الأمام لتحقيق الهداف المشتركة التي أنشئ من أجلها. ومن ذلك، مثلا، أن د.مهاتير محمد، اقترح في عام ١٩٩٠ مبادرة لضم كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية إلى هذا التجمع، غير أن هذا الاقتراح لم يصادف قبولاً. كما تقدم د.مهاتير محمد بمبادرة أخرى هدفت إلى إنشاء ترتيب يقوم على إيجاد علاقة مع تجمع دول الأبك، لكن هذا المقترح، بدوره، لم تتم الموافقة عليه بصورة نهائية.

(٣)
مقومات التكامل الإقليمي العربي في التجربتين

❖ مقومات التكامل الإقليمي العربي:

يتبين مما سبق، أن توافر عدد من المقومات المشتركة كان وراء نجاح تجربة التنظيم الدولى الأوروبي، الأمر الذي يثير التساؤل حول دلالة هذه الخبرة الأوروبية بالنسبة لإمكانيات نجاح العمل العربي المشترك. وبعبارة أخرى، فإن توافر هذا القدر من مقومات التكامل لدى الدول الأوروبية، يجعلنا نتساءل بشأن مدى توافر مثل هذه المقومات لدى الأقطار العربية، وعما إذا كان توافرها يكفى – في ذاته – للنهوض بالمشروع التكاملى العربي، أم أن الأمر يتوقف – في التحليل الأخير– على مدى إدراك القيادات السياسية في الأقطار العربية بأهمية وضرورة إنجاز هذا المشروع.

وواقع الأمر أن مايمكن تسميته الحد الأدنى من الأسس والمقومات اللازمة لقيام أى مشروع تكاملي أو وحدوي بين الأقطار العربية يعد متوافراً – بدرجة معقولة

ومناسبة– لدى هذه الأقطار، وربما بالقدر الذي يندر تحققه بالنسبة لأية مجموعة أخرى من الدول في أية منطقة من العالم.(١٢)

فغنى عن البيان، أن العرب جميعاً ينتمون إلى إطار حضاري واحد هو الحضارة العربية الإسلامية التى تقوم بدورها على روابط اللغة والدين والتاريخ المشترك. فقد شكلت اللغة العربية بوصفها لغة الغالبية العظمى للأقطار العربية رابطاً وثيقاً يؤلف بين الجماعة العربية ووعاء إنسانياً وحضارياً تختزن فيه هذه الجماعة ذكرياتها وتجاربها وتصوغ من خلالها أمالها تطلعاتها وطموحاتها، فضلاً عن أنها– أى اللغة العربية – كانت وما تزال من بين العوامل التى توحد العرب وتساعد على استيعاب الأقليات الموجودة في المنطقة. ولهذا كانت اللغة العربية بوصفها لغة تخاطب. ولغة علمية ودولية فضلا عن كونها لغة قومية وارتباطها بالإسلام مع قابليتها للتطور– كانت وما تزال تمثل القاعدة الأولى لأي عمل عربي مشترك.(١٣)

ومن ناحية أخرى، فقد تميزت الأمة العربية – منذ ظهورها وحتى قبيل الحرب العالمية الأولى– بوحدة تاريخها، وذلك نتيجة لكون نظام الحكم الذي سادها في تلك الفترة قد بنى أساساً على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية التي تجعل من الوحدة الأصل العام للعلاقات التي تجمع بين كافة الكيانات والوحدات الإسلامية. ومما لا شك فيه أنه كان لمرور العرب بتلك التجربة التاريخية المتميزة أثر كبير في توحيد آلامهم لدى تعاملهم مع فترة التجزئة والضعف والاستعمار، وفي توحيد أمالهم وطموحاتهم في ضرورة العمل على تجاوز تلك الخبرة والتطلع لاستعادة مجد العرب ونفوذهم وقوتهم. فوحدة التاريخ إذن تولد نوعاً من التقارب في العواطف والنزعات كما تخلق درجة من التماثل في المفاخر والمآثر إلى جانب الاشتراك في الآلام وفي الأمانى بما يساعد على تجاوز هذه الآلام والانطلاق نحو غد أفضل.

ومن ناحية ثالثة، يمكن القول بأن الإسلام لم يمثل في حقيقة الأمر أعظم حدث في تاريخ العرب القومى فحسب، وإنما كان أيضاً– وفضلاً عن ذلك– بمثابة القاعدة الصلبة التي بنيت عليها حضارتهم على امتداد هذا التاريخ.

وفيما يتعلق بالدور الإيجابي للإسلام في دفع حركة العمل التكاملي فيما بين الأقطار العربية، بل وفيما بين الأقطار الإسلامية على وجه العموم، فإنه تجدر الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين: أما الملاحظة الأولى، فتتعلق بحقيقة أن مفهوم الدين "الإسلامي" قد اتسع– في هذا المقام– ليشمل اللغة العربية التى كان للفتوحات الإسلامية الفضل الأكبر في انتشارها وتدعيمها وتطورها، كما يشمل هذا المفهوم أيضاً تاريخ العرب الذي لا يمكن فصله بحال عن تاريخ الإسلام في ظهوره وانتشاره واستقراره في نطاق جغرافي وثقافي محدد. وبعبارة أخرى، فإن مفهوم الدين من وجهة النظر المتعلقة بالعمل التكاملى يتجاوز نطاق مباشرة الشعائر الدينية ليمثل – وبحق– نطاقاً ومنهجاً شاملاً للحياة الإنسانية برمتها الأمر الذي يجعل القبطي المصري أو المسيحى اللبنانى– مثلاً– مندمجاً في إطار الحضارة العربية الإسلامية.(١٤)

أما الملاحظة الثانية، التى يتعين الإشارة إليها فيما يتصل بدور الدين في دفع العمل التكاملى قدماً إلى الأمام، فتتمثل في حقيقة أن الإسلام يجعل من وحدة الشعوب الإسلامية، وإن اتسعت الأقاليم التى تضمها وترامت أطرافها، هى الأصل العام الذي يجب أن ينبني عليه حال المسلمين. ومن ناحية أخرى، فإن الإسلام يدعو المسلمين – على اختلاف أجناسهم – إلى الاتصال بغيرهم والدخول معهم في علاقات تهدف إلى نشر الدعوة والتمكين لمبادئ الحق والعدل في الأرض. زد على ذلك، أن الإسلام يتضمن العديد من الأحكام والقواعد التى تتوائم أو بالأحرى تستجيب حتى مع واقع انقسام المسلمين إلى وحدات وكيانات صغيرة ومتعددة. ومن أدلة ذلك تلك الأحكام التى حوتها آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة، والتى تحض على وجوب العمل الحثيث من أجل تحقيق التكافل والتعاون وتبادل المنافع فيما بين المسلمين بغض النظر عن تعدد أوطانهم وترامى أقاليمهم، مع وجوب إعمال مبدأ الصلح والوساطة لحل ما قد ينشأ بينهم من منازعات وخصومات.(١٥)

ومؤدى ما سبق، أن الإسلام، فيما يتصل بمشاريع وخطوات تحقيق التكامل والتوحد السياسي سواء فيما بين الأقطار العربية أو على مستوى العلاقات فيما بين الأقطار الإسلامية على وجه العموم، يقتضى من المسلمين في علاقاتهم المتبادلة وجوب

النظر إلى مفهومى السيادة والاستقلال نظرة مغايرة لما هو مستقر وسائد في نطاق القانون الدولى الوضعى، بحيث لا تقف مثل هذه المفاهيم في معناها الجامد أو المطلق حجر عثرة أمام مسيرة العمل التكاملي أو التوحد السياسي فيما بين الأقطار الإسلامية.

وخلاصة القول، إذن، إن التكامل سواء في معناه العام والواسع الذي يستغرق كافة أشكال العلاقات فيما بين الأقطار الإسلامية أو في مفهومه الإقليمي أو الضيق الذي يقتصر في نطاقه وأهدافه على عدد محدود من هذه الأقطار، لا يعدو في جوهره – ومن وجهة نظر ما حواه الإسلام من أحكام وقواعد – أن يكون وسيلة أو أداة تنهض من خلالها الأقطار الإسلامية التى تعانى من واقع التجزئة والانقسام، وتسمو بها – أى بهذه القطار – إلى مرتبة الوحدة السياسية الشاملة.

أما فيما يتصل بالرابطة الجغرافية ودورها في تحقيق التكامل الإقليمي، فالمعلوم في هذا الشأن أن الأقطار العربية يضمها جميعاً إقليم جغرافي واحد يشمل رقعة كبيرة متصلة من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، فضلاً عن أنه لا توجد حدود طبيعية – تفصل أجزاءه عن بعضها البعض، الأمر الذي ساعد على تدفق الهجرات المستمرة بين الأجزاء الداخلية في الوطن العربي عبر التاريخ وتلاقي حضاراته القديمة وتأثرها ببعضها، ثم اندماج السكان في بعضهم وصهرهم في بوتقة الإسلام والحضارة الإسلامية، هذا ناهيك عن أن الحدود السياسية التى تفصل في الوقت الحاضر ما بين الأقطار العربية ليست من صنعها هى بل من صنع الاستعمار الذي فرضها عليهم في فترات الضعف التى عاشها العرب أبان انتشار الاستعمار الأوروبي القديم والمعاصر. ولهذا، فليس من المبالغة القول بأن الجوار الجغرافي واتصال "الإقليم العربي" في كافة أجزائه وتشابك أطرافه وارتباط الوحدات والكيانات السياسية القائمة فيه بروابط وصلات قوية من شأنه أن يشكل عنصراً إيجابياً وفعالاً من حيث إتاحة السبيل أمام أية خطوة جادة وملموسة على طريق تحقيق التكامل الإقليمي فيما بين الأقطار العربية.

وواقع الأمر، أن الحديث عن أهمية العامل الجغرافي ودوره في تيسير عملية التكامل الإقليمي فيما بين الأقطار العربية، لا ينبغي– بحال – أن يجعلنا نغفل أو حتى

نقلل من الخطورة الكبيرة التى يمثلها وجود إسرائيل وزرعها في منطقة القلب بالنسبة لشعوب الأمة العربية. فلا خلاف على أن إسرائيل قد أصبحت منذ قيامها تشكل عقبة كؤود تحول دون الالتقاء العضوي أو المكانى بين أقطار العالم العربي في مشرقه ومغربه.

وأخيراً، يتعين القول بأن الإطار الحضارى كأساس لقيام التكامل الإقليمي أو الوحدة فيما بين الأقطار العربية لا يكفى- على الرغم من أهميته المعتبرة، لتحقيق هذا التكامل أو تلك الوحدة، وإنما يلزم إدراك العرب بوجود مصالح مشتركة وأساسية تجمعهم. وبعبارة أخرى، فإنه على الرغم من توافر المقومات المشار إليها على امتداد التاريخ العربي الإسلامي، فقد شهد العرب أوضاعاً متباينة ومتفاوتة من الوحدة والتجزئة أو الاتفاق والاختلاف فيما بينهم. وبعبارة أكثر تحديداً، يمكن القول بأنه بصرف النظر عن وحدة الدين واللغة والتاريخ، فإن ثمة تعدداً في المذاهب وتنوعاً في اللهجات، فضلاً عن وقوع العديد من الخصومات والعداوات فيما بين الأقطار العربية.

ومن هنا، تأتى أهمية البحث في مقومات التكامل الإقليمي العربي من منظور المصلحة القومية المشتركة للأقطار العربية قاطبة.

وواقع الأمر، أنه إذا كانت المصلحة القومية في جوهرها – وبصرف النظر عن تعدد وتنوع التعريفات المقدمة لهذا المفهوم – تقوم على الحفاظ على قوة "الدولة" وتدعيم قوتها، فإنه يمكن القول بتوافر العناصر والتحديات التى تسمح بوجود ما يمكن تسميته "المصلحة المشتركة" للأقطار العربية. يتمثل ذلك في اعتبارات الصراع العربي الإسرائيلي وفي عناصر التهديد الداخلى الناشئة عن الامتداد الإقليمي للمنطقة العربية، وطول الشواطئ العربية، والتركز السكانى في مناطق محدودة، والتفاوت في الأوضاع والأحوال الاقتصادية، عدم تناسب توزيع السكان مع توزيع الموارد، منطق الأقليات وتزايد المناداة بحق تقرير المصير، انخفاض المستوى الثقافى لدى قطاعات عريضة من الرأى العام، والاعتماد على استيراد السلاح من الخارج، الاختلافات الأيديولوجية وتناقضات المصالح الشخصية بين أقطار الوطن العربي، فضلاً عن حالات عدم الاستقرار داخل بعض هذه الأقطار.

ومما لا شك فيه، أن وجود مثل هذه العناصر وتنوع مصادر التهديدات المشار إليها يمكن أن يكون "مصلحة قومية مشتركة" للأقطار العربية جميعها تعمل في اتجاه تكثيف الجهود من أجل إبعاد هذا التهديد والاستفادة – بأقصى درجة ممكنة – من الموارد والإمكانات والطاقات المتاحة والمهيئة بذاتها للعمل العربي المشترك، بما يضمن للعرب تبوء مكانة مرموقة داخل النظام الدولى، ويمكنهم من مواجهة أزماتهم وتحدياتهم بشكل إيجابي وفعال.

وبعبارة أخرى، فإن توافر العناصر والمقومات الإيجابية اللازمة للقيام بأى مشروع وحدوي أو تكاملى على المستوى العربي فضلاً عن العناصر والتحديات التى تعمل ضد اتجاه الوحدة والتكامل من شأنه أن يدفع بالعرب لإدراك حقيقة كل هذه العناصر والعمل على تطويرها واستثمارها على النحو الذي يدفع بهم قدماً على طريق الوحدة والتكامل وهذا ما يقتضى– في التحليل الأخير – توافر"الإرادة السياسية" لدى القيادات والشعوب العربية للاضطلاع بهذا الدور الحيوى والهام.

وواقع الأمر أن الحديث عن وجود دور متميز للإرادة السياسية في النهوض بمشروع التكامل العربي إنما يكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة النظم السياسية العربية – شأنها في ذلك شأن النظم السياسية في مختلف دول العالم الثالث والدول حديثة العهد بالاستقلال عموماً – التى تميل دائماً إلى تركيز سلطة اتخاذ القرار السياسي في يد القيادات العليا وحدها.

واقع الأمر، أن التحليل السليم لأهم مشكلات التكامل الإقليمي العربي وما يعترضه من معوقات، يقتضى بادئ ذى بدء – العمل على محاولة استكشاف السمات العامة العامة لهذه المعوقات وتلك المشكلات والوقوف على طبيعتها وبما يعين على تحديد أهم وأنسب الوسائل اللازمة لمواجهتها. وبعبارة أخرى، فإن تحديد الوسائل الأكثر ملاءمة للنهوض بالتكامل الإقليمي العربي، يقتضى – ولاشك – محاولة فهم هذه المعوقات والتمييز بشأنها بين ما يمكن اعتباره منها ذا طبيعة كامنة أو أصيلة، وبين ماهو ذو طبيعة عارضة أو

مؤقتة، وسواء أكانت هذه المعوقات- الأصيلة منها والعارضة - ترتد من حيث مصدرها إلى البيئة العربية الداخلية أم إلى البيئة الخارجية المحيطة.

ومرد ذلك التمييز أن ما قد يلزم اتخاذه من وسائل وخطوات لمواجهة العوامل ذات الطبيعة الأصيلة التى تعمل في غير صالح التكامل الإقليمي العربي، يختلف ولا شك عن تلك التى قد تصلح لإزالة ما يعترض مثل هذا العمل الجماعى من معوقات طارئة أو مؤقتة، على الأقل من حيث طبيعتها ومداها. وبالنظر إلى أنه من المسلم به أن ثمة معوقات داخلية وخارجية تعترض طريق التكامل الإقليمي بصفة عامة، بالنظر إلى أن هذه المعوقات الداخلية والخارجية تنطوى - منطقاً وواقعاً - على ما يعد منها ذا طبيعة كامنة وما هو ذو طبيعة عارضة ومؤقتة، لذا فقد يكون من الملائم - في هذا الخصوص - أن يعرض التحليل لمعوقات التكامل الإقليمي العربي على مستويين: الأول: ونعرض فيه لبيان الأسباب أو المعوقات النابعة من أو المرتبطة بالبيئة الداخلية العربية. وأما المستوى الآخر، فيقوم على بيان الأسباب المتصلة بالبيئة الخارجية المحيطة.

➢ **المعوقات الداخلية للتكامل الإقليمي العربي:**[١٦]

إذا كان من المسلم به، وبصفة عامة، أن الاستعمار يأتى في مقدمة العوامل التي أدت إلى التجزئة السياسية لأقطار الوطن العربي، إلا أن التسليم بذلك - وبصرف النظر عن طبيعة العلاقة الجدلية بين الاستعمار وحالة التجزئة العربية هذه -لاينفى في حقيقة الأمر بالضرورة وجود عوامل عديدة تتصل بالعرب أنفسهم كان لها أيضاً دور غير محدود في تكريس واقع هذه التجزئة وفي استمرار بقائها حتى بعد الحصول على الاستقلال، ومن ثم وقوفها كحجر عثرة أمام أية محاولة جادة لتحقيق التكامل الإقليمي فيما بين الأقطار العربية.

ومن هذه العوامل: تغلب النزعة القطرية الضيقة على التوجه القومى (التمسك بمبدأ السيادة في مفهومها الجامد والمطلق)، طبيعة النظم والسياسات العربية وما تتسم به من غياب الممارسة الديمقراطية الحقيقية، فضلاً عن ضعف دور الرأى العام في صنع هذه السياسات وعدم قدرته على المشاركة بصورة فعالة في الرقابة والتوجيه كنتيجة لازمة لافتقاده الأدوات الكافية لذلك، تباين التركيبة الاجتماعية في بعض الأقطار العربية

فضلا عن التفاوت الكبير في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين هذه الأقطار وبعضها البعض،... كل ذلك، بطبيعة الحال، دون التقليل من أهمية دور الآثار السلبية التى خلفتها الظاهرة الاستعمارية – داخل الوطن العربي – من حيث خلق أنماط سلوكية معينة تعمل في مجملها في غير صالح التكامل بين أجزاء هذا الوطن الواحد، وذلك على النحو الذي سيلى بيانه عند الحديث عن دور المعوقات الخارجية في اعتراض مسيرة التكامل الإقليمي العربي.

(أ) مبدأ السيادة وإخفاق مشروعات التكامل بين الأقطار العربية:

لعله من قبيل تحصيل الحاصل القول، بادئ ذى بدء، بأن مبدأ السيادة يشكل أحد المبادئ الأساسية التى تنهض عليها فكرة الدولة في القانون الدولى العام.

وينصرف مبدأ السيادة، في هذا الشأن، إلى ضرورة أن تقوم العلاقات بين أعضاء الجماعة الدولية على أساس من الاستقلال والمساواة. وتأسيساً على ذلك، صار لزاماً على كل دولة أن تحترم السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأخرى، وأن تمتنع عن التدخل في الشئون الداخلية لبعضها البعض.

وواقع الأمر، أنه إذا كان الحرص على التمسك بمبدأ السيادة يكاد يمثل القاسم المشترك بالنسبة لدول العالم قاطبة، فالملاحظ أن دول العالم الثالث– خاصة بالنظر إلى ضعفها فضلاً عن حداثة عهدها بالاستقلال– تعتبر من أشد الدول حرصاً على التمسك بهذا المبدأ. وفي هذا المقام، وفيما يتصل بالعالم العربي، يلاحظ أنه على الرغم من حقيقة أن واقع التجزئة والانقسام الذي تعيشه الأقطار العربية إنما هو واقع فرضته القوى الاستعمارية، بل حتى على الرغم من كون أن الحدود السياسية القائمة حالياً فيما بين هذه الأقطار لم يشارك العرب أنفسهم في تعيينها وتخطيطها إلا فيما ندر، إلا أن الأقطار المذكورة لا تمثل بأى حال استثناء من القاعدة العامة فيما يتعلق بالحرص الزائد على التمسك بمبدأ السيادة.

ومن الشواهد المهمة وذات الدلالة بالنسبة لإخفاق مشروعات التكامل العربي كنتيجة للحرص الزائد على التمسك بمبدأ السيادة القطرية: الإبقاء حتى عهد قريب جداً

على قاعدة الإجماع واعتبارها القاعدة العامة المعمول بها كصيغة لاتخاذ القرارات بالنسبة لمختلف الأجهزة والمنظمات المعنية بالعمل العربي الجماعي. ويتصل بذلك، من ناحية ثانية، أن الأجهزة والمؤسسات المعنية بالعمل العربي المشترك - على كثرتها وتنوعها - لا تباشر في حقيقة الأمر اختصاصات واضحة ومحددة - هذا ناهيك عن حقيقة أنها لم تخول سلطات قوية وفعالة تمكنها من مباشرة مثل هذه الاختصاصات. ومن ناحية ثالثة، فالملاحظ أيضاً أن ثمة تبايناً ظاهراً في التشريعات الوطنية العربية فيما يتصل بالعناصر والمقومات المادية التى ينهض عليها أى مشروع للتكامل الإقليمي. ومن ذلك مثلا: اختلاف التشريعات العربية بالمسبة لموضوع تنظيم حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الأقطار العربية وإقرار الضمانات الكافية لها، فضلاً عن عدم وجود تشريعات عربية عامة موحدة تتمتع بقوة النفاذ المباشر والسريان الفعلى داخل أقاليم هذه الأقطار على نحو ما هو حادث فعلاً في نطاق دول الجماعة الأوروبية. كذلك، فإن ثمة مظهراً آخر لوقوف مبدأ السيادة القطرية عقبة أمام محاولات تحقيق التكامل الإقليمي العربي، ويتمثل هذا المظهر الأخير في النظر إلى الحدود الفاصلة بين الأقطار العربية بوصفها حدوداً دولية بالمعنى الدقيق والكامل، الأمر الذي يعنى -بالتبعية- صعوبة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال عبر هذه الحدود. وبعبارة أخرى، فإن الحدود السياسية فيما بين الأقطار العربية تضطلع -كنتيجة للتمسك بمبدأ السيادة- بذات الوظائف التي تضطلع بها الحدود السياسية التي تفصل بين دول لا يتوافر لها الحد الأدنى اللازم من مقومات التكامل الإقليمي. وليس أدل على ذلك من حقيقة أن التشريعات الوطنية في أى قطر عربي- وكقاعدة عامة- تنظر إلى مواطنى الأقطار العربية الأخرى نظرتها إلى الأجانب سواء بسواء من حيث التمتع بالحقوق والتحمل بالالتزامات.

(ب) طبيعة النظم السياسية العربية:

تتسم النظم السياسية العربية- شأنها في ذلك شأن العديد من النظم السياسية في دول العالم الثالث- بمجموعة من السمات أو الخصائص التى تمثل في مجملها، ولا شك، إحدى العقبات الرئيسية التى تحول دون المضي قدماً على طريق التكامل الإقليمي. ومن أبرز هذه السمات: غلبة الطابع الشخصي وما يرتبط بذلك من عدم وجود مؤسسات فعالة

سواء على مستوى صنع القرار السياسي أو على مستوى الرقابة على أعمال السلطات العامة وبصفة خاصة السلطة التنفيذية وعدم وجود فصل واضح بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلاً عن غياب أى دور فعال للرأى العام على اختلاف مستوياته في هذا الخصوص. يضاف إلى ذلك غلبة الطابع الشمولى على النظم السياسية العربية وما له من دلالة بالنسبة لانتفاء التعددية السياسية بمعناها الحقيقي والمتمثل في الأخذ بمنطق الحوار وإفساح المجال للرأى الآخر.

ولا شك في أنه كان من نتائج ذلك كله غياب أى ممارسة "حقيقية" و"فعالة" للديمقراطية بوصفها منهج حياة يقوم على تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد حكاماً ومحكومين على أساس من المساواة وحرية التعبير وعدم التميز والإحساس بالمسئولية الجماعية تجاه قضايا المجتمع ومشكلاته. بما يكفل في المقام الأخير النهوض بهذا المجتمع والارتقاء به. ومما لا شك فيه أيضاً أن غياب أو حتى مجرد ضعف الممارسة الديمقراطية في معناها السابق، سواء على مستوى كل قطر عربي على حده أو على مستوى العلاقات فيما بين الأقطار العربية مجتمعة أو حتى بصورة محدودة، كان بدوره من أهم الأسباب التى حالت دون فاعلية العمل العربى المشترك على اختلاف مستوياته.

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول بأن غياب وعدم ترسخ الفكرة الديمقراطية في الممارسة السياسية داخل الأقطار العربية سواء على مستوى كل قطر عربي على حده أو على مستوى العلاقات فيما بين الأقطار العربية (في إطار جامعة الدول العربية مثلاً) كان – ولاشك – إحدى العقبات الرئيسية التى حالت دون نجاح مشروعات التكامل القطرى داخل الوطن العربي على المستويين القطرى والإقليمي معاً:

فعلى المستوى القطرى، يلاحظ عدم قدرة بعض الدول العربية على استيعاب الأقليات الموجودة بها فضلاً عن ضعف أن لم يكن غياب أي دور فعال للمؤسسات الديمقراطية بمعناها سالف الذكر. أما على المستوى الإقليمي أو الجماعي، فتبرز أهم مظاهر غياب الممارسة الديمقراطية في العديد من الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة بالعمل العربي وكذا في القواعد التي تنبنى عليها: فبادئ ذى بدء يلاحظ أن إنشاء مثل

هذه المؤسسات والتنظيمات، إنما جاء بقرارات عليا غالباً ما توصف بكونها قرارات "عفوية" الأمر الذي يجعل منها في التحليل الأخير، مجرد أجهزة ومؤسسات عديمة الفاعلية وخاصة بالنظر إلى عدم تمتعها بسلطات واختصاصات واضحة ومحددة.

ولا شك في أن القول بأهمية العمل على ترسيخ الممارسة الديمقراطية على المستويين السابقين- القطرى والجماعى- بوصفها ضرورة ملحة لإنجاح العمل التكاملى العربي إنما يجد سنداً قوياً فيما يستفاد من خبرة دول الجماعة الأوروبية في مجال التنظيم الدولى والتكامل الإقليمي. ففضلاً عن اتباع الديمقراطية الليبرالية أسلوباً للحكم على مستوى نظمها السياسية، أقامت هذه الدول – في مجال التكامل الإقليمي- مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التى تستند إلى أسس ومبادئ ديمقراطية تكفل لها – على نحو ما سيبين لاحقا- دوراً فعالاً في تحقيق التكامل الإقليمي بمعناه الواسع بين دول الجماعة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول وبصفة عامة بأن أية محاولة جادة على طريق التكامل الإقليمي العربي، بقدر ما تستوجب من العرب ضرورة التصدي للقوى الخارجية التى ما تنفك تحرص بشتى الوسائل على عرقلة محاولات التكامل فيما بين الأقطار العربية، بقدر ما يتعين على هذه الأقطار العمل أيضاً على المستوى الداخلى من أجل ترسيخ القيم والمبادئ الديمقراطية خاصة وأن انتهاج مثل هذا الأسلوب الديمقراطى يعد ولا شك أحد العوامل الهامة التى تكفل- ولو على المستوى البعيد- حلاً معقولاً وملائماً لمشاكل الأقليات التى تعانى منها بعض الأقطار العربية وهى المشاكل التى تقلل بدورها من فرص النجاح بالنسبة لمشروعات التكامل العربي.

(جـ) التركيبة الاجتماعية في الأقطار العربية:

لا شك في أن التركيبة الاجتماعية للأقطار العربية تعزف مجموعة من التباينات تتصل في حقيقة الأمر بما يحد من مقومات العمل العربي الجماعي. وبعبارة أخرى، فإذا كان ثمة عوامل معينة كاللغة والأصل العرقي والدين، بالإضافة إلى واقع التفاوت في درجة النمو الاقتصادى والتنوع في الموارد، تشكل وبحق أهم مقومات العمل العربي التكاملى، إلا أنه توجد – على الرغم من ذلك – بعض مظاهر الاختلاف ذات الصلة بهذه المقومات سالفة الذكر والتى قد تخلق بدورها بعض الصعوبات أمام إمكانية تطوير العمل

العربي الجماعى بشكل إيجابي. وتفصيل ذلك أنه إذا كانت اللغة العربية تمثل لغة الغالبية العظمى للشعوب العربية الأمر الذي يجعل منها أحد أهم مقومات العمل الجماعى، إلا أنه توجد بعض اللغات الأخرى محدودة الانتشار كاللغة الكردية في شمال العراق وكلغة البربر في بلاد المغرب العربي ولغة قبائل جنوب وغرب السودان. كذلك، فإلى جانب كون الإسلام يمثل دين غالبية السكان في الوطن العربي إلا أنه توجد – أيضاً – أقليات مسيحية في العديد من الأقطار العربية، فضلاً عن أقلية يهودية محدودة في عدد من هذه الأقطار. كذلك الشأن فيما يتصل بالأصل العرقي، حيث يلاحظ أنه إلى جانب ذلك الإحساس العام بأن ثمة أصلاً عربياً واحداً ترتد إليه كافة الشعوب العربية، توجد أصول عرقية أخرى محدودة (كالأكراد، والبربر، والأرمن والتركمان). وأخيراً، فإنه إذا كان التفاوت في درجة النمو الاقتصادي فيما بين الأقطار العربية يشكل – خاصة في ضوء تنوع الموارد والإمكانات– حافزاً على تنسيق الخطط وتوحيد الجهود نحو تحقيق مستوى أفضل من التنمية والتكامل فيما بين الأقطار العربية، إلا أنه يلاحظ أن مثل هذه التباينات تنطوى بدورها على قدر من التميزات "الحادة" التى كان من شأنها إعاقة العمل العربي المشترك. ومما لا شك فيه، أن وجود مثل هذه التباينات في التركيبة الاجتماعية العربية قد يمثل عائقاً في سبيل تحقيق أية خطوات إيجابية على طريق التكامل الإقليمي فيما بين الدول العربية. ومن الأمثلة ذات الدلالة في هذا الشأن موقف بعض القوى اللبنانية المسيحية– وعلى الرغم من الدور التاريخي المشهود به للبنان في حركة الإحياء العربي في العصر الحديث – إزاء الصيغ التى اقترحت منذ أوائل الأربعينيات بشأن تنظيم وتوحيد العمل الجماعى العربي، وهو ما كان له دور – ل اشك – كبير في اختيار الصيغة الكونفدرالية بمعناها الواسع كأساس تقوم عليه جامعة الدول العربية مع الإقرار للبنان بوضع خاص في هذا الشأن.

➢ المعوقات الخارجية للتكامل الإقليمي العربي:

يمكن القول بصفة عامة أن الاستعمار، بما خلقه من واقع التجزئة بين الشعوب العربية، يأتى –ولاشك –في مقدمة العوامل التى عاقت ومازال تعوق– سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة– العمل الجماعى العربي، بل أنه يمكن القول في هذا المقام بأن العوامل الأخرى التى تعرقل حركة التكامل العربي لا تعدو في حقيقة الأمر أن تكون نتاجا للظاهرة الاستعمارية التى عانى منها العالم العربي بأشكالها المختلفة.(١٧) فالثابت، أن الأقطار العربية لم تعرف حدودها السياسية وأوضاعها القطرية الحالية إلا منذ أبتليت بالاستعمار الأوروبي في العصر الحديث. وبعبارة أخرى، فإنه، وبغض النظر عن الدوافع والأسباب المتعلقة بتعيين الحدود فيما بين السعودية وإقليم اليمن والذي تم عام ١٩٣٤ بوساطة عربية، يمكن القول بأن العرب أنفسهم لم يشاركوا– ولو بدور محدود– في تعيين وتخطيط الحدود السياسية التى تفصل ما بينهم، وإنما فرضت عليهم هذه الحدود فرضاً من جانب القوى الاستعمارية الأوروبية المتمثلة أساساً في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

والأكثر من ذلك، أن القوى الاستعمارية عندما اضطرت تحت حركة الكفاح الوطنى للقبول بمنح الأقطار العربية استقلالها، فقد حرصت – أى القوى الاستعمارية – على أن يأتى هذا الاستقلال بمثابة حل وسط تتنازل بموجبه الأقطار العربية عن مطالبها بشأن الاتحاد مع بعضها البعض. وواقع الأمر، أن دور الاستعمار في العمل على تمزيق شعوب الأمة العربية، وبالتالي في إعاقة العمل العربي الموحد لم يقف– كما هو ثابت ومعروف تاريخاً وواقعاً – عند هذا الحد بل تعداه إلى التصدى بكل قواه إلى مقاومة أى محاولة من جانب العرب لتحقيق درجة مناسبة وملائمة من درجات التنسيق والتكامل فيما بينهم. ولعل تجربة الوحدة العربية بين مصر وسوريا ومعاداة العديد من القوى العربية لها بتأييد وتحريض من القوى الخارجية مما أدى – ضمن عوامل أخرى إلى سقوطها بعد ثلاث سنوات من قيامها – إنما هى مثال حي يمكن الإشارة إليه في هذا الخصوص.

❖ **مقومات التكامل الإقليمي في إطار تجمع دول الآسيان**

أما عن مقومات التكامل الإقليمي في إطار تجمع دول الآسيان، فنحتاج إلى القول بداية أن هذه التجربة إنما تفهم، بداية في إطار الظاهرة المستحدثة التى أخذت ملامحها تتضح تباعاً في إطار التنظيم الدولى المعاصر، ونعنى بها ظاهرة الإقليمية الجديدة. وعليه، فإن هذه التجربة إنما يتعين دراستها وتقييمها في ضوء أمرين مهمين: الأمر الأول، وهو أنه لا سبيل البتة للتعامل مع هذه التجربة من منظور الاقترابات المنهجية التى تدرس بمقتضاها تجارب التنظيمات الدولية الإقليمية التقليدية، كجامعة الدول العربية. فمعلوم، أن تنظيمات الإقليمية بمفهومها التقليدي، إنما تنشأ استناداً إلى مقومين رئيسين، وهما: الانتماء الثقافي والحضاري من جهة، والجوار الجغرافي من جهة ثانية، مع توافر الإرادة السياسية من جهة ثالثة.

وأما الأمر الآخر، فيتمثل في حقيقة أن الإحاطة بكافة التطورات ذات الصلة بالتكامل الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا، ومنها تجربة تجمع دول الآسيان، إنما تفسر – في مجملها – في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية عموما في هذه المنطقة، وهى التطورات التى اكتسبت تجارب التكامل الإقليمي في هذه المنطقة بسمات وملامح خاصة، من أبرزها ما يلي:

التغير تجاه صعود الصين كقوة اقتصادية كبرى:فمما لا شك فيه أن الصعود القوى للصين كقوة اقتصادية عالمية كبرى، كان من بين الدوافع الأساسية وراء سعى دول منطقة شرق آسيا عموماً إلى بناء أطر تعاون إقليمي مشترك في ما بينها، تعتمد في المقام الأول على الاستفادة بين هذه القوة الاقتصادية الكبرى، بدلاً من التخوف منها أو منافستها. واتساقاً مع ذلك، أضحت الصين أول شريك استراتيجي لرابطة دول جنوب شرق آسيا.

الاهتمام ببناء أطر مؤسسية رسمية، بدلاً من الاعتماد على ما سمى شبكات الأعمال التجارية غير الرسمية أو التفاعلات العفوية الاقتصادية. وقد ترتب على هذا

التحول إضفاء المزيد من المؤسسية على صيغ التعاون بين دول المنطقة، ومنها رابطة دول الآسيان.

التحول نحو الاندماج في اتفاقات إقليمية لتحرير التجارة. فبدلاً من انتهاج سياسات اقتصادية بشكل منفرد أو أحادية الجانب، اتجهت دول جنوب شرقى آسيا إلى الدخول في مفاوضات جماعية لإنشاء مناطق للتجارة الحرة، مما يعطيها قوة دفع في المنتديات الاقتصادية العالمية.

وإضافة إلى ما سبق، اتسمت ظاهرة الإقليمية الجديدة في شرق آسيا بعدد آخر من السمات الموضوعية المهمة التى تعكس درجة أكبر من التكيف مع تطورات ظاهرة العولمة ومعطيات عالم ما بعد الحرب الباردة، ومنها:

أ-تراجع الأهمية النسبية للعامل الجغرافي كمحدد رئيسي للتكامل الإقليمي.

ب-التركيز على نماذج مؤسسية مرنة.

جـ-محاولة البعد عن الاصطدام المباشر مع القوى الأخرى الفاعلة في النظام الدولى.

د-التكامل من خلال قوى السوق والقطاع الخاص كمحرك أساسي في عملية التكامل الإقليمي، والأخذ بمبدأ التعاون الثلاثى بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسة العلمية.

هـ-القبول بمبدأ تقاطع العضوية، بما يعنى السماح للدول بالتمتع بعضوية أكثر من منظمة أو تجربة للتكامل الإقليمي.

نخلص مما سبق إلى القول إنه على خلاف تجربة التكامل الإقليمي التى قامت، بحسب الأصل، على مقومات موضوعية تقليدية، انبنت تجربة التكامل الإقليمي في إطار رابطة الآسيان على عناصر مستمدة من جوهر نظرية الإقليمية الجديدة، ومؤداها أن العبرة في العمل المشترك إنما تتمحور حول المصالح المشتركة، والقدرة على تعظيم هذه المصالح، بغض النظر عن اعتبارات الجوار الجغرافي أو الانتماءات الثقافية والحضارية، وذلك متى توافرت الإرادة السياسية الحقة.

تقييم تجربتى التكامل العربية والآسيوية:

مما لا شك فيه أنه ربما يكون من الصعب وضع مقياس علمى موضوعى يتم على أساسه الانتهاء إلى أحكام تقييمية في صدد كل منَ تجربتى التكامل الإقليمي العربي (جامعة الدول العربية) والتكامل الإقليمي في إطار تجمع دول الآسيان.

فالثابت، أن التجربتين مختلفتان بشكل كبير إحداهما عن الأخرى، سواء من حيث المقومات أو من حيث التحديات التى تواجه الدول الأعضاء في كل منهما.

ففي حالة جامعة الدول العربية، رأينا أن ثمة مقومات موضوعية مهمة متوافرة، وبدرجة لا نكاد نجدها في غيرها من تجارب التكامل الإقليمي المعاصرة، بما في ذلك تجربة التكامل الإقليمي الأوروبي التى حققت نجاحاً غير مسبوق في حركة التنظيم الدولى المعاصر. أما في حالة تجربة الآسيان، فالملاحظ أنها تفتقد العديد من هذه المقومات المشتركة، وإن توافر لديها قدر من الإرادة السياسية والرغبة الجادة في العمل المشترك، وهو قدر لم تصل إلى جامعة الدول العربية بعد على الأقل على المستوى التطبيقي. وإلى جانب التباين الناشئ عن اختلاف المقومات الموضوعية للتكامل، هناك – كذلك– التباين الناشئ عن التحديات والتهديدات التى تواجه كلاً من التجربتين العربية والآسيوية في التكامل الإقليمي، فعلى المستوى العربي، هناك تحديات جمة لابد وأن تؤخذ في الاعتبار ونحن نقيم تجربة جامعة الدول العربية. فناهيك عن المعطيات الخاصة بالصراع العربي – الإسرائيلي بتعقيداته المختلفة، وهو الصراع الذي واكب إنشاء جامعة الدول العربية تقريباً، هناك – أيضاً – التهديدات والتحديات النابعة من البيئة الداخلية العربية – العربية، كالنزاعات الحدودية في ما بين الدول العربية، والحرص على التمسك الزائد والمبالغ فيه بمبدأ السيادة الوطنية، وطبيعة النظم السياسية العربية والتى توصف في عمومها بالشمولية وغياب الممارسات الديمقراطية الحبة، وعلى نحو لا نكاد نجده في دول تجمع دول الآسيان.

وإذا أخذنا كل ما سبق بعين الاعتبار، فإننا نخلص إلى القول إن كلاً من التجربتين العربية والآسيوية جاءت عاكسة للمعطيات الراهنة في دولها على درجة العموم.

فجامعة الدول العربية، وإن لم تنجح إلى الآن في حشد القوى العربية من أجل استعادة الحقوق المشروعة في فلسطين مثلاً، وإن لم تفلح كذلك في ترجمة ما تم الاتفاق عليه بشأن العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي (السوق العربية المشتركة) أسوة بالاتحاد الأوروبي، إلا أنه من الظلم للجامعة تحميلها مسئولية كل هذه الاخفاقات. فالجامعة تحركت في إطار ما يخوله لها ميثاقها من اختصاصات وسلطات، وكذا في حدود ما التقت عنده الإرادة السياسية للدول الأعضاء. وتقديرنا، أن صمود جامعة الدول العربية وبقاءها إلى اليوم، على الرغم من كل التطورات السلبية التى مرت بها، إنما يمكن النظر إليه – بحد ذاته – باعتباره أمراً مهماً للغاية.

والأمر لا يكاد يختلف كثيراً، إذا انتقلنا إلى حالة تجربة الآسيان، التى بدأت تعاونها الجماعى أو المشترك بالتركيز على القضايا ذات الطابع الاقتصادى، وحققت بعض النجاح الذي يحمد لها، مما مكنها من التصدى بقوة للأزمات الاقتصادية العالمية. ولا شك في أن الاستثمار في البشر (التعليم، التدريب، البحث العلمى)، كان في مقدمة العوامل المساعدة بالنسبة لدول الآسيان في المضي قدما على طريق التقدم الاقتصادي.

كما نجحت دول الآسيان – ولو بصورة جزئية – في انتهاج سياسات واقعية في ما يتعلق بمواجهة نزاعاتها، سواء حول السيادة على بعض الجزر أو بصدد موارد المياه. وقد توافقت هذه الدول على أهمية الالتزام بمبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في إطار علاقاتها المتبادلة. غير أن تجمع الآسيان لم يقدر له – وكما هو الحال بالنسبة إلى جامعة الدول العربية – أن يفعل شيئاً إزاء ما يمكن اعتباره تهديداً نووياً محتملاً من جراء امتلاك بعض الدول المجاورة سلاحاً نووياً؛ الصين، الهند، باكستان، كوريا الشمالية.

خاتمة

الدروس المستفادة من تجربة الآسيان

مما لاشك فيه أن تجربة تجمع دول رابطة الآسيان تعد واحدة من التجارب الرائدة في التكامل الدولي الإقليمي، وذلك على الرغم من حداثتها النسبية مقارنة بجامعة الدول العربية، وكذلك على الرغم من الكثير من المشكلات – بل والمنازعات – التى ثارت فيما بين الدول الأعضاء في هذا التجمع، ومنها على وجه الخصوص المنازعات المتعلقة بالحدود.

فقد تمكنت دول التجمع المذكور في التغلب على الكثير من مشكلاتها الاقتصادية وكذا المشكلات الاقتصادية التي واجهتها النظم الرأسمالية التي اعتمدت على آليات السوق وحدها.(١٨) كما نجحت هذه الدول في تحقيق معدلات نمو ملحوظة للغاية بمعايير قياس درجات النمو في الدول النامية، الأمر الذي يجعلها – أي دول رابطة تجمع الآسيان – جاذبة لأنظار غيرها من الدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية.

واستناداً إلى ما سبق فقد خلصت إحدى الدراسات المهمة التي تناولت بالتقييم الموضوعي تجربة تجمع رابطة دول الآسيان إلى القول بأنه يمكن الإفادة من هذه التجربة، فيما يتعلق بحالة التكامل الإقليمي العربي، على النحو التالي:(١٩)

التوكيد على دور الإرادة السياسية في الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي– أي تجمع إقليمي– من أجل تحقيق التعاون المشترك، تعظيماً لمصالحها المشتركة.

التوكيد على أولوية الأهداف الاقتصادية على ما عداها من أهداف أخرى، بوصفها المدخل الضروري والطبيعي لتحقيق التكامل .

إيجاد آليات فعالة حقيقة للتعامل مع المنازعات التي تثور في إطار العلاقات المتبادلة، وبما يكفل إدارتها بطريقة سلمية، وذلك بهدف تجنب تبديد الموارد وتفويت الفرص المتاحة.

الاهتمام بالموارد البشرية والإنفاق عليها بما يكفل إعدادها على نحو جيد باعتبارها رأس المال الأكثر أهمية والذي يمكنه أن يقود قاطرة التنمية.

ضرورة الأخذ بمبدأ الواقعية والتدرج.

الهوامش

(١) أنظر، بصفة عامة، في هذا الموضوع: د.أحمد عبد الونيس شتا، د.أحمد الرشيدي، **التكامل الإقليمي العربي: مقوماته ومشكلات ووسائل النهوض به في ضوء خبرة التنظيم الدولى الأوروبي**، مجلة الشريعة والقانون، (جامعة الأزهر)، العدد السادس، يناير ١٩٩١.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٨٨ ومابعدها.

(٣) **المرجع السابق**، ص ١٩٠ ومابعدها

(٤) **المرجع السابق**، ص ص ١٩١-١٩٤

(٥) **المرجع السابق**، ص ١٩١

(٦) **المرجع السابق**، ص١٩٣

(٧) **المرجع السابق**، ص ص ١٩٤-١٩٥

(٨) **المرجع السابق**.

(٩) راجع مثلا: د.أحمد الرشيدي، **إحياء المشروع القومى العربي**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦،ص٤.

(١٠) نص م٩ من ميثاق الجامعة.

(١١) أنظر، بصفة عامة وعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بنشأة جامعة الدول العربية وتطورها وما استحدث في مسيرتها التنظيمية والسياسية، د.أحمد الرشيدي، **إحياء المشروع القومى العربي**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦.

(١٢) انظر، بصفة عامة في التعريف بهذه التجربة وعوامل نجاحها، أ.د.ماجدة صالح، **تجربة الآسيان في التعاون الإقليمي**، أوراق آسيوية، العدد٥، ديسمبر ١٩٩٥، ص ص ١-٣٤.

(١٣) د.أحمد الرشيدي، إحياء المشروع القومى العربي، **مرجع سابق**، ص ص ٦-٩.

(١٤) د.أحمد عبد الونيس شتا، د.أحمد الرشيدي، **مرجع سابق**، ص ص ٢٠٨ وما بعدها.

(١٥) **المرجع السابق**، ص ص ٢١٠-٢١٢

(١٦) **المرجع السابق**، ص ٢١٨ وما بعدها.

(١٧) د.أحمد عبد الونيس شتا، د.أحمد الرشيدي، **مرجع سابق**، ص ص ٢٣١ ومابعدها.

(١٨) د.ماجدة صالح، **المرجع السابق**، ص٣٢.

(١٩) **المرجع السابق**، ص ص٣٣-٣٤.

Research Team

Principle Investigator

Dr. Hoda Mitkees

Senior Researchers

Dr. Hoda Mitkees

Dr. Hassan Basri

Researchers

Dr. Gaber Awad

Dr. Ahmed El Rashedy

Dr. Magda Saleh

Dr. Ahmed Farouk Ghoneim

Researcher Assistants

Mr. Ahmed Farouk Abdellatif Atia

Mrs. Soraya Ahmed

Table of Contents

Malaysia and the Arab World

**Published by Department of Malaysian Studies,
Cairo University, Giza, Egypt.**

Tel. & Fax: (202) 3569-4120
e-mail: dms_cairo@gawab.com

ISBN: 978 - 977- 403 - 450- 5
National Deposit No. (Dar el-Kutub):

Printed in the Arab Republic of Egypt.



برنامـــــج الدراســـات المالـــــــيزية
DEPARTMENT OF MALAYSIAN STUDIES



Malaysia and the Arab World

Edited by

Dr. Hoda Mitkees **Dr. Hassan Basri**

Department of Malaysian Studies, Cairo University - 2010

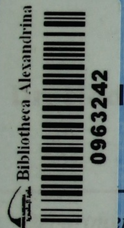

Malaysia and the Arab World



Malaysia and the Arab World

Edited by

...la Mitkees Dr. Hassan Basri



...ent of Malaysian Studies, Cairo University - 2010